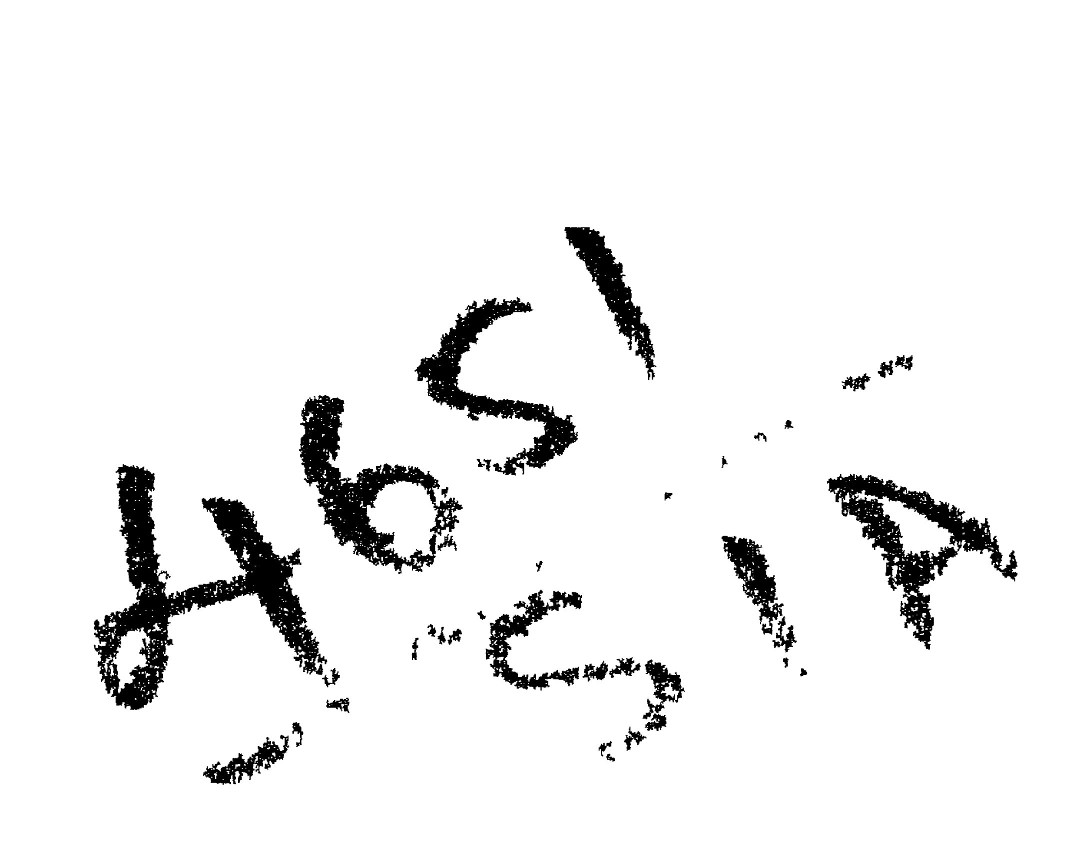


كتاب

البصائر النصيرية في علم المنطق تصنيف الشيخ الامام القاضي الزاهد زين الدين عمر بن سهلان الساوي

م

﴿ تتميما للفائدة من هذا الكتاب وتسهيلا لتناوله على الطلاب قد كتب عليه حضرة العلامة المفضال الشيخ «محمد عبده» المصري تعليقات شريفه وتحقيقات منيفه توضح مسالكه وتنور حوالكه وقد أثبتناها بإزاء مواضعها من الكتاب في ذيل الصحائف بحروف صغيرة ﴾

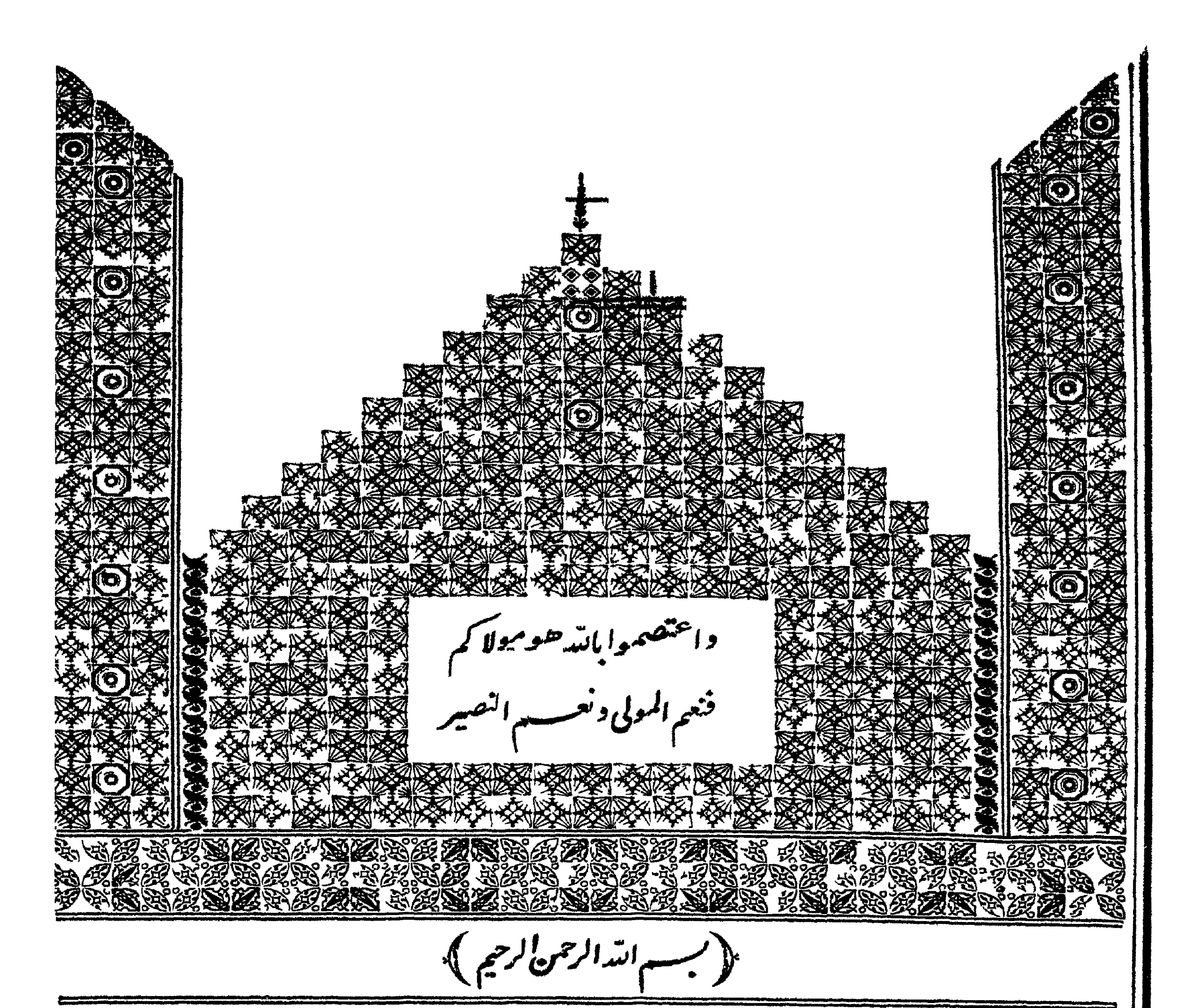
قرر مجلس ادارة الازهر بتاريخ ٥ رجب سنة ١٣١٦ و ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٨ أن يكون كتاب البصائر النصيرية بتعاليقه من كتب المنطق التي تدرس في الجامع الازهر الشريف

(يباع بمحل حضرة [illegible])

[illegible]

بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر [illegible]

[illegible]



(بسم الله الرحمن الرحيم)

أما بعد حمد الله المنعم بهدايته والصلاة على محمد خير خلقه وعلى آله وعترته فقد كانت دواعي الهمة ومبادي العزيمة تتقاضى(١) الى الانتهاض للتقرب الى مجلس مولانا الأجلّ السيد نصير الدين ظهير الاسلام

(بسم الله الرحمن الرحيم) الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد بن عبد الله وآله وصحبه ومن اتبعه ووالاه (وبعد) فقد رأيت وأنا في بيروت مدة اقامتي بها سنة ١٣٠٤ من الهجرة كتابا في المنطق يسمى البصائر النصيرية للامام القاضي الزاهد زين الدين عمر بن سهلان الساوي فنظرت فيه فاذا هو حاو مع اختصاره لما لم تحوه المطولات التي بأيدينا من المباحث المنطقية الحقيقية وخال مع كثرة مسائله من المناقشات الوهمية التي لا تليق بالمنطق وهو معيار العلوم من مثل ما نجده في المطالع وشروحها وسلم العلوم وما كتب عليه ووجدته على ترتيب حسن لم أعهده فيما وقفت عليه من كتب المتأخرين من بعد الشيخ الرئيس ابن سينا ومن في طبقته من علماء هذا العلم فاستنسخت نسخة منه وبقيت عندي كغيرها من الكتب الى أن حملني النظر فيما يحتاج اليه طلبة العلم في الجامع الازهر من الكتب التي تليق بالمتوسطين منهم على اعلاء الطرق الكتاب فقرأته كلمة كلمة وازددت ثقة به وعلمت منزلته من رأيي فعرضته على حضرة مولانا الاستاذ الاكبر شيخ الجامع الازهر ومن حضره من أعضاء مجلس الادارة فاستحسنوه ورأوا أنه من أفضل ما يهدى الى الجامع الازهر الشريف ليكون درسا من دروسه الى تقرير دراسته فيه على أن الكتاب وان كان جزل العبارة صحيح البيان الا أن فيه بعض عبارات تحتاج في الايضاح الى ما كان سهلا على أهل زمانه من درجة العرفان وهي اليوم تحتاج الى شيء من شرح ولا صحيح فاستخرت الله في وضع بعض تعاليق على ما رأيته محتاجا الى ذلك وأسأل الله أن ينفع به الطلاب وجزيل به الثواب

(١) تقاضاه الدين طالبه به ... والنهوض والحركة اليه يعني

بهاء

بهاء الدولة كافي الملك عين خراسان أبي القاسم محمود بن أبي توبة زاده الله عظم القدر وحسن الذكر ونفاذ الأمر بجمع كتاب في بعض العلوم الحقيقية واهداء أفضل ما تناله قوى البشر وتنتهي اليه غايات القُدر (١) الى أفضل أكابر العالم وأجلّ من تسمو اليه أعناق العزائم فينكث قوى العزم ويحل عرى الاجماع (٢) الجزم قصور باعي وضيق خطوي عن الانتهاض الى فضيلة من الفضائل العلية لم يملك (٣) زمامها ولم يحدر لثامها ولم تسبر أغوارها ولم تستبن ظلمها وأنوارها والتقرب الى المستغني عن جدوى القُرب يشوه وجه الأدب الا اذا تداركه الاذن بالتحسين وتلقاه الرضا بحلى التزيين فلا جرم صرفني الحزم عن امضاء ما شارفه العزم متطلعا التأشير (٤) الاذن الصادر عن حضرته الشريفه وسدته المنيفه الى أن اتصل بالخادم أمره العالي بتحرير كتاب في المنطق لا يرده الاختصار الى مضيق الاخلال ولا ينهيه التطويل الى متسع الاملال فانتدبت لامتثال مرسومه (٥) قوى العزيمة نافذ الصريمة وأوردت من المنطق ما لا يسع طالب العلوم الحقيقية الجهل به مقتصرا على إبانة طريق اكتساب التصور والتصديق الحقيقيين اللذين هما الحد والبرهان والهداية الى وجوه الغلط فيهما دون الجدل والخطابة والشعر التي هي عن افادة اليقين المحض بمعزل وسميته ﴿البصائر النصيرية﴾ تفاؤلا بيمن ألقابه وتوصلا اليه بأسبابه (٦) ولن يعرف قدر هذا الكتاب الا من طال نظره في كتب المتقدمين بعين التأمل فيجد فيه عند تصفحه ايضاح ما أغفلوه وتفصيل ما أجملوه وتنبيها على مواضع غلط يهم المتعلم التفطن لها عساه ذهبت عليهم والله المستعان وعليه التكلان في أن يعصمنا من الزلل والخلل في القول والعمل وهذا حينُ ما أفتتح الكلامَ فيه بتقديم مقدمة مشتملة على فصلين أحدهما في ماهية المنطق وبيان الحاجة اليه ومنفعته والآخر في موضوعه

(الفصل الاول)

(في ماهية المنطق ووجه الحاجة اليه ومنفعته)

الانسان في مبدإ الفطرة خال عن تحقق الاشياء وقد أعطي آلات تُعينه في ذلك وهي الحواس الظاهرة والباطنة فاذا أحس بأمور جزئية تنبه لمشاركات بينها ومباينات ينتزع منها اعتقادات أولية صادقة لا يرتاب فيها عاقل ولا تزول بوجه مّا مثل أن الكل أعظم من الجزء وأن الاشياء المساوية لشيء واحد بعينه متساوية وأن الجسم الواحد لا يكون في مكانين في آن واحد وعقائد أخر مساوية لهذه في القوة كالحكم بأن كل موجود مشار اليه والى جهته وأن الأجسام إما لا تتناهى أو تنتهي الى فضاء ممدود

---

(١) القدر بضم ففتح جمع قدرة وقوله الى أفضل متعلق باهداء (٢) الاجماع الجزم العزم الذي لا تردد معه وحل عراه نقض العزيمة والرجوع عن القصد (٣) لم يملك الخ أفعال مبنية للمجهول الا تستبن ظلمها فانه للفاعل (٤) التأشير الاذن الخ المشهور في كلمة تأشير على ألسنة العامة أن معناها وضع الاشار والاشارة عندهم الرأي في اللفظ الموجز يقال أشر على الورق أي أبدى رأيه بلفظ قصير يشبه الاشارة وكل هذا الضرب من الاستعمال في هذه المادة عامية لا يعرف لها أصل في اللغة سوى أنه تحريف من أشار الى أشر فلا يصح حمل كلام المصنف على استعمال العامة أن يفسر تأشير الاذن بوضع اشارة الاذن فان علو عبارته يبعد ذلك والتأشير في اللغة تحديد أطراف الاسنان ويستعمل اسما للشوكتين في ساق الجرادة والمئشار والمئشار عقدة في رأس ذنبها كالمخلبين وهما الأُشرتان والتأشيرة ما تعض به الجرادة وكل ما للاسم من المعاني يعطي ما يقوي معنى التحديد والتشحيد فتأشير الاذن الصادر هو تحديده العزم وتشحيده الهمة حتى تقطع الرأي في العمل (٥) المرسوم المكتوب أريد منه هنا الامر والصريمة بمعنى العزيمة (٦) كأن الكتاب انتسب اليه وعنون باسمه كأن شيأ من ناحيته فيتوصل اليه بأسباب وصلات هي له ومنه رهن الكتاب بنسبه

لا يتناهى لكنها كاذبة بتة (1) فبان كذبها بشهادة القضايا الأول كما سنبينه من بعد وقد يتردد في أمور بعد ادراك المحسات وانتزاع القضايا منها وقد لا يجد الى الحكم الجزم في بعضها سبيلا وقد يجزم في بعضها بتصرف في هذه القضايا وتوصل منها اليه وهذا التصرف قد يكون تارة على وجه الصواب وتارة على وجه الخطا ولا يشذ عن حكم ما هذا الا من أيد بحدس صائب وقوة إلهية تريه الاشياء كما هي وتغنيه عن الفكر

فاذا انقسمت الاعتقادات الحاصلة للأكثر في مبدإ الامر الى حق و باطل وتصرفاتهم فيها الى صحيح وفاسد دعت الحاجة الى إعداد قانون صناعي عاصم للذهن عن الزلل مميز لصواب الرأى عن الخطا في العقائد بحيث تتوافق العقول السليمة على صحته وهذا هو المنطق

وانما احتيج الى تمييز الصواب عن الخطا في العقائد للتوصل بها الى السعادة الأبدية لأن سعادة الانسان من حيث هو انسان عاقل في أن يعلم الخير والحق أما الحق فلذاته وأما الخير فللعمل به وقد تواترت شهادة العقول والشرائع على أن الوصول الى السعادة الأبدية بهما واذا كان نيل السعادة موقوفا على معرفة الحق والخير والروية الانسانية قد يعتريها الزيغ والعدول عن نهج السداد في السلوك الفكرى على الاكثر فربما اعتقدت غير الحق حقا وما ليس بخير خيرا واستمرت على اعتقادها فحرم صاحبها السعادة الأبدية لمنافاته من درك الحق والخير والتمييز بينهما وبين الباطل والشر وتخلف عن نيل النعيم الدائم في جوار رب العالمين فاذا لابد لطالب النجاة من الهدى الى وجه التمييز بين الحق والباطل والخير والشر والطريق اليه بمعرفة القانون الصناعي الذى يقيه الغلط في صواب النظر واذا حقت الحاجة اليه فنشرح وجه غايته ومنفعته زيادة شرح فنقول

الحاجة الى المنطق لدرك المجهولات والمجهولات إما أن يطلب تصورها فقط أو يطلب التصديق بالواجب فيها من نفي أو اثبات والتصور هو حصول صورة شيء ما في الذهن فقط مثل ما اذا كان له اسم فنطق به تمثل معناه في الذهن مثل تمثل معنى المثلث أو الانسان في الذهن دون أن يقترن به حكم بوجودهما أو عدمهما أو وجود حالة أو عدمها لهما فانا قد نشك في وجود شيء أو عدمه فيحصل في ذهننا المعنى المفهوم من لفظه وأما التصديق فهو حكم الذهن بين معنيين متصورين بأن أحدهما الآخر أو ليس الآخر واعتقاده صدق ذلك الحكم أى مطابقة هذا المتصور في الذهن للوجود الخارجي عن الذهن كما اذا قيل الاثنان نصف الاربعة فصدقت كان ذلك حكما منك بأن الاثنين في نفسه نصف الاربعة كما حصل في ذهنك منه

وكل تصديق فيتقدمه تصوران لامحالة وربما زيد عليه كما في قولنا الاثنان نصف الاربعة فان فيه ثلاث تصورات تصور الاثنين والنصف والاربعة ولكن الزيادة على تصورين غير واجبة وأما التصور فقد لا يفتقر الى تقدم التصديق عليه فلذلك يسمى العلم الاول

وبعض هذه المجهولات قد يكفي في دركه تذكره وإخطاره بالبال فاذا أخطر تنبه له فهو مجهول اذ ليس حاضرا في الذهن ولا يعلم بالفعل بل بالقوة وأكثرها لا يكفي فيه التذكر بل انما تدرك بمعلومات سابقة عليها وترتيب [illegible] لا [illegible] أدى الى [illegible] بهذا المجهول ولكل مجهول معلومات تناسبه [illegible] التصديق معلومات تصديقية وتلك المعلومات إما أن

---

(1) [illegible] القاموس ((بته بالكسر وبيته وبيتته [illegible] وصح ومتعدية عمى أوضح

تكون

تكون حاصلة بالفطرة من غير تقدم معلوم هو سبب حصولها عليه (١) أو حاصلة بمعلومات أخر سابقة عليها ولكن لا تتسلسل بل تنتهي لا محالة الى معلومات حاصلة بالفطرة فالمنطق مدفوع الى النظر في تلك المعلومات وكيفية تأليفها وتأديها الى هذه المجهولات المطلوبة

وقد جرت العادة بأن يسمى الامر المؤلف من معلومات خاصة على هيئة خاصة مؤدية الى التصور قولا شارحا فمنه حد ومنه رسم والمؤلف من معلومات خاصة على هيئة خاصة ليؤدي الى التصديق حجة فمنه قياس ومنه استقراء وغيرهما وقد يقع الخلل في كل واحد من الامرين أعني القول الشارح والحجة تارة من جهة المعلومات التي منها التأليف وتارة من جهة تأليفها وتارة من جهتيهما فقصارى المنطق أن يعرفنا المعلومات المناسبة لمطلوب مطلوب وهيئة تأليفها المؤدية اليه وأنواع الخلل الواقع فيها فيحصل لنا العلم بالحد الحقيقي الذي يفيد تصور ماهية الشئ وبالشبيه به القريب منه الذي يسمى رسما والفاسد الذي لا فائدة في معرفته الا اجتنابه وكذا يحصل علما بالقياس البرهاني الذي يفيد التصديق الحقيقي بالشئ وبالقريب منه الذي يسمى قياسا جدليا والبعيد عنه الذي يسمى خطابيا والفاسد الذي يسمى مغالطيا ونعرف ذلك لكي يجتنب والمخيل يسمى شعريا وهو الذي لا يوقع تصديقا البتة بل تخييلا يؤثر أثر التصديق فيما يرغب فيه أو ينفر عنه

وربما يسئل فيقال إن تعرف المجهولات من المعلومات بالفكر العقلي مفتقر الى قانون صناعي يقاس به فهذا القانون في نفسه من جملة الاوليات البينة المستغنية عن الفكر أو من جملة المعلومات الفكرية المفتقرة الى قانون فان كان من القبيل الاول فليستغن عن تعلمه وان كان من القبيل الثاني فليفتقر الى نفسه ويشترط في تعلمه تقدم العلم به وهو محال فجوابه أن درك العلوم منه ما هو بطريق استفادتها من معلومات سابقة عليها وترتيب لها خاص ومنه ما هو على سبيل التذكير والتنبيه كما سبق والاول منه ما هو متسق منتظم يسهل التدريج فيه من الأوائل الى الثواني والثوالث ولا يعرض فيه الغلط الا نادرا كالعلوم الهندسية والعددية ومنه ما ليس له اتساق يؤمن الغلط فيه كالعلوم الالهية والامور المتعلمة في المنطق منها ما هو على سبيل التذكير والتنبيه الذي لا يحتاج فيه الى قانون متقدم عليه ومنها ما هو على سبيل الوضع والتسليم كأكثر ما في قاطيغوري‍اس (٢) ومنها ما هو على سبيل الاحتجاج واستفادة المجهول من المعلوم وما كان من هذا القسم فهو من القبيل المتسق المنتظم المأمون وقوع الغلط فيه والخلاف الجاري في المنطق بين أربابه انما هو بسبب الالفاظ المشتركة وذهاب كل فريق الى معنى منه ولو قدر اتفاقهم على معنى له واحد لما اختلفوا

فهذا القدر كاف في بيان ماهية المنطق ووجه الحاجة اليه ومنفعته ثم المنطق انما يفيد الفائدة المطلوبة منه اذا ارتاض الانسان باستعمال هذه القوانين المتعلمة فيه وأما معرفتها دون تعود استعمالها والارتياض بها فقليلة الغناء (٣) وا فائدة

(الفصل الثاني)

(في موضوع المنطق)

موضوع كل علم هو الشئ الذي يبحث في ذلك العلم عن أحواله التي تعرض له لذاته وتسمى تلك الأحوال

(١) عليها متعلق بتقدم أي من غير تقدم معلوم عليها هو سبب حصولها (٢) قاطيغورياس باب المكيات المعروفة بالمقولات (٣) الغناء بالفتح والمد النفع

أعراضاذاتية وسـ(١) تعرفها وبما تبين أن منفعة المنطق وقصاراه تعريف القول الشارح والحجة مطلقا أى على وجه كلى قانونى عام غير مخصص بشئ دون شئ اذا عرف كذلك استغنى عن استئناف تعلم حد حد وبرهان برهان بل انطبق حكمه المجرد عن المواد الخاصة على جميع الحدود والبراهين الخاصة فموضوع نظره إذن المعانى التى هى مواد القول الشارح والحجة المطلقين من حيث هى مستعدة للتأليف المؤدى الى تحصيل أمر فى الذهن وهذه المعانى هى المعقولات الثانية ومعنى قولنا الثانية هو أن ذهن الانسان تحصل فيه صور الاشياء الموجودة خارج الذهن وماهياتها ثم الذهن قد يتصرف فيها بأن يحكم ببعضها على بعض ويلحق ببعضها أمورا ليست منها ويجرد بعضها عن عوارض خارجة عن حقيقتها فتصرف الذهن بجعل البعض حكما والبعض محكوما عليه والتجريد والالحاق أحوال تعرض لهذه الماهيات الموجودة فى الذهن فالماهيات معقولات أولى وهذه الاحوال العارضة لها بعد حصولها فى الذهن معقولات ثانية وهى كون الماهيات محمولات وموضوعات وكليات وجزئيات الى غير ذلك مما تعرفه فاذا موضوع المنطق هذه المعقولات الثانية من حيث هى مؤدية الى تحصيل علم لم يكن وأما المعقولات الأولى فانما ينظر فيها اذا حاول أن يطبق هذا القانون المتعلم على الحدود والبراهين الخاصة ويحاذيها بها فحينئذ يلتفت الى هذه المعقولات الاولى التى هى ماهيات الاشياء الموجودة مثل كونها جواهر وكميات وكيفيات وغير ذلك مما هى أجناس الامور الموجودة كما ستعرفها هذا اذا تعلم الانسان المنطق بفكرة ساذجة مع نفسه دون الاستعانة بعلم يخاطبه ويحاوره لو أمكن أما اذا جرى التعليم فيه على سبيل المخاطبة والمحاورة ولم يكن ذلك الا بألفاظ صارت الالفاظ أيضا منظورا فيها بالضرورة خصوصا وفكر الانسان فى ترتيب المعانى قلما ينفك عن تخيل ألفاظها معها حتى كأن الانسان يناجى نفسه بألفاظ متخيلة اذا أخذ فى التروى والتفكر

ثم المعانى والالفاظ التى هى مواد الاقوال الشارحة والحجج مؤلفة ولا يحصل العلم بالمؤلف الابعد الاحاطة بمفرداته لامن كل وجه بل من حيث هى مستعدة للتأليف فلاجرم وجب علينا أن نعرف أحوال الالفاظ المفردة والمعانى المفردة من هذه الجهة أولا ثم نعقبه بتعريف القول الشارح المفيد للتصور اذ التصور سابق على التصديق طبعا فيستحق التقديم وضعا ونقدم على هذا التعريف ما يحـ(٢)ـتاج اليه القول الشارح من التأليف ثم نتبعـ(٣)ـه بتعريف الحجج على أصنافها نقدما لأنواع التأليف الواقعة فيها فيشتمل كتابنا لهذا الوجه على ثلاث مقالات الاولى فى المفردات والثانية فى الاقوال الشارحة الموصلة الى التصور والثالثة فى الاقوال الموصلة الى التصديق

(المقالة الاولى فى المفردات وتشتمل على فنين)

(الفن الاول فى الالفاظ الكلية الخمسة ويشتمل على عشرة فصول)

(الفصل الاوّل فى دلالة اللفظ على المعنى)

قد بينا أن نظر المنطقى فى المعانى ولكنه انما اقتصر فى البحث عن الالفاظ وأحوالها وأقسامها على

(١) وستعرف [illegible] (٢) ما يحتاج اليه القول الشارح من التأليف قد ذكر ذلك فى أول الفصل [illegible] (٣) ثم نتبعه الخ لم يعقب المصنف الكلام [illegible] فى أجزاء القضية ثم فى القضية ثم فى المحصورات [illegible] تعريف الحجة الا فى الفن الثانى ولذلك قال هنا تقديما لانواع التأليف [illegible] أن يقول كما قال أولا وتقدم على هذا التعريف الكلام فى أنواع التأليف الخ فان [illegible] وهو غير معروف فى استعمال اللغة

ماتدعو الضرورة الى النظر فيها بسبب مابين اللفظ والمعنى من العلاقة أغنانا ذلك عن استئناف تعرّف أحوال المعانى وأقسامها اذ الالفاظ تحذو حذو المعانى فنقول

دلالة الالفاظ على المعانى من ثلاثة أوجه الاول دلالة المطابقة وهى دلالة اللفظ على المعنى الذى وضع له مثل دلالة الانسان على الحيوان الناطق ودلالة البيت على مجموع الجدار والسقف الثانى دلالة التضمن وهى دلالته على جزء من أجزاء المعنى المطابق له كدلالة الانسان على الحيوان وحده أو على الناطق وحده وكدلالة البيت على الجدار أو السقف الثالث دلالة الالتزام والاستتباع وهى أن يدل اللفظ على مايطابقه من المعنى ثم ذلك المعنى يلزمه أمر آخر لا أن يكون جزأ له بل صاحبا ورفيقا ملازما فيشعر الذهن بذلك اللازم مثل دلالة السقف على الجدار والمخلوق على الخالق والثلاثة على الفردية والانسان على الضحاك والمستعد للعلم وكأن هذا ليس دلالة لفظية بل انتقال الذهن من المعنى الذى دل عليه اللفظ بالوضع الى معنى آخر ملاصق له قريب منه والمستعمل فى العلوم هى دلالة المطابقة والتضمن لا دلالة الالتزام فانها غير منحصرة اذ اللوازم قد يكون لها لوازم وهكذا الى غير نهاية

(الفصل الثانى)

(فى اللفظ المفرد والمركب)

اللفظ المفرد هو الذى يدل على معنى ولا يدل جزء منه على شئ أصلا حين هو جزؤه مثل قولنا انسان فان جزأ منه وليكن «ان» مثلا أو «سان» لا يدل على جزء من معنى انسان ولا على شئ خارج عن معناه حين جعل جزء لفظ انسان وكذلك عبد الله اذا جعل اسم لقب لا نعتاله باضافته الى الله تعالى بالعبودية فان جزأ منه حينئذ لا يدل على شئ أصلا وصار هذا الاسم فى حقه كالمشترك تارة ينطلق لقصد التعريف فيكون اسما مفردا وتارة يراد للوصف فيكون مركبا ومن أوجب فى هذا الحد زيادة تخصيص وهى أن لا يدل جزء منه على جزء من معنى[1] الجملة لاعتقاده أن بعض أجزاء الالفاظ المفردة ربما دلت على معانى غير أجزاء الجملة كعبد مثلا من عبد الله أو ان من انسان فان كل واحد منها دال على شئ وان لم يكن جزء معنى الجملة فقد أخطأ لان دلالة اللفظ على المعنى ليست لذات اللفظ بل بالوضع والاصطلاح فتكون دلالتها تابعة لقصد المتلفظ وليس بقصد المتلفظ ولا الواضع بوضعه أن يدل بجزء المفرد على شئ أصلا حينما يجعله جزأ فلا تكون له دلالة حينئذ البتة وأما المركب فهو الذى يوجد لمسموعه أجزاء دالة على أجزاء المعنى المراد بالجملة كقولك العالم حادث والحيوان ناطق وغلام زيد وستأتى تفاصيله فى المقالة الثالثة

(الفصل الثالث)

(فى الكلى والجزئى)

اللفظ المفرد الكلى هو الذى معناه الواحد فى الذهن يصلح لاشتراك كثيرين فيه كالانسان والحيوان بل الكرة المحيطة بتسع متساوى الاضلاع بل[2] الشمس والقمر فانهما كليان وان امتنعت الكثرة فيهما فى

(١) معنى الجملة اراد بمعنى الجملة جملة المعنى المراد من اللفظ ومن أوجب الزيادة قال المفرد هو الدال لا بالجزء على جزء معناه

(٢) بل الشمس والقمر ذلك على ما كان يظنه المتقدمون من أنه لا شمس الا تلك التى تضىء نهارنا ولا قمر الا القمر الذى ينير ليلنا أما اليوم فقد أظهر الاكتشاف شموسا كشمسنا تضىء فى عوالم كعالمنا وأقمارا كقمرنا تدور حول أجرام كأرضنا تنير ليلها كما ينير البدر ليلنا فالشمس والقمر كليان يشترك فى كل منهما جزئيات موجودة كالانسان والحيوان

الوجود لكن امتناع الكثرة لم يكن لعدم صلاحية معناهما للاشتراك بل لمانع خارج وقد اعتقد بعضهم أن لفظة الشمس انما كانت كلية بالنسبة الى شموس كثيرة متوهمة فان أراد بهذا أن اللفظ لا يكون كليا مالم تتوهم شموس كثيرة تشترك فى معناه حتى اذا لم تتوهم وعدمت الكثرة الوهمية لم يكن اللفظ كليا فليس كذلك بل اللفظ كلى وان لم تتمثل فى الذهن شموس كثيرة تشترك فى معنى هذا اللفظ لان كليته بسبب صلاحيته لاشتراك الكثرة فيه لو كانت وان لم توجد الكثرة لا فى الذهن ولا خارج الذهن والجزئى هو الذى معناه الواحد لا يصلح لاشتراك كثيرين فيه البتة مثل زيد اذا أريد به هذا المشار اليه جملة لا صفة من صفاته فان المفهوم منه لا يصلح البتة للشركة فالفرق بين زيد والشمس مع امتناع الكثرة فيهما فى الوجود هو أنه يمكن أن تتوهم شموس كثيرة يصح وقوع لفظ الشمس عليها بالسوية فصلاحية الشركة ثابتة مهما وجدت الكثرة الوهمية ولا يمكن توهم أشخاص كثيرة كل واحد منهم زيد بعينه فليس اذن لمعنى هذا اللفظ صلاحية الشركة بحال وهذا الفرق انما هو بين زيد والشمس أما هذه الشمس وهذا الرجل فجزئى كلفظ زيد وكذا كل ما اقترنت به الاشارة

والجزئى يستعمل بمعنى آخر وهو أن كل واحد من المشتركات فى معنى الكلى يقال له جزئى بالاضافة الى الكلى والجزئى بهذا المعنى يغاير الاول من وجهين أحدهما أنه بهذا المعنى مضاف الى الكلى وبالاول غير مضاف والثانى أن الجزئى بهذا المعنى قد يكون كليا كالانسان فانه جزئى الحيوان ومع ذلك هو كلى وأما بالمعنى الآخر فلا يكون البتة كليا واعلم أنا لا نشتغل بالبحث عن أحوال الجزئى بالمعنى الاول لان الجزئيات غير متناهية ولو كانت متناهية أيضا مثلا ما كنا نستفيد بادراكها ما نطلبه من الكمال العقلى لان ادراكها لا يكون الا حسيا أو خياليا لا عقليا

(الفصل الرابع)

(فى الموضوع والمحمول)

اذا حكمنا بشئ على شئ فقلنا انه كذا فالمحكوم به يقال له المحمول والمحكوم عليه يقال له الموضوع وليس من شرط المحمول أن يكون معناه معنى ما حمل عليه أى الموضوع اذ لو كان كذلك لم يصح الحمل الا فى الاسماء المترادفة وهى الالفاظ المختلفة الموضوعة لمعنى واحد مثل قولنا الانسان بشر بل من شرطه أن يكون الحمل صادقا وان لم تكن حقيقة المحمول حقيقة ما حمل عليه فاذا قلنا الانسان ضحاك فلا نعنى به أن حقيقة الانسان حقيقة الضحاك بل نعنى أن الشئ الذى هو انسان وله صفة الانسانية هو أيضا ضحاك وله صفة الضحاكية سواء كانت حقيقته فى نفسه المحمول أو الموضوع أو أمرا ثالثا غيرهما أما حقيقته الموضوع فمثل قولك الانسان ضحاك وأما حقيقته المحمول فمثل قولك الضحاك انسان فان الشئ الذى هو الضحاك حقيقته الانسانية وأما حقيقته ثالث غيرهما فمثل قولك الضحاك كاتب فان حقيقة الشئ الذى يقال له الضحاك والكاتب هو الانسان لا الضحاك والكاتب والغرض من هذا الفصل هو أن المحمول يكتفى بكونه صادقا على الموضوع ولا يطلب أن تكون حقيقته حقيقة الموضوع وأما هذه الاقسام الثلاثة التى ذكرناها فنعرفها بعد فصول نوردها الآن ان شاء الله تعالى

(الفصل الخامس)

(فى قسمة الكلى الى الذاتى والعرضى)

اذا عرفت أن الكلى المحمول على الشئ قد يكون حقيقة الشئ وقد يكون أمرا آخر وراء حقيقته فلنبين أقسامه على التفصيل فنقول اللفظ المحمول اما أن يكون دالا على حقيقة الشئ أو على صفة له وأعنى

بالصفة ماهو كالجسم والابيض بالنسبة الى الانسان لا كالبياض والجسمية فان مثل البياض لا يكون محمولا على الانسان الا بالاشتقاق أى يشتق منه له اسم كالابيض ويحمل عليه كاسنبين بعد والصفة المحموله إما أن تكون داخلة فى ذاته يلتئم منها ومن غيرها ذات الشئ وتسمى مقومة ذاتية أولا تكون داخلة فى ذاته بل[1] توجد بعده وتسمى عرضية فمنها ما يلزم الذات ويخص باسم العرضى اللازم وان كان المقوم أيضا لازما ومنها ما يفارق ويسمى العرضى المفارق

فالمحمولات هى هذه الدال على الماهية والذاتى المقوم والعرضى اللازم والعرضى المفارق ولنعرّف كل واحد منها ثم لنبين أن الدال على الماهية هل هو مندرج تحت الذاتى بحيث يكون الذاتى عاما له ولغيره أم هو خارج عنه لا ينطلق عليه اسمه

(الفصـــــل السادس)

(فى تعريف الذاتى)

الذاتى هو الذى يفتقر اليه الشئ فى ذاته وماهيته مثل الحيوان للانسان فان الانسان لا يتحقق فى ماهيته الا أن يكون حيوانا وكذا البياض لا يتحقق فى نفسه الا أن يكون لونا وأما ما يفتقر اليه الشئ فى وجوده لا فى ماهيته فليس بذاتى مثل كون الجسم متناهيا وكون الانسان مولودا فان الجسم لا يفتقر فى جسميته الى أن يكون متناهيا ولا الانسان فى انسانيته الى أن يكون مولودا ولذلك يمكن أن يسلب التناهى والولادة عن الجسم والانسان فى التصور فيتصور جسم غير متناه وانسان غير مولود ولا يمكن أن يتصوّر انسان ليس بحيوان وهذا وان لم يكن فرقا عاما بين الذاتى وما ليس بذاتى فان مما ليس بذاتى ما يمتنع سلبه عن الشئ لكنه فرق بين هذه الأمثلة وقد قنع بعضهم بهذا القدر فى تعريف الذاتى فقال الذاتى هو الذى لا يمكن رفعه عن الشئ وجودا وتوهما وهذا غير كاف فى تمييز الذاتى عن غيره فان من اللوازم ما لا واسطة بينه وبين الشئ بل يلزمه لذاته كما تعرفه ومثل هذا يمتنع رفعه عن ملزومه مع است[2]ثبات الملزوم وجودا ووهما فاذن الذاتى مختص بزيادة على هذا القدر وهى أنه مع كونه معقولا للشئ ممتنع الرفع عنه يسبق تصوره على تصور ما هو[3] وذاتى له وبيان هذا أن كل شئ له ماهية ملتئمة من أجزاء فاعما توجد فى الاعيان اذا كانت أجزاؤها موجودة حاضرة معها وحضور أجزائها هو وجودها أولا وبقاؤها ما دام الشئ باقيا واذا لم توجد فى الاعيان إلا على هذا الوجه وهذا هو تقدم الاجزاء عليه تقدما بالذات لا بالزمان فكذلك لا توجد فى الاذهان الا على وفق وجودها فى الاعيان اذ العلم صورة فى الذهن مطابقة للامر الموجود فتكون الاجزاء سابقة فى التصور كما هى فى الوجود فاذا أخطرت الماهية بالبال وأخطرت أجزاؤها التى التأمت منها لم يمكن أن تعقل الماهية إلا وتكون أجزاؤها معقولة أولا مثل الحيوان والناطق اللذين هما داخلان فى ماهية الانسان فلا يمكن أن يعقل الانسان إلا وقد عقل أولا الحيوان والناطق نعم ربما لم يكونا مفصلين فى الذهن وليس كل ما لا يكون مفصلا لا يكون معلوما فكثير من المعلومات ليس مفصلا وأما اللوازم فلا يسبق تصورها على تصور الشئ بل اذا تم تصور الشئ تصوّر لزومها تابعة اياه فى الوجود أو الماهية

(١) بل توجد بعده أى لا يعتبرها العقل تامة للماهية الا بعد تمامها كالكاتب بالقوة للانسان فان قابلية الكتابة شئ يثبته العقل للانسان بعد اعتباره حيوانا ممفكرا بالقوة أى ناطقا ولا يمكن أن يتقدم وصف الكاتب بالقوة فى التعقل على شئ من الحيوانية أو التفكر بالقوة ... للانسان وكل استعداد يرجع اليهما أو الى أحدهما

(٢) مع استثبات الملزوم مرتبط بامتناع الرفع أى لا يمكن تعقل رفعه مع تعقل ثبوت الملزوم تعقلا صحيحا

(٣) ماهو ذاتى له أى يسبق تصوره سبقا ذاتيا على تصور الماهية التى هو ذاتى لها ... الماهية وهو ... الذاتى

فللذاتى أوصاف ثلاثة يشاركه بعض اللوازم فى اثنين منها (الاول) أن الذاتى اذا خطر بالبال وأخطر ما الذاتى ذاتى له بالبال علم وجود الذاتى له لا محالة بحيث يمتنع سلبه عنه وبعض اللوازم أيضا كذلك (والثانى) أن الذاتى متقدم فى التصور على ما هو ذاتى له وهذا هو الوصف الذى لا يشاركه فيه شئ من اللوازم وهى الخاصة التى لا يشاركه فيها شئ من اللوازم (والثالث) أن لا يكون مستفادا للشئ من غيره فليس الانسان حيوانا بالعلة جعلته حيوانا بل لذاته هو حيوان اذ لو كان لعلة لأمكن فرضه انسانا غير حيوان عند فرض عدم العلة وليس هذا مصيرا الى أن الحيوان وجد لذاته من غير علة أوجدته كلا بل المراد أن شيأ ما لم يجعل الانسان حيوانا نعم الذى جعل الانسان فقد جعل الحيوان بجعله الانسان لان الانسان حيوان مّا فاحداثه إحداث حيوان ما أما أن يقال جعل الانسان ثم أفاده الحيوانية فلا اذ تكون الانسانية متقومة دون الحيوانية ثم تكون الحيوانية واردة عليه[1] من خارج وهو محال وهذا الوصف أيضا مما تشركه فيه اللوازم التى تلزم الشئ لماهيته لا فى وجوده مثل كون الثلاثة فردا أو المثلث مساوى الزوايا القائمتين فليست الفردية موجودة لعلة أفادتها بل الثلاثة فى نفسها وماهيتها لا تكون الا فردا فاذا أوجدت علة ثلاثة فقد أوجدت فردا لا أنها أوجدت الفردية للثلاثة ففرق بين أن يوجد شيأ أو بين أن يوجد لشئ فان مقتضى قولنا يوجد لشئ أن يوجد ذلك الشئ دون هذا الامر ثم يفيده من[2] بعد ذلك الامر فقد عرف بهذا التحقيق أن من اقتصر فى تعريف الذاتى على امتناع الرفع وجودا أو توهما لم يف بتمييز الذاتى عن بعض اللوازم

وههنا بحث لفظى وهو أن لفظ الذاتى هل يشمل الدال على الماهية والمقوّم أم يختص بالمقوّم فلا يكون الدال على الماهية ذاتيا وذلك لان الذاتى يدل على شئ له نسبة الى الذات وانما ينسب الى الشئ غيره لا نفسه وذاته والماهية هى الذات لا غيره فمحال نسبتها الى الذات فلا يقع اذن اسم الذاتى عليها فلا يكون الانسان ذاتيا للانسان بل الحيوان والناطق ذاتيين له لكن الاستعمال اللغوى وان كان يمنع تناول الذاتى للدال على الماهية فالمنطقيون يستعملون هذه اللفظة بوضع ثان مصطلح عليه فيما بينهم وهو أن كل كلى تكون نسبته الى جزئياته المعروضة لمعناه نسبة لو توهم ارتفاعها ارتفع ذلك الشئ الجزئى لا أن الجزئى يرتفع أولا بل الكلى هو الذى يرتفع أولا فيرتفع بسبب ارتفاعه الجزئى فذلك الكلى ذاتى بالنسبة الى هذا الجزئى سواء كان حقيقة ذات الجزئى أو صفة يفتقر اليها فى ذاته ونسبة الانسان الى الاشخاص التى تحته مثل زيد وعمرو هى هذه النسبة فهو ذاتى لها وان كان دالا على ماهيتها أيضا فاذن الذاتى أعم من الدال على الماهية يشتمل عليه اشتمال العام على الخاص

(الفصل السابع)
(فى العرضى)

العرضى ينقسم الى لازم ومفارق واللازم اما أن يلزم الشئ فى ماهيته أو لأمر من خارج وما يلزمه فى ماهيته قد يكون بينه وبين الشئ وسط وقد لا يكون وسط وأعنى بالوسط ما يلزمه اللازم أولا ثم بسببه يلحق الشئ فالا وسط بينه وبين الشئ يكون بيّن اللزوم له فيمتنع رفعه عنه فى الوهم وان لم يكن ذاتيا فلا تغتر بقولهم إن الذاتى هو الذى يمتنع رفعه عن الشئ وما ليس بذاتى فلا يمتنع رفعه فان مثل هذا اللازم ليس بذاتى مع امتناع رفعه عن الشئ وجودا ووهما ومثاله كون الثلاثة فردا وكون الانسان مستعدا لقبول العلم وماله وسط فيمتنع رفعه أيضا الذاعلم وجوبه ولزومه من جهة ذلك الوسط اللهم الا اذا

(١) واردة عليه أى على الانسان (٢) من بعد بضم الدال أى من بعد ايجاده دون هذا الامر وقوله ذلك الامر مفعول يفيده

لم يعلم بعد لزومه بسبب ذلك الوسط وهذا مثل[1] كون المثلث مساوى الزوايا القائمتين وأما اللازم بسبب أمر خارجى فمثل الاسود للزنجى والذكر والانثى للحيوان والابيض للطائر المسمى ققنسا[2] ومثل هذا قد يفارق الشئ وهما مع بقاء الشئ بعينه فى الذهن وأما العرضى المفارق فينقسم الى سريع الزوال كحمرة الخجل وصفرة الوجل والقيام والقعود والى بطيئه كالشباب والى سهله كغضب الحليم والى عسره كحلم الحليم

(الفصل الثامن)
(فى الدال على الماهية)

قد عرفت انقسام المحمول الى الذاتى والعرضى وانقسام الذاتى الى الدال على الماهية وغير الدال عليها فلنذكر آراء الناس فى الدال على الماهية ثم نتبعه بذكر أصنافه

واعلم أن الدال على الماهية هو اللفظ الذى يجاب به حين يسئل عن الشئ أنه ما هو أى ما حقيقته والصالح لهذا الجواب هو اللفظ المطابق لمعناه المتضمن لجميع ذاتياته أو القول الدال هذه الدلالة وستعرف القول بعد هذا مثال الاول قولك فى جواب من سأل عن الانسان بما هو إنه انسان فهو لفظ مفرد دال على كمال معناه وحقيقته بالمطابقة وعلى جميع ذاتياته بالتضمن ومثال الثانى قولك فى جوابه إنه حيوان ناطق فهذا القول يدل بالمطابقة على الحيوانية والنطق اللذين هما جزآ معنى الانسانية وبالتضمن على جميع الذاتيات الداخلة فيهما فأما اذا أتيت بقول دال على جميع الذاتيات بالمطابقة فلم تعدل فى الجواب عن التعريف لولا استكراه مثل هذا الجواب عرفا وذلك مثل أن تقول فى مثالنا إنه جوهر ذو أبعاد ثلاثة متنفس نام مُغْتَذ مولد حساس متحرك بالارادة ناطق

وبعض من تقدم كأفضل[3] المتأخرين زمانا اكتفى فى تعريف الدال على الماهية بأنه الذاتى المشترك وهذا التعريف لا يطابق هذه اللفظة لا بالوضع اللغوى ولا بالوضع المنطقى أما الوضع اللغوى فهو أن الطالب بما هو انما يطلب حقيقة الشئ وماهيته ولا تتم حقيقة الشئ بذاتى مشترك بينه وبين غيره بل به وبما يخصه أيضا ان كان له أمر خاص ذاتى دون مشاركة فكيف يجوز الاقتصار فى الجواب على الذاتى المشترك الذى ليس كمال حقيقة الشئ بل لابد من لفظ يتضمن جميع ذاتياته المشتركة والخاصة وأما

---

(١) مثل كون المثلث مساوى الزوايا الخ فان هذا لازم للمثلث يمتنع انفكاكه عنه لكن بوسط وهو كون كل مثلث قابلا لان يقام على أحد أضلاعه خط عمودى يتصل باحدى زواياه فيحدث عن جانبى ذلك العمودى زاويتان قائمتان وهما يحتويان كل المثلث

(٢) ققنسا وجد مضبوطا فى النسخة التى بيدى بضم القاف الاولى وسكون القاف الثانية وضم النون التى قبل السين ولم أجد لهذا اللفظ ذكرا فى معجمات اللغة التى أمكن الاطلاع عليها لا فى مطولاتها ولا فى مختصراتها ولا فيما استدركه بعض الباحثين فى العربية من الغربيين ولم أجده أيضا فى كتب حياة الحيوان العربية ولكنى ذاكرت أحد المطلعين على اللغة اليونانية واللاتينية لما عهد فى علماء العرب من نقل الالفاظ العلمية من اليونانية الى العربية بنوع من التعريب فأخبرنى أنه يوجد فى اليونانية كلمة كيكنوس Kyknos وهى فى اللاتينية سيغنوس Cynos وهى بالفرنساوية سِينْى Cygne ومعنى هذه الالفاظ جميعها فى اللغة العربية البلشون أو مالك الحزين وهو طير ماء أبيض ذكره صاحب حياة الحيوان فى مالك الحزين ونقل ما قيل فى شأنه عن الجوهرى وابن برى والتوحيدى وبه يضرب المثل عند الغربيين فى صفاء البياض ورقته فتحققت من ذلك أن المصنف عرب اللفظ اليونانى الى ققنس وعلى هذا يكون الصواب فى ضبطه كسر القاف الاولى والله أعلم

(٣) أفضل المتأخرين زمانا هو أبو على بن سينا يدل على أنه مراده ما سيأتى بذكره فى باب النقائض

الوضع المنطقي فهو أن المنطقيين توافقوا فيما بينهم على أنه لا يجاب عن ماهو بأشياء يسمونها فصول الأجناس وهي كما تعرفها بعد ذاتيات مشتركة لكن الذاتي المشترك وان لم يكن دالا على الماهية ولا مقولا في جواب ماهو فهو داخل في الماهية ومقول في طريق ماهو وفرق بين المقول في جواب ماهو والمقول في طريق ماهو اذ كل ذاتي مقول في طريق ماهو لانه متضمن في الدلالة ولكن ليس وحده مقولا في جواب ماهو لما عرفت

وأما أصناف الدال على الماهية فثلاثة (أحدها) مايدل بالخصوصية المحضة مثل دلالة الحيوان الناطق على الانسان وستعرف بعد أن هذه الدلالة هي دلالة الحد على المحدود (والثاني) مايدل بالشركة فقط وهي أن تجمع أشياء مختلفة الماهيات مشتركة في أمور ذاتية لها ويسئل عن ماهيتها المشتركة مثل ماذا سئل عن انسان وفرس وثور ماهي فالذي يصلح للجواب هو الدال على كمال الماهية المشتركة بينها وهو الحيوان فأما ماهو أعم من الحيوان مثل الجوهر والجسم فليس بكمال الماهية المشتركة بينها وماهو أخص منه مثل الانسان والفرس والثور فينطوي كل لفظ منه على خصوصية زائدة على ما فيه الاشتراك ولا يكون مطابقا للسؤال بل زائدا عليه وأما ماهو مثل الحساس والمتحرك بالارادة وان كان كل واحد منهما مساويا للحيوان حتى إن كل ماهو حيوان فهو حساس وكل ماهو حساس فهو حيوان فليس يصلح للدلالة على ماهيتها وذلك لان الحساس انما يدل بالوضع اللغوي على شئ ما له حس فقط وليس له دلالة على الجسمية الا بطريق الالتزام وهو شعور الذهن بأن الحساس لا يكون في الوجود الا جسما وليست هذه دلالة لفظية بل انتقال الذهن بطريق عقلي من معنى الى معنى ومثل هذا الانتقال والاستدلال مهجور في الدلالات اللفظية اذ لو كان معتبرا لكان اللفظ الواحد دالا على أشياء غير متناهية فان انتقالات الذهن غير متناهية وليس للمنطقيين في أمثال هذه الالفاظ وضع آخر غير الوضع اللغوي وأما الحيوان فهو موضوع للجسم المتنفس المغتذي النامي المولد الحساس المتحرك بالارادة لا يشذ عن دلالته شئ ما وهذه جملة الذاتيات المشتركة بين الانسان والفرس والثور فليكن الحيوان هو الدال على ماهيتها (وأما الثالث) فهو مايدل بالشركة والخصوصية أيضا مثل ما اذا سئل عن جماعة هم زيد وعمرو وخالد ماهم كان الجواب انهم أناس وكذلك اذا سئل عن زيد وحده ماهو لا أن يقال من هو كان الجواب إنه انسان فان ماهية زيد وحده هي الماهية المشتركة بينه وبين غيره من آحاد الناس ومايفضل في زيد على الانسانية فهي إما عوارض تطرأ عليه وتزول أو لوازم صحبته من أول تكوّنه لاقتران أمور عارضة عادته التي منها خلق أو طرأ بانها في رحم أمه يمكن في الوهم تقدير عدمها وعروض أضدادها في مبدإ الخلقة ويكون هو بعينه ذلك الانسان وأما نسبة الانسانية الى الحيوانية فليست على هذا النحو اذ لا يمكن أن يقدّر بقاء ذلك الحيوان بعينه مع تقدير زوال الانسانية وحصول الفرسية بل ذلك الحيوان في الوجود هو ذلك الانسان ومايليق بفهم المبتدئ في هذا الموضع هو أن ذلك الحيوان الذي هو الانسان انما تكوّنه من مادة وصورة[1] جنسية فاما أن يتم تكوّنه منهما فيكون ذلك الانسان بعينه أو لا يتم فلا يكون لا ذلك الانسان ولا ذلك الحيوان وليس يحتمل التقدير الآخر وهو أنه انما يصير انسانا بلواحق تلحق مادته لو قدرنا عدمها وعروض أضدادها لتكون حيوانا غير انسان لانه لم يصر انسانا بسبب عرض

(١) وصورة جنسية أراد بها الصورة التي تحصل الجنس ليكون حقيقة بالفعل فقد قالوا ان الجنس لا يحصل في الوجود الا في الخارج الا بانضمام الفصل ولذلك قالوا ان الفصل مقوّم للجنس نوعا وجودا بالفعل مستعدا للحوق الخواص به كما سيأتي [illegible] التاسع والعاشر من هذا الفن ويعبرون عن تلك الصورة التي بها يتقوم الجنس نوعا [illegible] حقيقة للنوع بالصورة النوعية [illegible] المصنف صورة جنسية لتحصيلها الجنس حقيقة بالفعل كما سبق

فى مادته المستعدة(١) للحيوانية هو الذى اقتضى كونه انسانا ولو لم يكن هو لم يكن انسانا بل انما جعله انسانا عين ما جعله حيوانا لا بأن جعله حيوانا ثم ألحق به الانسانية أو قرنها به هو أو غيره بل جَعْلُه الحيوانية هو جعله الانسانية أعنى حيوانية زيد وانسانيته ولئن اعتاص هذا الفرق على فهم المبتدئ واعتقد أن نسبة الذكورة والانوثة الى الانسانية كنسبة الانسانية الى الحيوان فكما أن الانسان انما جعله انسانا عين ما جعله حيوانا الا بسبب آخر عرض فى مادته كذلك انما جعله ذكرا عين ما تقدم فجعله انسانا فلنسامح فى هذا المثال ولنجعل الذكورة داخلة فى ماهية زيد حتى يكون الجواب انه انسان ذكر أو رجل حين يسئل عنه بما هو فان تحقيق الامثلة ليس على المنطق بل عليه اعطاء القانون المقتدى به فى الامثلة واجراء حكمه فيها ان كانت على وفق موجبه

(الفصل التاسع)

(فى الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام)

قد بينا أن المقول فى جواب ماهو إما أن يكون مقولا على كثيرين مختلفين بالحقائق قولا بحال الشركة أو يكون مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد فقط والاول يسمى جنسا والثانى يسمى نوعا وقد(٢) يسمى كل واحد من مختلفات الحقيقة المقول عليها الجنس أيضا نوعا مثل الانسان والفرس والثور المقول عليها الحيوان أيضا وليس اطلاق النوع فى الموضعين بمعنى واحد فان النوع بالمعنى الثانى مضاف الى الجنس وحده أنه الكلى الذى يقال عليه وعلى غيره الجنس فى جواب ماهو بحال الشركة قولا أوليا وبالمعنى الاول غير مضاف الى الجنس وحده أنه المقول على كثيرين مختلفين بالعدد فقط ولا يحتاج فى تصوره مقولا على كثيرين الى أن يكون شئ آخر أعم منه مقولا عليه

ثم الجنس منه ماهو جنس ولا يكون نوعا بالمعنى الثانى تحت جنس آخر اذ لا ذاتى أعم منه ويسمى جنس الاجناس وهو الذى ينتهى الارتقاء اليه ومنه ماهو نوع تحت ذاتى آخر أعم منه هو جنسه فيكون جنسا بالنسبة الى ماهو تحته ونوعا بالنسبة الى ما فوقه وكذلك النوع منه ماهو نوع ولا ينقلب جنسا اذ لا يقال على ماهيات مختلفة الحقائق تحته ويسمى نوع الانواع وهو الذى ينتهى الانحطاط اليه ومنه ما ينقلب جنسا اذ تحته أمور مختلفة الحقائق يقال هو عليها قول الجنس على جزئياته فيترتب بهذه القسمة ثلاث مراتب للجنس وثلاث للنوع

أما مراتب الجنس فهذه جنس عال ليس بنوع البتة وجنس متوسط هو نوع وجنس تحته أجناس وجنس سافل هو نوع وجنس ليس تحته جنس

---

(١) مادته المستعدة للحيوانية يريد المادة العنصرية التى خلق منها كما ذكر فى بيان أن ماهية زيد وحده هى ماهية غيره فقد قال هنالك «لاقتران أمور عارضة بمادته التى منها خلق الخ» ومعنى كون المادة مستعدة للحيوانية أنها قابلة للحياة كالمواد العضوية التى يتكون منها الانسان وغيره من الحيوانات فهذه المادة بعد أن تكون بالحياة حيوانا لا تكون انسانا بعوارض تعرض عليها بعد حيوانيتها فتكون بتلك العوارض ذلك النوع الذى هو الانسان بل انها تكون انسانا بما كانت به حيوانا لا فاصل بين الكونين ولا فى التعقل الفعلى الحقيقى بل هما كون واحد حقيقى ويكفيك لايضاح ذلك أن تعرف أن للانسان مثلا نفسا واحدة وهو بهذه النفس حيوان وانسان معا وبكون واحد

(٢) وقد يسمى الخ أى قد يطلق اسم النوع على الحقيقة باعتبارها مختلفة مع غيرها فى الفصول مشتركة معها فى جنس يشملها جميعا على أن يكون هذا الاعتبار داخلا فى التسمية ملاحظا فى الاطلاق سواء اتحدت أفراد الحقيقة فيها أو اختلفت ومن هنا تحقق كون النوع بهذا المعنى مضافا لدخول النسبة الى الغير فيه وأعم من النوع بالمعنى الاول لانه لم يراع اتحاد افراده فى الحقيقة

وأما مراتب النوع فهذه نوع عال هو نوع وجنس وجنسه ليس بنوع اذ هو تحت جنس الاجناس الذي لا ينقلب نوعا ونوع متوسط هو جنس ونوع وجنسه نوع ونوع سافل ليس تحته نوع فليس بجنس البتة وهذا السافل يقال له نوع بالمعنى الاول والثانى جميعا فهو كلى يقال على كثيرين مختلفين بالعدد فقط اذ ليس تحته أنواع مختلفة وهذا معنى النوع الاول وهو كلى يقال عليه وعلى غيره جنس فى جواب ماهو قولا أوليا وهو معنى النوع الثانى لكنه باعتبار المعنى الاول وهو واضافته الى ماتحته يقال له نوع الانواع ولا مخالفة بين هذا وبين المعنى الثانى الا بالعموم والخصوص كالمخالفة[1] بين الانسان والحيوان

والمثال المشهور لهذه المراتب هو أن الانسان نوع الانواع وجنسه الحيوان وجنس الحيوان الجسم ذو النفس وجنس الجسم ذى النفس الجسم وجنس الجسم الجوهر فالجوهر جنس الاجناس كما أن الانسان نوع الانواع والحيوان جنس سافل اذ ليس تحته جنس وهو نوع بالنسبة الى ما فوقه والجسم نوع عال اذ ليس جنسه نوعا وهو جنس بالنسبة الى ماتحته والجسم ذو النفس متوسط بينهما فهو جنس تحته جنس ونوع فوقه نوع

وأما ماليس بدال على الماهية من قسمى الذاتى فلا يجوز أن يكون أعم الذاتيات المشتركة والا لكان[2] مقولا على المشتركات فيه فى جواب ماهو فيجب أن يكون إما مساويا لما هو الجنس الاعلى أو أخص منه فيصلح اذن لتمييز الذاتى عما يشاركه الموصوف به فى الوجود أو فى جنس ما لان كل خاص اتصف به هذا الأعم أمر تميز به عما لم يتصف به اذا كان مشاركا له فى أمر عام ولذلك يصلح أن يكون جوابا لسؤال الطالب للتمييز وهو لفظ «أى» فان الأى يطلب به تمييز الشىء عما يشاركه فى أمر عام لهما مثل ما اذا قيل الانسان أى حيوان هو كان ذلك طلبا التمييزه عن المشاركات فى الحيوانية فجوابه الامر الذى يخصه دون غيره من الحيوان كالناطق أو الضاحك أو غيرهما من الخواص ذاتية كانت أو عرضية فان الأى لا يتعين الذاتى لجوابه الا على اصطلاح بعض الناس ولا مشاحة معهم فيه وكما لا يتعين الذاتى لجوابه كذلك لا يتعين طلب التمييز به عن المشاركات فى أمر[3] ذاتى بل فى كل عام حتى فى الشيئية المطلقة أو الوجود مثل ما اذا قيل الجزئى أى شىء هو أو أى موجود هو وحينئذ يكون الجواب بماهيته لانه يطلب بهذا السؤال جميع ماله فى ذاته بعد الشيئية والوجود وذلك ماهيته فتكون لفظة أى شىء هو أو أى موجود هو أى ماهو سوى الشيئية والوجود هذا اذا قرن أى بلفظة الشىء أو الموجود أما اذا قرن بغيره من الامور العامة كان المراد طلب تمييزه عن مشاركه فى ذلك العام فكل مميز صالح لجوابه وان لم يكن ذاتيا وهذا القسم من الذاتى الذى ليس بدال على الماهية مميز لا محالة فكان صالحا لهذا الجواب وقد يسمى باسم الفصل وان كان كل مميز فصلا سواء كان ذاتيا أو عرضيا لكن المنطقيون

---

(١) كالمخالفة بين الانسان والحيوان فالعموم والخصوص بين معنيي النوع هما العموم والخصوص المطلق ولم يحفل المصنف بما يفرضونه من نوع بسيط يقال على أفراد المتفقين بالحقيقة وليس له جنس لبساطته أو نوع مركب من فصلين متساويين هما جزآه وليس فوقه جنس لان كلا الفرضين مما لا نفع له فى العمل بالقوانين المنطقية لان الحدود انما تكون للمركبات ولا يقصد الى البسائط بالتحديد والمركب الذى لا جنس له مما يتخيل ولا يتحقق ولذلك حصر المناطقة الحد التام فيما تركب من جنس وفصل قريبين

(٢) لكان مقولا على المشتركات فيه فى جواب ماهو لانه اذا كان أعم ذاتى فكل ذاتى سواه أخص منه فيكون مقسما له منقسمين [illegible] فى ذلك الاخص ولا يبقى لها اشتراك الا فى هذا الاعم فيكون تمام المشترك بينهما فيقال فى جواب ماهو

(٣) قوله فى أمر ذاتى متعلق بمشاركات أى لا يتعين أن يطلب بأى تمييز الشىء عما يشاركه فى ذاتياته فقط بل يصح أن يطلب بها التمييز عما يشاركه حتى فى الشيئية الخ

خصوا بهذا الاسم المميز الذاتي وحده أنه الكلي المقول على النوع في جواب أي ما هو في ذاته

﴿واعلم﴾ أن الفصل اذا اقترن بطبيعة الجنس قومها نوعا فهو ذاتي لطبيعة الجنس كالنطق الذي يقوم الحيوان نوعا هو الانسان لكنه ليس ذاتيا للطبيعة الجنس المطلقة مثل الحيوان المطلق في مثالنا اذ الحيوانية المطلقة قد تخلو عن النطق ولا يتصور خلو الشيء عن ذاتياته بل هو ذاتي لطبيعة الجنس المخصصة في الوجود التي هي حيوانية الانسان دون حيوانية غيره من الانواع فان تلك الحيوانية انما تتقوم نوعا محصلا بالنطق فالنطق وان كان ذاتيا للمقوم نوعا الذي هو مركب من الحيوانية والنطق فهو(1) ذاتي أيضا للحيوانية المخصصة دون اعتبار النطق معها اذ لو كانت ذاتيته بالنسبة الى المركب منه ومن الحيوانية فقط لم يكن بينه و بين العرضيات فرق فان جميعها ذاتية بهذا الاعتبار اذ البياض ذاتي للجسم الابيض اذا أخذ الجسم من حيث هو أبيض والضحك ذاتي للحيوان الضاحك من حيث هو ضاحك

فقد عرفت بهذا أن اعتبار كون الفصل ذاتيا للجنس هو غير اعتبار كونه ذاتيا للنوع المقوم به فان ذاتيته بالنسبة اليهما على اختلاف أما بالنسبة الى النوع فهو داخل في معناه وأما الى طبيعة الجنس التي هي حصة(2) هذا النوع فغير داخل في معناها بل مقوم لها في الوجود فقط اذ لولا الفصل لما تصور تقومها أصلا

﴿واعلم﴾ أن طبيعة الجنس اذا تقومت بالفصل نوعا استعدت بعد ذلك لما يلحقها من اللوازم والعوارض الغير الذاتية وقبل اقتران الفصل بذلك الجنس لا يتصور اقتران شيء من اللوازم التي تتبع

---

(1) فهو ذاتي للحيوانية المخصصة دون اعتبار النطق معها الخ معنى كونه ذاتيا للحيوانية المخصصة انها لا تكون حصة للنوع بالفعل بحيث تكون حقيقة محققة الا بالفصل فهو ذاتي لها من حيث انها لا تكون ذاتا حقيقية الا بانضمامه اليها وان لم يكن هو داخلا في مفهومها وبعض القوم صرح بان الفصل علة فاعلية لحصة النوع من الجنس فالناطق مثلا علة فاعلة للحيوانية التي في الانسان وزعموا أنهم فهموا ذلك من كلام الشيخ ابن سينا وهو وهم غير صحيح وخبط في فهم ما رأوه من عبارات الشيخ وغيره في بيان مذهب افلاطون وارسطو في وجود الجنس والنوع والفصل وليس موضع تفصيله في المنطق وانما هو باب واسع من أبواب الحكمة الاولى يبين فيه هل للمعقولات الكلية وجود عقلي حقيقي مستقل عن الوجود الحسي وليس دونه في التحقق الوجودي وان ذلك الوجود العقلي الحقيقي يتنزل الى الوجود الحسي في افراد كل نوع وهو ما ذهب اليه افلاطون أو أن ذلك الوجود الحقيقي للكليات ليس الا وجودا واحدا وهو وجود الحصص في الاشخاص أو حصص الاجناس في الانواع فكما تقول ان النوع وهو الحقيقة اذا وجد في الخارج فتشخصه هو ذلك الوجود الخاص لا لأمر آخر جعلها شخصا بقية العوارض تلحقها بعد اعتبارها موجودة بذلك الوجود دون ان يكون الوجود جزأ منها كذلك تقول ان الناطق مثلا هو الوجود الخاص للحيوان في الانسان وبه صار نوعا بدون أن يكون جزأ من الحيوان فوجود النوع والجنس والفصول وجود واحد وهو مذهب ارسطو وهذا لا حاجة لبيانه في المنطق ومع حرص المصنف على الابتعاد عن هذه المباحث الحكمية في المنطق فقد خاض في بعض ما خاضوا فيه والذي يحتاج اليه في المنطق للفرق بين الذاتي وغيره هو ما قاله الشيخ ابن سينا «ان الفصل ينفصل عن سائر الامور التي معه بأنه هو الذي يلقى أولا طبيعة الجنس فيحصلها او يفرزها (أي يفرزها عن سائر الامور) تلحقها بعدما القيها وأفرزها» وقول المصنف اذ لو كانت ذاتيته بالنسبة الى المركب منه الخ يريد به ان المركبات الاعتبارية كالجسم الابيض يكون فيها العرض جزأ من المركب مقوما له من حيث هو مركب منه ومن غيره ومع ذلك لا يعد ذاتيا فكذلك جزئية الناطق للمركب منه ومن الحيوان وهو الانسان ليست وحدها كافية في الدلالة على أنه ذاتي له فلا بد لكونه ذاتيا من امر آخر وهو تحصيله لحصة الجنس في الوجود كما سبق ولو اكتفى المصنف في الفرق بين الفصل وغيره بما ذكرنا لم يحتج لشيء مما لا حاجة اليه

(2) حصة هذا النوع الخ أي حصة الجنس المحصلة في هذا النوع

ذلك النوع به بل جميعها أتستخ بعنى تعرض بعد الفصل وهذا المتقوم بالفصل قد يكون نوعا أخيرا وقد يكون نوعا متوسطا كالحيوان المتقوم بالحساس الذى هو فصله وماهو مثل الحساس الذى هو فصل جنس الشئ فهو ذاتى مشترك لجميع الانواع الواقعة تحت ذلك الجنس ومع ذلك لا يقال عليها فى جواب ماهو باعتراف المنطقيين فتعرف به أنه ليس كل ذاتى مشترك مقولا فى جواب ماهو والفصل وان لم يكن ذاتيا مقوما لطبيعة الجنس المطلقة فهو مقسم لها فكل فصل فهو إذن بالقياس الى النوع مقوم و بالقياس الى جنس ذلك النوع مقسم و بالقياس الى طبيعة الجنس المخصصة فى الوجود أيضا مقوم فللجنس الأعلى الفصل المقسم دون المقوم وللنوع الاخير المقوم دون المقسم وللمتوسطات المقوم والمقسم معا أما المقسم فما يقسمه و يقوم نوعه تحته وأما المقوم فما يقومه و يقسم جنسه اليه فهذه الثلاثة التى هى الجنس والنوع والفصل أقسام الذاتى

وأما العرض فاما أن يكون خاصا بنوع واحد دون غيره سواء كان لازما أو عارضا مفارقا وسواء عم جميع النوع أولم يعم وسواء كان النوع أخيرا أو متوسطا ويسمى الخاصة ولكن أفضل الخواص ماهو اللازم العام لجميع أشخاص النوع وحدها أنها كلية مقولة على جزئيات نوع واحد قولا غير ذاتى وهى مثل الضاحك والكاتب للانسان ومساوى الزوايا القائمتين للمثلث وإما أن لا يكون خاصا بل يوجد لغيره من الانواع سواء كان لازما لتلك الانواع أو مفارقا وسواء عم جميع آحادها أولم يعم ويسمى العرض العام وحده أنه المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة قولا غير ذاتى وهو كالابيض للثلج والجص وكالمتحرك لانواع الحيوانات وهذا العرض غير العرض المستعمل مقابلا للجوهر الذى ستعرفه بعد فان هذا قد يكون جوهرا كالابيض بالقياس الى الانسان والثلج وهو عرض عام اذ هو كلى محمول على الثلج والجص وليس بجنس له ولا فصل ولا نوع ولا خاصة فلا بد من أن يكون عرضا عاما لان الكلى لا يخلو من أحد هذه الامور الخمسة كما عرفت

(الفصل العاشر)

(فى مناسبة هذه الخمسة بعضها مع بعض)

﴿اعلم﴾ أن الشئ الذى هو جنس ليس جنسا فى نفسه ولا بالقياس الى كل شئ بل جنسا للامور المشتركة فيه المقول هو عليها فى جواب ماهو وهى أنواعه وكذلك(١) النوع انما هو نوع بالقياس الى الامر الذاتى الذى هو أعم منه وهو جنسه المتضمن لجميع ذاتياته التى تشاركه فيها الانواع الاخر والفصل فصل بالقياس الى ما يتميز(٢) به فى ذاته والخاصة انما هى خاصة بالقياس الى ما يعرض لطبيعته وحده وكذلك العرض انما هو عرض عام بالقياس الى ما يعرض له لا وحده بل إذا أخذ مع غيره

وههنا(٣) دقيقة لفظية يجب أن يتنبه لها وهى أن المشتركات فى الجنس قد يمكن أن تؤخذ على وجه لا يكون الجنس بالاضافة اليها الا نوعا كالحيوان اذا أخذ بالنسبة الى هذا الحيوان المشار اليه دون

(١) وكذلك النوع الخ هذا هو النوع بالمعنى الاضافى أما بالمعنى المشهور فهو نوع بالقياس الى الاشخاص التى تحته متفقة فيه مختلفة بالعدد فقط

(٢) الى ما يتميز به فى ذاته أى الى الماهية التى تتميز به فى ذاتها

(٣) وههنا دقيقة الخ حاصل ما فصله المصنف فى الامثلة أن كل كلى أخذته من حيث هو فى شخص مع ملاحظة الشخص فيه دون ما عداه فقد اعتبرته من حيث هو حصة تحقق بهذا التشخص وهو الوجود الخارجى فيكون حقيقة تحققت بهذا الوجود فتكون نسبتها الى بقية الوجودات الخاصة هى نسبتها الى هذا الوجود فتكون نوعا لا يختلف فى افراده الا باختلاف الوجودات لا غير وهو من الانواع الاعتبارية كما لا يخفى

أخذ النطق معه فانه يكون نوعا بهذا الاعتبار لانه يكون مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد اذا لم يؤخذ معها النطق وغيره من الفصول التى للحيوانات الأخر وكذلك الفصل مثل الناطق اذا أخذ بالنسبة الى هذا الناطق غير مأخوذ معه الحيوانية فانه نوع لا فصل جنس وانما هو فصل لاشخاص الحيوان اذا اعتبرت حيوانيتها وكذلك الضحاك انما هو نوع أيضا لهذا الضحاك من غير أن يعتبر انسانا وانما هو خاصة لاشخاص الناس وكذلك الابيض لهذا الابيض من حيث هو أبيض مشار اليه نوع له وانما هو عرض عام للثلج والجص وغير ذلك مما هو موصوف بالابيض لا لهذا الابيض من حيث هو هذا الابيض وكما أن الجنس ليس جنسا لاحد جزئياته المأخوذة دون الفصل فكذلك ليس جنسا للفصل ولا الفصل نوعا له والا لاحتاج الى فصل آخر بل الفصل معنى خارج عن طبيعة الجنس المطلقة وكذا الجنس خارج عن معنى الفصل فان الناطق ليس هو حيوانا ذا نطق بل شئ ما ذو نطق وان كان يلزم أن يكون ذلك الشئ حيوانا كما عرفت وأما الحيوان ذو الناطق فهو الانسان الذى هو النوع ولو كان الحيوان داخلا فى معنى الناطق لكان اذا قيل حيوان ناطق فقد قيل حيوان هو حيوان ذو نطق والجنس اذا قيل على الفصل فهو كما يقال العرض اللازم على المعروض له ونسبة الفصل اليه كنسبة الخاصة التى لا توجد فى جميع النوع الى النوع لكن الفرق بينهما أن الفصل هو الذى يقترن بالجنس أولا فيقومه نوعا موجودا بالفعل مستعدا للحوق الخواص به والخاصة والعوارض اللازمة تعرض بعد تقومه نوعا لاقتران الفصل بطبيعة الجنس

واعلم أن الفصل المنطق للانسان هو الناطق لا النطق فان الفصل الكلى يحمل على النوع كما عرفت والنطق لا يحمل على الانسان الا بالاشتقاق ولكنه[1] مع ذلك يسمى فصلا بسيطا والكليات الخمسة أيضا على هذا المنهاج فالجنس هو مثل الحيوان المحمول على جزئيه الذى هو الانسان لا الحيوانية وكذلك النوع هو مثل الانسان لا الانسانية والخاصة مثل الضحاك لا الضحك والعرض العام مثل الابيض لا البياض لان هذه هى المحمولات على جزئيات النوع التى هى زيد وعمرو لا النطق والضحك والحيوانية والانسانية والبياض

واعلم أنه قد يكون شئ بالاضافة الى أنواع عرضا عاما وبالاضافة الى ما فوقها خاصة كالمشى فانه عرض عام بالقياس الى الانسان وخاصة للحيوان بل قد يمكن أن يكون شئ واحد جنسا ونوعا وخاصة وعرضا عاما بالنسبة الى أشياء مختلفة كاللون فانه نوع من الكيف وجنس للسواد والبياض وخاصة للجسم وعرض عام للانسان والفرس

(الفن الثانى)

(فى المعانى المفردة المدلول عليها بالالفاظ الكلية الخمسة ويشتمل على اثنى عشر فصلا)

(الفصل الاول)

نريد أن نبين فى هذا الفن جملة الأمور التى تقع عليها هذه الالفاظ الخمسة المذكورة فى الفن الأول التى معانيها فى الذهن أجزاء المعانى المركبة التركيب الموصل الى درك المجهولات والمنطقيون حصروا الامور فى أجناس عشرة هى أجناس الاجناس وقسموا كل واحد منها الى أنواعه متخطين فى القسمة الى درجة أنواع الانواع التى لا نوع بعدها وبينوا خواص كل واحد منها والامور العامة لجميعها أو لعدة

(١) ولكنه أى الناطق يسمى فصلا بسيطا وان كان مشتقا تجرى مفهومه معنى مركبا لان الفصل ما عبر عنه الناطق لا مفهوم الناطق

منها وأن الالفاظ المفردة الكلية لا تخرج بالدلالة عن شيء منها الآن أكثر البيان الذي يستعمل في هـذا الفن هو على سبيل الوضع والتسليم لا على سبيل التحقيق فان البيان اللائق بفهم المبتدئ قاصر عن الوفاء بتحقيق مقصود هـذا الفن بل لا يفي به الا النظر المنتهي الى العلوم الكلية المتدرب بكثير من النظريات وذلك لان ضرورية هذا العدد لا تبرهن في المنطق ولا كون كل واحد منها جنسا حقيقيا ولا كون كل واحد منها جوهرا والباقية أعراضا بل يجب أن يقبل قبولا على سبيل التقليد وحسن الظن فان بيانه الحقيقي لا يتكلفه الا الناظر في العلم الكلي من علوم ما بعد الطبيعة وغرضنا من تقديم هـذا الفن مع تعذر الاستقصاء في بيانه بالنسبة الى فهم الشـ(1)ادين أن تأنس طباعهم بأمثلة هذه الكليات الخمسة ويسهل عليهم دركها بالنظر في نفس الامور فان ادراك القوانين مجردة عن المواد والامثلة ربما يستعصى على الطباع الغير المروضة فليكن هذا القدر من الفائدة منتهى طمعك في هذا الفن أما الفن الاول فضروري التقديم لكثرة نفعه وعموم فائدته بالنسبة الى تعليم الحجج والاقوال الشارحة اذ الحجج مؤلفة من مقدمات والمقدمة مؤلفة من مفردين بينهما مناسبة أحد المفردين يسمى موضوعا والآخر محمولا ولا بد من كلية الموضوع ليدخل في العلوم ومن كون المحمول على نسبة من النسب المذكورة في الذاتية والعرضية ليدخل في البرهان الذي قصارى المنطق تعليمه والقسمة أيضا احدى الطرق الموصلة الى اقتناص العلم بالمجهول والقسمة الفاصلة هي التي للاجناس بفصولها المقسمة الى الانواع اللاحقة بها كي لا تقع طفرة من درجة الى غير التي تليها فيخل بالمتوسطات وقد تكون القسمة بالخواص والاعراض أيضا فمعرفة هـذه المفردات نافعة في معرفة الحجج ومنفعتها في الاقوال الشارحة أظهر اذ الحدود من جملتها مؤلفة من الاجناس والفصول والرسوم منها مؤلفة من الاجناس والخواص والاعراض فقد عرفت بهذا تفاوت فائدتي الفنين بالنسبة الى غرض المنطق وهذا الفن هو المسمى قاطيغورياس أي المقولات العشرة

(الفصـــــل الثـاني)

(في نسبة الاسماء الى المعنى)

المراد بالاسم ههنا كل لفظ دال سواء كان ما يراد بالاسم بعد هذا أو ما يراد بالكلمة أو بالاداة ونسبة الأسامي الى المسميات لا يخلو من ثلاثة أقسام فانه إما أن يتحد الاسم ويتكثر المسمى أو يتكثر الاسم ويتحد المسمى أو تتكثر الاسماء والمسميات معا والقسم الاول على وجهين (أحدهما) أن يكون اللفظ الواحد واقعا على المسميات الكثيرة بمعنى واحد لا اختلاف بينها فيه مثل الحيوان الواقع على الانسان والفرس والثور وهذا الوجه يخص باسم المتواطئ والكليات الخمسة كلها بالنسبة الى جزئياتها متواطئة لانها واقعة عليها بمعنى واحد بالسوية وربما يظن أن الجنس والنوع والفصل هو المتواطئة فحسب دون الخاصة والعرض العام وليس كذلك فان كون الاسم متواطئا هو لوقوعه على مسميات كثيرة بمعنى واحد لا لكون المعنى ذاتيا أو عرضيا

(1) الشادين [illegible] وشدوا أحسن منه طرفا وشدوا [illegible] شدوا [illegible] قال ابن الاعرابي [illegible] العلم والادب [illegible] المتدؤ

(2) ويتكثر المسمى أي يكثر ما يطلق عليه لفظ الحيوان [illegible] المعنى الموضوع له اللفظ [illegible] يكثر ما يطلق عليه الحيوان كالانسان والفرس وغيرهما [illegible] لان كلا اسمه حيوان

(والثاني)

(والثاني) من وجهي القسم الاول ينقسم ثلاثة أقسام إما أن يكون المعنى المفهوم من اللفظ واحدا في المسميات كلها ولكن بينها الاختلاف فيه من جهة أخرى مثل أن يكون لبعضها أولا أو بعضها أولى به أو هو أشدّ في بعضها وإما أن لا يكون المعنى واحدا ولكن بين المعنيين مشابهة ما وإما أن لا يكون المعنى واحدا ولا بين المعنيين مشابهة ما فالقسم الاول من هذه الثلاثة يسمى لفظا مشككا وهو مثل الوجود الواقع على الجوهر والعرض فان معناه واحد فيهما ولكنه للجوهر أولا وأولى وللعرض ثانيا وليس بأولى بل هو لبعض الجواهر أقدم وأولى منه لبعض ولبعض الاعراض كذلك أقدم وأولى من بعض والاول غير الاولى لان كثيرا مما هو أولى ليس بأول وهو اذا كان المعنى فيهما معا من غير تقدم وتأخر ولكنه في أحدهما أتم وأثبت[1] وأما كل ما هو أول فهو أولى وأما الاختلاف بالشدة والضعف فانما يكون في المعاني التي تقبل الشدة والضعف مثل المتلونات المختلفة بشدة ألوانها وضعفها كالثلج والعاج والجص وكذلك الاشياء الحارة والباردة فان بعضها يكون أشد حرارة من بعض وكذلك في البرودة فلا يكون الابيض والحار والبارد واقعا عليها بالتواطؤ بل بالتشكيك

(والقسم الثاني) من هذه الثلاثة يسمى الاسماء المتشابهة وذلك مثل تسميتك الفرس الطبيعي والفرس المصوّر حيوانا وليس وقوع الحيوان عليهما بمعنى واحد فان معناه في أحدهما هو أنه جسم ذو نفس حساس متحرك بالارادة وفي الآخر معناه أنه شكل صناعي يحاكي ظاهره صورة الجسم الحساس المتحرك بالارادة ولكن بين المعنيين مشابهة ما إما في الشكل أو في غير ذلك هي الداعية الى إعطاء أحد الامرين اسم الآخر فيكون الاسم موضوعا لاحدهما أولا وللآخر ثانيا فاذا قيس الاسم اليهما جميعا كان ذلك تشابه الاسم واذا قيس الى الثاني منهما سمي بالاسم المنقول وربما خص المنقول بما شاع في الوضع الثاني وصار حقيقة فيه وترك استعماله للمعنى الاول كلفظتي الصوم والصلاة اختصتا في الوضع الثاني بالعبادتين المعروفتين وان كان لفظ الصوم بالوضع الاول للامساك ولفظ الصلاة للدعاء والاسماء المستعارة والمجازية من المتشابهة أيضا فان لفظ الشيء انما يستعار لغيره بشبه أو قرب واتصال بينهما لكنها اذا استعيرت ففهم معناها صارت من جملة المنقولة والمستعار هو الذي استعير للشيء من غيره من غير نقل اليه بالكلية وجعله للمستعار له بالحقيقة بل يكون باقيا كما كان للمعنى الاول وان أريد به في الحال المعنى الثاني كقولك للبليد حمار والمجاز هو الذي يطلق في الظاهر على شيء والمطلق عليه في الحقيقة غيره كقول الله تعالى واسأل القرية أي أهلها ولولا ما بين القرية والأهل من كونها سكنا وكونها مسكونا فيها لما جاز إضافة السؤال في الحقيقة الى الاهل ومن حيث الظاهر الى القرية ثم هذا التشابه إن كان في أمر قريب الى الفهم فهو من هذا القسم وان كان في معنى بعيد مثل وقوع الكلب على هذا الحيوان المعروف وعلى الشعرى لاجل أن الكلب أتبع حيوانات الانسان والشعرى تابعة للصورة التي جعلت كالانسان وهي صورة[2] الجبار توأمين فليس من هذا القبيل بل هو من الاشتراك المحض في الاسم من غير تشابه في المعنى وهذا هو القسم الثالث وذلك مثل العين الواقع على منبع الماء والعضو المبصر والدينار فان مفهومات العين فيها مختلفة لا تشابه بينها بوجه ما وتشترك هذه الاقسام الثلاثة في اسم وهو أن يقال لها المتفقة اسماؤها وقد يتفق أن يكون الاسم الواحد مقولا على شيئين

(١) [illegible]

(٢) صورة [illegible] ... والشعرى [illegible] ... المرزم [illegible] ... والجوزاء [illegible] ... الذراع [illegible]

بالاشتراك والتواطؤ مثل الاسود اذا قيل على القار[1] او على من اسمه أسود وهو ملوّن أيضا بالسواد فاذا قيل الاسود عليه تعريفا له باسمه كان قوله عليه وعلى القار بالاشتراك وان قيل عليه وصفا له بالسواد كان قوله عليه بالتواطؤ بل يتفق أن يكون مقولا على شئ واحد من جهتين بالاشتراك كالأسود المسمى به شخص ملوّن بالسواد فان وقوع الاسود عليه بالاضافة الى اسمه ولونه وقوع بالاشتراك وربما كان معنى عاما مسمى باسم وسُمّي ذلك الاسم معنى خاص تحته فوقوع الاسم عليهما والحالة هذه وقوع بالاشتراك مثل الممكن اذا قيل لغير الممتنع وقيل لغير الضروري وجودا وعدما وغير الممتنع أعم من غير الضروري فاذا قيل عليهما الممكن فهو قول بالاشتراك بل قوله على الخاص وحده قول بالاشتراك أيضا بالنظر الى ما فيه م[2]ن المعنيين المختلفين ويقع من أمثال ذلك غلط كثير فهذه كلها أقسام القسم الاول وهي المتواطئة والمشككة والمتشابهة والمشتركة

وأما القسم الثاني وهو ما تكثر الاسم ويتحد المعنى فهو مثل قولنا الليث والأسد لهذا السبع المعروف والخمر والعُقار للشراب المسكر المعتصر من العنب فان هذه الاسماء متواردة على معنى واحد من غير أن يكون لبعضها دلالة زائدة ليست لغيره وتسمى أسماء مترادفة

وأما القسم الثالث الذي يتكثر فيه الاسم والمعنى جميعا فيسمى أسماء متباينة مثل الحجر والفرس والسراج والماء وهذه الأسامي إما أن تكون مختلفة الموضوعات كما ذكرنا من المثال وإما أن تتفق موضوعات معانيها المختلفة فيظن أنها مترادفة لاتفاق موضوعاتها وليست كذلك فذلك على أقسام إما أن يكون أحد اللفظين بحسب الموضوع والآخر بحسب وصف له مثل قولنا السيف والصارم فان السيف اسم لهذه الآلة التي هي موض[3]وعة لمعنى الصارمية والصارم اسم لها اذا أخذت بوصف الحدّة وقد يكون كل واحد من اللفظين بحسب وصف وصف مثل قولنا الصارم والمُهنّد فان أحدهما يدل على حدّته والآخر على نسبته وقد يكون أحد اللفظين بحسب وصف والآخر بحسب وصف لذلك الوصف كقولنا ناطق وفصيح فالناطق وصف والفصيح وصف لذلك الوصف

ومن جملة المتباينات الاسامي المشتقة وهي التي لمسمياتها صفةٌ أو شئ غير الصفة منسوب اليها فيؤخذ لمسمياتها من أسماء تلك الصفات أو الشئ المنسوب اليها أسماء لتدل على وجود تلك الصفات أو الاشياء المنسوبة اليها وتُغيّر تلك الأسامي في الشكل والتصريف أو الزيادة والنقصان لتدل على تخالف المعنيين كقولنا شجاع من الشجاعة ومتموّل من المال وحدّاد من الحديد ولو كان مأخوذا بعينه من غير تغيير الشكل كالعادل الموجود فيه العدل اذا سمي عدلا لم يكن من جملة ما سموه مشتقا بل من جملة ما يقال باشتراك الاسم والمنسوبات مثل المكي والمدني من هذا القبيل وربما اختص المشتق بما يدل بتغيير اللفظ عن شكله كالمهند والمنسوب بما يدل بالحاق لفظ النسبة به مع بقائه على شكله كالهندي والمشتق يحتاج الى اسم موضوع لمعنى والى شئ آخر له نسبة الى ذلك المعنى والى مشاركة لاسم هذا الآخر مع الاسم الاول والى تغيير ما يلحقه

(الفصل الثالث)

(في تعريف الجوهر والعرض)

الموجود إما أن يكون جوهرا أو عرضا والجوهر هو الموجود لا في موضوع والعرض هو الموجود في

(١) القار بالقاف شئ أسود تطلى به السفن والابل وقيل هو الزفت

(٢) من المعنيين أي جواز الوجود وجواز العدم فاطلاق الممكن على جائز الوجود وعلى جائز العدم بالاشتراك

(٣) موضوعة لمعنى الصارمية أي هي ذات والصارمية وصف لها محمول عليها حمل اشتقاق

موضوع

موضوع ونعنى بالموضوع ههنا المحل المتقوّم بذاته المقوّم ما يحله فكل ما هو بهذه الصفة فهو عرض
وما ليس فى شئ بهذه الصفة إما لأنه ليس فى شئ أصلا أو ان كان فى شئ فلا يكون ذلك الشئ متقوما بذاته
مقوما لهذا الحال فيه فهو جوهر أما ما هو فى شئ ولكن لا على هذا النحو فمثل صورة الماء فى المادة القابلة
لها ومثل وجود الجزء فى الكل كالواحد فى العشرة ومثل الجنس فى النوع كالحيوان فى معنى الانسان
ومثل النوع فى الجنس كمثل الانسان فى عموم الحيوان ومثل كون الشئ فى المكان أو فى الزمان أو فى
عرض من الاعراض مثل ما يقال فلان فى الغضب أو الراحة أو الصحة أو السعادة أو السياسة فان
جميع هذا ليس موجودا فى الموضوع على النحو الذى حددنا الموضوع

أما مادة الماء فليست مقوّمة الذات الا بصورة المائية فلا تكون موضوعا لها وكذا الكل لا قوام له
الا بالجزء وكذلك طبيعة النوع تقوّمها بطبيعة الجنس كالانسان تقوّمه بالحيوان وعموم الجنس أيضا
تقوّمه بالنوع فما لم يكن للجنس أنواع لا يتحقق جنسا فلا يكون أحدهما موضوعا للآخر وأما كون
الشئ فى المكان أو الزمان أو الغضب وغير ذلك فليس قوامه بهذه الأشياء فالجسم قد يفارق مكانه الى
غيره ولا يبطل قوامه وكذلك يستبدل الزمان وهو على قوامه وتستبدل هذه الحالات من الغضب
والراحة وغيرها وقوامه باق وان اتفق أن كان شئ من هذه ملازما كالكل الارض فى مكانه[1] الذى هو
فيه فليس لتعلق قوامه به وأن مكانه[2] هو الذى أفاده القوام بذاته و وجوده بالفعل وأما العرض
فبخلاف ذلك فانه انما لا يفارق موضوعه الذى له بعينه لان قوامه بذلك الموضوع لا لامر آخر سوى ذلك
وقد أورد من جملة ما يقال فى شئ وجود الكل[3] فى الاجزاء طلبا للفرق بينه و بين العرض فى الموضوع
وهذا تعسف غير محتاج اليه اذ الكل هو مجموع الاجزاء فلا يقال إن الكل فى الاجزاء بل الكل هو الاجزاء
لا واحد واحد منها بل جملتها فنسبة الكل بقى إما الى جزء جزء وهو محال اذ ليس الكل فى واحد واحد
من الاجزاء أو الى الاجزاء جملتها وهو جملة الاجزاء فكيف ينسب اليها بأنه فيها اذ هو كنسبة الشئ الى
نفسه بأنه فيها فلا يقال العشرة فى آحادها وأجزائها وهذا القدر كاف فى الفرق بين العرض و بين
ما يقال فى شئ

ثم الجوهر منه جزئى كزيد وعمرو وهذا الخشب وهذا الجمل ومنه كلى كالانسان والحيوان والعرض
منه جزئى كهذا البياض وهذا العلم ومنه كلى كالبياض والعلم فالجوهر الكلى مقول على موضوع
وموجود لا فى موضوع أما كونه مقولا على موضوع فلكليته وأما انه ليس فى موضوع فلجوهريته
ولفظة الموضوع فيهما باشتراك الاسم فان الموضوع عندما يقال فيه مقول على موضوع معناه المحكوم
عليه بايجاب أو سلب كما تقدم فى الفن الاول والموضوع عندما يقال ليس فى موضوع هو ما حددناه فى
هذا الفصل والعرض الكلى مقول على موضوع وموجود فى موضوع وأما الجوهر الجزئى فلا
مقول على موضوع ولا موجود فى موضوع أما أنه ليس موجودا فى موضوع فلجوهريته وأما أنه ليس
مقولا على موضوع فلأن الموضوع الذى يقال هو عليه إما أن يكون كليا أو جزئيا ولا يجوز أن يكون

---

(١) فى مكانه أى مكان كل الارض (٢) وأن مكانه هو الذى أفاده الخ معطوف على تعلق قوامه أى ليس لزوم الارض لمكانها أو لزوم مكانها لها بسبب أن قوام الارض متعلق بالمكان وان المكان هو الذى أفادها قوامها بذاتها وأفادها وجودها بالفعل

(٣) وجود الكل فى الاجزاء نائب فاعل أورد أى كما أوردوا فيما سبق الوجود فى المكان وكون الجزء فى الكل مثلا ليفرقوا بين هذا و بين كون العرض فى الموضوع أوردوا أيضا وجود الكل فى الاجزاء ليفرقوا بينه و بين العرض الخ

كليا لأن الكلي هو ما يشترك في معناه كثيرون فلا يجوز أن يصير بحيث يستحيل اشتراك كثيرين في معناه وهو كلي وإذا حكمنا عليه بجزئي أنه هو فقد حكمنا بأن ما يشترك فيه كثيرون هو موصوف بأنه لا يجوز أن يشترك فيه كثيرون وهو محال اللهم الا أن يلحق السور الجزئي بذلك الكلي مثل أن تقول بعض الناس زيد فتكون قد غيرت الامر عن وضعه الطبيعي فان زيدا أولى أن يكون موضوعا للانسان منه لزيد لانه لا يعرّف الانسانَ والانسان يعرّفه ثم ليس ذلك البعض الا زيدا بعينه فلا حمل ولا وضع الا في اللفظ وان كان موضوعه جزئيا فلا يجوز أن يكون غيره لان الجزئيين المتباينين لا يحمل أحدهما على الآخر فان هذا الخشب لا يكون ذلك الخشب وزيدا لا يكون عمرا من حيث هما شخصان جزئيان فبقي أن يكون موضوعه هو بعينه ومثل هذا لا يكون موضوعا الا بحسب اللفظ مثل ما تقول زيد هو أبو القاسم فان الاشارة باللفظين هي الى شيء واحد هو معين في الوجود والعقل فهو الموضوع وهو المحمول فلا موضوع ولا محمول فثبت أن الجزئي ليس مقولا على موضوع فان المقول على الموضوع لا بد وأن يكون كليا والعرض الجزئي موجود في موضوع وليس مقولا على موضوع أما وجوده في الموضوع فلعرضيته وأما أنه ليس مقولا على موضوع فلجزئيته

(الفصل الرابع)

(في تأليفات بين المقول على الموضوع والموجود في الموضوع)

اعلم أنه اذا قيل[1] شيء على موضوع وقيل آخر على ذلك المقول فهذا الآخر مقول أيضا على الموضوع الاول مثل ما اذا قيل الحيوان على الانسان وقيل الجسم على الحيوان فالجسم مقول أيضا على الانسان ولكن انما يكون هذا الثالث مقولا على الاول اذا كان الثاني واحدا بعينه فيهما جميعا فيوضع للثالث من الوجه الذي حمل على الاول أما ان اختلف اعتبار الثاني بالنسبة الى الاول والثالث فلا يلزم منه أن يقال الثالث على الاول مثل الحيوان اذا قيل على الانسان وقيل الجنس على الحيوان ثم[2] لا يقال الجنس على الانسان لان الحيوان الذي قيل عليه الجنس هو الحيوان المجرد في الذهن عن الفصول المنوّعة الصالح لقبول أيّ فصل كان والذي قيل على الانسان هو طبيعة الحيوان بلا شرط تجريد أو خلط فاذا خُصّص بشرط التجريد خرج عن أن يكون محمولا على الانسان فما حمل عليه الجنس ليس محمولا على الانسان وما حمل على الانسان لا يحمل عليه الجنس فلذلك لم يجب حمل الجنس على الانسان بسبب حمله على الحيوان لاختلاف اعتباري الوسط[3] بينهما وقد اشترط قوم كون المقول على الموضوع ذاتيا وعللوا امتناع حمل الجنس على الانسان بعرضيته ونحن قد أبطلنا هذا الرأي وبينا أن غير الذاتي أيضا مقول على جزئياته بالتواطؤ فليس امتناع حمل الجنس على الانسان لانه ليس بذاتي للحيوان بل لما ذكرناه واذا كان شيء مقولا على موضوع وآخر موجودا في هذا المقول فلا يكون مقولا على الموضوع الاول بل موجودا فيه أيضا كالجسم على الحيوان والبياض في الجسم فالبياض لا يقال على الحيوان بل يقال هو فيه واذا كان شيء موجودا في موضوع وآخر مقول عليه فلا يقال هذا الآخر على الموضوع الاول أيضا بل يكون موجودا فيه كالبياض في الجسم واللون على البياض

(١) اذا قيل شيء أي حمل حمل مواطأة (٢) ثم لا يقال الجنس الخ أي مع حمل الجنس على الحيوان المحمول على الانسان لا يقال الجنس على الانسان لاختلاف الجهة في حمل الحيوان على الانسان وفي وضعه للجنس

(٣) الوسط بينهما هو الحيوان وقد اختلف اعتباراه فقد حمل الانسان بلا شرط وحمل عليه الجنس بشرط التجريد عن الفصول المنوعة والصلاحية لقبول أي فصل كان

والّلون

واللون في الجسم لاعليه وأما ان كان الشئ موجودا في موضوع وآخر موجودا في هذا الشئ فالمشهور أن هذا ممتنع لان العرض لايقوم بالعرض وليس هذا بينا بنفسه ولالازما من حدّ العرض ولاقام على استحالته برهان بل الوجود يشهد بخلافه أما أنه لايلزم من حد العرض فلأن العرض هو الموجود في موضوع ولم يشترط فيه أن يكون هذا الموضوع جوهرا أو عرضا فمطلق هذا لايمنع أن يكون موضوعه عرضا أيضا ويقومان بجوهر ولكن أحدهما بواسطة الآخر وأما أن الوجود يشهد بخلافه فهو أن الحركة عرض موجود في الجسم وتوجد فيها السرعة وهي عرض وكذلك السطح عرض كما تعرفه وتوجد فيه الملاسة وهي عرض وبواسطة السطح توجد في الجسم ولكن تنتهي آخر الأمر الى موضوع وهو جوهر توجد فيه هذه الاعراض كلها ولكن بعضها بواسطة بعض فاذن موضوع ما في موضوع هو الجوهر (1) على هذا الوجه وأما موضوع ما على موضوع فقد يكون عرضا كالبياض للون وقد يكون جوهرا ولايخفى مثاله

(الفصل الخامس)

(في بيان الاجناس العشرة)

وهي الجوهر والكم والكيف والاضافة والأين ومتى والوضع والملك وأن يفعل وأن ينفعل فهذه هي الامور التي تقع عليها الالفاظ المفردة

كما أن مفردات الالفاظ موادّ المركبات اللفظية فمعاني هذه الامور في الذهن مواد المعاني المركبة ولسنا نشتغل بأن هذه العشرة تحوي الموجودات كلها بحيث لايخرج عن عمومها شئ ولا بأنه لايمكن جمع الامور في عدد أقل منها ولا بأن دلالتها على ماتحتها دلالة الجنس أي ليست دلالة اشتقاق بل دلالة تواطؤ ولادلالة اللوازم الغير المقومة بل دلالة المقومات فان المنطقي لايفي ببيان ذلك فكل ماقيل في بيانه فهو تعسف غير ضروري الا أن مايهمنا من البحث هو أن الموجود هل يعم العشرة عموم الجنس والعرض هل يعم التسعة عموم الجنس والحق أن عمومهما ليس جنسيا لان من شرط الجنس أن يكون وقوعه على ماتحته بالتواطؤ ومع التواطؤ أن يكون ذاتيا والمعنيان معدومان فيهما أما أنه ليس ولا واحد منهما ذاتيا لما تحته فلأن الذاتي ما اذا أخطر مع ماهو ذاتي له بالبال لم يتصور أن يفهم الموصوف بالذاتي الا أن يفهم الذاتي له أولا وليس الموجود والعرض بهذه الصفة فانا نفهم معنى كثير من الاشياء ولا نفهم وجوده بل ربما نشك في وجوده وكذلك كثير من أنواع الكمية والكيفية نفهم معناه ولانفهم عرضيته بل نشك في عرضيته ولو كانا ذاتيين لما أمكن فهم جزئي لهما الا بعد (2) فهمهما لذلك الجزئي وكذلك ليسا بمتواطئين فان المتواطئ ماحمله على جزئياته بمعنى واحد على السواء من غير تقدم وتأخر والموجود يقع على الجوهر أولا ثم على الكيف والكم وعلى سائر الاعراض بعدهما وكذلك معنى العرض هو الموجود في الموضوع ومالم يوجد (3) الكم في موضوعه لايوجد الأين ومتى كما تعرفه بل

(1) على هذا الوجه أي وجه أن الأعراض تنتهي اليه فالجوهر موضوع لكل ماهو في موضوع إما مباشرة أو بالواسطة ومعنى كونه موضوعا أنه مقوم بذاته مقوم لما حل فيه لا المعنى المقابل للمحمول أما موضوع ما على موضوع فهو بمعنى مايقابل المحمول لان ماعلى الموضوع هو المحمول ولذلك يكون عرضا كقولك البياض لون وجوهرا كقولك الجسم جوهر

(2) بعد فهمهما لذلك الجزئي أي بعد فهمهما في ضمنه لانهما مقومان له حتى لذلك الجزئي ذاتيان له

(3) ومالم يوجد الكم الخ أي فالعرض يقول على الكم أولا ثم على الأين ومتى ثانيا بناء على الخ شكيك فيه وفيهما وكذا يقال في المضاف حقيقة الاعراض ... العرض يقال عليه بعد جميعها

المضاف بعرض بعد الجواهر والاعراض فثبت بهذا أن ليس وقوع الموجود والعرض على هذه العشرة أو التسعة وقوعاً جنسيا

(الفصل السادس)

(فى أقسام الجوهر وخواصه)

الجوهر إما بسيط وإما مركب والبسيط هو الفرد الذى لا يتركب من أشياء كل واحد منها جوهر فى نفسه والمركب ما يتركب من أشياء هى أيضا جواهر والبسيط إما أن لا يكون جزأ داخلا فى تقوم المركب وماهيته بل هو برىء مفارق عن المادة أصلا ولُيُسَلَّم وجوده وإما أن يكون داخلا فى تقوّمه وماهيته والداخل إما كالخشب بالنسبة الى السرير أى المحل القابل للجزء الآخر من المركب وإما كشكل السرير وهيئته بالنسبة اليه وليس نسبة الجزء القابل الى الجزء المقبول ههنا كنسبة الموضوع الى العرض فى أنه تتقوم ذاته أولا ثم يصير سببا لقوام العرض بل قوام القابل ههنا بالمقبول والجزء القابل يسمى مادة والمقبول صورة والمادة هى التى لا يكون باعتبارها وحدها المركب وجود بالفعل بل بالقوة والصورة ما بحصوله يصير المركب بالفعل وما ذكرناه من شكل السرير فهو بناء على الظاهر فليس الشكل صورة جوهرية بل هو عارض وأما الم(١)ركب فهو الجسم وهو إما ذو نفس وإما غير ذى نفس وذو النفس ينقسم الى النامى وغير النامى والنامى ينقسم الى الحساس وغير الحساس والحساس ينقسم الى الناطق وغير الناطق ويندرج تحت ذى النفس الحيوانات وأنواع النباتات والسموات فانها ذوات أنفس عند الحكماء وتحت ما ليس بذى النفس الجمادات كلها من العناصر والمعدنيات ثم يندرج تحت النامى الحيوانات وأنواع النبات وتحت غير النامى السموات ويندرج تحت الحساس جميع الحيوانات الناطق والاعجم وتحت غير الحساس أنواع النباتات كلها ويندرج تحت الناطق الاشخاص الجزئية كزيد وعمرو وخالد وغيرهم وتحت ما ليس بناطق مما له حس جميع الانواع الحيوانية كالفرس والثور والحمار وغير ذلك ويندرج تحت كل واحد من الانواع شخصياته كهذا الفرس وذلك الحمار

وكل واحد من أنواع الجوهر قد يؤخذ كليا وقد يؤخذ جزئيا وكل واحد منهما جوهر لان الانسان الجزئى الذى هو زيد لم يكن جوهرا لكونه زيدا وإلا لما كان عمرو جوهرا ولا لكونه موجودا فى الاعيان اذ الجوهر ليس حقيقته أنه الموجود فى الاعيان لا فى موضوع بل الشئ الذى يلزم ماهيته اذا وجدت فى الاعيان أن يكون لا فى موضوع وكانت جوهريته لحقيقته وماهيته وما يحمل عليه شئ لماهيته لا يبطل ذلك الحمل بسبب العوارض التى تلحقه والشخصية والعموم من العوارض فلا تبطل بسببها الجوهرية المحمولة على الانسان لماهيته الانسانية

وفصول الجواهر أما البسيطة منها كالنطق والحس فهى أجزاء الجواهر ومقوّماتها فان طبيعة الجنس انما تتقوم بالفعل بسبب اقتران هذه الفصول بها كما بيناه وأجزاء الجواهر لا بد من أن تكون جوهرا اذ هى أقدم منها فان جزء الشئ أقدم بالذات من ذلك الشئ ولا يتقدم الجوهر فى الوجود شئ سوى الجوهر اذ الموجود لا يخلو من أن يكون جوهرا أو عرضا والعرض يتأخر عن الجوهر فى الوجود فالمتقدم عليه لا يكون عرضا وما ليس بعرض فهو جوهر فاذن هذه الفصول جواهر وأما الفصول المركبة التى هى الفصول المنطقية مثل الناطق والحساس فهى محمولة لا محالة على الانواع التى هى الجواهر ولا يحمل على الجواهر ما ليس بجوهر لكن جوهريتها ليست على سبيل تضمنها الجوهرية بل على سبيل التزام

(١) أى لا يوجد مركب حقيقى من أجزاء جوهرية الا الجسم وجميع ما يرد عليه من الاشكال أعراض له

الجوهرية أى الناطق شئ ذو نطق يلزم أن يكون جوهرا لا أن الجوهر داخل فى معناه وحقيقته وهذا شئ قد عرفته من قبل

والكلى وإن شارك الجزئى فى كونه جوهرا لكن الجزئى أولى بالجوهرية لأن وجوده لا فى موضوع متحقق والجوهر وإن لم تكن جوهريته هو الوجود لا فى موضوع لكنه معتبر فيه الوجود لا فى موضوع والكلى لم يتحقق[1] وجوده لا فى موضوع وكذلك الكلى قوامه بالجزئى فما لم يكن جزئى يقال عليه الكلى لا تتحقق الكلية التى هى نفس القول على موضوع تحته والجزئى ليس قوامه بالكلى فان من الاشياء ما ليس[2] يقال عليه كلى بل هو وحده لا مشارك له والذى يقال عليه كلى فقد يمكن أن يتوهم شخصا وحده ليس عليه كلى وهذا الجزئى هو الذى ليس بمضاف وأما الجزئى بالمعنى المضاف فلا يعقل دون الكلى كما لا يعقل الكلى دونه وفيما بين الكليات تفاوت أيضا فالانواع أولى بالجوهرية من الاجناس لان قياس الاجناس الى الانواع هو قياس الانواع الى الاشخاص فان النوع يمكن أن يقال على ما تحته دون أن يكون عليه كلى آخر هو جنس وأما الجنس فلا بد له من وجود كليات هى أنواع تحته وأما خواص الجوهر فمنها ما يعم كل جوهر وهو أنه لا ضد له والضدان هما الذاتان المتعاقبان على موضوع واحد يستحيل اجتماعهما فيه و بينهما غاية الخلاف وما ليس له موضوع لا يكون ضدا لشئ ولا له ضد والجوهر ليس فى موضوع وأما إن عنى بالضدين ما يتعاقبان على محل كان ذلك المحل مادة أو موضوعا كان لبعض الجواهر ضد وهى الجواهر الصورية لكن هذه الخاصية ليست للجوهر بالقياس الى كل عرض بل بالقياس الى بعض الاعراض فان الكمية لا ضد لها أيضا كما نبينه

وتتبع هذه الخاصية أخرى وهى أن الجوهر لا يقبل الاشتداد والتنقص فان المشتد يستدعى حالة هى ضد الحالة التى يشتد اليها واشتداده هو أن ينسلخ عن حالة يسيرا يسيرا متوجها الى أخرى يكتسبها يسيرا يسيرا وهذا لا يكون الا بين ضدين ولا تضاد فى الجوهر وما تساهلنا[3] فى ثبوته للجوهر فطريانه دفعة لا يسيرا يسيرا ولا يتصور بسببه الاشتداد والنقص وكما أن الجوهر لا يقبل الاشتداد والتنقص على سبيل الحركة كذلك لا يكون جوهر ما هو أشد فى جوهريته من جوهر آخر فلا يكون انسان أشد فى انسانيته من انسان آخر ولا فرس أشد من فرس فى فرسيته كما يكون بياض أشد فى بياضيته من بياض آخر وسواد أشد فى سواديته من سواد آخر وليس معنى هذا الاشد هو الاولى الذى حكمنا

(١) لم يتحقق وجوده الخ أى وهو كلى فانه عند التحقق يكون ذلك الجزئى وقوله وكذلك الكلى قوامه بالجزئى وجه ثان لكون الجزئى أولى بالجوهرية ومحصله أن الكلى فى كليته محتاج الى اعتبار الجزئى فلا قوام له بدون الجزئى ولا يخفى ما فى هذا الوجه من مخالفة الصواب فى بيان ما هو بصدده فان الكلى محتاج الى الجزئى فى عروض الكلية له والكلية من الاعراض العامة لكل من الكليات لا دخل لها فى كونه جوهرا أو عرضا أما الكلى فى ذاته المعروض للكلية فلا مدخل للجزئى فى قوامه بوجه الا من حيث ان الكلى لا يوجد فى الخارج الا فى الجزئى فالجزئى أولى بالوجود لا فى موضوع من الكلى الذى لم يتحقق فى الجزئى وهو عين الوجه السابق على قوله وكذلك الخ

(٢) ما ليس يقال عليه كلى أى كلى ذاتى فلا ينافى أنه لا يوجد جزئى لا يقال عليه المعلوم أو الموجود أو الجزئى فان لفظ الجزئى كلى فى مفهومه يقال على كل جزئى

(٣) وما تساهلنا فى ثبوته للجوهر الخ أى أن الحق أن لا انتقال فى الجواهر فان انتقال المادة من صورة الى صورة ليس انتقال جوهرها فى الصور كما تنتقل الحرارة من طور الى طور آخر أشد منه وانما هو عدم صورة ووجود صورة أخرى تقوم المادة كما كانت تقومها تلك ولو تساهلنا وسمينا ذلك انتقالا للجوهر فما يطرأ عليه من ذلك دفعى لا يتبع يسيرا يسيرا كما هو الشأن فى الاشد والانقص

بثبوته فى الجوهر فان الاولى يتعلق بوجود الجوهرية والاشد يتعلق بماهية الجوهرية والكم أيضا يشارك الجوهر فى هذه الخاصية

ومن خواص الجوهر التى لا يشركه فيها شئ من الاعراض أن الجوهر مقصود اليه بالاشارة والاعراض إن أشير اليها فانما تتناول الاشارة بالقصد أولا موضوعاتها ثم تتعين هى بسبب تعين موضوعاتها فلولا موضوعاتها لاستحال أن يكون اليها اشارة أما هى فالاشارة اليها بالعرض لا بالقصد والذات لكن هذه الخاصية لا تعم كل جوهر فان الجواهر المفارقة لا اشارة اليها كانت جزئية أو كلية والجواهر المحسة اذا أخذت كلية صارت معقولة فخرجت عن امكان الاشارة فهذه خاصية بعض الجواهر وهى المحسة الجزئية

ومن خواصه أن الواحد المتعين منه يكون موضوعا للاضداد بتغيره فى نفسه أما الكلى فلا يقبل الاضداد لانه لو قبل لكان كل شخص واقع تحته أسود وكل شخص أبيض اذ الكلى يشتمل على كل شخص فاذا قبل حكما قبله جميع جزئياته ونعنى بتغيره فى نفسه أن تعاقب الاضداد عليه لا يكون بسبب تغير فى شئ آخر بل بتغيره فى ذاته فيخرج على هذا الظن الذى يوصف واحد منه بأنه صادق ثم يصير هو بعينه كاذبا اذا تغير الشئ المظنون وبقى الظن بحاله وكذلك السطح يقبل واحد منه بعينه السواد والبياض وذلك لان الظن لا يقبل لذاته وبتغير نفسه وحده الضدين بل لتغير الامر المظنون فى نفسه وكذلك السطح انما يقبل الضدين لتغير مزاج الجسم أولا فيتغير السطح بسببه عن ضد الى ضد فهذا القدر من الكلام فى الجوهر وخواصه كاف فى هذا المختصر

(الفصل السابع)
(فى الكم)

وهو الذى يقبل لذاته المساواة واللامساواة والتجزى ويمكن فرض واحد فيه أو ليس فيه يعده أو يقدره ويقبل غيره هذه الصفات بسببه وله بالقسمة الاولى نوعان أحدهما المتصل والآخر المنفصل

أما الكم المتصل فيستدعى تمييزه عن الجسمية اتفاقا فى البيان فنقول

كل جوهر جسم يمكن أن يفرض فيه ثلاثة أبعاد متقاطعة على حد واحد مشترك بينها تقاطعا قائما أى يحدث من تقاطع كل بعدين منها زاوية قائمة وهى التى يحدث من قيام بعد على بعد مثله الى الجهتين سواء ولا يخالف فى هذا جسم جسما ذلك(1) كونه بهذه الصفة هو الصورة الجسمية التى هى جوهر لا الكمية التى هى عرض ثم الاجسام تختلف بأن يوجد بعض هذه الابعاد أو كلها فى بعضها أصغر مما يوجد فى البعض والجسم الواحد قد يختلف أيضا فى هذا المعنى بالنسبة الى أحواله فى نفسه بسبب تشكيلات متعاقبة عليه بالفعل مثل قطعة شمع شكلتها بشكل يكون أحد هذه الابعاد بسببه أزيد من الباقية ثم غيرته الى شكل يخالف الاول وتعرض بسببه أبعاد أخر مخالفة للاول مع بقاء الجسمية والشمعية على ما كانت فهذه الابعاد الموجودة بالفعل التى تختلف بها الاجسام فيما بينها أو الجسم الواحد بالنسبة الى أحواله هى الكم المتصل ويرسم بأنه الذى يمكن أن تفرض فيه أجزاء تتلاقى عند

(1) فكونه بهذه الصفة هو الصورة الجسمية يريد به اشارة الى ذلك الكون وهو الامر الذى به تقوم المادة جسما وصارت به تقبل فرض هذه الابعاد ذلك لان الذى لا يختلف فى جسم دون جسم أما ما تختلف فيه الاجسام من هذه الابعاد فهو الكم كما بينه وصاله

حدّ واحد مشترك بينها فمنه ماهو قارّ الذات ومنه ماليس قارّا بل هو في التجدد وأنواع القار الذات ثلاثة

(الأول) الخط وهو بعد واحد لا يقبل التجزئة الا في جهة واحدة وهو الذي يرسم في مبادي الهندسة بأنه طول لا عرض له (والثاني) السطح وهو البعد القابل للتجزئة في جهتين فقط متقاطعتين على حد واحد تقاطعا قائما ويرسم بأنه طول وعرض فقط (والثالث) الجسم التعليمي وهو البعد القابل للتجزئة في ثلاث جهات متقاطعة على حد واحد تقاطعا قائما ويرسم بأنه طول وعرض وعمق فالابعاد الثلاثة التي هي الطول والعرض والعمق الموجودة بالفعل عند كل تشكيل هو الجسم التعليمي

وقد ظن قوم أن المكان نوع رابع للكم المتصل القارّ الذات زائد على السطح وقد حدّوه بأنه السطح الباطن للجسم الحاوي المماسّ للظاهر من الجسم المحويّ والداخل في هذا الحد هو السطح والباطن والحاوي والمماس والظاهر والمحويّ وجميع هذا من المضاف سوى السطح فكميته إذن لكونه سطحا

وأما الكم المتصل الذي ليس بقارّ الذات فلنضع أنه هو الزمان لا غير وهو مقدار الحركة والحد المشترك بين أجزائه المفروضة فيه هو الآن

وأما الكم المنفصل فهو الذي لا يمكن أن يفرض في أجزائه حدّ واحد مشترك بينها تتلاقى عنده وتتحد به وهو العدد لا غير كالسبعة فليس لأجزائها حد مشترك فانها ان جزئت الى ثلاثة وأربعة لم نجد طرفا مشتركا وان جزئت الى ثلاثة من جانب وثلاثة من جانب وترك واحد بينها كانت الاجزاء ستة إن لم يعد الوسط معها وان عدّ مع كل واحد من الطرفين صارت ثمانية وأجزاؤها أربعة وأربعة وليس بينهما مايشترك ان فيه

وظن بعضهم أن القول نوع آخر للمنفصل سوى العدد وليس كذلك فان كميته بسبب عروض العدد له ولو جعلنا كل مايعرض له العدد كمًّا بالذات ونوعا منه لكانت أشخاص الحيوانات والنبات والكواكب من الكم بالذات لا معروضا للكم فالقول مؤلف من مقاطع هي أجزاء له وهو معدود بها لا من جهة أنها حروف أو أصوات بل من جهة أن كل حرف أو صوت أو مقطع واحد في نفسه والقول مجتمع منها وهذا هو نفس العدد لا نوع آخر معه واقع تحت الكم وقد عرض للقول كما يعرض لسائر المعدودات

وقد يعتقد أن الثِّقل من الكمية وليس كذلك بل هو قوة محركة الى أسفل وانما يقال وزن هذا مساو لوزن ذلك اذا كانا يتقاومان في جذب كل واحد منهما عمود الميزان الى جهته فـ(١) لا يقوى أحدهما على إشالة الآخر رأسا في نفسه فان قوى قيل انه أعظم منه وان كان مع قوته على تحريك هذا لا يقوى(٢) بها على تحريك ضعفه بـ(٣) ل يقاومه ضعفه قيل لهذا القوي هو مساو لضعف المقويّ عليه وللمقوي عليه إنه مساو لنصفه وقد يقال أيضا الثقيل إنه ضعف الآخر اذا كان يحرك في مثل زمان تحريك الآخر

---

(١) فلا يقوى أحدهما على شد الآخر شال الميزان رتفعت احدى كفتيه ولم يعرف شال الميزان أو أشال الموزون ولكن عرف أشالت الدابة ذنبها رفعته وآشال الاب الحجر رفعه وبهذا استعمل المصنف أشال من هذا الباب

(٢) لا يقوى بها أي بقوته

(٣) بل يقاومه ضعفه أي يعادله بحيث لا يرتفع ولا ينخفض قيل لهذا القوي أي المتقوي على الشيء برفع الكفة التي هو فيها الكفة لم يقو على تحريك الضعف بل قاومه الضعف قيل له مساو لضعف المقوى عليه وقيل للذي ارتفعت كفته قبل المضاعفة فلم يقاومه الا ضعفه قيل انه يساوي ثلاثة أضعافه وهكذا يساوي مثله وهكذا فالعبرة بعدد المقاومات فالمقاومات هي معروض العدد الذي هو من الكم

ضعف مسافة تحريكه فلولا النظر الى الحركة والمسافة والزمان والمقاومات بين مقادير الاجسام لم يلزم التقدير فى الثقل من حيث هو قوة والحركة يقال لها طويلة وقصيرة إما بسبب المسافة أو بسبب الزمان والزمان بذاته طويل وقصير وقد يجزأ الى أجزاء هى ساعات وأيام وليال وشهور وسنون ويعدّ بواحد منها فيلحقه العدد وعوارضه فيقال قليل وكثير وأكثر وأقل وجميع الكميات المتصلة يعرض لها العدد اذا جزئت بالفعل فيكون بالذات الكمّ المتصل ومعروض الكم المنفصل

والكم قد نقسمه قسمة أخرى الى ذى وضع وغير ذى وضع وذو الوضع هو الذى لأجزائه اتصال ومع الاتصال ثبات يمكن أن يقال أين كل واحد منها من الآخر ويسمى عظما ومقدارا فالخط والجسم والسطح بهذه الصفة فهى أعظام ومقادير والزمان والعدد لا وضع لهما واذا قيل إن الزمان مقدار الحركة فالمراد به كمية الحركة مطلقا لا هذا المقدار الذى هو كم ذو وضع

وأما خواص الكم فأظهرها أنه الذى لذاته يقبل التقدير والتجزئة ويلزم بسبب هذه الخاصة قبول المساواة واللامساواة

وههنا ألفاظ تشتبه بالمساواة كالمشابهة والمشاكلة والموافقة وليس لها معنى المساواة والمساواة هى انطباق طرفى شىء على طرفى آخر مع انطباق الشيئين ذوى ذينك الطرفين فكل ما لا يمكن فيه المطابقة لا يطلق فيه معنى المساواة ولا يكون كمّا وهذه المطابقة لا تتصور فى الثقل والخفة دون النظر الى المقادير المكتنفة بهما فيعرف بهذا أنهما ليسا من الكم بالذات

ومن خواصه أنه لا ضدّ له كما لم يكن للجوهر ضد وبيانه على ما يسع المنطق أن الضدّين لا بد من وقوعهما تحت مقولة واحدة بل تحت جنس قريب لهما وقد عرفت أنواع الكم المتصل القارّ الذات وهى بأسرها قد تجتمع فى موضوع واحد أعنى الخط والسطح والجسم التعليمى والاضداد لا تجتمع والزمان أيضا لا ضدّ له اذ هو على التقضى والتجدد فلا يخلفه فى موضوعه غيره وأنواع العدد لا تضادّ بينها أيضا اذ بين الضدين غاية الخلاف والبعد وما من عدد يوضع ضد الاثنين أو الثلاثة الا يوجد ما هو أبعد منه ثم الضد لا يقوّم ضدّه والثلاثة مقوّمة لكل ما هو أكثر منها متقوّمة بما هو أقل منها

وههنا أشياء يظن أنها كميات وأضداد مثل المتصل الذى هو ضد المنفصل والزوج والفرد والمستقيم والمنحنى والكبير والصغير والكثير والقليل وليست هذه بكميات ولا أضداد أما الانفصال فليس ضد الاتصال فان الضدين ذاتان وجوديان والانفصال عدم الاتصال فيما من شأنه أو شأن جنسه أن يقبل الاتصال والزوج ليس ضد الفرد من وجهين أحدهما أن موضوع الضدين واحد بالعدد والعدد الذى هو زوج لا يصير موضوعا للفرد والثانى أن الفردية عدم الانقسام بمتساويين وقد بينا أن العدم ليس ضدا مع أن الزوجية والفردية كيفيات فى الكم لا نفس الكميات وكذا الاستقامة والانحناء كيفيات ولا نمنع أن تعرض فى الكميات كيفيات متضادّة وأفضل المتأخرين أومأ فى بعض كتبه الى أن الزوجية تقوّم الفردية وهذا منه تساهل فان العدد الذى تعرض له الزوجية هو المقوّم لما تعرض له الفردية لا أن الزوجية فى نفسها مقوّمة للفردية فانهما إما كيفيتان متضادّتان ولا يقوّم ضدٌ ضدّه البتة أو أحدهما عدم الآخر وهو الحق ولا يتقوّم وجود شىء بعدمه ولا عدمه بوجوده بل الكائنات التى حدوثها بعد ما لم تكن ربما جعل(1) العدم من مبادئها بالعرض وأما الكبر والصغر

(1) جعل العدم من مبادئها بالعرض كعدم المعدّ بعد وجوده المشروط فى وجود المعدّ له وليس مقوما ولا داخلا فى جوهر العلة الحقيقية للحادث

والكثرة

والكثرة والقلة لا الكثرة التي هي نفس العدد فليست بكميات بل هي اضافات تعرض للكميات ومع ذلك ليست أضدادا لان الضدين هما ذاتان يعقل كل واحد منهما بنفسه لا بالقياس الى غيره كالسواد والبياض ثم تعرض لهما الاضافة من حيث هما ضدان أى لا يجتمعان فى موضع واحد مع سائر[1] شرائط التضاد والكبر والصغر ليس لهما وراء كونهما معقولين بالقياس ماهية معقولة فى نفسها يعرض لها التضاد وبسبب[2] التضاد التضايف

واعلم أن التضايف أعم من التضاد فكل متضادين متضايفان وليس كل متضايفين متضادين فبأن[3] كان الضدان متضايفين واعترفنا بأن الصغر والكبر من المضافات لا يلزم منه كونهما ضدين اذ من المضافات ماليست أضدادا كالجوار والجوار والاخوة والاخوة والصداقة والصداقة وغير ذلك وقول القائل ان الشئ الواحد يكون كبيرا وصغيرا ولو كانا ضدين لما اجتمعا ليس بشئ فانه انما يكون صغيرا وكبيرا بالقياس الى شيئين والكبير عند من يجعله ضدا ليس ضدا لكل ما يفرض صغيرا بل لما هو بالقياس اليه صغير ولا يجتمع ذلك الصغر الذى هو فى ذلك الشئ الآخر الصغير بالقياس الى هذا الكبير مع كبر هذا الكبير الذى هو بالقياس اليه كبير فى شئ واحد

ويتبع هذه الخاصية أنه لا يقبل الاشتداد والتنقص الذى يختص بالسلوك من أحد الضدين الى الآخر كما ذكرناه فى الجوهر وكذلك ليس نوع منه أشد فى ماهيته من نوع آخر منه ولا شخص من نوع أشد فى نوعيته من شخص من نوعه فلا ثلاثة أشد فى ثلاثيتها من ثلاثة أخرى أو من أربعة فى أربعيتها ولا خط أشد خطية من خط آخر أى فى إنه ذو بعد واحد وان كان أزيد منه فى الطول والامتداد ولكن ليس ذلك زيادة فى الماهية ولذلك يجمع الخطين المتفاوتين فى الطول والقصر حد واحد وهو أنه بعد واحد لا يقبل التجزئة الا فى جهة واحدة والفرق بين الاشد الذى نمنعه فى الكمية والأزيد الذى نجوزه أن الأزيد يمكن أن يشار فيه الى مثل حاصل وزيادة والأشد لا يمكن فيه ذلك وتفاوت الأشد والاضعف ينحصر بين طرفين ضدين وتفاوت الأزيد والأنقص لا ينحصر بين طرفين البتة

(الفصل الثامن)

فى المضاف

المضاف هو الذى ماهيته معقولة بالقياس الى غيره والأمور المشتركة فى هذا الحد قسمان قسم له ماهية ليست مضافة من حيث ذاتها ولكن تلحقها الاضافة كالرأس فان له ماهية هو بها جسم مخصوص وليس مضافا من هذا الوجه ثم تلحقه اضافة الى البدن الذى هو رأسه بسبب تلك الاضافة يقال له رأس ذلك البدن وكذلك العلم الذى له حقيقة هو بها كيفية وتلحقه اضافة الى العالم من وجه والى المعلوم من وجه فهذا القسم ليس مضافا حقيقيا

والقسم الثانى هو الذى ليس له ماهية سوى أنه مضاف أى معقول الماهية بالقياس الى غيره كالابوة لا كالأب فليس له ماهية سوى القياس والاضافة الى البنوة وهذا هو المضاف الحقيقى وهو الذى ليس له وجود سوى ما به يضاف والقسم الاول من المضاف إن نظر الى ما يعرض له من الاضافة الى غيره لا الى

(١) مع سائر شرائط التضاد كاتحاد الزمان وأن يكون بينهما غاية الخلاف

(٢) وبسبب التضاد التضايف أى ويعرض لها التضايف بسبب التضاد

(٣) فبأن كان الضدان الخ متعلق بلا يلزم أى لا يلزم كونهما ضدين بسبب كون الضدين متضايفين واعترافنا بأن الصغر والكبر من المضافات غير أن لفظة «منه» حينئذ تكون بغير فائدة كررت تساهلا للتأكيد ولعل فى النسخة تحريفا وصحة العبارة فان كان الضدان الخ بحرف الشرط

فالهيئة المعروض لها الاضافة كان المعنى النسبي المحصل منه مضافا حقيقيا فالمضاف الحقيقي لا قوام له بذاته وانما هو عارض لغيره من الماهيات فاذا قطع النظر عن الماهية الملحوقة وأخذ نفس اضافتها الحاصلة الى غيره كان نفس المضاف الحقيقي وان أخذت الماهية بما عرض لها من الاضافة كان من القسم الاول الذي ليس بمضاف حقيقي وهذا كالسقف فانه له اضافة الى الحائط الذي يلزمه في الوجود فالسقف المضاف الى الحائط ليس مضافا حقيقيا والاضافة التي له الى الحائط هي استقراره عليه فاذا أخذت هذه الاضافة نفسها وهي كونه مستقرا على شيء دون أخذ السقف معها كان ذلك المعنى المضاف الحقيقي وكان معقولا بالقياس لا الى الحائط مطلقا بل اليه من حيث هو مستقر عليه

والاضافة ليست معنى واحدا في المتضايفين بل كل واحد منهما مختص باضافة الى الآخر غير اضافة الآخر اليه كالمتماسين فلهذا مماسة مع الآخر وهي فيه وفي ذاك مماسة أخرى بالعدد مع هذا وهذا في الابوة والبنوة أظهر اذ كل اضافة مخالفة للاخرى بالنوع

ومن خواص المضاف التكافؤ في لزوم الوجود وارتفاعه وانعكاس كل واحد منهما على الآخر فان أخوة هذا ملازمة لأخوة من يقال له أخوه وكذا الابوة بالقياس الى البنوة وكذا الصداقة والجوار والمالكية والمملوكية فاذا وجدت الابوة وجدت البنوة واذا عدم أحدهما عدم الآخر ومعنى الانعكاس هو أن تحكم باضافة كل واحد منهما الى صاحبه من حيث كان مضافا اليه فكما يقال الاب أب الابن يقال الابن ابن الاب والعبد عبد المولى والمولى مولى العبد أما اذا أضيف اليه لا من حيث هو مضاف اليه لم يجب هذا الانعكاس في الاضافة مثلا اذا وقعت اضافة الاب لا الى الابن من حيث هو ابن بل الى الانسان الذي هو موضوع البنوة فقيل الاب أبو الانسان أو أب انسان لم تنعكس الاضافة ولم يصير الانسان مضافا الى الاب ولا يقال الانسان انسان الاب وقد تصعب رعاية قاعدة الانعكاس في المضاف بالمعنى الاول اذا لم يحصل منه المضاف بالمعنى الثاني والطريق فيه أن تجمع أوصاف الشيء فأي تلك الاوصاف اذا وضعته ورفعت غيره بقيت الاضافة أو رفعته ووضعت غيره ارتفعت الاضافة فهو الذي اليه الاضافة الحقيقية الواجبة الانعكاس فاذا رفعت من الابن أنه حيوان أو انسان أو ناطق أو مشاء أو ما شئت من الاوصاف جاز رفعها أو لم يجز واستبقيت كونه ابنا بقيت اضافة الاب اليه وان رفعت كونه ابنا واستبقيت هذه الاوصاف كلها لم تبق الاضافة فعلمت بهذا أن التعادل الحقيقي في الاضافة هو بين الاب والابن وهما اللذان ينعكس أحدهما على الآخر ويقال أحدهما بالقياس الى الآخر

وربما يشكك على قولنا ان المتضايفين متلازمان في الوجود بأن العلم مضاف الى المعلوم ثم المعلوم قد يوجدون العلم مع أن العلم لا يوجد دون المعلوم مثلا شيء ما من الموجودات لم يتعلق به علم انسان فهو موجود قبل علمه ثم اذا تعلق علمه به لم يتصور وجود علمه دونه فلا تلازم بينهما وهما متضايفان ووجه حله أن المعلوم ليس مضافا الى العلم من حيث ماهيته ووجوده بل من حيث كونه معلوما ولا يتصور كونه معلوما دون العلم به فهما معا لا انفكاك لاحدهما عن الآخر بل هو قبل تعلق العلم به معلوم بالقوة فالعلم به أيضا بالقوة ويجب أن يراعى في التكافؤ وجود المتضايفين من وجه واحد فان كان أحدهما بالقوة كان الآخر كذلك وان كان الآخر بالفعل كان الآخر كذلك

واعلم أن المضاف قد يعرض للمقولات كلها أما في الجوهر فكالاب والابن وفي الكم المتصل كالعظيم والصغير وفي الكم المنفصل كالكثير والقليل وفي الكيف كالاحر والابرد وفي المضاف كالاقرب والابعد وفي الاين كالاعلى والاسفل وفي متى كالاقدم والاحدث وفي الوضع كالاشد انتصابا

واحناء

وانحناء وفى الملك كالأكسى والاعرى وفى الفعل كالاقطع والاصرم وفى الانفعال كالاشد تسخنا وتقطعا فما كان فى مقولة تقبل التضاد والاشتداد والتنقص قبلها أيضا فلما كانت الحرارة من مقولة الكيف ضد البرودة وأشد من حرارة أخرى كان الأحر ضد الابرد وأحر من آخر ولما لم يكن الكم والجوهر يقبلان لانهما لم يقبلها المضاف العارض لهما فليس الكبير ضدا للصغير ولا الضعف ضدا للنصف لما عرفت وهذا منى حكاية لما قيل فى كتبهم لا ما هو الرأى الحق عندى فان المضاف وان عرض للكيفية فليست الكيفية داخلة فيه بل هو نفس كون الكيفية مقيسة الى ما هو بازائها وللضد طبيعة وماهية معقولة بنفسها ثم تعرض لها اضافة الضدية والمضاف لا ماهية له سوى الكون مقيسا فلا يعرض له التضاد الذى يستدعى طبيعة معقولة بنفسها يكون هو عارضا لها وقد قدموا قبل هذا بأوراق أن الكبير ليس ضدا للصغير لانه ليس له طبيعة معقولة بنفسها سوى أنه مضاف فليس للاحر والابرد طبيعة سوى أنه مضاف وان قالوا إنه يكفى لعروض الضدية طبيعة غير الضدية موضوعة لها كانت مضافا أو غيره وللاحر طبيعة غير الضدية وتعرض لها الضدية فللكبير والصغير أيضا طبيعتان سوى الضدية هما كونهما مضافين فبان بهذا تناقض[1] قولهم فى الموضعين

(الفصل التاسع)

(فى الكيف)

الكيف قد يراد به الكيفية وقد يراد به ماله الكيفية والكيفية هى كل هيئة قارة لا توجب تصورها تصور شىء خارج عنها وعن حاملها ولا قسمة ولا نسبة فى أجزاء حاملها فتفارق الزمان ومقولة أن يفعل وأن ينفعل بأنها هيئة قارة وتفارق المضاف والأين ومتى والملك بأنها لا توجب نسبة الى شىء خارج وتفارق الكم بأنها لا توجب قسمة والوضع بأنها لا توجب نسبة واقعة فى أجزاء حاملها

وأنواعها أربعة تحتوى عليها هذه القسمة وهى أن الكيف إما أن يكون مختصا بالكم من جهة ما هو كم كالتربيع والتثليث والتدوير وسائر الاشكال المختصة بالكميات وكالاستقامة والانحناء للخط وكالزوجية والفردية للعدد وهذا قسم

وإما أن لا يكون مختصا به وهو إما أن يكون محسًّا كالالوان والطعوم والروائح والحرارة والبرودة فما كان منه راسخا يسمى كيفيات انفعالية كحلاوة العسل وحمرة الورد ورائحة المسك وحرارة النار وسميت انفعاليات لمعنيين (أحدهما) يعم جميعها وهو أن الحواس تنفعل عنها (والثانى) يخص بعضها وهو أنها حادثة عن انفعالات فى موضوعها إما فى أصل الخلقة كحلاوة العسل وصفرة[2] المصفار أو

---

(١) تناقض قولهم فى الموضعين فيه أنهم راعوا أن الأحر مثلا من حيث هو أحر مأخوذ فيه الحرارة التى وقعت فيها النسبة وهى كيفية مضادة للبرودة المأخوذ فى الابرد من حيث هو أبرد ومعنى كونها مأخوذة فيه أن النسبة وقعت فيها فيكون الاحر من حيث هو أشد حرارة وهو معنى الاضافة مضادا للابرد من حيث هو أشد برودة.
أما الكبير والصغير فى الكميات فهما عارضان لماهية واحدة لا ضد لها وهى الجسم التعليمى فالصغير والكبير كلاهما جسم تعليمى والصغر والكبر إضافة محضة وليس فيهما ماهية وراء ذلك معقولة بنفسها يعرض لها التضاد فهما كالابوة والبنوة بخلاف الاحر والابرد فيهما مع الاضافة تدل اشتمالا فى نفس النسبة على ماهية معقولة وهى الحرارة أو البرودة وتلك الماهية يقع فيها التضاد فلذلك قالوا «فما كان فى مقولة تقبل التضاد والاشتداد والتنقص قبلها أيضا»

(١) وصفرة المصفار أى الاصفر بطبعه من الازهار مثلا وصفرة الصفار وحلاوة العسل الخ فنشأ عن انفعال المادة بالمزاج لا عارضة للمزاج والحرارة إن كانت لمادة لى رأيه بعد تهاعن انفعال لكن من شأن موضوعها أن يعرض لموضوعه بالانفعال كالحرارة التى تعرض للمزاج مثلا

بعد الخلقة كملوحة ماء البحر وصفرة من به سوء مزاج فى الكبد وما كان منه سريع الزوال كحمرة الخجل وصفرة الوجل تسمى انفعالات لأنها انفعالات فى أنفسها بل هى هيآت قارة فان أنواع الكيفية تشترك فى أنها هيآت قارة ولكن لكثرة الانفعالات العارضة لموضوعها اذ يوجد فيها انفعال بسبب وجودها وانفعال بسبب عدمها بسرعة فسميت انفعالات تمييزا لها عن النوع الراسخ الثابت وهذا قسم ثان

وإما أن لا يكون محسًّا وهو إما أن يكون استعدادا لما يتصور فى النفس بالقياس الى كمـ(١)الات فان كان استعدادا للمقاومة والاباء عن الانفعال سمى قوة طبيعية كالمصحـ(٢)احية والصلابة وتلك هى الهيئة التى بها صار الجسم لا يقبل المرض ولا يقبل الانغماز لا نفس عدم المرض والانغماز وان كان استعدادا لسرعة الاذعان والانفعال سمى لاقوة طبيعية مثل الممراضية واللين وهى أيضا هيئة بها يسرع قبول الجسم للمرض والانغماز لا نفس القبول ولا نعنى بهذه القوة القوة التى هى فى المادة الاولى فان كل انسان بتلك القوة مستعد للمرض والصحة لكن ثمة هذه القوة وهى ترجحها من جهة أحد طرفى النقيض فلا يكون فى قوة الشئ أن يقبل المرض وأن لا يقبل فقط بل أن يكون قد ترجح قبول المرض على لا قبوله أو لا قبوله على قبوله وهذا قسم ثالث

وإما أن تكون فى أنفسها كمالات لا استعدادات لكمالات أخرى وهى مع ذلك غير محسّة بذاتها فما كان منها ثابتا سمى ملكة مثل العلم والصحة والخُلُق كالشجاعة والعفة والفجور والجَوْر وما كان سريع الزوال سمى حالا مثل غضب الحليم ومرض المصحاح وهذا قسم رابع

وفرق بين المصحاحية والصحة والممراضية والمرض فان المراض قد لا يكون مريضا والمصحاح قد لا يكون صحيحا وملكة الصناعة ليست هى أن يصنع الانسان بل أن تصدر عنه الصناعة من غير روية وفكرة كمن يكتب شيأ مـ(٣)ن غير أن يروّى حرفا حرفا أو يضرب بالطنبور من غير أن يروّى نقرة نقرة وكذلك ملكة العلم ليس أن يحضر الانسان المعلومات بل أن يكون مقتدرا على احضار معلوماته من غير روية ولا شك أن جميع ذلك يكون بهيآت فى النفس

فهذه هى أنواع الكيفيات أولها ما يختص بالكميات وثانيها كيفيات انفعالية وانفعالات وثالثها القوة واللاقوة ورابعها الحال والملكة وجميع هذه الانواع يقع فيها التضاد والاشتداد والتنقص الا النوع المختص منه بالكميات ولا ينبغى أن تشكل عليك أشياء عدّت فى هذا الباب وقد عدّت أيضا فى المضاف مثل العلم وذلك لأنا قد بينا أنها ليست مضافا حقيقيا بل عارض لها الاضافة فان العلم هيئة للنفس والخلق كذلك والاضافة من لوازمهما لا ذاتهما فدخولها فى المضاف بالعرض والشئ الواحد لا يتصور دخوله فى المقولتين بالذات فانه ان كان متقوما من حيث ماهيته وحقيقته بمقولة فلا يتقوم من حيث ماهيته بمقولة أخرى ليست تلك ولو كان العلم والخلق من المضاف الحقيقى

---

(١) الى كمالات المراد من الكمالات ما هو بالفعل مقابل ما هو بالقوة لا ضد النقائص

(٢) كالمصحاحية لا أظن أن يوجد هذا البناء فى اللغة من لفظ صح ولكن عرف أن صيغة مفعال تدل على الكثرة أو القوة فى مادتها كالمعطاء والمعوار وأهل النظر فى العلوم يسوّغون لانفسهم أن يدلوا على بعض المعانى التى لم تعرف اللغة أسماء لها بما يقرب من وضع اللغة وان لم يرد فيه فالمصحاحية هى حالة البدن التى يقوى بها على مدافعة المرض وهى غير الصحة فان الصحة ضد المرض فلا تجتمع معه قط بخلاف المصحاحية فانها قد تكون لمريض فى حال مرضه وبها يدافع مرضه وبها ترجح استعداده لجانب الصحة عنه لجانب المرض (٣) من غير أن يروى يقال روّأ فى الامر وروّى فيه مهموزا وغير مهموز اذا نظر وتفكر والروية فى الامر التفكر فيه مع أن لا عجلة معه

لكانت أنواعهما كذلك مثل[1] النحو والشجاعة وليس النحو نحواً للشئ الا أن يؤخذ من حيث هو علم فيقال اذ ذاك هو علم بشئ وكذلك الشجاعة ليست بشجاعة على شئ الا أن يؤخذ من حيث هو خلق فيقال خُلُقٌ على شئ وكل ما لجزئياته وجود غير مضاف فليس من المضاف الحقيقي

(الفصـــل العاشر)

في باقي المقولات العشر

وأما الأين فهي الحالة التي للجسم يجاب بها حين يسئل أين هو وهي ك[2]ون الجسم في مكانه وهذا أشد اشتباها بالمضاف من سائر ما عددناه وفي التحقيق ليس هو مجرد نسبة الى المكان بل هو أمر وهيئة تتم بالنسبة الى المكان فاذا أخذت تلك النسبة وحدها كانت مضافا حقيقيا وهي كون المتمكن محويا وهذه الاضافة ليست الى المكان من حيث هو مكان بل اليه من حيث هو حاو فان المكان من حيث هو مكان ليس من المضاف بل هو سطح مع عارض وهو احتواؤه على محوي فهذا العارض فيه من المضاف وهي النسبة التي بين المحوي والحاوي وليس الكون في المكان هو الكون في الأعيان الذي هو الوجود فانا قد بينا أن الوجود ليس جنسا لما تحته ولو كان الكون في المكان هو الوجود ل[3]كان الكون في الزمان أيضا كذلك فيكون للشئ وجودات كثيرة

ومن الأين ما هو أول حقيقي وهو كون الشئ في مكانه الخاص به الذي لا يسع معه غيره ككون الماء في الكوز ومنه ما هو ثان غير حقيقي كما يقال فلان في البيت ومعلوم أن جميع البيت لا يكون مشغولا به بحيث يماس ظاهره جميع جوانب البيت وأبعد منه الدار وأبعد منه البلد بل الاقليم بل المعمورة بل الارض كلها بل العالم

والأين منه جنسي وهو الكون في المكان ومنه نوعي كالكون في الهواء والماء والسماء أو فوق أو تحت ومنه شخصي ككون هذا الشئ في هذا الوقت في الهواء وهو مكان ثان أو مثل كون هذا الجسم في المكان الحقيقي الذي لا يسع معه غيره

وفي الأين مضادة فان الكون في المكان الذي عند المحيط هو مقابل الكون في المكان الذي عند المركز لأنهما معنيان لا يجتمعان ويتعاقبان على موضوع واحد وبينهما غاية الخلاف واذ قد يصار من أحدهما الى الآخر قليلا قليلا قبل الأشد والاضعف فان اثنين قد يكون كلاهما فوق وأحدهما أقرب الى الحد الفوقاني الذي هو المحيط فهو أشد فوقية من الآخر

وأما متى فهو كون الشئ في الزمان أو في طرفه فان كثيرا من الاشياء تق[4]ع في أطراف الازمنة ولا

---

(١) مثل النحو أراد منه العلم المعروف فانه من أفراد العلم وليس مضافا حقيقيا وانما تعرض له الاضافة اذا لاحظته من حيث هو متعلق بكذا من المعلومات وكذلك الشجاعة تعقلها ملكة في ذاتها قائمة بالنفس كأنها هيئة أو لون لها ان صح أن يعبر باللون في مثل هذا ولكنها تعرض لها الاضافة عندما تعتبرها من حيث ما يصدر عنها وما يظهر فيه أثرها وهو الاشياء التي يتعلق بها ذلك الخلق

(٢) كون الجسم في مكانه أي منشأ انتزاع ذلك في الخارج (٣) لكان الكون في الزمان الخ لانه لا فرق بين الكون في المكان والكون في الزمان في أن كلا منهما لازم للجسم الحادث وقوله فيكون للشئ وجودات لانه ان سُلِّم ان جسما لا يتغير مكانه على ما يزعمون في الفلك فلا نسلم ان جسما لا يتغير زمانه فان الزمان متغير دائما فلو كان الكون في الزمان هو الوجود الخارجي لكان للشئ بكل زمان وجود وهو بديهي البطلان

(٤) تقع في أطراف الازمنة كل حادث ليس بحركة ولا فيه حركة فهو دفعي وكل دفعي فلا يصح وقوعه في الزمان وهو منقسم فيكون واقعا في طرف الزمان الماضي الذي يصله بالمستقبل ككون صورة جوهرية في مادتها عند القائلين بذلك وكوجود أي حوادث من العدم فان ذلك كله يقع في طرف الزمان ويسمى ء[illegible] الخ

تقع فى الازمنة ويسئل عنها بمتى ويجاب به

فمنه زمان أول حقيقى وهو الذى يطابق كون الشيء ولا يفضل عليه كقولنا كان وقت الزوال ومنه ثان غير حقيقى نظير السوق والبلد فى الاين كقولنا كان فى سنة كذا اذا كان فى جزء منها لكن بين المكان الحقيقى والزمان الحقيقى فرق فان الزمان الحقيقى المعين تنسب اليه أشياء كثيرة فيكون كل واحد منها فيه على سبيل المطابقة لكن لا يكون[1] هو النسبة الخاصة اليه والمكان الحقيقى لا يتصور نسبة أشياء كثيرة اليه بل يتصور ذلك فى المكان الغير الحقيقى كالسوق

وأما الوضع فهو هيئة للجسم تحصل من نسبة أجزائه بعضها الى بعض نسبة تتخالف الاجزاء لاجلها بالقياس الى الجهات فى الموازاة والانحراف مثل القيام والقعود والاستلقاء والانبطاح والتربع والافتراش[2] وهذه النسبة اضافة للاجزاء ووضع للكل فكون الجسم بحيث فى أجزائه هذه الاضافة هو الوضع[3]

والوضع اسم مشترك يقال على معان فمنه ما يقال[4] لما اليه اشارة أى تعين جهة إن له وضعا وبهذا المعنى للنقطة وضع وليس للوحدة وضع ويقال وضع لما ذكرناه فى الكم وهو كونه بحيث يمكن أن يشار اليه أين هو مما يتصل به اتصالا ثابتا ولا يكون هذا الا فى الكميات المتصلة القارة الذات ويقال وضع بالمعنى الذى ذكرناه أولا وهو المقولة والوضع المختص بالكميات كأنه منقول من الوضع الذى هو المقولة وهو حال الجسم بسبب نسبة أجزائه بعضها الى بعض فى الجهات فان الكميات التى ليس لها أجزاء بالفعل يمكن أن يفرض لها أجزاء متصلة على الثبات يشار الى كل واحد منها أين هو من الآخر الا أنه لما لم يكن للكميات جهات بذاتها بل بسبب الجسم كان بين المعنيين مخالفة

والوضع قد يقع فيه التضاد فان وضع الانسان ورجلاه على الارض ورأسه فى الهواء مما يلى السماء يضاد وضعه ورأسه على الارض ورجلاه فى الهواء لانهما معنيان لا يجتمعان ويتعاقبان على موضوع واحد وبينهما غاية الخلاف ويقبل الاشتداد والضعف أيضا على نحو قبول الأين والقيام والقعود قد يكونان على أتم ما يمكن فيهما وقد يكونان على ما يقرب من ذلك وهذا هو قبول الاشد والاضعف وقد[5] يقال على الحركة الى حصول هذا الوضع وقد يقال على الهيئة الحاصلة القارة والوضع هو القار منهما

وأما الملك فهو نسبة الجسم الى حاصر له أو لبعضه ينتقل بانتقاله كالتسلح[6] والتقمص والتنعل والتختم

---

(١) لا يكون هو النسبة الخاصة اليه أى لا تكون نسبة كل واحد الى الزمان نسبة خاصة به تفرزه عما سواه كما هو الشأن فى المكان الحقيقى وهو حاوى الشيء فانه يفصل المتمكن ويفرزه عما عداه فحركة يدى فى عشر دقائق يصحبها فى الزمان حركات الكواكب وحركات ما يتحرك من حيوان ونبات وغيرها وهذه الحالة التى لحركة اليد أو لليد ان شئت الحاصلة لها من كونها فى هذه المدة من الزمان ليست خاصة بها تفرزها عن بقية الحركات أو عن بقية الاشياء المصاحبة لها بخلاف مكان اليد الذى يحتوى بها فانه خاص بها لا يشركها فيه سواها

(٢) والافتراش من افترش ذراعيه أى بسطهما على الارض (٣) هو الوضع خبر للمبتدا وهو كون الجسم أى ان الحالة التى تحصل للجسم من جهة أن فى أجزائه هذه الاضافة هى الوضع (٤) فمنه ما يقال الخ ما مصدرية أى فمنه قولهم لما يصح الاشارة اليه بأن يكون له جهة معينة ان له وضعا (٥) وقد يقال على الحركة الخ ابتداء كلام لتحقيق معنى الوضع الذى هو مقولة (٦) كالتسلح الخ التسلح لبس لأمة الحرب أو اعتقال الرمح أو تقلد السيف ونحو ذلك والتقمص لبس القميص والتنعل بالعين المهملة لبس النعل والتختم لبس الخاتم

فمنه جزئى كهذا التسلح ومنه كلى كالتسلح ومنه ذاتى كحال الهرة عند إهابها ومنه عرض كحال الانسان عند قيصه

وأما «أن يفعل» فهو تأثير الجوهر فى غيره أثرا غير قار الذات حاله مادام يؤثر هى أن يفعل وذلك مثل التسخين مادام يسخن والقطع مادام يقطع والتبريد مادام يبرد

وأما «أن ينفعل» فهو تأثر الشىء من غيره مادام فى التأثر كالتسخن والتبرد والتقطع وانما اختير لهما أن يفعل وأن ينفعل دون الفعل والانفعال لان الفعل والانفعال قد يقالان للحاصل المستكمل القار الذات الذى انقطعت الحركة عنده كما اذا قطع شيأ ووقفت حركته فيقال هذا القطع منه وكذلك يقال فى هذا الثوب احتراق بعد استقراره وحصوله وقد يقالان حينما يقطع هذا ويحترق ذلك والحركة هى مقولة أن ينفعل والتحريك هو مقولة أن يفعل

وقد يعرض فى هاتين المقولتين التضاد فان التبيض ضد التسود كما أن البياض ضد السواد ويعرض فيهما الاشتداد والتنقص فان من الاسوداد الذى هو السلوك ماهو أقرب الى الاسوداد الذى هو غاية السلوك من اسوداد آخر وقد يكون بعضه أسرع وصولا الى هذه الغاية من بعضه وهذا الاشتداد والتنقص ليسا بالقياس الى السواد بل الى الاسوداد الذى هو حصول فى السواد بالحركة اليه وهذا غير السواد فان السواد لا يحتاج فى تعقله سوادا الى أن تعقل حركة اليه هو غايتها

واعلم أن الحركة قد تعرض لمقولات أربع وهى الكم والكيف والأين والوضع ويفهم من عروض الحركة لمقولة ما معان أربعة (أولها) أن المقولة موضوع حقيقى لها (والثانى) أن تعرض الحركة بواسطتها للجوهر كالسطح يتوسط بين الجوهر والملاسة (والثالث) أن تكون المقولة جنسا لها (والرابع) أن يكون الجوهر يتحرك من نوع تلك المقولة الى نوع آخر ثم هذا هو المراد بقولنا ان الحركة تعرض لمقولة ما

أما عروضها لمقولة الكم فمن وجهين (أحدهما) أن يتحرك الجوهر من كم الى كم أكبر منه بزيادة مضافة اليه ينمو بها الموضوع ويسمى نموا والى كم أصغر منه بنقصان أجزائه وتحللها ويسمى ذبولا (والآخر) أن يتحرك من كم الى كم أصغر أو أكبر لا بزيادة أو نقصان بل بتخلخل أجزائه وانبساطها أو تكاثفها أو انحصارها ويسمى تخلخلا أو تكاثفا

وأما الحركة فى الكيف فتسمى استحالة مثل التبيض والتسود والتسخن والتبرد وتعرض فى جميع أنواعه الا النوع المختص بالكميات منه

وأما الحركة فى الأين فمعروفة وهى أن يأخذ الجسم فى مفارقة مكانه بالكلية الى مكان آخر

وأما الحركة فى الوضع فهو أن يستبدل الجسم الاوضاع من غير أن يفارق بكليته المكان ان كان فى مكان بل أن تتبدل نسب أجزائه الى أجزاء (1) حاويه أو محويه وهذا انما يكون بحركة الجسم مستديرا على مركز نفسه

وليس فى مقولة الجوهر حركة فان الصورة الجوهرية تحدث دفعة لا يسيرا يسيرا وحركة المنى الى صورة الحيوانية ليست حركة فى الجوهر بل استحالة فى كيفيات المنى وهو منى بعد الى أن يصير علقة وكذلك هو علقة الى أن يصير مضغة وهلم جرا الى قبول صورة الحيوانية وقد جرت العادة بأن تتلى المقولات بالقول فى التقابل والتقدم والتأخر فلنفرد لهما فصلين اقتداء بالمتقدمين

(1) الى أجزاء حاويه أو محويه الاول اذا كان المتحرك فى الوضع هو المتمكن ككوكب متحرك على مركزه فى فلكه فان نسب أجزائه الى أجزاء حاويه تتبدل بالحركة والثانى اذا كان المتحرك هو الحاوى والمتمكن ساكنا فان نسب أجزاء الحاوى الى أجزاء محويه تتبدل بحركته كذلك وكلا الحالين انما يكون فى حركة مستديرة حول المركز

(الفصل الاول وهو الحادى عشر)

من هذا الفن فى التقابل

المتقابلان هما اللذان لا يجتمعان فى شئ واحد فى زمان واحد وهو على أربعة أقسام (أولها) تقابل السلب والايجاب ولا نعنى بالسلب والايجاب ههنا ما نعنى بهما فى باديرمنياس بعد هذا فان الايجاب والسلب هنالك يختص بما هو مثل قولك زيد فرس زيد ليس بفرس وههنا يعم مع هذا الفرسية واللافرسية فالمراد به التقابل فى القول بين الامر الاثباتى والسلبى كان ذلك اثباته فى نفسه أو اثباته لشئ أو سلبه فى نفسه أو سلبه عن غيره ولا نعنى بتقابل الفرسية واللافرسية تقابلهما من حيث وجود الفرسية وعدمها فى الوجود الخارجى فان ذلك من قسم العدم والملكة كما تختار ايراده ههنا بل تقابلهما فى القول[1] والضمير فقط (وثانيها) تقابل المتضايفين وقد سبق ذكره (وثالثها) تقابل الضدين وهما الذاتان الوجوديان المتعاقبان على موضوع أو محل واحد وبينهما غاية الخلاف وذلك مثل السواد والبياض والحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والنارية والمائية إنا اكتفيت فى الضدية بتعاقبهما على محل مّا هيولى كان أو موضوعا وأما النور والظلمة والحركة والسكون والزوج والفرد والخير والشر والذكورة والانوثة فليست أضدادا حقيقية وان عدت أضدادا فى هذا الفن بحسب المشهور وذلك لان الظلمة والفردية والشر والانوثة كلها أعدام لا ذوات وجودية فالفرد هو العدد الذى لم ينقسم بمتساويين فموضوع الزوجية وهو العدد قد أخذ مع سلب الزوجية التى هى الانقسام بمتساويين ووضع له اسم وجودى هو الفرد فأوهم أن الفردية معنى وجودى وليس كذلك وأما الظلمة فهى عدم النور لا غير وكذلك السكون هو عدم الحركة والشر عدم مّا وليس هذا موضع تحقيقه فليُسلَّم كل هذا وانما عدّ المتقدمون هذه الأمور من الأضداد فى هذا الفن بناء على المشهور فان الجمهور إما أن يعتقدوا أن هذه كلها أمور وجودية فاطلاق اسم الضدية عليها ظاهر وان اعتقدوها أعداما فلا يتحاشون من اطلاق اسم الضد عليها لان الضدين عندهم كل شيئين لا يجتمعان فى موضوع من شأنهما التعاقب عليه ان لم يكن[2] أحدهما لازما فليشترك فى هذا كل متقابلين هذا شأنهما كانا وجوديين أو أحدهما دون الآخر (ورابعها) تقابل العدم والملكة فمنه مشهور ومنه حقيقى فأما المشهور من الملكة فليس مثل الابصار بالفعل ولا مثل القوة الاولى التى تقوى على أن يكون لها ابصر بل أن تكون القوة على الابصار متى شاء صاحبها موجودة والمشهور من العدم هو ارتفاع هذا المعنى عن المادة المتهيئة لقبوله فى الوقت الذى من شأنها أن يكون لها مع ارتفاع هذا التهيؤ مثل العمى للبصر والدّرد[3] للاسنان والصلع للشعر فان العمى ليس عدم البصر فحسب فان الجرو الذى لم يفقح[4] عادم للبصر ولا يقال أعمى بل العمى عدم البصر فى وقت امكانه وتهيؤ الموضوع له مع ارتفاع التهيؤ فلا يعود البصر البتة فالملكة تستحيل الى العدم أما العدم فلا يستحيل الى الملكة

---

(١) فى القول والضمير أراد من القول الصدق على الافراد فلا يصدق أحدهما على ما يصدق عليه الآخر وبالضمير ضمير الرابطة فى قولك هذا هو فرس أو هو لا فرس وهو المفيد للصدق والحمل فالفرس واللافرس يتقابلان فى الضمير فلا يصدقان معا على شئ واحد برابطة ذلك الضمير والحمل ههنا فى المتقابلين ايجابى كما ترى وقد يصح مع السلب أيضا كما تقول هذا فرس وليس هو بفرس أما التناقض الآتى ذكره فى القضايا فهو خاص بالسلب الواقع على النسبة لا غير

(٢) ان لم يكن أحدهما لازما أما ان كان أحدهما لازما فلا يسميان ضدين فى اعتبار الجمهور لانه لا تعاقب بينهما وذلك كالنور والظلمة فى الشمس مثلا

(٣) الدرد بالتحريك ذهاب الاسنان

(٤) الذى لم يفقح فقح الجرو كمنع وفقح بالتشديد فتح عينيه أول ما يفتح

وأما العدم الحقيقي فهو عدم كل معنى وجودي يكون ممكنا للشيء إما بحق جنسه أو نوعه أو شخصه قبل الوقت أو فيه أما الذي بحق جنسه فكالانوثة التي هي عدم الذكورة الممكنة لجنس الحيوان وكالفردية التي هي عدم الانقسام بمتساو بين الممكن لجنس العدد وأما الذي بحق النوع فعدم اللحية للمرأة الممكنة لنوع الانسان وأما الذي بحق الشخص فكالمرد وهو عدم في الوقت وكانتثار الشعر بداء الثعلب وهو عدم في الوقت والعدم في الوقت منه ما يزول كهذا ومنه ما لا يزول كالعمى والسكون والظلمة والجهل والشر والفردية كلها أعدام حقيقية فهذه هي أقسام التقابل بحسب المشهور والحقيقة

والفرق بين هذه الاقسام بحسب الرأيين أن الايجاب والسلب يفارق سائر المتقابلات بأنه في القول لا في الوجود وأحدهما صادق لا محالة والآخر كاذب سواء كان الموضوع موجودا أو معدوما وهذا في الايجاب والسلب الذي هو اثبات شيء لشيء أو سلبه عنه وأما سائر المتقابلات فيجوز أن يكذبا جميعا إذا انتقلا الى الحكم والقضية مثال ذلك في المضاف هو أن ينسب زيد بالأبوة والبنوة الى شخص كذبا[1] فيقال زيد أبو خالد زيد ابن خالد فيكذبان جميعا وأما المتضادات التي لها أوساط إما مسماة باسماء حقيقية كالفاتر بين الحار والبارد وكالاشهب بين الابيض والاسود أو مسماة بسلب الطرفين كقولنا لا عادل ولا جائر فان الموضوع عند وجود الواسطة يكذب عليه الطرفان وان كان أحد الطرفين لازماله فعند عدم الموضوع أو تقدير عدمه يكذب عليه الطرفان وان كان لا واسطة بين الضدين فأحدهما واجب لا محالة مادام الموضوع موجودا وأما اذا صار معدوما فيكذبان عليه وأما الملكة والعدم فيخص المشهوري منه كذبهما قبل حلول الوقت وان وجد الموضوع فان الجرو والغير المفقح لا أعمى ولا بصير بحسب المشهور ويعم المشهوري والحقيقي جميعا كذبهما عند عدم الموضوع فان الميت لا أعمى ولا بصير والعدم الحقيقي وان كان أعم من المشهور فليس عدما مطلقا حتى يصدق اطلاقه عند عدم الموضوع بل هو عدم عن موضوع ممكن له الشيء المعدوم فلابد من أن يكون مثل هذا الموضوع موجودا

وأما الفرق بين المتضايفين وسائر ذلك فان كل واحد من المتضايفين مقول بالقياس الى الآخر ملازم له وجودا وعدما و[2]ليس هذا الشيء لغيره

وأما الفرق بين المتضادات وسائرها فبأن المتضادين قد يكون بينهما واسطة ينتقل اليها الطرفان وليس ذلك لغيرهما والفرق بينهما وبين العدم والملكة على وجه يعم المشهوري والحقيقي جميعا أن في المتضادين يجوز أن لا يوجد الطرفان بل الوسط وفي العدم الحقيقي لابد من أحدهما وفي المشهوري أيضا لابد من أحدهما في الوقت وأما الفرق الخاص بينهما وبين المشهوري هو أن في التضاد إما أن يكون[3] أحدهما ضروريا للموضوع وإما أن يكون أيهما كان جائز الانتقال الى الثاني كان بينهما واسطة أو لم يكن وفي المشهوري لا أحدهما ضروري للموضوع ولا أيضا يصح الانتقال عن أيهما كان لانه يجوز الانتقال

---

(١) كذبا بأن يكون لا ابنا ولا أبا لخالد

(٢) وليس هذا الشيء لغيره أي ليست هذه الخاصة لغيره من المتقابلات

(٣) إما أن يكون أحدهما ضروريا كالنور للشمس مثلا فان لم يكن ضروريا كالحركة والحرارة للجسم جاز أن ينتقل الجسم من أحدهما الى الآخر أيا كان من الحركة الى السكون ومن السكون الى الحركة ومن الحرارة الى برودة أو الفتور وبالعكس أما في المشهور من الملكة والعدم فقد شرط في العدم الوقت الذي من شأن الملكة أن تكون فيه للموضوع ففيما قبل هذا الوقت لا يقال عليه واحد منهما فليس أحدهما بضروري له ثم انه ينتقل من الملكة فقط الى العدم دون العكس فليس يجوز الانتقال من أيهما كان

من الملكة الى العدم ولا يجوز من العدم الى الملكة واذا لم يكن بين الضدين واسطة وجب[1] أحدهما الموضوع فى كل وقت وأما فى المشهورى فليس يجب أن يكون أحدهما فى كل وقت وأما الفرق الخاص بين التضاد وبين العدم والملكة الحقيقيين فهو أن الضدين ذاتان متعاقبان على محل واحد وليس ولا واحد منهما نفس ارتفاع الثانى بل ذات تعقب ارتفاع الثانى أو توجب ارتفاع الثانى والكل واحد منهما علة وجودية غير الاخرى بالذات وأما فى العدم والملكة فالعدم ليس ذاتا وجوديا ولا يحتاج الى علة وجودية بل عدم علة الملكة علة العدم والشئ الواحد يصير علة لهما جميعا بوجوده وعدمه كالشمس اذا طلعت كانت علة لاشراق الجو وان غابت كانت علة لاظلامه وكما أن بين الفرسية واللافرسية والسواد والبياض والابوة والبنوة والعمى والبصر تقابلا فكذلك بين الفرس واللافرس والاب والابن والابيض والاسود والاعمى والبصير لكن التقابل الاول بالذات وهو ما ليس فيه الموضوع واذا أخذ فيه الموضوع كان تقابلا بالقصد الثانى وعارضا لا بالذات

(الفصل الثانى وهو الثانى عشر)

(فى المتقدم والمتأخر ومعا)

المتقدم يقال على خمسة أنحاء (الاول) المتقدم فى الزمان وهو مشهور (والثانى) المتقدم بالطبع وهو الذى لا يمكن أن يوجد الآخر إلا وهو موجود ويوجد هو وليس الآخر بموجود وذلك كتقدم الواحد على الاثنين (والثالث) المتقدم فى الشرف كما يقال ان أبا بكر قبل عمر أى لا أفضلية لعمر الا وهى له وله ما ليس لعمر (والرابع) المتقدم فى المرتبة وهو ما كان أقرب من مبدإ محدود ثم المراتب منها طبيعية كترتيب الانواع التى بعضها تحت بعض والاجناس التى بعضها فوق بعض ومنها وضعية كترتيب الصفوف فى المسجد منسوبة الى المحراب أو الى باب المسجد كذا[2] ذلك المتقدم فى المرتبة قد يكون طبعا كتقدم الجسم على الحيوان اذا ابتدأت من الجوهر وكتقدم الحيوان عليه ان ابتدأت من الانسان وقد يكون وضعا كتقدم الصف القريب من المحراب ان جعلت المحراب هو المبدأ وتقدم القريب من الباب ان جعلت الباب هو المبدأ (والخامس) المتقدم بالعلية وذلك كتقدم وجود حركة يد زيد على وجود حركة القلم وان كانا معا فى الزمان ولكن حركة اليد غير مستفادة من حركة القلم وحركة القلم مستفادة من حركة اليد والعقل يقضى بأن اليد لما تحركت تحرك القلم ولا يستجيز أن يقال لما تحرك القلم تحركت اليد واذا تعقل[3] حال المتقدم فى جميع هذه الانحاء كان المتقدم هو الذى لا يوجد للمتأخر المعنى المعتبر فيه التقدم والتأخر الا وقد وجد للمتقدم واذا عرفت أقسام المتقدم فاعتبرها بنفسك فى المتأخر وفى معا

(المقالة الثانية)

فى تعرف الاقوال الشارحة الموصلة الى التصور وفيها فصلان

(١) وجب أحدهما الخ كالحركة والسكون للجسم فانه لا واسطة بينهما ويجب أحدهما له فى كل وقت أما الحروف لا أن يقع فانه لا يجب له البصر ولا العمى فليس أحدهما واجبا فى كل وقت

(٢) كذا المتقدم الخ أى كما أن ذلك التقسيم حاصل فى المراتب فهو حاصل أيضا فى المتقدم بحسبها

(٣) أى اذا تعقلت حال المتقدم بالمعانى السابقة عرفت ان المعنى الذى اعتبر فيه التقدم والتأخر كالوجود فى العلية مثلا لا يكون للتأخر الذى هو المعلول حتى يكون قد حصل للمتقدم الذى هو العلة

(الفصل الاوّل)

فی بیان أصناف مایفید التصوّر

وقبل ذلك نشیر اشارة خفیفة الی معنی القول فالقول هو اللفظ المرکب وقد عرفته وترکیب اللفظ علی أنحاء ومایهمنا منها فی غرضنا هو ترکیب التقیید وهو أن یتقید بعضه بالبعض بحیث یمکن أن یقع بین اجزائه لفظة «الذی هو» مثل قولنا الحیوان الناطق المائت أی الحیوان الذی هو الناطق الذی هو المائت ومثل هذا المرکب یسمی المقید ویفید التصوّر لا محالة

واذا عرفت هذا فاعلم أن القول أی المفید للتصوّر منه مایسمی حدا ومنه مایسمی رسما ومنه ماهو شارح لمعنی الاسم من حیث اللغة فقط والخطب فیه یسیر فان الطالب یقنع بتبدیل لفظ بلفظ أعرف عنده منه کتبدیل الانسان بالبشر واللیث بالاسد أما الحد والرسم فیجب الاعتناء ببیانهما اذهما مقصودا هذه المقالة

وکل واحد منهما ینقسم الی التام والناقص والحد التام هو القول الدال علی ماهیة الشیء فیعلم من هذا أن اللفظ المفرد لا یکون حدا اذ القول هو المرکب وکذلك یعلم أن مالا ترکیب فی حقیقته وماهیته فلا حد له والدلالة علی الماهیة بحسب استعمال الناهی دلالة المطابقة والتضمن لا دلالة الالتزام فاذا رکب قول دال علی الشیء دلالة الالتزام فلا یکون حدا مثل تحدیدنا الانسان بانه ضحاك مشاء علی رجلین بادی البشرة بل یجب أن تکون دلالة الحد إحدی الدلالتین المعتبرتین وانما تکون کذلك اذا کان الحد مرکبا من مقوّمات الشیء فان کانت المقومات أجناسا وفصولا فالحد مرکب من الجنس والفصل وان لم تکن أجناسا وفصولا کان الحد مرکبا من مجموعها کیف کانت وقد أوجب أفضل المتأخرین فی التنبیهات أن الحد مرکب من الجنس والفصل لا محالة فان کان هذا مصیرا منه الی أنه لا یکون ترکیب من مقومات سوی الاجناس والفصول فلیس کذلك فان الشیء قد یترکب مع عارض له یکون کل واحد منهما مقوما بالنسبة الی المرکب ولیس جنسا له ولا فصلا کالجسم الابیض اذا أخذ من حیث هو جسم أبیض فان الجسم والابیض مقومان له ولیس واحد منهما جنسا له ولا فصلا وکذلك الأفطس مرکب من الانف والتقعیر والعدالة مرکبة من العفة والشجاعة والحکمة ولیس ترکیبهما ترکب الاجناس والفصول والعفة وان لم تکن محمولة علی العدالة ولا التقعیر علی الأفطس ففی المثال الاول الجزآن محمولان حتی لا یقول قائل کلامنا فی ترکب المحمولات ولیست العفة وأخواتها محمولة علی العدالة هذا وان کان ماذکره تخصیصا منه لاسم الحد بما یکون مرکبا من الجنس والفصل فهو یناقض عموم قوله ان الحد هو القول الدال علی الماهیة لان مقتضی هذا أن کل دال علی ماهیة الشیء مشتمل علی مقوّماته فهو حد کان مرکبا من الجنس والفصل أو لم یکن فاذًا الواجب فی الحد دلالته علی الماهیة وتألفه من المقومات کلها کانت أجناسا وفصولا أو لم تکن

وهذا الفصل فی ظاهره مناقض لما قدمناه فانا حصرنا الذاتیات فی الاجناس والفصول والانواع فادعاءنا الی لیس بشیء من هذه الثلاثة یناقض ذلك الحصر ولکن ذلك الکلام انما کان فی أمور مرکبة من معان عامة وخاصة یحصل منها شیء متحد فی الوجود ولا یکون لذلك العام قوام الابهذا الخاص حتی لو لم یقترن به هذا الخاص لم یتصور حصوله بالفعل فیکون العام بالنسبة الی ذلك المرکب جنسا له والخاص فصلا وکل ترکیب لیس علی هذا النحو فلیس فیه جنس ولا فصل وان کانت أجزاء الترکیب بالنسبة الیه مقوّمات له ولا شك أن الجسم الابیض لو لم یقترن به الابیض کان متحصل

الوجود دون الابيض فليس نسبة الابيض اليه نسبة التقويم وتحصيل الوجود بل نسبة عارض بعد تقومه ولو حققنا هذا التحقيق فى الابتداء وقسمنا الماهيات الى بسيطة ومركبة والمركبة الى ما يتقوم ببعض اجزائه بالآخر فيتحد منهما طبيعة واحدة فى الوجود والى ما ليس كذلك بل لبعض أجزائه قوام فى نفسه بالفعل وان لم يقترن به الآخر لتشوش دركه على المبتدى ولعل أفضل المتأخرين استمر ههنا أيضا على ما يليق بفهم الشادين والتحقيق[1] ما ذكرناه

ثم هذا التأليف بين الذاتيات لا يكفى وجوده كيف اتفق بل لابد فيه من هيئة وترتيب فان معنى الحد فى الذهن مثال مطابق للمحدود فى الوجود فكما أن المحدود لا يوجد الا بتاليف مخصوص لاجزائه كالسرير لا يكفى فى وجوده جمع الخشب وتركيبه كيف كان بل لابد أن يكون مع ترتيب وهيئة مخصوصة وكذلك كل ماهية مركبة انما تركب وتحصل بان يقرن المعنى الخاص وهو الفصل بالمعنى المشترك فيه فيقومه ويقيده مخصصا فى الوجود إن كانت مقـ[2]ـوماته أجناسا وفصولا وأن يلحق المعنى العارض بما هو موضوع طبعا فتحصل من ذلك جملة متقومة بالموضوع والعارض فكذلك الحد يستدعى تركيبا للمقومات الشئ مخصوصا محاذيا لتركيبها فى الوجود

أما ما لـ[3]ـيس فى مقوماته جنس ولا فصل مثل الجسم الابيض فتركيبه المحاذى للوجود هو أن يوضع من أجزائه ما هو الموضوع بالطبع كالجسم ويعرف بمقوماته ثم يخصص ويقيد بلحوق الابيض معرّفا بمقوماته فاذا فُعل ذلك فقد أعطى حده الحقيقى وأما ما مقوماته أجناس وفصول فتأليف حده هو أن يوضع جنسه القريب ويقيد بجميع فصوله كم كانت ولا يقتصر على ذكر بعضها فاذا فُعل ذلك فقد وُفيت الدلالة على كمال الماهية لان الجنس القريب يتضمن الدلالة على جميع الذاتيات المشتركة فاذا عدّ بعد ذلك الفصول بأسرها التى هى الذاتيات الخاصة فقد استوفيت الدلالة على الماهية بجميع ذاتياتها المشتركة والخاصة ولا يتصور أن يكون ذاتى الا مشتركا أو خاصا واذا استوفيت الذاتيات بأسرها تمت الماهية ثم ان لم يكن للجنس القريب اسم موضوع مطابق له أورد حده بدل اسمه ثم قرن به فصول هذا النوع المحدود أولا وهذا كما تقول فى حد الحيوان إنه جسم ذو نفس حساس متحرك بالارادة فأخذنا حدّ جنسه القريب وهو الجسم ذو النفس لمّا لم يكن له اسم وقرن به فصول الحيوان الخاصة به وهو الحساس المتحرك بالارادة أما ان كان له اسم يطابقه فأتى بحده بدله عمدا أو سهوا لم يستعظم صنيعه بسبب هذا التطويل بل بعدم رعايته واجب الحد من حصر جميع الذاتيات وترتيبها وقد اعتقد بعضهم أن هذا

---

(١) قوله والتحقيق ما ذكرناه من المعروف أن ابن سينا ومن سبقه من أهل المنطق كانوا يراعون دائما فى تقرير قواعد المنطق أنهم موازين العلوم الحقيقية ودرك الحقائق المتقررة وعندهم أن الماهيات الحقيقية المركبة فى الخارج لا تخلو من عام بمنزلة القابل وخاص مقوم له وهو الصور النوعية أما ماهية ليس لها عام يدخل فى أجزائها وهى مركبة فلم يعرف عندهم أما ما ذكره المصنف من الجسم الابيض فهو من المركبات الاعتبارية والماهيات الاعتبارية لا اعتبار لها فى نظر طالب العلوم الحقيقية والعدالة لم تخرج عن انها كيفية من الكيفيات تتركب فى وجودها الخارجى من عدة أمور تدخل فيه كما يدخل الحس وقوة الحركة وقوة الارادة فى تركيب الحيوان ثم ينتزع منها فصول تحمل عليه فيمكن أن يقال العدالة كيفية وحدة قوة الغضب وأخواتها وزعم أن هناك فرقا بين « جامع للثلاثة » وبين « متحرك بالارادة وحساس » لا دليل عليه فهذا هو ما حمل الشيخ على حصر اجزاء الحد فى الجنس والفصل لانحصار أجزاء الماهيات فيهما

(٢) ان كانت مقوماته أجناسا مرتبط بقوله أن يقرن المعنى الخاص الخ وقوله وأن يلحق معطوف على أن يقرن والموضوع طبعا هو الجسم مثلا والمعنى العارض هو البياض مثلا

(٣) أما ما ليس الخ شروع فى بيان كيف يكون التركيب الحدى محاذيا للتركيب فى الوجود

لايكون

لايكون حدًّا لأن من شرط الحد عنده الايجاز فانه قول وجيز من أمره كذا وكذا وليس(١) في هذا من الزلل ما يخرجه عن كونه حدا مع أن الوجيز أمر إضافي غير محدود بحد معلوم فرب شيء هو وجيز بالاضافة الى شيء طويل بالاضافة الى غيره والامور الاضافية لايجوز استعمالها في تعريف ماليس باضافي والحد ليس من قبيل المضافات فيسوغ(٢) في تحديده استعمال اللفظ الاضافي

ويعرف مما ذكرناه أن الشيء الواحد لايكون له إلا حد واحد لان ذاتيات الشيء اذا وجب ايرادها كلها في الحد الحقيقي إما صريحا وإما ضمنا فلا يبقى للحد الثاني من الذاتيات شيء يورد فيه بل ربما يكون ذلك تبديلا لألفاظ هذا الحد عمرادفاتها ولايكفي في الحد التام الحقيقي أن يذكر الجنس الأعلى أو الاوسط مقيدا بالفصل المختص بالنوع المحدود فان هذا يخل ببعض الذاتيات من غير أن يكون مدلولا عليها بإحدى الدلالتين المعتبرتين فان الجنس الاعلى أو الاوسط لايدل على ماهو تحته بل دلالته بالمطابقة على مجموع أجزائه من حيث هي مجموعه وبالتضمن على واحد واحد من أجزائه المشتركة والخاصة المساوية لذلك الجنس ودلالة الفصل على مايحصل به الجنس الاعلى أو الاوسط دلالة التزام لااعتبار لها وهذا كما تقول في حد الانسان أنه جسم ناطق أو جوهر ناطق فان الجسم لادلالة له إلا على جوهر يمكن فرض الابعاد الثلاثة المتقاطعة على زوايا قوائم فيه والناطق دلالته على شيء ذي نطق ليس يدري من حيث المفهوم أنه حيوان أم لا الا بما يرى ذلك بالنظر في الوجود فان ماله نطق لايوجد الاحيوانا لا أن اللفظ بالوضع يدل على كونه حيوانا والذاتيات التي بين الجسم والناطق كذي النفس والمغتذي والنامي والمولد والحساس والمتحرك بالارادة تضيع في البين لعدم الدلالة عليها فتعرف بهذا أن قول من قال ان الحد الحقيقي يراد للتمييز ليس بشيء اذ لو كان الغرض التمييز الذاتي دون تحقيق ذات الشيء كما هو لكان قوله الانسان جوهر ناطق حدا لانه مميز للانسان بذاتياته تمام التمييز وهذا الانكار(٣) على من يطلب من الحد تصورات الشيء وتحققه كما هو ثم يكتفي بالتمييز أما من لايطلب منه الا التمييز فلا انكار عليه في ايثاره الابتر كما هو والاولى من طالب تصور ذات الشيء فان التمييز يحصل تبعا لهذا الغرض بمعرفة حقيقة الشيء مع تمييزه أولى من معرفة تمييزه دون حقيقته . وأما الحد الناقص فهو الذي لايستوفي جميع ذاتيات الشيء ولايكون مساويا له في المعنى بل في العموم فيحصل منه التمييز الذاتي فحسب دون معرفة الذات كما هو بجميع ذاتياته وذلك كما مثلنا به في حد الانسان انه جوهر ناطق أو جسم ناطق (واعلم) أن كون الحد الاعلى الماهية مفيدا التصور لذات انما هو بالقياس الى من يعلم وجود الشيء أما من لايعلم ذلك فهو في حقه دال على معنى الاسم شارح لمفهومه فاذا حصل له العلم بوجوده صار هذا القول بعينه في حقه دالا على الماهية بحسب ذات الشيء وأما التصور الذي حكينا في أول الكتاب بتقدمه على التصديق فهو تصور بحسب معنى الاسم لابحسب الذات أما التصور بحسب الذات فهو بعد العلم بوجود الشيء والتصديق به فلقائل أن يقول اذا كان الحد لايفيد التصور الا بعد العلم بالوجود والتصديق به والتصديق به لايمكن الا بعد التصور فالحد لايفيد التصور الا بعد التصور وهو دور وذلك لان التصور الذي يفتقر اليه التصديق هو تصور معنى

(١) وليس في هذا من الزلل الخ أي ليس في ذكر الجنس بعد زلل يخرج التعريف عن كونه حدا وان خالف الايجاز

(٢) فيسوغ الخ مرتب على المنفي وهو أنه من المضافات فهو منفي أي ولا يسوغ الخ حيث انه ليس من المضافات

(٣) وهذا الانكار أي ان قوله فتعرف بهذا الخ يأتي على قول من اكتفى في الحد بمجرد التمييز مع دعواه ان الحد انما يقصد به تصورات الشيء وتحققه فان ذهب ذاهب الى أن الحد انما يراد منه التمييز فقط ثم اكتفى بالجنس العالي أو المتوسط والفصل القريب وآثر هذه الطريقة فلا ينكر عليه ايثاره هاتين على غيرها لا من جهة أن الطريقة حذف ... أول

الاسم والمراد به فان من لا يفهم المراد بلفظ[1] الحد لا يمكنه الحكم بوجوده أو عدمه أما التصور بحسب الذات فلا يشترط تقدمه على التصديق بل هو بعده كما بينا ثم التصور السابق على التصديق ليس من شرطه أن يكون بحيث لو علم وجود الشيء كان هو بعينه تصور الحقيقة الذات وماهيته بتصور ذاتياته بل ربما كان تصوره له من جهة عارض من عوارضه أو لازم أو من جهة بعض الذاتيات دون بعض أو تصورا على خلاف ما هو عليه وأكثر تصورات الجمهور فيما يبنون عليه الاحكام التصديقية ليس تصورا لحقيقة الذات كما هي مثل ما يتصورون من معنى الروح والسماء والعقل والهيولى والطبيعة وغير ذلك

وأما الرسم فهو قول يعرف الشيء من خواصه أو أعراضه التي هي لوازم تخصه جملتها بالاجماع والفاضل منه ما وضع فيه أولا الجنس القريب للشيء ثم قيد بخواصه كلها كقولنا في حد الانسان انه حيوان ضحاك مستعد للعلم مشاء على قدميه عريض الاظفار بادى البشرة واذا لم يوضع فيه الجنس واقتصر على اللوازم والعوارض التي يخصه مجموعها كان رسما ناقصا ثم يلزم فيهما جميعا أن تكون هذه اللوازم بينة للشيء فتعرف الشيء على سبيل انتقال الذهن منها اليه كمن يقول في رسم المثلث انه الشكل الذى له ثلاث زوايا فقط لا كمن يقول انه الشكل الذى زواياه الثلاث مساوية لقائمتين فان هذا ليس بينا الا للمهندس فهو رسم بالنسبة اليه لا على الاطلاق في حق الكل أما غير المهندس ممن لا يعرفه فهو في حقه خاصة[2] مركبة لا رسم اذ ليس بمعرف وأقل درجات الرسم التعريف * وههنا دقيقة وهى أن الرسم الذى لم يوضع فيه الجنس القريب اذا كان مؤلفا من خواص بينة ينتقل الذهن منها الى معرفة الشيء اعتد بكونه رسما فاذا اقتصر على خاصة واحدة وانتقل الذهن منها الى الشيء بسبب كونها بينة له ينبغى أن يكون رسما لان المقصود من الرسم هو التعريف بانتقال الذهن من لازمه الى ملزومه وقد حصل هذا المقصود من لازم واحد فليسقط اعتبار كونه قولا بل المفرد أيضا رسم اذا قام مقام المؤلف في التعريف واذا جعلناه هذا رسما فليجعل مجرد الفصل أيضا حدا لطالب التمييز بالذاتيات وان لم يكن حدا حقيقيا مساويا للمحدود في المعنى والعموم فان التمييز حاصل به حسب حصوله بمؤلف منه ومن غيره وان لم يكن وافيا بجميع ذاتياته مع أن انتقال الذهن الى الشيء المحدود من الفصل أسرع فانه أبين للشيء من اللوازم الغير الذاتية ولا يلزم من هذا أن يجعل اللفظ المفرد الموضوع بالمطابقة للمحدود حدا له بسبب كونه دالا على ماهيته لان الحد للبيان فلا بد فيه من مجهول ومعلوم ولا يكون المجهول عين المعلوم فماهية الانسان مثلا ان كانت مجهولة من حيث هي بجملة فكيف تكون هي بعينها معلومة من ذلك الوجه حتى تعلم نفسها بنفسها اللهم الا أن تكون الماهية معلومة والمراد باللفظ ملتبسا فحينئذ يعرف بلفظ مرادف له أو بلغة أخرى

(واعلم) أن تعريف الماهيات التى لا حدود لها أى الحدود المركبة من المقومات لفقدانها الاجزاء الذاتية انما هو بلوازمها واذا كانت لوازمها بينة ينتقل الذهن منها الى فهم الذات كان ذلك في حقها تعريفا قائما مقام الحد وان لم يكن حدا لانه تعريف الشيء بتوسط حال من أحواله فكان كتعريف الشيء المركب بتوسط مقوماته وهذا[3] انما كان حدا لانه يعرف حقيقة الشيء كما هو والبسيط ان كان واحدا لا كثرة فيه وعرف بتوسط شيء فقد عرف كما هو فلا ينبغي أن يتقاصر هذا التعريف عن تعريف الحد أى تعريفه[4] بتوسط ألفاظ موضوعة لمقوماته لانه لا افتراق بينهما في توصيل الذهن الى حاق الشيء وان لم تكن اللوازم بينة فلا يخلو إما أن يقصد بالقول المركب من لوازمه قصد الذات أو

(١) ... الحد أى اللفظ الذى ... لبيان معناه وهو اللفظ الدال على المحدود كالانسان مثلا

(٢) ... مركبة أراد المركبة التى تحتاج العلم بلزومها لتوسط وكأنها مع الوسط مركب يلزم الشيء فيمكن أن يعلم ... بعد العلم بالشيء ولا يكون معرفا له (٣) وهذا أى تعريف المركب بتوسط مقوماته انما كان حدا الخ

(٤) أى تعريفه الخ هذا تفسير لتعريف الحد

قصد نحو(1) وكونه ذات تلك اللوازم فان كان المقصود معرفة الذات لم يكن هذا التعريف الذى هو بلازم غير بين ولا ناقل للذهن الى تلك الحقيقة التى هى للذات رسما وان كان المقصود من ذكر هذا اللازم تعريف كون هذا الشئ بحيث يلزم عنه هذا اللازم فيكون بالقياس الى هذا المقصود كالحد وجميع القوى الفعالة والمنفعلة اذا عرفت بأفعالها على هذا الوجه أى قصد نحو كونها ذوات تلك الافعال كان ذلك كالحد لها لانها بسيطة ولا كون لها غير ذلك الذى يعرض لتعريفها

(الفصل الثانى)

فى التحرز عن وجوه من الخطا تقع فى الحد والرسم

﴿ اعلم ﴾ أن القانون الذى أعطيناه فى الحد الحقيقى من جمع الذاتيات بأسرها وترتيبها يصعب جدا اذ لا يعثر على جميع الذاتيات دائما فى كل شئ فربما كان للشئ فصول عدة فاذا وجد بعضها وحصل التمييز وقع الظن فى الاكثر بأن لا فصل غيره وكذلك الوقوف على الجنس القريب صعب جدا فربما يؤخذ البعيد على اعتقاد أنه قريب وربما اشتبهت اللوازم البينة للشئ بذاتياته فتؤخذ بدل الذاتيات ويركب الحد منها والذهن لا يتنبه للفرق بين الذاتى واللازم البين فى جميع الاشياء اذ هى متقاربة جدا فى بيانها للشئ وامتناع فهم الشئ دون فهمها ولصعوبة هذا الامر أوردنا أمثلة من الحدود والرسوم التى وقع فيها الخطأ ليتدرب الطبع بمعرفتها ويتحرز عن أمثالها

فنه ماهو فى الحد إما فى جانب الجنس أو فى جانب الفصل أو مشترك بينهما فالمشترك بينهما يشارك الحد فيه الرسم أما ماهو فى الجنس فمن ذلك أن يؤخذ شئ من اللوازم كالواحد والموجود مكان الاجناس أو كالعرض فى حدود الانواع الواقعة تحت المقولات التسع فان العرض ليس جنسا لها كما علمت بل لازم ومنه أن يؤخذ الفصل مكان الجنس كقولهم إن العشق إفراط المحبة والافراط فصل له وجنسه المحبة فقد وضع الفصل مكان الجنس والجنس مكان الفصل ومن ذلك أن يؤخذ جنس بدل جنس كالملكة بدل القوة والقوة بدل الملكة أما أخذ القوة بدل الملكة فكقولهم العفيف هو الذى يقوى على اجتناب اللذات الشهوانية والفاجر يقوى أيضا ولا يفعل وأما أخذ الملكة بدل القوة

---

(1) نحو كونه ذات تلك اللوازم أى الذات التى تعرض لها تلك اللوازم وحاصل ماقاله أن البسائط لا يمكن أن يكون لها حد بالمعنى السابق وهو المركب من مقومات الشئ اذ البسيط لا مقوم له ولكن البسائط تعرف أيضا كما أن المركبات تعرف فيكون تعريف البسائط بالرسوم وهو التعريف باللوازم وتقوم الرسوم لها مقام الحدود للمركبات اذا كانت اللوازم بينة فان اللوازم البينة مالا تحتاج الى وسط فهى لازمة عن الذات فتمثلها الذهن على وجه أشبه بتمثيل الحد للماهية المركبة أما ان لم تكن بينة بان كانت محتاجة الى وسط فقد علمت أن ماليس بينا لا يصح أن يكون معرفا للملزومه كمساواة زوايا المثلث لقائمتين فلو قصد باللوازم الغير البينة شرح الحقيقة وتعريفها لم يكن ذلك رسما لها كما عرفت أما اذا قصد بذكر اللوازم الغير البينة تمييز الشئ بكونه بحيث يلزم عنه هذه اللوازم أى ما حاله أن تعرض له هذه العوارض أى تعريفه بأنه هو الشئ الذى تعرض له تلك العوارض كان التعريف بتلك اللوازم الغير البينة رسما يقوم مقام الحد أيضا لان كون الذات هى الذات التى تعرض لها العوارض أمر أعرف من الذات نفسها اذ لم ينظر فيه الا الى كونها هى معروض العارض وهذا أمر قد يعرف بالمشاهدة أو بغيرها مع أن العارض غير بين اللزوم كتعريف النفس الناطقة فى الانسان بانها قوته التى هى مناط اتصافه بالحكمة فان عروض الحكمة للانسان لقوة فيه تزيد عن مجرد الحيوانية أمر معلوم لكل من ميز بين الانسان وغيره لكن كون ذلك لازما من لوازم النفس الناطقة يحتاج الى بيان طويل عريض ولذلك قال ان تعريف القوى الفعالة مثلا بأفعالها هو من هذا القبيل لانها لا كون لها يعرف الا كونها بحيث تصدر عنها هذه الافعال وهو الكون الذى يعرض لها عند تعريفها أى توصف به بقصد التعريف

فكقولهم القادر على الظلم هو الذى من شأنه وطباعه النزوع الى انتزاع ما ليس له من يد غيره وهذا ملكة الظلم لا القدرة على الظلم فان القادر على الظلم قد يكون عادلا وليس فى طبعه نازعا الى انتزاع ما ليس له من يد غيره ومن ذلك أخذهم النوع مكان الجنس كقولهم فى حد الشر إنه ظلم الناس والظلم نوع من الشر ومن ذلك أخذهم الموضوع مكان الجنس كقولهم ان السرير خشب يجلس عليه والخشب موضوع للسريرية لا جنس والسريرية عارضة عليه ومن ذلك أخذهم ما كان وليس الآن موجودا مكان الجنس كقولهم فى حد الرماد إنه خشب محترق وليس الرماد خشبا بل كان خشبا واذ ذاك لم يكن رمادا فحين هو رماد لم يبق كونه خشبا وحين كان خشبا لم يصر بعد رمادا ومن ذلك أخذهم(1) الجزء مكان الجنس كقولهم ان العشرة خمسة وخمسة وكقولهم فى حد الحيوان انه جسم ذو نفس والجسم جزء من الحيوان لا جنس . وقد أورد هذا المثال فى كتبهم وكأنه يناقض ما قدمناه من أن الجسم جنس للحيوان ويجب ان يعلم أن لا تناقض أصلا فان الجسم يمكن أن يؤخذ باعتبار لا يكون به الا جزأ فقط واذ ذاك لا يكون محمولا على الحيوان لان الجزء لا يكون محمولا على الكل ويمكن أن يؤخذ باعتباره جنسا محمولا على ما تحته أما اعتبار كونه جزأ فهو أن يجعل معناه أنه جوهر مركب من هيولى وصورة ذو أبعاد ثلاثة بشرط أن لا يدخل فى مفهومه غير هذا فان وجد مع غير هذا مثل كونه نباتيا أو حيوانيا أو جماديا فهو زائد على هذا المفهوم وبهذا الاعتبار هو جزء ليس محمولا اذ ليس الحيوان هذا القدر فحسب وأما اعتبار كونه جنسا فهو أن لا يجعل مفهومه مقصورا على هذا القدر فحسب بل يجوز أن يكون هذا الجوهر المركب من الهيولى والصورة أى تلك الانواع كان لا بأن تكون مقترنة به اقتران الخارج عن المفهوم بل اقتران جواز الدخول فى المفهوم وعلى الجملة هو أن يؤخذ هذا المعنى مطلقا غير مشروط بشرط الاقتصار عليه أو وجوب الزيادة فيه ولا شك أن الجسم جنس بهذا المعنى للحيوان اذ هو أحد الانواع التى يجوز دخولها فى مفهوم ذلك الجسم وذلك الجسم على اطلاقه دون شرط الاقتصار على كونه جوهرا ذا أبعاد ثلاثة محمول عليه فاذا اعتبرت الجسم على هذا الوجه كان جنسا ووجب ايراده فى حد الحيوان أما على الوجه الآخر فهو جزء ولا يجوز ادخاله فى الحد ولا حمله عليه أصلا لأن الجزء لا يحمل على الكل

وأما الخطأ فى الفصل فهو أن تأخذ اللوازم مكان الذاتيات وأن تأخذ الجنس مكان الفصل وان تحسب الانفعالات فصولا والانف(2)عالات اذا اشتدت بطل الشئ والفصول اذا اشتدت ثبت الشئ وأما المشترك بين الجنس والفصل والحد والرسم فأمران (أحدهما) أن لا تستعمل الالفاظ المجازية المستعارة والغريبة الوحشية والمشتبهة كقولهم ان الف(3)هم موافقة وان النفس عدد محرك لذاته وان الهيولى أمّ حاضنة (والثانى) أن يعرّف الشئ بما هو أعرف منه فان عرف بنفسه أو بما هو مثله فى الخفاء أو أخفى منه أو بما لا يعرف الا بهذا المعرف كان خطأ أما تعريفه بنفسه فكقولهم فى حد الحركة انها

---

(1) أخذهم الجزء الخ المراد به الجزء المادى فى الوجود الخارجى

(2) والانفعالات اذا اشتدت الخ يريد أن يقول مع أنه يوجد فرق بيّن بين الفصول والانفعالات لان الانفعال تأثر اذا اشتد أدى الى فساد جوهر المتأثر المنفعل أما الفصول فانها مقومات للجوهر وكلما قوى المقوّم بالكسر قوى المقوم بالفتح واطلاق الاشتداد على الفصول ضرب من التسامح

(3) الفهم موافقة مثال للاشتباه وما بعده مثال للغريب والثالث مثال للمستعار والفهم ليس موافقة تما بل هو موافقة ما فى الذهن للواقع فتعريفه بالموافقة تعريف بلفظ مشتبه لا يدرى ما يراد منه ولفظ العدد وان لم يكن غريبا فى نفسه لكنه بوصف كونه محركا لذاته غريب لا يعرف

نقلة وفى حد الانسان إنه الحيوان البشرى والبشر والانسان مترادفان وأما المساوى فى المعرفة فكقولهم فى حد الزوج إنه العدد الذى يزيد على الفرد بواحد والفرد ليس أعرف من الزوج ومن ذلك أخذ أحد المتضايفين فى حد الآخر فان كل واحد منهما فى الجهل والمعرفة به مثل الآخر وقد ظن بعضهم أنه لما كان العلم بهما معا جاز أخذ كل واحد منهما فى حد الآخر وهذا خطأ فاحش لان العلم بهما جميعا اذا كان معا فلو كان أحدهما مجهولا كان الآخر مجهولا أيضا فكيف يعرف الآخر به ومن شرط ما يعرف به الشىء أن يكون معلوما قبله واذا علم أحدهما صار الآخر معلوما معه فلا حاجة به الى أن يعلم بصاحبه

لكن على هذا شك وهو أن المضاف لما ماهيته معقولة بالقياس الى غيره وليس له وجود غير ذلك فحده اذا كان بيانا لحقيقته فيجب أن يؤخذ فيه قياسه الى الآخر والا لم يكن بيانا لحقيقته وحله أن المضاف اليه ليس جزأ من حقيقة المضاف فيلزم أخذه فى حده بل هو لازم له اذ يلزم من كون هذا مضافا وجود مضاف اليه بازائه معه لا سابقا عليه ولو كان جزأ من حقيقته للزم تقدمه عليه بالذات وانقطعت الرابطة المعينة بينهما بل المتضايفان متقدمان بذاتيهما او بوجوديهما الغير المتضايفين على معنى الاضافة بينهما تقدم المعروضات على عوارضها فان الاضافة انما تعقل بين شيئين فلا بد من تقدمهما أولا بالذات على الاضافة لتعقل بينهما الاضافة ثم اذا اتصلت بينهما الاضافة التى هى قياس ما بوجه ما الى الغير كان حصول هذا مضافا والآخر مضافا اليه معا من غير تقدم وتأخر فاذن فى تحديد المتضايفين ضرب من التلطف والحيلة وهو أن يؤخذ الذاتان مجردين لا من حيث هما مضافان ويدل على السبب الجامع بينهما فاذا فرغ من آخر البيان حصل العلم بهما جميعا معا مثل أن تقول الجار هو ساكن دار أحد حدودها بعينه حد دار الآخر الذى يقال لهذا بالقياس اليه إنه جار من حيث هما كذلك وكذلك الاخ هو انسان أحد والديه هو بعينه والد الذى يقال لهذا بالقياس اليه إنه أخ والاب حيوان يولد من نطفته آخر من نوعه من حيث هو كذلك

وأما ما هو أخفى فكقولهم ان النار جسم شبيه بالنفس[1] والنفس أخفى من النار وأما ما هو معرف بهذا الشىء الذى يراد تعريفه به فكقولهم فى حد الشمس انها كوكب يطلع نهارا والنهار لا يمكن أن يحد الا بالشمس لانه زمان طلوع الشمس وكقولهم فى حد الكمية انها القابلة للمساواة واللامساواة وفى حد الكيفية انها قابلة للمشابهة وغير المشابهة والمساواة تعرف بأنها اتفاق فى الكمية والمشابهة بأنها اتفاق فى الكيفية فهذا وما أشبهه من أنواع الخطا فيجتنب فى الحدود ويصعب جدا اجتنابه ولذلك نرى المحققين فاترى الهمم عن اعطاء الامور حدودها الحقيقية بل قانعين بالرسوم فى أكثر المواضع

وقد بقى من المباحث المتعلقة بالحد معرفة طريق اكتسابه وهل يكتسب بالبرهان أم بطريق آخر لكنا لما لم نشرع بعد فى البرهان أخرنا هذا البحث الى ذلك الفن ونورد هنالك مشاركات الحد والبرهان أيضا ان شاء الله تعالى فهذا ما نريد ايراده فى التأليف المفيد للتصور وننتقل الى التأليف التصديقى بعون الله وحسن توفيقه انه هو المعين والموفق

(المقالة الثالثة)

فى التأليفات الموصلة الى التصديق وتقسم الى خمسة فنون

(1) النفس بسكون الفاء وجه مشابهة النار لها كون الجوهر وظهور الاثر ولكن النفس فى حقيقتها أخفى من النار

(الفـــن الاول)

في التأليف الاول الواقع للمفردات وهو الملقب بباد يرمنياس ويشتمل على مقدمة وتسعة فصول

أما المقدمة فهي أن للاشياء وجودا في الاعيان ووجودا في الاذهان وهو ادراك الاشياء إما بالحس أو الخيال أو الوهم أو العقل على ما يعرف تفاصيل المدركات في العلوم ووجودا في اللفظ ووجودا في الكتابة فالوجود الذهني ويسمى الاثر النفساني هو مثال مطابق للوجود العيني دال عليه واللفظ دال على ما في الذهن وما في الذهن يسمى معنى بالنسبة الى اللفظ كما أن الاعيان في أنفسها أيضا تسمى معاني بالنسبة الى الذهن لانها هي المقاصد لما في النفس والكتابة دالة على اللفظ ولذلك حوذي بأجزائها وتركيبها أجزاء اللفظ وتركيبه وقد كان الى انشائها دالة على ما في النفس دون توسط اللفظ سبيل فكان يجعل لكل أثر في النفس كتابة معينة مثلا الحركة كتابة والسكون أخرى وللسماء والارض وغيرهما من الاعيان صور لكل بحسبه لكنه لو أجرى الامر على ذلك لكان الانسان ممنوا بان يحفظ الدلائل على ما في النفس ألفاظا ويحفظها رقوما أيضا فخففت المؤنة في ذلك بان قصد الى الحروف الاولى القليلة العدد فوضع لها اشكال يكون حفظها مغنيا عن حفظ رقم رقم دال على شئ شئ واذا حفظت حوذي بتأليفها رقما تأليفها لفظا فصارت الكتابة بهذا السبب دالة على الالفاظ أولا لكن ما في النفس من الآثار يدل بذاته على الامور لا بوضع واضع فلا يختلف لا الدال ولا المدلول عليه ودلالة اللفظ على الاثر النفساني دلالة وضعية حصلت بالاتفاق والتواطؤ ولو تواطؤا على غيرها لناب منابها وتختلف باختلاف الامم والاعصار وان كان مدلولها غير مختلف ودلالة الكتابة على الالفاظ أيضا وضعية والدال والمدلول فيها جميعا يختلفان فالاعيان والتصورات لا تختلف والالفاظ والكتابة تختلف

(الفصـــل الاول)

في الاسم والكلمة والاداة

قد بينا أن الغرض من المنطق معرفة الاقوال الشارحة والحجج وكل واحد منهما مؤلف لكن الحجة أكثر تأليفا فان تركيب الحد والرسم من المفردات والحجة لا تتركب أولا من المفردات بل يقع تركيب المفردات أولا في أمور هي قضايا ثم تركب من هذه القضايا أنواع الحجج والنظر فيما منه التأليف قبل النظر في المؤلف فلا جرم وجب تقديم النظر في القضايا وأصنافها على القياس والنظر فيها محوج الى تعرف هذه المفردات الثلاثة وهي الاسم والكلمة والاداة

فالاسم لفظ مفرد يدل على معنى من غير دلالة على زمان ذلك المعنى كزيد وعيسى وقائم وكاتب وقد يشكك على هذا بلفظة أمس والمقدم ولفظة الزمان فان هذه كلها أسماء ومع ذلك دالة على الزمان فنقول في حل هذا الشك إن قول القائل يدل على زمان المعنى أو لا يدل يقتضي أن يكون المعنى متحصلا في نفسه دون الزمان ويكون الزمان أمرا مقارنا لذلك المعنى لا هو نفسه ولا داخل في حده وفي أمس وغد والزمان نفس المعنى هو الزمان لا أن الزمان خارج عن نفس المعنى لاحق به والمقدم دال على معنى جزؤه الزمان وجزء الشئ لا يكون مقارنا للمعنى الشئ بل يقارن جزأه الآخر فيحصل بمجموعهما معنى الشئ كاملا فليس للمقدم إذن دلالة على زمان خارج عن معناه والدلالة المنفية هي دلالة الاسم على زمان خارج عن نفس معناه اذ قلنا يدل على معنى من غير دلالة على زمان ذلك المعنى

والاسم

والاسم منه محصل ومنه غير محصل فالمحصل مثل زيد وبكر والانسان والحجر وغير المحصل مثل لا انسان ولا بصير ولا عادل وليس بالحقيقة اسما فانه ليس بمفرد والاسم مفرد بل هذا مركب من حرف سلب واسم محصل جعل مجموعهما دالا على خلاف معنى المحصل الذي هو جزؤه ولكن تركيبه ليس عن ألفاظ مستقلة في الدلالة بنفسها فان حرف السلب أداة لا تدل الا مقرونة بشيء آخر ولفظة لا وان كانت للسلب فلا تدخل ههنا للسلب وليس فيها ايجاب ولا سلب بل تصلح أن توجب وتسلب وأن توضع للايجاب والسلب كما سنبينه من بعد

ومن الاسم ما هو قائم ومنه ما هو مصرّف فالقائم ما لم يتغير عن بنائه الاصلي للحوق لاحق من الاعراب وغيره والمصرّف ما تغير عن بنائه الاصلي باقتران حركة به أو اعراب يصير مانعا عن اقتران بعض ما كان يقترن به لولاه مثل قولنا زيدٌ فان ضمة الدال اللاحقة به غيرته عن وضعه الاصلي ومنعت لحوق الباء أو في أو على أو عامل آخر به لولاها لجاز لحوقه اذ لا يمكنك أن تقول بزيدُ ولا في زيدُ ولا على زيدُ ولا أن تقول رأيت زيدُ والمصرّف أيضا ليس مفردا حقيقيا اذ يسمع هناك مجموع جزأين أحدهما الاسم والآخر ما يلحقه من الحركة والاعراب وهذه الحركة ليست مغيرة للفظ فحسب بل وللمعنى أيضا فلو لم يتغير المعنى ما تغير(1) حكم ما يقارنه جوازا وامتناعا ولا نعني بتغير المعنى تبدله بمعنى آخر فان معنى الاسم باق لكن انضمت اليه زيادة معنى أفادتها هذه الحركة لا استقلال(2) لها دون اقترانها بمعنى اسم من الاسماء القائمة

وأما الكلمة فهي لفظ مفرد يدل على موجود لموضوع غير معين في زمان من الازمنة الثلاثة مثل ضرب فانه يدل على ضرب منسوب الى ضارب غير معين في زمان ماض والكلمة يسميها النحويون فعلا وليس كل ما يسمونه فعلا هي كلمة عند المنطقيين فان تمشي وأمشي ومشت كلها أفعال وليست كلها كلمات لان الكلمة ما لا يوجد لها جزء دال والتاء في تمشي تدل على المخاطب والهمزة في أمشي تدل على المتكلم وقد قيل ان يمشي أيضا حاله كذلك لان الياء منه تدل على موضوع غائب غير معين وصغو(3) أفضل المتأخرين الى أن يمشي على الخصوص يشبه اللفظ المفرد في أن لا صدق فيه ولا كذب دون تمشي وأمشي غير قويم لان دلالة الياء على الموضوع الغير المعين ليس على سبيل تجويز الاسناد الى أي ماش كان بل على ماش متعين عند القائل غير مصرح به ولا معين بدلالة اللفظ فالامر موقوف في التصديق به والتكذيب على التصريح والتعيين واذا اعترف بكونه دالا على ماش متعين عند القائل فقد اعترف له بجزء دال فكيف يكون مفردا أو شبيها به ولا تنخرم دلالة الياء بسبب انتفاء التصريح والتعيين فلم يشترط في دلالة الالفاظ كونها دالة على التعيين فاذن هو مركب وان لم يدخله الصدق والكذب فان الصدق والكذب خاصية بعض المركبات لا كلها وان كان مركبا فلا يكون كلمة مع أن هذا اما صادق في نفس الامر ان كان المنسوب اليه المشي ماشيا أو كاذب ان لم يكن ماشيا والسامع متوقف في التصديق

---

(1) ماتغير حكم ما يقارنه الخ أي لو لم يتغير معنى اللفظ ما تغير حكم ما يقارن اللفظ من الحروف وغيرها من العوامل جوازا وامتناعا فان ضمة زيد منعت كل عامل لغير الضم وجوزت عامل الضم ولا ريب أن المعنى في زيد المبتدأ أو الفاعل مثلا يختلف عنه في زيدا المفعول وما يشبهه أما معنى اللفظ من حيث هو فهو مسمى لا يتغير بضمة ولا غيرها فاذن قد أضافت الضمة معنى على أصل معنى اللفظ فيكون مركبا

(2) لا استقلال لها الخ أي ان هذه الزيادة التي أفادتها الحركة ليست معنى مستقلا بنفسه وانما هو معنى لا بد في تعقله من اقترانه بمعنى من معاني الاسم لو كان قائما وهي ذوات المسميات مثلا

(3) صغو بكسر الصاد وفتحها وسكون الغين المعجمة أي ميله

والتكذيب الى التصريح والبيان لكن التصديق بالقول غير صدقه في نفسه
واذا تحققت هذا فلعل لغة العرب تخلو عن الكلمات المستقبلة فانها بأسرها مركبة لا بسيطة لكن
المنطقي لا نظر له في لغة دون لغة بل يكفيه أن يعلم أنه من الممكن وجود لفظة دالة على معنى وزمانه
المستقبل لا دلالة لجزء منها على جزء من أجزاء هذا المعنى فتكون مفردة
والكلمة منها محصلة وغير محصلة ومصرفة وقائمة أما المحصلة فكقولنا قام وقعد وغير المحصلة
كقولنا لا قام ولا صح ويشبه أن يكون حرف لا لم يرتبط بصح ارتباط اتحاد ليدلا على معنى واحد كما
كان في الاسم الغير المحصل بل هو سلبه معنى الصحة عن موضوعها فليس اذن في لغة العرب كلمة
غير محصلة وكذلك الكلمة القائمة مفقودة في لسان العرب فانها الدالة على الزمان الحاضر وليس في
لسانهم كلمة مفردة للحاضر بل ربما يستعملون كلمة المستقبل بمعنى الحال كقولهم زيد يمشي أي في
الحال وربما استعار والماضي كقولهم ان زيدا صح اذا أتاه البرء في الحال وأما المصرفة فهي الدالة
على أحد الزمانين اللذين عن جنبي الحاضر كقولهم ضرب للماضي ويضرب للمستقبل
وأما الاداة فهي اللفظة المفردة التي لا تدل وحدها على معنى يتمثل بل على نسبة بين معنيين لا تعقل الا
مقرونة بالامور التي هي نسب بينها مثل من وفي وعلى ولا ولذلك اذا قيل خرجت من لم يكن اللفظ دالا
دلالته المطلوبة مالم يقل من الدار أو ما أشبهه
﴿واعلم﴾ أن من الاسماء والكلم ما يستعمل تارة استعمال المفردات التامة الدلالة ويستعمل أخرى
استعمال المفردات الناقصة مثل هو وموجود وكائن وكان ووجد وصار فانك تقول زيد موجود
أو كائن وتعني بذلك الاخبار عن وجوده في ذاته أو كونه في ذاته فيكون تام الدلالة وتقول زيد موجود
قائما أو كائن في الدار أو صار متحركا وتجعله تابعا لما بعده لو وقفت عليه لم يكن في نفسه تام الدلالة المرادة به
وهذه هي الكلمات الوجودية والاسماء التي تربط بين معنيين وهي كالادوات ومن قبيلها في أن لا دلالة لها
بذاتها دون ما تقرن بها

(الفصل الثاني)

﴿في القول وأقسامه﴾

القول هو اللفظ المركب وهو الذي تدل أجزاؤه على معان هي أجزاء معنى الجملة وقد سبق تعريف
المفرد بأنه [illegible] جزء [illegible] على شيء حين هو جزؤه فاذا كان المركب ما تدل أجزاؤه جميعا فبقي
بين المفرد والمركب قسم آخر وهو الذي يدل بعض أجزائه دون بعض لكن القسمة وان اقتضت وجود
هذا القسم عقلا [illegible] في الوجود لفظ يدل جزء منه على جزء من معنى الجملة ولا دلالة للباقي أصلا
لا على معنى مجموع [illegible] زيد لا صالة على معنى جزء فالدال على تلك الزيادة هو الجزء الباقي لا محالة
ثم من القول [illegible] ما هو [illegible] ظاهرنا قسمها أما التام الدلالة فهو الذي كل جزء منه يدل بانفراده على
معنى يستقل به [illegible] كقولك زيد كاتب [illegible] وبيت الدار والناقص الدلالة هو الذي لا تتم
دلالة أحد جزأيه بنفسه [illegible] مقرونا بالآخر كقولك لا انسان وفي الدار وزيد كان اذا أردت كونه على
صفة [illegible] كونه [illegible] في ذلك أن تقول كان مريضا فوقفت على كان دون ذكر
المريض [illegible] هذه مالم تعقبها بتلك الصفة
والالفاظ قد تتركب اما على سبيل تقييد بعضها ببعض كما في الحدود والرسوم وقد ذكرناه وقد تتركب

على

على أنحاء أخرى وذلك لان الحاجة الى القول هي دلالة المخاطب على ما في نفس المخاطب والدلالة إما أن تراد لذاتها أو لشيء آخر يتوقع أن يكون من جهة المخاطب والتي تراد لذاتها هي الاخبار(٢) إما على وجهه أو محرفا عنه الى صيغة التمني والتعجب وغير ذلك مما هو في قوة الاخبار فانك اذا قلت ليتك تأتيني استشعر من هذا أنك مريد لاتيانه والتي تراد لشيء يتوقع كونه من المخاطب فاما أن يكون ذلك أيضا دلالة أو فعلا غير الدلالة فان أريدت الدلالة فتكون المخاطبة استفهاما وان أريد عمل من الاعمال غير الدلالة فهو من المساوي التماس ومن الاعلى أمر ونهي ومن(٣) الادون دعاء ومسئلة والنافع في العلوم من هذه التركيبات بعد التركيب الموجه نحو التصور هو التركيب الخبري الذي يقال لقائله انه صادق أو كاذب بالذات أي قوله مطابق الامر في ذاته وحكمك بصدق قوله أي مطابقته للأمر هو التصديق

وهذا التركيب الخبري النافع في اكتساب التصديق يسمى قولا جازما وقضية وأصنافه ثلاثة الحملي والشرطي المتصل والشرطي المنفصل أما الحملي فكقولك الانسان حيوان والشرطي المتصل مثل قولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والمنفصل مثل قولك إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا وانما صارت الاصناف ثلاثة لان الحكم إما أن يكون بنسبة مفرد أو ما هو في قوة المفرد الى مثله بأنه هو أو ليس هو وبالجملة الحكم بأن معنى محمول على معنى أو ليس محمولا عليه ومعنى قولنا ما هو في قوة المفرد أي المركب الذي لم يعتبر من حيث هو مركب بل من حيث يمكن أن يقوم مقامه لفظ مفرد مثل قولنا الحيوان الناطق المائت ينتقل من مكان الى مكان بنقل قدم ووضع أخرى فان الانسان يقوم مقام الحيوان الناطق المائت ويمشي مقام الباقي وهذا هو القسم الحملي وإما أن يكون الحكم بنسبة مؤلف تأليف القضايا الى مثله ولكن قد قرن بكل واحد منهما ما يخرجه عن كونه قضية وربطه بالآخر فجعلهما قضية واحدة وهذه النسبة إما نسبة المتابعة واللزوم كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فقد حكمت بلزوم وجود النهار لطلوع الشمس وهذا هو الشرطي المتصل أو تكون النسبة نسبة العناد والمباينة كقولنا اما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا وهو الشرطي المنفصل وفي كل واحد من المتصل والمنفصل قضيتان أما في المتصل فقولنا الشمس طالعة والنهار موجود وفي المنفصل قولنا العدد زوج والعدد فرد ولكن اقترن بكل واحدة منهما ما أخرجها عن كونها قضية وهيأها الأن تكون جزء قضية متقاضيا اتصال الاخرى بها لتمام معناها في الصدق والكذب ودليل خروجها عن كونها قضية زوال الصدق والكذب عنها أما في المتصل فلفظة إن قد اقترنت باحدى القضيتين والفاء بالاخرى وفي المنفصل لفظة إما وإما فقولك ان كانت الشمس طالعة ليس فيه صدق ولا كذب فليس قضية وكذلك قولك مفردا فالنهار موجود اذا بقيت الفاء على دلالتها ولم تلغ لم يكن صادقا ولا كاذبا بل الصدق والكذب فيه من حيث صارا قضية واحدة تلزم احداهما الاخرى أو تعاندها

ويعم الاصناف الثلاثة أن فيها حكما بنسبة معنى الى معنى إما بايجاب واثبات أو سلب ونفي ولكن

(١) دلالة المخاطب بفتح الطاء على ما في نفس المخاطب بكسرها أي افهام المخاطب ما في نفس المتكلم مما يقصده بالتركيب

(٢) الاخبار بكسر الهمزة أي ما يدل عليه وهي الاخبار بفتحها جمع خبر

(٣) ومن الادون أراد منه الدون وهو الادنى والاحط منزلة واستعمال أفعل من الدون ليس بقياس لانه لا فعل له ولكن جاء هذا الاستعمال على لسانهم قليلا

خاصية الايجاب في الحملي هو الحكم بوجود شئ لشئ على معنى أن المنسوب اليه يقال له هو ما جعل منسوبا والسلب هو الحكم بلا وجود شئ لشئ والايجاب في المتصل هو الحكم بلزوم احدى القضيتين للاخرى اذا فرضت الأولى منهما المقرون بها حرف الشرط وتسمى المقدم لزمتها الثانية المقرون بها حرف الجزاء وتسمى التالي والسلب هو رفع هذا اللزوم والاتصال مثل قولك ليس اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود والايجاب في المنفصل هو الحكم بمباينة احدى القضيتين للأخرى والسلب فيه رفع هذه المباينة مثل قولك ليس إما أن يكون العدد زوجا وإما منقسما بمتساويين

وليس في المنفصل مقدم وتال بالطبع بل بالوضع فان كل واحدة من القضيتين يمكن أن تجعل مقدما والانفصال بحاله أما في المتصل فلا يجب امكان جعل كل واحدة منهما مقدما لان المقدم ربما كان أخص من التالي فيلزم من وضعه وضع التالي الاعم ولا يلزم من وضع التالي الاعم وضع المقدم الاخص بل لو كانا متلازمين[1] متساويين لكان يلزم كل واحد منهما من وضع الآخر

والقضية التي حكمها الايجاب تسمى موجبة والتي حكمها السلب تسمى سالبة فهذه هي أقسام القضايا لكن أولها الحملية لان تركيب المفردات يقع أولا اليها ثم عنها تتركب الشرطيات والاول من جملة الحملي هو الموجب لانه مؤلف من موضوع ومحمول على نسبة وجودية بينهما وأما السالب فمؤلف من موضوع ومحمول ورفع وجود النسبة ولا يتحقق رفع الشئ في الذهن دون وجوده في الذهن فكل عدم لا يتحقق في الذهن ولا يتحدد الا بالوجود أي بان يؤخذ[2] ذالوجود جزأ من حد العدم والوجود يتحقق دون العدم فالايجاب اذن مستغن عن السلب أما السلب فعارض على الايجاب فكان الايجاب أولا بالنسبة اليه ولا نعني بقولنا عارض على الايجاب أن الايجاب موجود مع السلب بل نعني به أن السلب داخل على تأليف لولا حرف السلب لكان ايجابا لا أن الايجاب اجتمع مع السلب في قضية أو اجتمع الوجود والعدم في ذوات الامور

(الفصل الثالث)

في القضايا المخصوصة والمحصورة والمهملة من الحمليات

وبعد أن عرفنا القضايا الثلاث فنريد أن نؤخر الكلام في الشرطيات الى حين الفراغ من بيان أحكام الحمليات والقياسات المؤلفة عنها

كل قضية حملية فموضوعها إما جزئي وإما كلي والقضية الجزئية الموضوع تسمى مخصوصة وأما

(١) المتلازمان المتساويان كالنطق والاستعداد للنظر فتقول ان كان هذا ناطقا كان مستعدا للنظر وهو فرض العلة لحصول المعلول أو تقول كلما كان هذا مستعدا للنظر كان ناطقا وهو فرض المعلول ليعلم ثبوت العلة المساوية وهكذا وجود النهار وطلوع الشمس ومن هذا ترى أن ليس وضع كل على أنه مقدم أو تال على وجه واحد من المعنى فيكون تقدم المقدم وتأخر التالي طبيعيا على كل حال في المتصل أما في المنفصل فتقدم كل وتأخيرا لآخر لا يغير شيأ من وجه الانفصال فلا يكون بينهما ترتيب طبيعي

(٢) بأن يؤخذ الوجود جزأ من حد العدم لا يريد بأخذه جزأ من حد العدم أن يكون الوجود مقوما للعدم في ماهيته اذ العدم لا ماهية له وانما يريد أنه لا يمكن فهم العدم حتى يضاف الى وجود فيكون الوجود محددا لمفهومه بمعنى أنه يكون المعقول منه في الذهن ويحدد ما يكون له من صورة فيه ويميزها ان كانت له صورة وحقيقة ما يمكن تصوره من العدم هو تصور الموجود عاريا عن أمر كان يفرض مروضه له أو كونه فيه أو نسبته اليه فتصور عدم البياض هو تصور الجسم بلون آخر ليس البياض وتصور عدم ابن زيد هو تصور زيد على حالته هذه لا ينسب اليه ابن وهكذا فما يسمى أعداما هو في الحقيقة ناحية من صور الوجودات

الكلية الموضوع فلا تخلو إما أن يبين فيها كمية ما عليه الحكم أولم يبين فان لم يبين سميت مهملة وان بين فلا يخلو إما أن يكون الحكم على كله وتسمى محصورة كلية أو على بعضه وتسمى محصورة جزئية فالقضايا الحملية هي هذه الاربع مخصوصة ومهملة ومحصورة كلية ومحصورة جزئية وحال الحكم في عمومه وخصوصه يسمى كمية القضية وحاله في الايجاب والسلب يسمى كيفية القضية وفي كل واحدة من هذه القضايا ايجاب وسلب فالمخصوصة الموجبة مثل قولنا زيد كاتب والسالبة مثل قولنا زيد ليس بكاتب والمهملة الموجبة مثل قولنا الانسان كاتب والسالبة مثل قولنا الانسان ليس بكاتب والكلية الموجبة مثل قولنا كل انسان كاتب والسالبة مثل قولنا ليس أولا واحد من الناس بكاتب أولا شيء من الناس بكاتب والجزئية الموجبة مثل قولنا بعض الناس كاتب والسالبة مثل قولنا ليس بعض الناس أوليس كل الناس بكاتب

واللفظ المبين لكمية الحكم يسمى سورا وحاصرا وهو كل وبعض ولا شيء ولا واحد ولا بعض ولا كل وقد يظن أن الالف واللام تقتضي التعميم في لغة العرب فان كان كذلك فلا مُهْمَل في لغة العرب مع أنه ليس كذلك على الطرد فانه وان استعمل للعموم في بعض المواضع فقد يدل به على تعيين الطبيعة أيضا فتستعمل لفظة الانسان ويعنى بها الانسان من حيث هو انسان والانسان من حيث هو انسان ليس بعام والالما كان الشخص انسانا وليس بخاص أيضا والالما كان في العقل انسان كلي عام لجميع جزئياته بل هو في نفسه أمر وراء العموم والخصوص يلحقه العموم تارة والخصوص أخرى ولو كان يقتضي العموم لامحالة لكان قولك الانسان بمنزلة قولك كل انسان حتى يصدق على أحدهما ما يصدق على الآخر وليس كذلك اذ يصدق أن تقول الانسان نوع ولا يصدق قولك كل انسان نوع فاذن هو[1] مهمل والمهمل قد حكم فيه على الطبيعة التي تصلح أن تؤخذ كلية وجزئية فان أخذت كلية صدق الحكم جزئيا لامحالة فان الحكم اذا صدق كليا صدق جزئيا وان أخذت جزئية فالحكم الجزئي صادق أيضا ففي الحالين جميعا يصدق الحكم جزئيا مع امكان صدقه كليا فان الحكم الجزئي لايمنع صدق الحكم الكلي فربما كان صادقا فحكم المهمل اذن حكم الجزئي

وههنا زوائد من ألفاظ وهيآت خاصة تلحق القضايا فتفيدها أحكاما خاصة في الحصر واختصاص المحمول بالموضوع ومساواته اياه من جملتها لفظة إنما فيقال انما يكون الانسان ناطقا وانما يكون بعض الناس كاتبا فتفيد زيادة في المعنى وهي اختصاص النطق بالانسان والكاتب ببعضه ولولاها لم يكن مجرد الحمل والوضع مفيدا هذه الزيادة فان مجرد الحمل لا يقتضي الا وجود المحمول للموضوع فحسب أما مساواته له أو كونه أعم أو أخص فيستفاد من قرينة أخرى وليس شيء من هذه الاحوال الثلاثة واجبا في الحمل المجرد فان بعض المحمولات قد يكون مساويا مثل قولك الانسان ناطق وبعضها أعم

---

(١) فاذن هو مهمل الضمير في هو يعود الى الحكم على الانسان المعرف بالالف واللام وليس على قولك الانسان نوع فان هذه القضية ليست من المهملات اذ ليس الحكم فيها على الانسان من حيث هو بل من حيث هو كلي يقال على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة ومثل هذه القضية ليست من المهملات لان الحكم في المهمل ردد اثما على الافراد كلا أو بعضا ولذلك قال المصنف والمهمل قد حكم فيه على الطبيعة التي تصلح الخ وقوله هذا صريح في انه لم يذهب مذهب القائلين ان هذا النوع من القضايا كالانسان نوع والحيوان جنس معدود من المهملات وان لم يصرح له باسم وقد سماه المتأخرون قضايا طبيعية ولم يعتبره المصنف وكثير غيره في تقسيم القضايا الا انه لا يستعمل في العلوم وانما أتى المصنف بقضية الانسان نوع هنا ليثبت أن ليس الحكم على ما اقترن بالالف واللام كليا دائما ولم يقصد أمرا آخر وراء ذلك

مثل قولك الانسان حيوان وبعضها أخص مثل قولك الانسان كاتب وكذلك قد تقول الانسان هو الضحاك بزيادة الالف واللام فى جانب المحمول فيدل فى لغة العرب على أن المحمول مساو للموضوع وتقول فى السلب ليس انما يكون الانسان حيوانا أوليس الانسان هو الحيوان فيدل على سلب الدلالة الاولى فى الايجاب بين من الاختصاص والمساواة وتقول أيضا ليس الانسان الا الناطق ويفيد أحد أمرين إما أنه ليس معنى الانسان الا معنى الناطق وليس تقتضى الانسانية معنى آخر أو أنه ليس يوجد انسان غير ناطق بل كل انسان ناطق وقد[1] تقترن زوائد بالشرطيات فتقتضى زيادة معنى لولاها لم يكن أخرناها الى الفن المفرد فيها

(الفصل الرابع)

فى الاجزاء التى هى قوام القضايا الحملية من حيث هى قضايا وفى العدول والتحصيل

القضية الحملية انما تتم بأمور ثلاثة الموضوع والمحمول والعلاقة التى بينهما فانك اذا قلت الانسان حيوان علقت علاقة ونسبة بين الانسان والحيوان لولاها لما كان الانسان موضوعا والحيوان محمولا وتلك النسبة تستحق لفظا دالا عليها ولكن ربما اقتصر على لفظ الموضوع والمحمول تعويلا على فهم الذهن لتلك العلاقة بلى لو كان المحمول كلمة أو لفظا مشتقا لم يحوج الى افراد لفظ العلاقة لان الكلمة تتعلق بذاتها بالموضوع لانها تدل على معنى موجود لموضوع فالدلالة على الموضوع مضمنة للكلمة وكذلك الاسم المشتق مثل الضارب والابيض يدل على البياض والضرب لموضوع له لكن الفرق بينه وبين الكلمة أن الكلمة تدل مع ما تشارك الاسم المشتق فى الدلالة عليه على[2] زمان معين والاسم المشتق عادم لهذه الدلالة والدال على هذه العلاقة يسمى رابطة مثل هو والكلمات الوجودية

والقضية التى صُرِّح فيها بالرابطة تسمى ثلاثية مثل قولك زيد هو كاتب أو يوجد كاتبا والتى لم يصرح فيها بهذه اللفظة تسمى ثنائية والقضية الثلاثية انما تكون سالبة اذا دخل حرف السلب على الرابطة فرفعها وسلبها مثل قولك زيد ليس هو كاتبا وتسمى سالبة بسيطة أما اذا دخلت الرابطة على حرف السلب فلا تكون القضية سالبة وذلك مثل قولك زيد هو لا بصير أو غير بصير أوليس بصيرا لان هو ربطت ما بعدها بالموضوع وصيرت حرف السلب جزأ من المحمول فصار «ليس» أو «لا» مع ما بعدها شيأ واحدا محمولا على الموضوع بالايجاب والاثبات ومثل هذه القضية تسمى معدولة ومتغيرة واذا وقع مثل هذا الاسم المتحد بحرف السلب الذى يسمى غير محصل فى جانب الموضوع سميت القضية أيضا معدولة لكن مطلق العدول لا يفهم الا فى جانب المحمول

والقضية المعدولة قد تكون موجبة كما ذكرناه وقد تكون سالبة وهو أن يكون حرف السلب فى القضية داخلا على الرابطة مثل قولك زيد ليس هو غير بصير والفرق بين السالبة البسيطة والموجبة المعدولة أما فى الثلاثية ففى وجهين (أحدهما) من جهة الصيغة وهو أن حرف السلب داخل على الرابطة فى السالبة ومدخول عليه فى الموجبة المعدولة وأما من جهة المعنى فهو أن موضوع

(١) وقد تقترن زوائد بالشرطيات الخ الذى يأتى للمصنف هو ذكر صيغ فى الشرطيات لا زوائد وربما أراد من الزوائد ما زاد على ما تقدم وان لم تكن زوائد على أجزاء القضية

(٢) على زمان معين متعلق بتدل أى أن الكلمة تدل على الزمان المعين مع معنى المصدر الثابت لموضوع الذى تشترك فى الدلالة عليه مع الاسم المشتق

الموجبة المعدولة لابد من أن يكون موجودا لان حكمها الاثبات فان «هو» اذا كان قبل حرف السلب يقتضي ثبوت ما بعده للموضوع سواء كان ما بعده قابلا للثبوت أي وجوديا أو لم يكن قابلا للثبوت أي أمرا عدميا سلبيا فلسنا في اعتبار صدق القضية وكذبها بل في اعتبار مقتضى القضية اذا تأخر حرف السلب عن الرابطة ولا محالة أن مقتضاها اثبات ما بعدها وايجابه للموضوع ولا يتصور اثبات شئ لآخر الا اذا كان ذلك الآخر ثابتا إما في نفس الامر أي الوجود الخارجي أو في الوهم بان يحكم الذهن عليه بوجود هذا المحمول له لا في الذهن فقط بل على أنه اذا وجد وجد له هذا المحمول فان لم يكن للشئ وجود الا في الذهن فحال أن يحكم عليه بثبوت شئ له لا في الذهن بل في نفس الامر وليس هو موجودا في نفس الامر وانما أوجبنا أن يكون الموضوع في الموجبة المعدولة موجودا لا لأن قولنا غير بصير لا يقع الا على الموجود بل لان الايجاب نفسه يقتضي ذلك سواء كان غير بصير يقع على الموجود والمعدوم أو لا يقع الا على الموجود وربما يُقبل في الظاهر الايجابُ المعدول على ما هو محال الوجود لمطابقة ذلك الايجاب السلب مثل ما يقال العنقاء هو غير موجود أو الخلا(1) لا معدوم والتحقيق ماذكرناه

وأما السلب فيصح عن كل موجود ومعدوم اذ ما ليس موجودا فيصح سلب جميع الاشياء عنه فيصح أن تقول شريك الله ليس هو بصيرا لانه اذا لم يكن فلا يكون بصيرا ولا سميعا ولا شيأ من الاشياء ولا يصح أن تقول شريك الله هو غير بصير لان هذا حكم بايجاب الغير بصيرية لشريك الله وما هو محال الوجود لا يتصور اثبات أمر له وان كان عدميا

وأما الثنائية فلا فرق فيها بين السالبة والمعدولة من جهة اللفظ لان حرف السلب مقرون فيهما جميعا بالمحمول لكن يفترقان من وجهين (أحدهما) النية فان نوى جعل حرف السلب جزأ من المحمول واثباتهما(2) لشئ واحد وهو الموضوع كان عدولا وان لم ينو ذلك بل نوى أن يرفع به ما هو المحمول كان سلبا (والآخر) عرف الاستعمال فان لفظة «غير» لا تستعمل في العادة الا بمعنى العدول و «ليس» لا تستعمل الا للسلب

وقد حاول قوم أن يفرقوا بين الموجبة المعدولة وبين السالبة البسيطة بان جعلوا المعدولة في قوة العدمية والعدمية عندهم هي التي محمولها أخس المتقابلين سواء كان عدما كالعمى والظلمة أو ضدا كالجور وفي التحقيق هي التي تدل على عدم أمر من شأنه أن يكون موجودا للشئ أو لنوعه أو لجنسه القريب أو البعيد وهذا(3) اصطلاح لغوي والتحقيق ماذكرناه

على أن المعدولة في استعمال المنطقيين أعم من العدمية على الرأيين جميعا وذلك لان كل معنى بسيط محصل فاما أن يكون له ضد أو لا يكون فان كان له ضد فاما أن يكون بينهما متوسط أو لا يكون فاذا فرضنا موضوعا موجودا فاما أن يوجد فيه هذا المعنى البسيط المحصل أو ضده أو واسطتهما ان كانت أو يكون

(1) أو الخلاء معدوم جعله من أمثلة الايجاب المعدول لان معدوم في معنى غير موجود لما سبق ان العدم لا يحصل في الذهن الا مضافا للوجود ويجري مجرى ما ذكره المصنف من الامثلة قولهم اجتماع النقيضين وارتفاعهما محال ونحو ذلك من العبارات التي يقع فيها التسامح باقامة الايجاب مقام السلب والحق ان العدم والاستحالة ليسا بشئ يثبت لشئ وانما هما يصوران السلب في قضية سالبة صادقة وهي لا شئ من الخلاء بموجود أو أن أحد النقيضين لا يجتمع مع النقيض الآخر أو لا يرتفع مع ارتفاعه بالضرورة

(2) واثباتهما لشئ واحد الخ أي اثبات حرف السلب والمحمول أي اثبات المعنى المعبر عنه بمجموعهما

(3) وهذا اصطلاح لغوي أي استعمال العدمية فيما كان محمولها أخس المتقابلين والتحقيق عند المناطقة ما ذكره المصنف

جميع ذلك بالقوة مثل الجرو الذى لم يفقح فان العمى والبصر كليهما فيه بالقوة أولا يكون قابلا لشئ من ذلك لا بالقوة ولا بالفعل مثل النفس لا تقبل البياض ولا السواد ولا الوسائط بينهما الا بالقوة ولا بالفعل ولنمثل ذلك المعنى بالعادل فاذا قلنا الموضوع موجود هو غير عادل صدق هذا الحكم اذا كان جائرا أو متوسطا بين الجور والعدل أو كلاهما فيه بالقوة كالصبى أو لا بالقوة ولا بالفعل كالحجر وانما يكذب اذا كان الموضوع معدوما أو كان موجودا ولكنه عادل والعدمية هى التى محمولها أخس المتقابلين وهو قولنا زيد جائر فلا يصدق الا عند الجور فهى أخص من قولنا غير عادل

وأما على الرأى الثانى فالمعدول أعم منها أيضا لانا نستعمل المعدول عند عدم ما ليس من شأن جنس من أجناس الموضوع قبولُه وذلك أنا نقول الجوهر غير موجود فى موضوع أو الجوهر هو لا عرض وليس للجوهر جنس فضلا عن أن يكون لا يقبل العرض ولكن السالبة البسيطة وهى قولنا زيد ليس بعادل أعم من الموجبة المعدولة لانها أعنى السالبة تصدق فيما تصدق فيه المعدولة وعند كون الموضوع معدوما أيضا والمعدولة لا تصدق فيه وقد جرت العادة بان يفـ[1]ـرض فى هذا الموضوع ألواح فتثبت عليه الموجبة البسيطة وبازائها السالبة البسيطة وتحت الموجبة البسيطة السالبة المعدولة وبازائها الموجبة المعدولة وتحت السالبة المعدولة السالبة العدمية وبازائها الموجبة العدمية ويعتبر عموم كل واحدة فى الصدق والكذب وخصوصها بالنسبة الى وجود المحمول وضده والواسطة بينهما وكونها بالقوة فيه ولا بالقوة وفيما اذا كان الموضوع معدوما أو موجودا ويقايس بينها وبين أخواتها فى هذه الاحوال ويبين أن ما كان أخص صدقا من غيره فهو أعم كذبا منه وما كان أعم صدقا من آخر فهو أخص كذبا منه وأن ما كان أعم صدقا من غيره فنقيضه أخص صدقا من نقيض ذلك الآخر وأنه اذا صدق الاخص صدق الاعم واذا صدق الاعم فلا يجب أن يصدق الاخص لكنا لما لم نبين بعدُ حالَ النقيض لما رأينا أن تأخيره أولى لم نثبت هذه الالواح فمن أراد الوقوف عليها فليطالعها من كتب

(١) يفرض ألواح الخ يريد منها جداول تذكر فيها القضايا ونسبة بعضها الى بعض وقد راجعت من كتب أفضل المتأخرين «ابن سينا» منطق النجاة ومنطق الاشارات فلم أجد فيهما ألواحا وقد يوجد فى كتب بعض المتاخرين لوح يحتوى على شئ من هذا وهو

متناقضتان

زيد هو عالم — زيد ليس هو بعالم

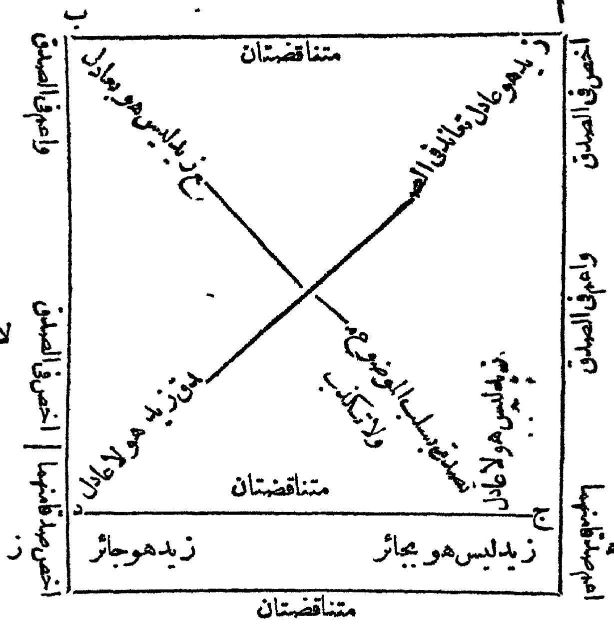
متداخلتان صدقا — متداخلتان كذبا

زيد هو لا عالم — زيد ليس هو لا عالم

متناقضتان

غير أن هذا الجدول يحتوى على البسيطة والمعدولة فى السلب والايجاب لكنه لا يحتوى على العدمية ثم انه ليس بالوضع الذى أشار اليه المصنف فانه يقول انه يوضع تحت الموجبة البسيطة السالبة المعدولة مع ان الذى تحتها من هذا الشكل هو الموجبة المعدولة كما ترى وقد وجدت فى منطق ارسطو بتلخيص ابن رشد وصف جدول ينطبق على ما يقول المصنف وجعل فيه للعدمية شكلا آخر يضاف على شكل المعدولة غير انه لم يرسم فى الكتاب ذلك الجدول الموصوف بل ترك مكانه خاليا وانى راسمه ان شاء الله تعالى وذاكر شيأ من عبارته مما ينطبق على كلام المصنف ولا يخالفه

أفضل المتأخرين ومن أخذت الفطانة بيده أمكنه أن يعتبر هذه الاحوال بنفسه اذا عرف حال التناقض بعد هذا عن قريب



تجد في هذا اللوح مربع ا ب ج د قد وضعت فيه الموجبة البسيطة «زيد عادل» في جانب الضلع الطولى ا ج وبازائها السالبة البسيطة «زيد ليس هو بعادل» في جانب الضلع الطولى الآخر ب د وتحت الموجبة البسيطة السالبة المعدولة «زيد ليس هو لا عادل» وبازائها تحت السالبة البسيطة الموجبة المعدولة «زيد هو لا عادل» ثم تجد في مربع ه ز ج د السالبة العدمية «زيد ليس هو بجائر» تحت السالبة المعدولة وبازائها الموجبة العدمية «زيد هو جائر» تحت الموجبة المعدولة ولا يخفى أن الموجبة البسيطة تناقض السالبة البسيطة وكذلك السالبة المعدولة تناقض الموجبة المعدولة فما يتقابلان على الخط الافقي من أعلى أو من أسفل في شكل ا ب ج د متناقضتان أما الموجبة البسيطة مع السالبة المعدولة فالاولى أخص من الثانية لانه اذا كان الموضوع موجودا فهما شيء واحد لانه اذا نفي عن زيد الموجود عدم العدل ثبت له العدل والا لزم رفع النقيضين وهو بديهي البطلان ولكن الثانية قد تصدق عند عدم الموضوع ولا تصدق الاولى فقد يجوز رفع الشيء ونقيضه عما ليس بموجود البتة اذ يكذب كل حمل ايجابي على ما ليس بموجود فيصدق كل سلب حملي عنه ومثل ذلك يقال في السالبة البسيطة وهي أعم من الموجبة المعدولة فعند وجود الموضوع هما شيء واحد لان زيدا الموجود اذا سلب عنه العدل فهو لا عادل واذا ثبت له عدم العدل فهو ليس بعادل ولكن تصدق السالبة البسيطة عند عدم الموضوع وتكذب الموجبة المعدولة لان الايجاب يقتضي وجود الموجب له

أما الموجبة البسيطة والموجبة المعدولة فتتعاندان صدقا اذ لا يصح اثبات العادل وغير العادل لموضوع واحد في آن واحد والسالبة المعدولة والسالبة البسيطة تصدقان معا عند عدم الموضوع لما قلنا من جواز رفع الشيء ونقيضه عما لا حظ له من الوجود ولا يجوز كذبهما معا لان كذب كل منهما يقتضي صدق نقيضها فتصدق الموجبة البسيطة والموجبة المعدولة معا وقد قلنا انهما متعاندتان في الصدق

فاذا انتقلت الى شكل ه ز ج د وجدت السالبة العدمية «زيد ليس هو بجائر» وفوقها الموجبة البسيطة والسالبة المعدولة وهي أعم منهما معا أما من الموجبة فلوجهين الاول لانه عند وجود الموضوع اذا صدق أنه عادل فقد صدق أنه ليس بجائر ويصدق أنه ليس بجائر عند عدم الموضوع ولا يصدق أنه عادل والثاني أنه قد يصدق ليس بجائر عند وجود الموضوع أيضا ولا يصدق أنه عادل كما لو كان الموضوع الموجود صبيا لا يوصف بالعدل ولا بالجور بل لو كان جثة ميتة وأما من الثانية فللوجه الثاني فقط فانه عند وجود الموضوع لا يلزم من نفي الجور عنه نفي عدم العدل المقتضي لثبوت العدل فقد ينفى الجور ويثبت عدم العدل ولكن يلزم من نفي عدم العدل المقتضي لثبوت العدل نفي الجور

ثم تجد الموجبة العدمية «زيد جائر» وفوقها الموجبة المعدولة والسالبة البسيطة وهي أخص منهما معا أما من السالبة البسيطة فمن وجهين وجه صدق السالبة بدونها لعدم الموضوع ووجه صدقها بدونها لوجود الواسطة بين الجور والعدل فيصح أن ينفى العدل مع الجور معا فتكذب العدمية الموجبة وتصدق السالبة البسيطة والموضوع واحد موجود وأما من المعدولة فمن الوجه الثاني لانه اذا صدق أن الموضوع الموجود جائر ثبت أنه لا عادل ولا عكس لجواز أن لا يكون عادلا ولا جائرا ويمكن لمن له فطنة أن يستخلص بقية الاحكام مما ذكرنا

(الفصـــل الخامس)

فى أمور يجب مراعاتها فى القضايا من جهة ما يطلب صدقها وكذبها والأمن من الغلط فيها

أول ما يجب تحصيل معنى لفظ الموضوع ولفظ المحمول فان كانا من الالفاظ المشتركة بين معان عدة دُلَّ على ما هو المقصود[1] من جملتها ان كان لا يستمر صدق الحكم فى جميعها كى لا يقع الغلط مثل أن تقول المشترى مضىء وتعنى به الكوكب فلا بد من أن تذكر معه ما يخصص هذا الحكم بالمشترى الذى هو الكوكب ليزول التباسه بالمشترى الذى هو بازاء البائع ومثل أن تقول فلان ناهل فلا بد من أن تصرح بما يميز معنى العطش عن الارتواء اذ هو مشترك[2] بينهما وبعد تحصيل الموضوع والمحمول تراعى تحقيق معنى الاضافة والشرط والجزء والكل والقوة والفعل والزمان والمكان فاذا قلت فلان أب تبين أنه أب مَن وان كان الموضوع موضوعا بشرط والمحمول محمولا بشرط لم يُغفل ذلك الشرط مثل أن تقول كل متحرك متغير فليراع فيه ما دام متحركا والقمر يكسف الشمس فليراع شرط اجتماعهما فى العقدة وكذلك اذا كان الحكم لا يصدق على كل الموضوع بل على جزء منه فبيِّنه مثل أن تقول الزنجى أحمر وانما جزء منه أحمر وهو اللحم أو يقال الفلك مستدير وكليته مستديرة لا كل جزء منه وكذلك يراعى حال القوة والفعل مثل أن تقول الخمر التى فى الدن مسكرة وانما هى بالقوة مسكرة وأن يقال الصبى ليس عارفا بالاشكال الهندسية وانما ليس له المعرفة بالفعل أما بالقوة فهو عارف وكذلك يراعى حال الزمان ان كان المحمول يختص بوقت دون وقت مثل أن تقول الشمس تنضج الثمار وانما تنضجها فى وقت معين من السنة والمكان كذلك مثل أن تقول ان شجرة البلسان يترشح منها صمغ هو دهنها وانما تصمغ فى مكان من الارض فهذه أمور لا بد من مراعاتها واهمالها يوقع غلطا كثيرا والقضايا لا تكون صادقة حق الصدق ولا كاذبة ولا مسلمة ولا منكرة بل ولا متصورة حق التصور ما لم تلاحظ فيها هذه الامور

(الفصـــل السادس)

فى مواد القضايا وتلازمها وجهاتها

كل محمول نسب الى موضوع بالايجاب فاما أن تكون الحال بينهما فى نفس الامر أن يكون ذلك الايجاب دائم الصدق أبدا لا محالة أو دائم الكذب أو لا دائم الصدق ولا دائم الكذب فما يكون دائم الصدق كحال الحيوان بالقياس الى الانسان فان ايجابه عليه صادق أبدا لا محالة

(١) المقصود من جملتها أى المعنى الذى قصد فى القضية من بين جميع تلك المعانى لا المقصود من الجملة مجتمعة كما هو ظاهر

(٢) مشترك بينهما جاء فى لسان العرب «قال الجوهرى وغيره الناهل فى كلام العرب العطشان والناهل الذى شرب حتى روى والانثى ناهلة والناهل العطشان والناهل الريان وهو من الاضداد وقال النابغة

الطاعن الطعنة يوم الوغى * ينهل منها الاسل الناهل

جعل الرماح كأنها تعطش الى الدم فاذا شرعت فيه رويت» وشرعت من شرعت الدواب فى الماء أى دخلت فيه لتشرب

يسمى[1] مادة واجبة وما يكون دائم الكذب كحال الحجر بالقياس الى الانسان فان ايجابه عليه كاذب أبدا لامحالة يسمى مادة ممتنعة وما لا يدوم صدق ايجابه ولا كذبه كحال الكتابة بالقياس الى الانسان يسمى مادة ممكنة وهذا الحال لا يختلف فى الايجاب والسلب فان القضية السالبة يكون مستحق محمولها عند الايجاب أحد الامور المذكورة فجميع مواد القضايا هى هذه مادة واجبة ومادة ممتنعة ومادة ممكنة

وأما جهة القضية فهى لفظة زائدة على الموضوع والمحمول والرابطة دالة على هذه الاحوال الثلاثة سواء كانت دلالتها صادقة أى مطابقة للامر فى نفسه أو كاذبة وتلك اللفظة مثل قولك يجب أن يكون الانسان حيوانا ويمتنع ان يكون الانسان حجرا ويمكن أن يكون الانسان كاتبا وقد تخالف جهة القضية مادتها بان يكذب اللفظ الدال عليها مثل قولك يجب أن يكون الانسان حجرا أو كاتبا فان المادة ممتنعة فى احداهما ممكنة فى الاخرى والجهة واجبة فيهما جميعا

والقضية التى صرح فيها بهذه اللفظة مع لفظة الرابطة تسمى رباعية وكما أن حق السور أن يتصل بالموضوع متقدما عليه وحق الرابطة أن تتصل بالمحمول متقدمة عليه فكذلك حق الجهة أن تتصل بالرابطة لانها جهة ارتباط المحمول بالموضوع والموضوع بالمحمول دالة على تأكد ذلك الارتباط وضعفه وهذا مثل أن تقول كل انسان يجب أن يكون حيوانا كل انسان يمتنع أن يكون حجرا كل انسان يمكن أن يكون كاتبا وأما فى السلب فحقه من جهة المعنى أن تقول كل انسان يمكن أن لا يكون كاتبا وكذلك فى جميع الجهات لكن المستعمل فى اللغات عند السلب تقديم الجهة على الموضوع والرابطة والمحمول جميعا فيقال يمكن أن لا يكون أحد من الناس كاتبا وتعرف[2] الجزئيات من الكليات فى الايجاب والسلب

لكن اذا أزيلت عن موضعها الى جانب الموضوع فربما تغير المعنى فيقال يمكن أن يكون كل الناس أو بعض الناس كاتبين فتصير الجهة جهة التعميم والتخصيص لا جهة الربط ويصير المعنى أن كون

---

(١) يسمى مادة واجبة جملة يسمى خبر ما يكون وما واقعة على الايجاب فيكون الايجاب الدائم هو مادة القضية وليست المادة هى نفس كيفية ذلك الايجاب أعنى الدوام كما هو المشهور فى لسان القوم

أصاب المصنف فى ذلك لان المادة فى كلام ارسطو هى فى القضايا على نحوها فى الموجودات الخارجية فكما أن الصور الخارجية تعرض لموادها وتحدمعها كذلك القضايا تعرض لموادها وتنطبق عليها فمادة القضية هو ما تعبر عنه القضية بتمامها مستوفية جميع ما يلزم فى الحكم ولما كانت الاحكام لا تعتبر تامة خصوصا فى العلوم الحقيقية الا اذا روعى فى الحكم كيفية اتحاد الموضوع بالمحمول مثلا فى الواقع اذ بدون ذلك يكون الحكم مبهما غير محل للنفس على ما هو عليه فى نفس الامر لهذا لم يعتبر فى تسمية ما تعبر عنه القضية مادة الا عند تكييف حالة المحمول بالنسبة الى الموضوع باحدى تلك الكيفيات اذ بذلك تتم المادة التى تنطبق عليها الصورة الحقيقية للقضية أما نفس الوجوب أو الامكان فلا معنى لتسميته مادة بل تكون التسمية من قبيل الاصطلاح المحض وهو لم يكن معروفا فى لسان ارسطو

ثم ان المصنف يعتبر الدائم لدى لا ينفك ضروريا والحق مع رأيه هذا فان من يحكم على موضوع بحكم دائم لا ينفك لا يمكنه أن يحكم بعدم الانفكاك الا اذا لاحظ أمرا يوجب هذا الاتحاد الابدى والا كان الحكم بالدوام كاذبا وما يقضى بعدم الانفكاك هو الذى يحقق ضرورة النسبة ولا فرق عندهم فى الضرورة بين ما يكون موجبها فى ذات الشئ أو خارجا عنها ما دام المحمول ثابتا للموضوع ما دامت ذاته فيكون الدائم ضروريا وكيف يمكن الحكم بدوام شئ لشئ أبدا بدون أن تراعى ضرورته له من أى وجه أتت

(٢) وتعرف الجزئيات من الكليات الخ أى يمكنك أن تعرف الجهات فى الجزئيات مما ذكر فى الكليات فتقول مثلا بعض الناس يجب أن يكون حيوانا بعض الناس يمتنع أن يكون حجرا الخ

جميع آحاد الناس بأسرهم كاتبا ممكن وإذا كانت الجهة جهة الربط كان المعنى أن كل واحد واحد من الناس يعلم أنه لا يجب له في طبيعته دوام الكتابة أو لا دوامها وبين المعنيين فرق والدليل على ذلك أن الاول مشكوك فيه عند الجمهور فان من الناس من يقول محال أن يكون كل الناس كاتبين حتى لا يوجد واحد الا وهو كاتب والثاني غير مشكوك فيه ويعلم أن المعنى الواحد لا يكون بعينه هو مشكوكا وغير مشكوك فيه ولا نظر للمنطقي في أن هذا الاعتقاد الجمهوري هل هو حق أم باطل وانما نظره ان يعلم أن ما يقع فيه شك ليس ما لا يقع فيه ذلك الشك وفي الجزئيين أيضا انما يتغير المعنى اذا أزيلت الجهة عن موضعها لكن المعنيين يجر⁽¹⁾ يان مجرى واحدا في الظهور والخفاء واللفظ المستعمل للسلب في اللغات هو الدال على امكان السلب العام وهو أن يقال يمكن أن لا يكون واحد من الناس كاتبا لكن هذا أشبه بالايجاب منه بالسلب أما الدال على امكان سلب الكتابة عن كل واحد واحد فلعلنا نخترعه باصطلاحنا وهو أن تقول كل واحد من الناس يمكن أن لا يكون كاتبا

واعلم أن الجهة تارة تدخل على السلب وتارة يدخل حرف السلب عليها ويختلف المعنى فيهما فان الجهة اذا دخلت على السلب كانت القضية قضية سالبة موجهة بتلك الجهة وان دخل حرف السلب على الجهة كان سلبا للجهة فتقول تارة يجب أن لا يكون الانسان حجرا فتكون القضية سالبة ضرورية وتارة تقول ليس يجب أن يكون الانسان حجرا فتكون سالبة للضرورة لا سالبة ضرورية والفرق بينهما أن السالبة الضرورية هي التي سلبت الايجاب بالضرورة وأما سالبة الضرورة فانما سلبت ضرورة الايجاب فيجوز مع هذا السلب أن يبقى الحكم موجبا غير ضروري وكذلك سالبة الامكان غير السالبة الممكنة وسالبة الامتناع غ⁽²⁾ ير السالبة الممتنعة

واعلم أن الوجوب والامتناع يعبر عنهما بالضرورة الا أن الوجوب هو ضرورة الوجود والامتناع ضرورة العدم فنستعمل لفظ الضرورة مطلقة لتكون شاملة للمعنيين فنقول المحمول قد يكون ضروريا على الاطلاق وقد تكون ضرورته متعلقة بشرط والتي على الاطلاق فهو أن يكون المحمول دائما لجميع أشخاص الموضوع ان كانت له أشخاص كثيرة أو لشخصه الواحد ان كان نوعه في شخصه مادام الموضوع موجود الذات ثم هذا ينقسم قسمين أحدهما أن يكون الموضوع موجودا دائما لم يزل ولا يزال فيكون المحمول بسببه دائما كذلك والآخر أن لا يكون الموضوع دائم الوجود فيكون المحمول بسببه أيضا غير دائم الوجود مثال الاول قولنا الله حي ومثال الثاني قولنا الانسان حيوان فالضرورة اذا أطلقت عني بها هذان الوجهان ونحن قد جمعناهما في هذا المعنى الواحد لاشتراكهما فيه

وأما الضرورة المشروطة فاما أن يكون شرطها كون الموضوع موصوفا بما وضع معه وقد يكون هذا الوصف دائما مادام موجودا كما قلناه من مثال الانسان والحيوان فان الانسان موصوف بكونه حيوانا مادام موجودا وقد لا يكون دائما مثل قولنا كل أبيض فهو مفرق للبصر فان تفريق البصر ضروري للابيض لا دائما لم يزل ولا يزال ولا مادام ذات الابيض موجودا ان كان مما يزول البياض عنه بل مادام موصوفا بصفة البياض ومن هذا القبيل ما لا يكون الحكم دائما مادام الموضوع موصوفا ولكن لا يثبت الا عند اتصافه بتلك الصفة مثل قولنا كل من به ذات الجنب فانه يسعل فان السعال

---

(1) يجر يان مجرى واحدا الخ أي ان المعنى في قولك يمكن أن يكون بعض الناس كاتبا غيره في قولك بعض الناس يمكن أن يكون كاتبا والمعنى الثاني ظاهر لا شك فيه مثله في الكلي والاول قد يقع فيه الشك مثله في الكلي أيضا فان الامكان فيه واقع على تخصيص الكتابة ببعض الناس لا على قبول طبيعة البعض للكتابة وعدمها (2) قوله غير السالبة الممتنعة الى هذا وما سبقه أشار القوم في تعبيرهم حيث يقولون بالضرورة لا شيء من الانسان بحجر مثلا في السالبة ولا يقولون لا شيء من الانسان بحجر بالضرورة ولا يعرفون هذا الفرق في الايجاب

ضروری للجنوب وليس ضرورته مادام مجنوبا بل فی بعض أوقات كونه مجنوبا وكما تقول كل منتقل من همذان الى بغداد فانه يبلغ قرميسين(١) فبلوغه قرميسين ضروری للمنتقل ولكن لا مادام منتقلا بل فی بعض أوقات كونه منتقلا وقد يكون شرط الضرورة وقتا غير ملتفت فيه الى اتصاف الموضوع مثل قولك كل مستيقظ نائم وكل مولود موجود فی الرحم ومعلوم أن كونه نائما ليس حال كونه مستيقظا وكذلك كونه فی الرحم ليس حال كونه مولودا ثم هذا الوقت قد يكون معينا مثل وقت الخسوف للقمر فان الكسوف ضروری له فی وقت معين وذلك عند توسط الارض بينه و بين الشمس وقد يكون غير معين كوقت التنفس للحيوان ذی الرئة وقد يكون شرط الضرورة كون المحمول محمولا مادام محمولا فانك اذا قلت الانسان ماش فالمشی ضروری له مادام ماشيا فجميع أقسام الضرورة المشروطة ثلاثة المشروط بشرط كون الموضوع موصوفا بما وضع معه والمشروط بشرط كون المحمول محمولا مادام محمولا والمشروط بشرط وقت إما معين وإما غير معين واذا ضممنا اليها قسمی الضرورة المطلقة صارت أقسام الضروری خمسة

وأما الممكن فالاشتباه فيه أكثر و بسبب ذلك وقع للناس أغاليط كثيرة فی تلازم ذوات الجهات وتناقضها فنقول إن العامة يستعملون الممكن على معنى أعم مما يستعمله عليه المنطقيون فانهم يعنون بالممكن ماليس بممتنع ولاشك أن الواجب داخل تحت الممكن بهذا الاعتبار اذ الواجب ليس بممتنع فتكون قسمة الاشياء عندهم ثنوية ممكن أی ليس بممتنع وممتنع وأما الخاصة فانهم وجدوا أمورا يصدق عليها أنها ممكنة أن تكون وممكنة أن لا تكون الامكان العامی أی ليس بممتنع كونها وليس بممتنع لا كونها فخصوا حالها من حيث هی كذلك باسم الامكان فكان الممكن بهذا الاعتبار قسيم الواجب والممتنع وكانت القسمة عندهم ثلاثية واجب وممتنع وممكن ولم يكن هذا الممكن مقولا على الواجب اذ الواجب لا يصدق عليه ماليس بممتنع فی كونه ولا كونه جميعا بل انما يصدق فی كونه فحسب وهذا الممكن هو الذی حاله بحيث يصدق عليه ليس بممتنع فی طرفی كونه ولا كونه جميعا واذا كان الواجب والممتنع خارجين عنه صدق أن يقال هو الذی لا ضرورة فی وجوده ولا فی عدمه فالضروری المطلق خارج عن هذا الممكن وداخل فی الممكن العامی لكنه يدخل فی هذا الممكن الضروری المشروط وقد يقال ممكن لمعنى أخص من المعنيين جميعا وهو الذی تنتفی الضرورة المطلقة والمقيدة عن وجوده ولا وجوده فلا وجوده ضروری بمعنى ما من المعنيين جميعا ولا عدمه كالكتابة بالنسبة الى الانسان فليست ضرورية الوجود والعدم ولا فی وقت من الاوقات الا باعتبار شرط المحمول فالموجود الذی له ضرورة فی وقت ما كالكسوف والتنفس خارج عن هذا الممكن والقسمة بحسب هذا الاعتبار رباعية ممتنع وواجب وموجود له ضرورة فی وقت ما وممكن وقد يقال ممكن ويعنى به حال الشیء فی الاستقبال بحيث أی وقت فرضته كان الشیء فی مستقبل ذلك الوقت لا ضرورة فی وجوده ولا عدمه ولا يبالی بان كان الشیء موجودا فی الحال أو لم يكن وهذا أيضا اعتبار صحيح لكن قوما يشترطون فی الامكان أن لا يكون الشیء موجودا فی الحال بناء على ظنهم أنه لو كان موجودا لصار واجبا وهو خطأ اذ لو صار الموجود واجبا فی وجوده بسبب وجوده لصار المعدوم واجبا فی عدمه بسبب عدمه فيصير ممتنعا فان واجب العدم هو الممتنع فان كان العدم الحالی لا يلحق الشیء بالممتنع فالوجود الحالی لا يلحقه بالواجب كيف و يلزم من اشتراطهم العدم فی الممكن الوجود أن يصير الوجود مشروطا فيه

(١) قال ياقوت بالفتح ثم السكون وكسر الميم وياء ساكنة وسين مهملة مكسورة وياء أخرى ساكنة ونون تعريب كرمان شاه بلد معروف بينه و بين همذان ثلاثون فرسخا قرب الدينور وهی بين همذان وحلوان على جادة الحاج اهـ

فان ممكن الوجود ان كان يجب أن لا يكون موجودا فممكن العدم يجب أن لا يكون معدوما لكن ممكن الوجود هو بعينه ممكن العدم فم(١)كن الوجود يجب أن لا يكون بعينه معدوما فيكون موجودا لا محالة وهذه المحالات تلزم من اعتقادهم أن الشيء يصير واجبا بوجوده وليس كذلك فان الموجود انما يصير واجبا بوجوده اذا أخذ بشرط مادام موجودا أما اذا لم يؤخذ بهذا الشرط فالوجود الصرف الخالي عن شرط ما ليس بواجب كي(٢)ف والوجوب لا ينافي الامكان فانا قد بينا دخوله بأقسامه تحت الممكن العامي ودخول المقيد بالشرط دون المطلق تحت الممكن الخاصي وأما الممكن الاخص وان كان غير مقول على واجب ما لكن الشيء الواحد يجوز أن يكون واجبا باعتبار وممكنا به(٣)ذا المعنى باعتبار كالكتابة للانسان فانها ممكنة باعتبار ذاتها وواجبة باعتبار شرط مضاف اليها إما شرط وجود علتها أو شرط كونها موجودة مادامت موجودة والممكن باعتبار النظر في المستقبل لا ينافيه الوجود أيضا لان الوجود في الحال لا ينافي العدم والوجود في ثاني الحال فكيف ينافي ما لا يجب وجوده ولا عدمه فيه

واعلم أن لفظ الممكن واقع على هذه المعاني الاربعة المرتبة بعضها فوق بعض ترتيب الاعم فوق الاخص فيكون قوله على الاعم والاخص باشتراك الاسم ويكون مقولا على الاخص من جهتين احدى الجهتين فيما يخصه بسبب معناه والاخرى من جهة حمل الاعم عليه وقول الممكن عليه بالمعنيين يكون بالاشتراك لكن قوله عليه وان كان بالنسبة الى المعنيين جميعا بالاشتراك فهو بالنظر الى جزئيات أي واح(٤)د من المعنيين كان دون النظر الى ماله من المعنى الآخر بالتواطؤ

واذا عرفت هذا التحقيق الذي ذكرناه في الممكن هان عليك التف(٥)صي عن سؤال يهول به قوم وهو أن الواجب لا يخلو إما أن كان ممكنا أو ليس بممكن فان كان ممكنا فما يمكن وجوده يمكن عدمه فالواجب ممكن العدم وهو محال وان كان ليس بممكن فما ليس بممكن ممتنع فالواجب ممتنع (٦) وذلك لان الواجب ممكن بالمعنى العامي وليس يلزم أن يكون ممكن الوجود بذلك المعنى ممكن العدم وليس بممكن بالمعنى الخاصي وليس يلزم من سلب الممكن بالمعنى الخاصي ثبوت الامتناع الذي هو ضرورة العدم بل يلزمه إما ضرورة العدم أو ضرورة الوجود والواجب ضروري الوجود وانما تلزم ضرورة العدم التي هي الامتناع من سلب الممكن بالمعنى العامي اذ الممكن العامي هو ما ليس بممتنع فحسب من غير اشتراط ممكن بالمعنى الخاصي ولا واجب فسلبه هو سلب ما ليس بممتنع أي ليس ليس بممتنع فيكون ممتنعا

---

(١) فممكن الوجود الخ أي اذا شرطوا في ممكن الوجود أن لا يكون موجودا في الحال لزمهم أن يشرطوا في امكان عدم هذا الممكن بعينه امكانا استقباليا أن لا يكون معدوما في الحال فيكون موجودا فبشرطهم نفي الوجود لزمهم شرط الوجود فلزمهم التناقض (٢) كيف والوجوب الخ أي كيف يشترط عدم الوجود في تحقيق الامكان الاستقبالي مع أنه لو فرض أن الوجود يقتضي وجوبا لم يكن هنالك منافاة بين الوجوب والامكان لانه ان أخذ الامكان بالمعنى العامي فهو شامل للوجوب بأقسامه وان أخذ بالمعنى الخاصي شمل الوجوب بشرط وهكذا فلو فرض أن الوجود في الحال يستلزم وجوبا فيه لم يكن ذلك منافيا للامكان في الاستقبال (٣) بهذا المعنى أي الامكان بالمعنى الاخص (٤) أي واحد من المعنيين كان يعني أي واحد كان من المعنى الاعم والمعنى الاخص وقوله بالتواطؤ أي قول الكلي الحقيقي على جزئياته فالممكن اذا أخذ بالمعنى العامي ولم ينظر الى ماله من المعنى الخاصي كان مقولا على جميع جزئياته قول التواطؤ ومن تلك الجزئيات الممكنات الداخلة تحت المعنى الخاصي أيضا كما يقال الحيوان على جزئيات الانسان وليس الممكن مقولا عليها في هذا الاعتبار بالاشتراك وهكذا اذا أخذ بالمعنى الخاصي دون النظر الى أن له معنى الاخص وهكذا (٥) التفصي تفعل من التخلص يقال تفصى الانسان من الضيق والبلية اذا تخلص منها (٦) وذلك لان الواجب الخ بيان لطريقة التفصي

و يناسب[1] كلامنا هذا ما يلزم من قولنا ليس بالضرورة أن يكون فقد ظن أنه يلزمه ممكن أن لا يكون بالمعنى الخاصى وليس كذلك بل هو بالمعنى العامى لانا اذا سلبنا ضرورة الوجود لم تسلب ضرورة العدم أيضا وانما يلزم الممكن الخاصى عند سلب ضرورة الوجود والعدم جميعا فان الممكن الخاصى هو ما ليس بضرورى الوجود ولا ضرورى العدم واذا كان السلب لضرورة الوجود فحسب بقيت ضرورة العدم والامكانُ الخاصىُّ الذى هو لا ضرورة الوجود والعدم جميعا والعام لهما جميعا ممكن أن لا يكون بالمعنى العامى

واذ قد بلغنا فى بيان الجهات هذا المبلغ فنشير الى تلازم القضايا الموجهة اشارة خفيفة فنقول ان من القضايا الموجهة ما يلزم بعضها بعضا لزوما متعاكسا أى تلزم كل واحدة منهما الاخرى ومنها ما يلزم لزوما غير متعاكس أى تلزم هذه تلك ولا تلزم تلك هذه فمن المتلازمات المتعاكسة قولنا واجب أن يوجد * ممتنع أن لا يوجد * ليس بممكن العامى أن لا يوجد وكذلك مقابلات هذه متلازمة متعاكسة وهو قولنا * ليس بواجب أن يوجد * ليس بممتنع أن لا يوجد * ممكن العامى أن لا يوجد فهذه طبقة وطبقة أخرى من المتلازمات المتعاكسة أيضا قولنا * واجب أن لا يوجد * ممتنع أن يوجد * ليس بممكن العامى أن يوجد ومقابلاتها كذلك متلازمة متعاكسة وهى قولنا * ليس بواجب أن لا يوجد * ليس بممتنع أن يوجد * ممكن العامى أن يوجد * وطبقة أخرى من الممكن الخاصى وتنعكس معدولة على محصلة مثل قولنا ممكن أن يكون يلازمه متعاكسا عليه ممكن أن لا يكون ومقا[2]بلاهما كذلك يتعاكسان ولا ينعكس عليه من سائر الجهات شئ فهذه هى المتلازمات المتعاكسة

وأما اللوازم التى لا تنعكس فان الطبقة الاولى وهى واج[3]ب أن يوجد تلزمها مقابلات الطبقة الثانية وهى قولنا * ليس بواجب أن لا يوجد * ليس بممتنع أن يوجد * ممكن أن يوجد العامى ويلزمها سلب الامكان الخاصى محصلا ومعدولا مثل قولنا * ليس بممكن أن يوجد الخاصى * ليس بممكن أن لا يوجد الخاصى * والطبقة الثانية وهى قولنا واجب أن لا يوجد تلزمها مقابلات الطبقة الاولى وهى قولنا * ليس بواجب أن يوجد * ليس بممتنع أن لا يوجد * ممكن أن لا يوجد العامى ويلزم[4]ها سلب الممكن الحقيقى محصلا ومعدولا وأما الممكن أن يكون الحقيقى فيلزمه من غير انعكاس الممكن العامى معدولا ومحصلا وما فى طبقتهما وهى * ممكن أن يكون العامى * ليس بممتنع أن يكون * ليس بواجب أن لا يكون * ممكن أن لا يكون العامى * ليس بممتنع أن لا يكون * ليس بواجب أن يكون

---

(١) ويناسب كلامنا هذا الخ أى يناسب ما قلناه فى التفصى عن السؤال السابق ويقرب منه الكلام فيما يلزم الخ

(٢) ومقابلاهما كذلك يتعاكسان أى قولك « ليس بممكن بالامكان الخاصى أن يكون » يلزمه متعاكسا « ليس بممكن بالامكان الخاصى أن لا يكون » وذلك لان نفيك الامكان الخاصى عن الوجود هو نفيك أن يكون الوجود جائز الطرفين فلا يكون جائز السلب والايجاب معا بل ضرورى أحدهما فهو اما واجب أو ممتنع وكلاهما غير ممكن بالامكان الخاصى ويلزم هذا ويعاكسه نفيك بالامكان الخاصى عدم الوجود فانك اذا نفيت العدم الذى يجوز سلبه وايجابه معا فقد حققت إما واجب العدم وهو الممتنع أو ممتنع العدم وهو الواجب وهو بعينه ما كان فى نفى امكان الوجود الخاصى

(٣) وهى واجب أن يوجد الخ أى واجب أن يوجد وممتنع أن لا يوجد وليس بممكن العامى أن لا يوجد وقوله تلزمها الخ فان ما وجب وجوده أو استحال عدمه أو نفى عنه العدم بالامكان العامى كان عدمه ليس بواجب وكان هو ليس بممتنع وأمكن بالعامى أن يكون كما هو ظاهر وعلى هذا القياس وقوله ويلزمها أى يلزم الطبقة الاولى سلب الامكان الخاصى الخ

(٤) ويلزمها أى ويلزم الطبقة الثانية وقد رسم الشهاب السهروردى لهذه الطبقات لوحا وإنا ناقلوه عنه ان شاء الله مع اصلاح ما وجد فيه من خطأ النساخ

(الفصل السابع)

فى تحقيق الكليتين والجزئيتين فى القضايا الموجهة والمطلقة وفيه بيان أن الدوام فى الكليات يقتضى الضرورة

اعلم أن القضية الكلية تستدعى مقولا على الكل ولكليتها شرائط فى جانب الموضوع والمحمول الآن ما يتعلق بالموضوع لا يختلف فيه شيء من القضايا فلنبدأ ببيان شرائط الموضوع ولنضع الموضوع والمحمول شيأ من الحروف كى لا يختص الحكم بمادة دون مادة فنقول اذا قلنا كل ب ج فلا نعنى به الكل جملة ولا الباء الكلى وليس معنى قولنا كل انسان كل الناس جملة ولا الانسان الكلى بل كل واحد واحد من الناس وليس الحكم على الجملة هو الحكم على الأفراد اذ قد يصح على الجملة ما لا يصح على الافراد وعلى الأفراد ما لا يصح على الجملة وقد يصح على الكلى أيضا من حيث هو كلى ما لا يصح على الجزئيات وقد عرفت هذا فيما سلف ولا نعنى به كل ما هو(1) ب من حيث هو ب بل نعنى به ما يقال له ب سواء كان ذاته وحقيقته نفس ب أو شيأ آخر ولكن يقال له ب وقد بينا هذا أيضا فيما سلف ولا نعنى به أيضا كل ما هو ب دائما بل ما هو ب فقط سواء كان دائما أو غير دائم ولا نعنى به ما يصح ويمكن أن

وهذا هو

	(الطبقة الاولى) متقابلات			
متلازمات معاكسات	بالضرورة أو واجب أن يكون ممتنع أن لا يكون ليس بممكن العامى أن لا يكون	هاتان متناقضتان	ليس بواجب أو ليس بالضرورة أن يكون ليس بممتنع أن لا يكون ممكن العامى أن لا يكون	متلازمات معاكسات
	(الطبقة الثانية) متقابلات			
متلازمات معاكسات	واجب أن لا يكون ممتنع أن يكون ليس بممكن العامى أن يكون	هاتان متناقضتان بلا عكس	ليس بواجب أن لا يكون ليس بممتنع أن يكون ممكن أن يكون العام	متلازمات معاكسات
	متقابلات			
متلازمات معاكسات	ليس بممكن أن يكون الخاص ليس بممكن أن لا يكون الخاص		ممكن أن يكون الخاص ممكن أن لا يكون الخاص	متلازمات معاكسات
	هاتان تلزمان الستة التى فى جهتهما دون العكس		هاتان تلزمهما الستة التى فى جهتهما دون العكس	

(1) كل ما هو ب من حيث هو ب اى الحقيقة من حيث هى لا بقيد كونها كلية أو جزئية أو مجموعة أو منظورا اليها فى واحد واحد

يوصف بب بل ماهو ب بالفعل ولا نعني بهذا الفعل الوجود في الاعيان بل سواء كان بالفعل في الاعيان أو في الاذهان فرب عالم يكن للشيء وجود في الاعيان أو رب عالم يكن ملتفتا اليه من حيث هو موجود في الاعيان كقولنا كل كرة تحيط بذي عشرين قاعدة مثلثة فيكون قولك كل ب ج كل ما يوصف عند العقل بأنه بالفعل ب كان هذا الفعل في الوجود أو في العقل دائما أو في وقت أي وقت كان فهذا جانب الموضوع

وأما جانب المحمول فيختلف باختلاف القضايا الموجهة والمطلقة(١) أما في الضروريات بلا شرط فالمعتبر مادامت ذات الموضوع موجودة ولا حاجة لبيان ذلك قيدا في القضية فاذا قلنا كل ب ج فمعناه كل ماهو ب كما وصفناه فهو موصوف بأنه ج دائما مادام موجود الذات وفي الضروريات المشروطة يبين شرط الضرورة فيقال كل ماهو ب فهو ج مادام الموضوع موصوفا بما وضع معه ويجوز أن يكون ذلك الوصف دائما مادام موجود الذات ولكنا لا نلتفت الى دوام الوجود بل الى دوام الوصف كان دائما مع وجوده أو غير دائم أو يقال مادام محمولا أو يعين الوقت ان كان شرط الضرورة ذلك أو يقال وقتاما لا بعينه وأما في الممكنات فهو أن يقال كل ماهو ب كما شرطناه في جانب الموضوع فانه يمكن أن يوصف بج الامكان الاعم أو الخاص أو الاخص كما ذكرناه هذا اذا صرح بجهة القضية أما اذا لم يصرح بذلك فحكم المحمول هو ثبوته للموضوع من غير زيادة دوام أو غير دوام من كونه في وقت معين أو غير معين أو ثبوته لجميع آحاد الموضوع في وقت واحد أو في أوقات مختلفة لكل وقت بحسبه فان كل هذا زيادة على موجب القضية وهذا هو اطلاق القضية عند قوم فيندرج تحته الضروري وغير الضروري فيكون معناه كل ب على الوجه الذي ذكرناه في جانب الموضوع فهو ج دائما أو غير دائم وقتا معينا أو غير معين لكل واحد وقت بحسبه أو يشترك الكل في وقت واحد

وقوم يشترطون في المطلق أن لا يكون الحكم ضروريا بمعنى مادام الذات موجودا فيكون اطلاقه بحسب الضروريات المشروطة مع شرط آخر وهو أن لا يندرج تحته ما شرطه كون الموضوع موصوفا الا ماليس دائما اذ لو اندرج تحته لتناول الدائم وغير الدائم فكان المطلق بالمعنى العام وهو الرأي الاول فيكون معنى كل ب ج على مذهبهم أن كل ب كيفما كان فهو ج لا دائما بل وقتاما إما مادام الموضوع موصوفا بما وصف به أو مادام المحمول محمولا أو وقتا آخر معينا أو غير معين

وقوم آخرون وافقوا هؤلاء في شرط أن لا دوام وتخصيص الحكم بوقت ما لكنهم حكموا بأن ذلك الوقت هو الحاضر أو الماضي فيكون حينئذ معنى قولهم كل ب ج كلما وجد في الحال أو في الماضي ب فقد وصف بج وقت وجوده(٢) فيكون المطلق عندهم باعتبار ما حصل من الزمان في الوجود والضروري باعتبار الازمنة الثلاثة والممكنة باعتبار أي وقت فرض من المستقبل فعلى هذا الرأي يجوز أن يصدق قول القائل كل حيوان انسان اذ ربما تعدم جميع الحيوانات في وقت من الاوقات غير(٣) الانسان

---

(١) والمطلقة أي التي أطلقت عن الجهة فلم تذكر فيها

(٢) وقت وجوده سواء كان الاتصاف ضروريا مادامت الذات أم لم يكن فيتحقق الاطلاق وان كان المحمول من ذاتيات الموضوع أو من لوازمه ولا يصح ان تقيد القضية بجهة الضرورة مالم ينظر الى أن ذات الموضوع باقية ازلا وأبدا أما لو جاز ان تنعدم في وقت ما فلا شيء مما يثبت لها بضروري على هذا الرأي لان الذات ان كانت جائزة العدم فما يثبت لها حكمه حكمها

(٣) غير الانسان اي وعند تحقق هذا العدم بالفعل لو قال القائل كل حيوان انسان صدق قوله هذا بالاطلاق لان شمول الانسان لجميع الافراد الموجودة حال القول او قبله قد وقع في زمن من الماضي أو الحال

ويكون قول القائل كل انسان حيوان غير ضروري بحسب هذا الرأي بل مطلقا اذ ربما يعدم نوع الانسان في وقت من الاوقات فلا يكون موجودا وما ليس بموجود دائما فليس بضروري على هذا الرأي

ونحن نخص اسم الاطلاق بالرأي الاول ونسمي الاطلاق بالرأي الثاني أي ما يخرج عنه الضروري وجوديا وبالرأي الثالث وقتيا

وأما تحقيق الكلية السالبة في الجهات فينبغي أن يكون السلب المطلق يتناول كل واحد واحد مما هو موصوف بب كيفما وصف به تناولا غير مبين الوقت والحال لا يدرى أنه دائم أو غير دائم لكن اللغات التي نعرفها تشعر في السلب المطلق بزيادة معنى على هذا وذلك لان اللفظ المستعمل لهذا المعنى في اللغة العربية هو لا شيء من ب ج وبالفارسية هيچ ب ج نيست فكلاهما يفهمان زيادة معنى وهو أن ج مسلوب عن ب ما دام موصوفا بب حتى ان كان شيء موصوفا بب ولم يكن ج مسلوبا عنه كانت القض(١)ية كاذبة فان شئنا أن نقصر دلالة اللفظ على معنى السلب المطلق دون هذه الزيادة استعملنا له قولنا كل ب ليس ج أو يسلب عنه ج من غير بيان وقت وحال واستعملنا السلب الوجودي الذي هو المطلق الخاص كل ب ينفى عنه ج نفيا غير ضروري ولا دائم وأما في الضرورة فلا فرق بين اللفظين وكذلك في الامكان الا من الوجه الذي بيناه قبل وهو أن قولنا بالضرورة لا شيء من ب ج يجعل الضرورة لعموم السلب وحصره ولا يتعرض لواحد واحد الا بالقوة وقولنا كل ب فبالضرورة ليس ج يجعل الضرورة لحال السلب عن كل واحد واحد

واذا عرفت حال تحقيق الكليتين فقس عليهما الجزئيتين الا في شيء واحد وهو أن دوام السلب والايجاب في الجزئيات قد يكون من غير ضرورة مثل ما يتفق لبعض الناس أن يكون أبيض البشرة ما دام موجود الذات وليس بضروري وأما في الكليات فان نفس الضرورة فيها هو دوام الحكم في جميع الآحاد ف(٢)لا يتصور دوام حكم فيها دون ضرورة وقد ظن بعضهم من هذا أنه لا يكون في الكليات حمل غير ضروري وليس كذلك فانه يوجد في الكليات ما يلزم كل شخص منه ان كانت له أشخاص كثيرة ايج(٣)اب أو سلب وقتا بعينه مثل ما للكواكب من الشروق والغروب وللنيرين من الكسوف أو وقتا ما غير معين مثل ما لكل انسان مولود من التنفس وما يجري مجراه وانما وقع هذا الظن بسبب ظن آخر وهو أنهم اعتقدوا أن الحمل في الكليات يكون دائما ولا شك أن الدائم في الكليات ضروري فأنتجوا من ذلك أن

(١) كانت القضية كاذبة هذا معنى يرشد اليه الذوق الصحيح الدقيق ويبين بان لا شيء أو هيچ الفارسية ليس فيها دلالة على ذات الموضوع الا بالقوة كما سيذكره المصنف بعد أسطر وانما هي للنفي الصرف وتسويره وهو ما يعبر عنه فيما بعد بعموم السلب وحصره فكان النفي معلقا بالوصف مباشرة فيلزمه فاذا قلت مثلا لا شيء من المصاب بذات الجنب بساعل أفدت بعبارتك أن نفي السعال متعلق بعروض ذات الجنب فهو يلزمه وبعبارة أخرى ان المصاب في جميع أحواله شيء فاذا قلت لا شيء منه بساعل فقد سلبت السعال عنه في كل حال من أحوال كونه مصابا فتكون القضية كاذبة لانه سعل بالضرورة في بعض كونه مصابا وانما ينفى عنه السعال في بعض أحواله بخلاف كل مصاب فليس بساعل وهو ظاهر

(٢) فلا يتصور دوام حكم فيها دون ضرورة وذلك يكاد يكون بديهيا فان من يحكم حكما كليا دائما لا يفارق الذات لا في ماض ولا حال ولا مستقبل لا بد أن يكون قد بنى حكمه على الحكم باللزوم والا فكيف يحكم بالدوام في المستقبل وهو غير حاكم بلزوم المحكوم به وانما يتصور ذلك في علم واحد وهو علام الغيوب وهو لا يدخل في موضوع علم المنطق ثم ان الدوام لا يكون الا لشيء اقتضاه في ذات الموضوع أو خارج عنه فيستلزم الضرورة حتما

(٣) ايجاب أو سلب فاعل يلزم وكل شخص مفعوله المقدم اي في الكليات ما يلزم الايجاب والسلب كل شخص منه لكن في وقت معين أو غير معين

الحمل فى الكليات ضرورى لكن الصغرى خطأ فانه قد يوجد فى الكليات ما هو لكل واحد منها وقتاما كما بيناه

واعلم أنه قد يوجد حمل ضرورى لبعض جزئيات كلى غير ضرورى لبعض فان بعض الاجسام متحرك بالضرورة مادام ذلك البعض موجودا وبعضها متحرك بوجود غير ضرورى وبعضها بامكان غير ضرورى وليس حكمنا بضرورية الحركة لبعض الاجسام بسبب دوامها فانا قد بينا أن الدوام فى الجزئيات لا يجعله ضروريا بل عرفيا أولاستحقاقه[1] الحركة من جهة طبيعته النوعية فحكمنا بضرورتها لذلك

واعلم أن قولنا بعض ب ج يصدق وان كان ذلك البعض موصوفا بج فى وقت ما لاغير وكذلك تعلم أن كل بعض اذا كان بهذه الصفة صدق ذلك فى كل بعض واذا صدق الايجاب فى كل بعض صدق فى كل واحد فتعلم[2] من هذا أنه ليس من شرط الايجاب المطلق عموم كل عدد فى كل وقت

واعلم أن أعم القضايا هى القضية الممكنة بالامكان العامى فانها تشمل الموجود من الضرورى وغير الضرورى وما ليس بموجود مما هو جائز الوجود فهو أعم من المطلق العام لان المطلق لا يتناول الا الموجود والممكن الخاص أعم من المطلق الوجودى اذ يتناول الموجود الغير الضرورى وغير الموجود مما هو جائز الوجود والوجودى لا يتناول الا الم[3] وجود الغير الضرورى

واعلم أن القضية المطلقة ليست من جملة ذوات الجهات فقد بينا أن الجهة لفظة زائدة على الموضوع والمحمول دالة على الضرورة أو أن لاضرورة فاذا خلت القضية عن تلك اللفظة لم تكن موجهة فان عنى بعضهم بالجهة كل حالة للقضية حتى خلوها عن تلك اللفظة فلا نزاع معه ولكن لا يكون مناقضا لنا فانه يعنى بالاطلاق والجهة غير ما عنيناه وأما اذا صرح بلفظة الاطلاق والوجود فيجوز أن تصير القضية موجهة على قياس قولنا أيضا

(الفصل الثامن)

فى التناقض

والتناقض نوع من التقابل الذى ذكرناه فى الفن الثانى من المقالة الاولى وهو اختلاف قضيتين بالسلب والايجاب بحيث يلزم عنه لذاته أن تكون إحداهما صادقة والاخرى كاذبة وانما تكونان كذلك اذا اتفقت القضيتان فى الموضوع والمحمول لفظا ومعنى واتفقتا فى الكل والجزء والقوة والفعل والشرط والاضافة والزمان والمكان أما اذا اختلفتا فى شىء من هذه الاشياء لم يجب أن تقتسما الصدق والكذب مثل أن تختلفا فى الموضوع فقيل العين مبصرة وعنى بالعين هذا العضو المبصر وقيل العين ليست بمبصرة وعنى به الذهب لم تتناقضا بل صدقتا جميعا أو تختلفا فى جانب المحمول فقيل زيد

(١) أولاستحقاقه معطوف على عرفيا أى أن الدوام فى الحكم الجزئى إما مبنى على العرف كالحكم بأنه ليس بشرير دائما على بعض الناس أو مبنى على العلم بعلية الحركة فى الجسم المحرك وأنها عليته لازمة له

(٢) فتعلم أنه ليس من شرط الخ يريد أنه اذا صدق قولنا بعض الانسان متنفس اذا كان التنفس ثابتا لذلك البعض وقتا ما قبل الحكم أو حاله أو بعده بدون تحديد وصدق ذلك فى كل بعض على النحو المتقدم تبعه صدقه فى كل واحد من الافراد كذلك فاذا حكمت فى كلية مطلقة بأن كل انسان متنفس كان ذلك متناولا لما قبل الحكم وحاله وبعده وصدقت القضية ولا يشترط أن يكون عموما للجميع فى وقت واحد حتى يكون تنفس كل واحد مع تنفس الآخر فى جميع العدد فى كل وقت من أوقات التنفس

(٣) الا الموجود الغير الضرورى هذا على اصطلاح المصنف حيث جعل الوجودى غير الضرورى

عدل وعنى به العادل وقيل ليس بعدل وعنى به العداله لم تتناقضا اذ قد تصدقان جميعا أو تختلفا فى الجزء والكل فقيل الزنجى أسود وعنى به فى بشرته وقيل ليس بأسود وعنى به فى لحمه واسنانه صدقتا أو تختلفا فى الاضافة فقيل فلان عبد وعنى به أنه عبد الله وقيل ليس بعبد وعنى به أنه ليس بعبد الانسان صدقتا أو تختلفا فى القوة والفعل فقيل الخمر مسكرة وعنى به فى القوة وقيل ليست بمسكرة وعنى به فى الفعل لم تتناقضا أو تختلفا فى الزمان فقيل النبى صلى الله عليه وسلم صلى الى بيت المقدس وعنى به قبل تحويل القبلة وقيل لم يصل الى بيت المقدس وعنى به فى زمان بعد تحويل القبلة صدقتا ولم تتناقضا أو تختلفا فى المكان فقيل زيد متحرك وعنى به على الارض وقيل ليس زيد بمتحرك وعنى به على الفلك لم تتناقضا أو تختلفا فى الشرط فقيل الأسود جامع للبصر وعنى به مادام أسود وقيل ليس بجامع للبصر وعنى به اذا زال عنه كونه أسود لم تتناقضا

واذا كانت القضيتان مخصوصتين كفى فى تناقضهما هذه الشرائط المذكورة وأما اذا كانتا محصورتين زاد شرط آخر وهو اختلافهما بالكمية أعنى بالكلية والجزئية كما اختلفتا فى الكيفية أعنى فى الايجاب والسلب فان اتفقتا فى الكمية جاز اجتماعهما فى الصدق والكذب أما المجتمعتان فى الكذب فكالكليتين فى مادة الممكن[(١)] وتسميان متضادتين مثل قولنا كل انسان كاتب لا شئ من الناس بكاتب فانهما جميعا كاذبتان وانما سميتا متضادتين لان الضدين لا يجتمعان معا فى الوجود وقد يرتفعان معا ويكذبان معا فى القول أيضا كما تقول زيد أبيض زيد أسود ولا يجتمعان فى صدق القول البتة فهاتان القضيتان أيضا لما اجتمعتا فى الكذب ولم يتصور اجتماعهما فى الصدق مثل الاضداد فى نفس الامر سميتا متضادتين وأما المجتمعتان فى الصدق فكالجزئيتين فى مادة الممكن وتسميان داخلتين[(٢)] تحت التضاد مثل قولنا بعض الناس كاتب ليس بعض الناس كاتبا فانهما جميعا صادقتان نعم الكليتان المختلفتان فى الكيفية المتفقتان فى الكمية تقتسمان الصدق والكذب فى مادة الواجب[(٣)] والممتنع والموجبة فى الواجب متعينة للصدق والسالبة فيه للكذب والسالبة فى الممتنع متعينة للصدق والموجبة فيه للكذب ولكن هذا الاقتسام ليس لنفس القول بل لاجل المادة فان ما يكون لنفس القول لا يختلف باختلاف المواد والمهملتان لما كانتا فى قوة الجزئيتين فلا تناقض بينهما اذ يصدقان معا فى مادة الممكن كالجزئيتين والقضيتان المتفقتان فى الكيفية المختلفتان فى الكمية وتسميان متداخلتين[(٤)] تصدقان معا فى الواجب ان كانتا موجبتين كقولنا

(١) فى مادة الممكن انما كذب الكليتان فى مادة الممكن لانه مع امكان أن يثبت المحمول وأن لا يثبت لا يمكن أن تصدق الكلية القائلة بمعناها كل ما لو وجد كان موضوعا فهو لو وجد كان المحمول لانه قد يوجد ولا يكون المحمول ولا القائلة كل ما لو وجد كان الموضوع ليس بالمحمول لانه يمكن أن يكون المحمول ويحقق السلب فى بعض الافراد مع الاولى والايجاب فى بعضها مع الثانية

(٢) داخلتين تحت التضاد انما سميتا بذلك لانهما لما خرجتا من المتناقضتين لصدقهما كانتا بمنزلة الكليتين اللتين خرجتا من التناقض لكذبهما وان كان الشبه بالضدين موجودا فى الكليتين دون الجزئيتين لان الضدين لا يصدقان فى القول على شئ واحد وأفضل عندى أن يقال انه لما كان صدق الجزئيتين فى الحقيقة مبنيا على أن الافراد التى ثبت لها المحمول هى غير الافراد التى سلب عنها وان كان الحيوان واحدا فلم تخرجا بذلك عن حال الضدين فانهما يصدقان معا متى اختلفت الافراد الموضوعة لكل منهما ولذلك بقيتا داخلتين تحت التضاد فقد كان كذب الكليتين لاتحاد الموضوع وصدق الجزئيتين لاختلافه فى الحقيقة فحكمهما هو بقية حكم الضدين

(٣) فى مادة الواجب والممتنع كما تقول فى الاول كل انسان حيوان ولا شئ من الانسان بحيوان فالموجبة صادقة والسالبة كاذبة وتقول فى الثانى كل انسان حجر ولا شئ من الانسان بحجر فالسالبة صادقة والموجبة كاذبة

(٤) متداخلتين لان الجزئية منهما داخلة فى الكلية

كل

كل انسان حيوان بعض الناس حيوان وتكذبان فى الممتنع كقولنا كل انسان حجر بعض الناس حجر وان كانتا سالبتين صدقتا فى الممتنع كقولنا لاشئ من الناس بحجر ليس بعض الناس حجرا وكذبتا فى الواجب كقولنا لاشئ من الناس بحيوان ليس بعض الناس حيوانا وأما فى الممكن فقد اقتسمتا الصدق والكذب لكن الصادق[1] فى الموجبتين والسالبتين جميعا الجزئية دون الكلية وهذا الاقتسام أيضا للمادة لا لنفس القول

فحاصل الامر فى التناقض أن المخصوصتين يكفى فى تناقضهما اختلافهما فى السلب والايجاب بعد اتفاقهما فى كل شئ سوى الايجاب والسلب وفى المحصورات يشترط مع اختلافهما فى السلب والايجاب اختلافهما فى الكلية والجزئية أما الشرائط الأخر فلا خلاف فيها بين الخصوص والحصر واذا روعيت هذه الشرائط فى التناقض عرف أن نقيض كل قضية واحد لان المحمول الواحد فى موضوع واحد بجهة واحدة وسور واحد لا يمكن أن يسلب مرتين أو يوجب له مرتين اللهم الا أن يختلف شئ من ذلك فيكون لكل واحد من المختلفات سلب وايجاب آخر ولما كان اتحاد الزمان شرطا فى المتناقضتين وفى رعاية اتحاده بالحقيقة فى المطلقات والموجهات عسر اضطررنا الى التنبيه على نقيض كل واحدة من القضايا المطلقة والموجهة

أما المطلقة ففى المشهور أن لها نقيضا من جنسها والحق يأباه فالموجبة الكلية منها نقيضها السالبة الجزئية الدائمة لان الحمل فى المطلق اذا جاز أن يكون دائما وغير دائم معين الوقت وغير معين تشترك أشخاص الموضوع فى وقت واحد أولا تشترك بل لها أوقات مختلفة جاز أن يكون الايجاب غير دائم والسلب كذلك ولا يكون زمان أحدهما زمان الآخر فلا يتقاسمان الصدق والكذب بل ربما صدقتا جميعا فنقيضها اذن هو ما يشتمل على كل زمان يجوز أن يتناوله المطلق وذلك إما الدائم أو الضرورى والضرورى لا يصلح لذلك لانه ربما كانت الموجبة كاذبة وكان كذبها بسبب أن المحمول مسلوب عن بعض جزئياته بالاتفاق والامكان[2] الاخص دائما وهذا الكذب لا يرتفع بالسلب الجزئى الضرورى بل يكون هذا السلب كاذبا أيضا اذا كان الصدق فى السلب الجزئى الممكن كما فرضناه فلا بد من أن يكون السلب على وجه يرفع الايجاب المطلق ويصدق على هذا السلب الممكن وذلك هو الدائم والدائم فى الجزئيات لا يجب أن يكون ضروريا وان كان لا يمنع منه كما بيناه والسالبة الكلية المطلقة نقيضها الموجبة الجزئية الدائمة والموجبة الجزئية المطلقة نقيضها السالبة الكلية الدائمة وفى هذا من الاشكال ما ليس فى الكلية الموجبة لانا قدرنا أن كذبها[3] ربما يكون بسبب كون الحمل مسلوبا عن البعض دائما بالامكان الاخص وهذه لا تكذب بهذا التقدير فان السالبة الجزئية الممكنة

---

(١) الصادق الجزئية دون الكلية وذلك كما تقول بعض الناس كاتب كل الناس كاتب فالجزئية صادقة والكلية كاذبة وتقول بعض الناس ليس بكاتب لاشئ من الناس بكاتب فالجزئية صادقة والكلية كاذبة

(٢) والامكان الاخص الخ تقدم أن الامكان الاخص هو ما لا تكون معه ضرورة ما كالذى فى ثبوت الكتابة للانسان مثلا وقد تقدم أيضا أن الدوام فى الجزئيات لا يقتضى ضرورة فيجتمع مع الامكان الاخص ولهذا يصدق فى مادة الامكان كثبوت الكتابة للانسان بعض الانسان ليس بكاتب دائما مع كذب كل انسان كاتب بالاطلاق ولكن لا يصدق مع كذب هذه الكلية بعض الانسان ليس بكاتب بالضرورة لان نفى الكتابة ممكن عن كل فرد من الانسان انما هو بالامكان الاخص

(٣) ان كذبها أى كذب الموجبة الكلية وقوله وهذه أى الموجبة الجزئية المطلقة وقوله بهذا التقدير أى تقدير السلب عن البعض دائما بالامكان الاخص

لاتكذب الموجبة الجزئية المطلقة ولوقدرنا كذبها بسبب كون الجل مسلوبا عن الكل دائما بالامكان كان على خلاف ماقدمناه فانا بينا أن الدوام فى الكليات لايكون إلاضروريا فتحصل من جميع هذا أن نقيض هذه هى السالبة الكلية الضرورية لكنه وان كان كذلك فانا اذا جعلناها دائمة صدقت على الضرورة أيضا فان السلب الكلى الدائم لايكون الاضروريا والسالبة الجزئية المطلقة نقيضها الموجبة الكلية الدائمة

وأما نقيض الموجبة الكلية[1] الوجودية فالجزئية السالبة للوجود وهى قولنا ليس بالوجود كل ب ج وسالبة الوجود غير السالبة الوجودية كما عرفت واذا كذبنا الموجبة الكلية الوجودية ورفعناها بالسلب فربما كان كذبها لان الحق هو الايجاب الضرورى لا الوجودى فى الكل أو البعض وربما كذبت لان الحق سلب ضرورى فى الكل أو البعض وربما كذبت لان الحق كون ج مسلوبا عن بعض ب دائما بالامكان والسلب الضرورى والممكن يشتركان فى السلب الدائم وكذا الايجاب الدائم والضرورى يصدق عليهما الايجاب الدائم ولكن هذه الايجابات والسلوب لاتشترك فى عبارة تعمها جميعا الا فى سلب الوجود فنقيضها الجزئية السالبة للوجود وهى ليس بالوجود كل ب ج ويلزمه بعض ب إماضرورى دائم له ايجاب ج أوسلبه عنه كذلك أودائما[2]

وأفضل المتأخرين حكم فى الاشارات بأن له الايجاب أو السلب ضرورى وقد توافقت النسخ التى شاهدناها على هذا والحق ماذكرناه وأما الكلية السالبة الوجودية فتكذب إما لان الصدق إيجاب ضرورى فى الكل أو البعض أو ايجاب دائم فى البعض غير ضرورى أو سلب ضرورى فى الكل أو البعض ولانجد لهذه القضايا ايجابا واحدا تشترك فيه كما كان يوجد هنالك سلب واحد وهو سلب الوجود فلابد من أن نقول نقيضها ليس بالوجود لاشىء من ب ج ويلزمه بعض ب إمادائم له ايجاب ج أوسلبه عنه بالضرورة[3] ونقيض قولنا بعض ب ج بالوجود قولنا ليس بالوجود شىء من ب ج

---

(١) الكلية الوجودية تقدم أنه سمى بالوجودية ما كان الحكم فيها خاليا عن الضرورة مادامت ذات الموضوع بأن يكون الثبوت مشروطا بعدم الدوام وهو مايسميه قوم بالمطلقة غير أن المصنف راعى فى تسميتها بالوجودية شرط أن لاتكون شاملة لما فيه ضرورة داتية فاذا راعيت أن الدوام فى الكلى يستلزم الضرورة عنده فكانه اشترط أيضا أن لايكون فى الكلية الوجودية دوام فتكون الكلية الوجودية عنده قد قيدت باللادوام واللاضرورة فيكون كذبها إما لضرورة الايجاب فى الكل أو البعض أو لضرورة السلب كذلك أو لان السلب صادق فى البعض دائما وان لم يكن ضروريا لان الدوام فى الجزئى لا يستلزم الضرورة وان كان لا ينافيها ولما كان صدق الكلى يستلزم صدق الجزئى ولا عكس كما هو معلوم ونقيض الكلية لايكون الا جزئية كان نقيض الوجودية على اصطلاح المصنف مستلزما لأحد أمور ثلاثة إما ضرورة الايجاب فى البعض أى الضرورة الداتية وهى تستلزم الدوام و إماضرورة السلب كذلك و إمادوام السلب وان لم يكن ضروريا بل كان ممكنا فهو مردد بين الثلاثة لابين اثنين كما ترى ويكون نقيضا للوجودية على أنه سالبة الوجودية اللادائمة او الوجودية اللاضرورية فى اصطلاح غير المصنف

(٢) أودائما أى أو مسلوب عنه ج دائما وفى التعبير تساهل يغتفر لظهور المعنى وفى هذا الموضع قد أتى المصنف بالامور الثلاثة التى يتردد بينها لازم نقيض الوجودية ويكتفى فى السالبة باثنين فقط الدوام فى الايجاب على أنه شامل للضرورى وغيره والضرورة فى السلب

(٣) بالضرورة مرتبط بالسلب ثم الايجاب فهو دائم سواء كان ضروريا أو ممكنا بالامكان الاخص كما أشرنا الى ذلك قبل

بل (١) إما كل ب ج بالضرورة أو ج مسلوب عن كله دائما ونقيض قولنا ليس بعض ب ج هو كل ب دائما ج أو ليس ج بالضرورة

وبهذا التحصيل الذى ذكرناه تعرف أن الدائم لابد له من إيراده فى لازم نقيضى المطلقة العامة والوجودية ولكن فى المطلقة العامة يكفى (٢) فى إيراده فى الأصل بنفسه مخالفا لها فى الكيفية وأما فى هذه فليس هو بنفسه النقيض بل لازم النقيض ثم يكون مرددا بين ما يوافقها وما يخالفها فى الكيفية ولما كان اللازم فى المطلقة العامة غير مردد تعين ذكر الدوام فيما يخالفها فى الكيفية الذى هو اللازم بلا تردد وأما فى هذه فلما تردد لازم نقيضها بين الموافق والمخالف فلا بد من ذكره فيما يخالفها وما يوافقها لا فيما يخالفها فقط

وأما القضايا الوقتية فمعرفة نقيضها أسهل لتعين (٣) الوقت فيها وهو ما حصل من الزمان أعنى الحاضر والماضى فيتعين الزمان الحاصل فيه السلب والإيجاب جميعا

وأما القضايا الضرورية التى لا شرط فيها فقولنا بالضرورة كل ب ج نقيضه ليس بالضرورة كل ب ج بل ممكن أن لا يكون كل ب ج لأنا إذا كذبنا الموجبة الضرورية ورفعناها بالسلب فربما كان كذبها لأن الحق هو الإيجاب الوجودى أو الممكن أو كان كذبها لأن الحق هو السالب الضرورى وتشترك الثلاثة فى السالب الممكن العامى وقد بينا من قبل فى المتلازمات أن قولنا ليس بواجب أن يكون يلزمه ممكن أن لا يكون بالمعنى العامى وقولنا بالضرورة لا شىء من ب ج نقيضه الحقيقى ليس بالضرورة لا شىء من ب ج بل إما بالإمكان الخاص ج مسلوب عن بعض ب أو موجب عليه

---

(١) إما كل ب ج الخ أى كل واحد واحد من ب إما أن يكون ج بالضرورة أو دائما وإما أن لا يكون ج دائما حتى يتناقض بعض الجسم حيوان لا دائما وهو معنى الوجود عند المصنف مع النقيض المردد فإن لم يردد بين كل واحد كذب الأصل الجزئى والنقيض المردد بين كليتين

(٢) يكفى إيراده فى الأصل أراد من الأصل النقيض نفسه وحاصل ما قاله أن الدوام لابد من ذكره فى لازم نقيضى المطلقة العامة والوجودية غير أن بين ذكره فى كل من النقيضين فرقا ففى المطلقة العامة الكلية نحو كل حيوان متحرك بالإرادة تقول إذا أردت أن تناقضها ليس كل حيوان متحرك بالإرادة دائما أى يكون الدوام قيد السلب أو تقدم الدوام على النفى للتنصيص فهذه القضية السالبة هى نفس نقيض تلك الكلية الموجبة وهى قضية جزئية مسورة بسور جزئى مصطلح عليه كما ترى فإن من أسوار الجزئية ليس كل أيضا ويمكنك الاكتفاء بذكر الدوام فى النقيض نفسه كما رأيت بدون ذكر لازم النقيض ويجوز لك أن تأتى بدل ليس كل الذى هو النقيض بلازمه وهو بعض الحيوان ليس بمتحرك بالإرادة دائما وهو لازم غير مردد فتلحق الدوام بالقضية التى تخالف الموجبة فى الكيف وأما فى الوجودية فالتصرف يختلف فإنك لو قلت كل حيوان متنفس بالوجود فنقيض هو قولك ليس بالوجود كل حيوان متنفس ولا يسوغ لك أن تقيد هذا السلب نفسه بالدوام فحسب لأن مجرد التقييد به لا يكفى فى التنصيص على جهات المناقضة لأن من جملتها ضرورة الإيجاب ولا يمكن استفادتها من قيد الدوام الملحق بالسلب فى النقيض فلا يكون الدوام هو النقيض نفسه بل هو لازم من لوازم النقيض يذكر مع الضرورة فلا بد حينئذ من ذكر لازم النقيض مع الترديد ولا يمكن الاكتفاء بتقييد السلب بالدوام * ويجوز أن يراد من الأصل القضية التى يراد مناقضتها لأنها هى نفسها مذكورة فى قولك ليس كل حيوان متحرك غاية الأمر أنها خالفت فى الكيف ولذلك قال يكفى إيراده فى الأصل بنفسه مخالفا لها أى للقضية التى يراد مناقضتها فى الكيفية والأصل مع الحاف فى الكيفية هو نفس النقيض ومن هذا يمكنك أن تعرف ما يقال فى السالبتين المطلقة والوجودية من نحو ما سبق

(٣) لتعين الوقت فيها الخ وهو على اصطلاح المصنف الماضى أو الحاضر وهو معنى الإطلاق عند قوم كما سبق المصنف ذكره وخصه هو باسم الوقتى وما على مريد استخراج النقيض سوى أن يضم إلى الشروط العامة فى التناقض ذكر الزمان الذى كان الإيجاب فيه وجعله زمانا للسلب فإذا قلت كل إنسان فهو مولود أى فى الماضى فنقيضه بعض الإنسان ليس بمولود فى الماضى بل كان إنسان فى الزمن الماضى غير مولود

بالضرورة ويدخلان تحت قولنا يمكن أن يكون بعض ب ج الامكان الاعم وقولنا بالضرورة بعض ب ج نقيضه ليس بالضرورة شيء من ب ج ويلزمه(١) يمكن أن لا يكون شيء من ب ج الامكان الاعم وقولنا بالضرورة ليس بعض ب ج نقيضه بالحقيقة ليس بالضرورة ليس بعض ب ج ويلزمه يمكن أن يكون كل ب ج الامكان الاعم

وأما الضروريات المشروطة فالمشروطة بشرط اتصاف الموضوع بما وصف به قد عرفت انقسامها الى ما يدوم الحمل بدوام كون الموضوع موصوفا بما وصف به والى ما لا يدوم ولكن لا يثبت(٢) الا عند اتصاف الموضوع بهذا الوصف والتي يدوم محمولها ما دام الموضوع موصوفا فقد يكون اتصاف موضوعها بذلك الوصف ما دام موجودا وقد لا يكون ما دام موجودا بل يعرض ذلك الوصف ويزول والذات باقية فأخذت القضية على وجه يعم هذين القسمين الآخرين وذلك الوجه هو دوام المحمول (٣) ما دام الموضوع موصوفا كان ذلك الوصف دائما أو غير دائم فنقيض الكلية الموجبة منها وهي كل ب ما دام ب هو ج ليس كل ب ما دام ب فهو ج بل (٤) إما أن لا يكون ج أو يكون وقتا من أوقات كونه ب دون وقت ونقيض لا شيء من ب ج ما دام ب ليس لا شيء من ب ج ما دام ب بل بعض ب إما دائما(٥) ما دام ب هو ج وإما وقتا من أوقات كونه ب هو ج ونقيض بعض ب ج ما دام ب ليس شيء من ب ما دام ب موصوفا بج بل اما إن لا يكون ج أو يكون وقتا دون وقت ونقيض ليس بعض ب ج ما دام ب كل ب ما دام ب إما دائما(٦) ج واما وقتا

وان أخذنا الموضوع بحيث لا يدوم اتصافه بذلك الوصف ولكن المحمول دائم دوام ذلك الوصف فنقيض الكلية الموجبة منها وهي كل ب ما دام ب فهو ج ليس كل ب انما يكون ج ما دام موصوفا

---

(١) ويلزمه يمكن أن لا يكون شيء الخ وهذا اللازم هو السالبة الكلية الممكنة العامة التي يذكرونها في نقيض الموجبة الجزئية الضرورية التي بصوغونها هكذا لا شيء من ب ج بالامكان العام وعلى ذلك تقيس في صوغ النقائض وتطبق ما يذكره في النقيض على ما يذكره غيره فان المصنف يعتبر في تقريره تحقيق معنى التناقض غير مبال بالصيغ مشهورة أو غير مشهورة

(٢) لا يثبت الا عند اتصاف الخ كما في قولك كل مجنوب يسعل بالضرورة حال كونه مجنوبا

(٣) ما دام الموضوع موصوفا الخ هذه هي المشروطة العامة التي هي أعم من الضرورية المطلقة

(٤) اما أن لا يكون ج أي بعض ب إما ان لا يكون ج بالامكان العام في جميع الاوقات أو في جميع أوقات كونه ب أو لا يكون ج ما دام ب بل يكون ج في بعض أوقات الوصف دون بعض ويعم الجميع الحينية الممكنة وهي بعض ب ليس ج بالامكان العام حين هو ب لانه ان صدق السلب في جميع الاوقات أو جميع أوقات الوصف أو في بعض أوقاته صدقت الحينية لان المحمول قد سلب عن الموضوع في بعض أوقات اتصافه بالموضوع على كل حال من هذه الاحوال ولهذا قال الجمهور ان نقيض المشروطة العامة هو الحينية الممكنة

(٥) اما دائما ما دام ب هو ج الخ والدوام هنا امكاني عام لان القضية جزئية وبقية الكلام تعرفه مما قلنا في الموجبة

(٦) إما دائما ج وإما وقتا هذا هو لازم النقيض والنقيض الحقيقي هو أن تدخل حرف السلب على القضية الاصل فتقول ليس بالضرورة أو دائما بعض ب ما دام ب ليس ج واللازم الذي ذكره المصنف يصاغ في حينية ممكنة موجبة وهي كل ب فهو ج وقت كونه ب بالامكان العام وما قاله المصنف في نقيض المشروطة يشمل المشروطة العامة والعرفية العامة فانه لم يعتبر سوى الدوام وهو عنده يلازم الضرورة في الكليات سواء كان الدوام مشروطا أو غير مشروط فانه يستلزم ضرورة بحسبه غير مشروطة ان كان غير مشروط ومشروطة ان كان مشروطا

بعروض ب له بل إمادائما[1] وإمالا في وقت البتة أو في بعض أوقات كونه ب وإما في غير وقت كونه ب بل في وقت له آخر ونقيض قولنا لاشيء من ب ج مادام ب ليس لاشيء من ب مادام موصوفا بب عارض له ج بل إمادائما مسلوب عن كله أو عن بعضه أو موجب كذلك أو وقتا من أوقات كونه ب يوجب له ج أو يُسْلَب عنه وقتا آخر غير وقت كونه ب ونقيض قولنا بعض ب ج مادام ب ليس شيء من ب انما يكون ج مادام موصوفا بب عارض[2] له ب بل امادائما أولا في وقت البتة أو في بعض أوقات كونه ب وإما في غير وقت كونه ب بل في وقت آخر ونقيض قولنا ليس بعض ب ج مادام ب ليس ج مسلوبا عن بعض ب مادام ب عارضا له بل امامسلوب عن كله دائما أو في وقت آخر غير وقت كونه ب أو موجب لكله دائما أو وقتا من أوقات كونه ب

وأما الضروريات المشروطة بشرط وقت سواء كان ذلك الوقت من أوقات اتصاف الموضوع بالوصف الذي وضع معه أو وقتا آخر فلا يخلو إما أن يكون ذلك الوقت معينا أو غير معين فان كان معينا فطريق أخذ النقيض فيها أن يقصد قصد ذلك الزمان بعينه في القضيتين وان لم يكن الزمان معينا فنقيضها كنقيض الوجودي لاغير

وأما ماشرطه دوام المحمول فلا فائدة في أخذ نقيضها ولا خفاء بكذب السالبة فيها فانك اذا قلت كل انسان ماش بالضرورة مادام ماشيا وقلت في النقيض ليس بالضرورة كل انسان ماشيا مادام ماشيا بانَ كذبُ السالبة لا محالة

وأما القضايا الممكنة فقولنا كل ب ج بالامكان العامي نقيضه ليس يمكن أن يكون كل ب ج بذلك المعنى ويلزمه بالضرورة ليس بعض ب ج وتعرف نقائض الباقية[3] من نفسك وقولنا كل ب ج

---

(١) بل إمادائما الخ أراد المصنف أن يأتي بجميع الصور المتصورة في لازم النقيض الحقيقي للمشروطة المفروض فيها لادوام الوصف المعروفة بالمشروطة الخاصة أو العرفية الخاصة عند الجمهور فاذا قلت كل انسان حيوان مادام انسانا لا دائما يكذب هذا الايجاب الكلي امابأن يكون كل انسان حيوانا دائما أو بعضه حيوانا دائما أو يكون كله أو بعضه ليس بحيوان دائما أو يكون كله أو بعضه ليس بحيوان وقت كونه انسانا أو يكون كله أو بعضه حيوانا في وقت آخر غير وقت كونه انسانا ولوجاء المصنف بنظم الكلام على هذا الوجه لكان أوضح ولكن وقع في عبارته التشويش الموجب للاغماض فقوله امادائما أي يثبت له ج دائما في الكل أو البعض وقوله واما لا في وقت البتة أي ينفي ج عن الكل أو البعض في جميع الاوقات فيكون السلب الكلي أو الجزئي دائما وقوله أو في بعض أوقات كونه ب أي يسلب عنه ج كلا أو بعضا في بعض أوقات الخ وقوله واما في غير وقت الخ أي واما أن يثبت ج لذات ب كلا أو بعضا في وقت آخر غير وقت كونه ب على أن هذه الصورة الاخيرة وان كانت من صور كذب الاصل الا انه لاحاجة الى التصريح بها في لازم النقيض لانها داخلة في التي قبلها دخولا قريبا وهي صورة السلب وقت ثبوت وصف الموضوع ولازم النقيض على ماجاء به المصنف قد استوفى جميع الصور فيتناقض مع الاصل لامحالة الا أن الجمهور راعوا الاختصار فاكتفوا بنقيض الجزأين على الترديد فطريقته أدق وأحوط وطريقتهم أيسر وأخصر وبهذا تفهم ماقال في السالبة

(٢) عارض له ب توضيح لقوله موصوفا بب وقوله بل امادائما الخ تقول فيه مامر بعينه في الموجبة الكلية الا أن الجمهور ههنا لم يكتفوا في لازم نقيض الجزئية بنقيض الجزأين على أن يكون الترديد بينهما كما هو في لازم نقيض الكلية بل قالوا لابد أن يكون الترديد بين النقيضين في كل واحد واحد حتى لا يكذب الاصل ولازم نقيضه في نحو قولنا بعض الجسم حيوان لادائما فان هذا الاصل كاذب ويكذب قولك كل جسم حيوان دائما ولاشيء من الجسم بحيوان دائما أما لو قلت كل واحد واحد من أفراد الجسم إما حيوان دائما أو ليس بحيوان دائما كان قولك هذا صادقا

(٣) الباقية أي من قضايا الممكن العامي وهي السالبة الكلية والموجبة الجزئية والسالبة الجزئية

بالامكان الخاصي نقيضه ليس يمكن أن يكون كل ب ج ويلزمه إما ممتنع أن يكون أو واجب أن يكون ولا يتعين أحدهما وقولنا لاشيء من ب ج بهذا الامكان نقيضه ليس بالامكان لاشيء من ب ج بل إما بالوجوب أو بالامتناع ويصدق لامحالة حينئذ بعض ب ج بالضرورة أو ليس بعض ب ج بالضرورة ونقيض قولنا بعض ب ج بهذا الامكان ليس بالامكان شيء من ب ج بل إما ضروري أن يكون أو ضروري أن لا يكون ونقيض قولنا ليس بعض ب ج بهذا الامكان ليس يمكن أن لا يكون بعض ب ج بل إما ضروري ايجابه لكله أو سلبه عن كله وهذا تمام القول في التناقض

(الفصل التاسع)

في العكس

وهو أن يصير المحمول موضوعا والموضوع محمولا مع حفظ الكيفية وبقاء الصدق والكذب بحاله أما الكمية فلا يجب أن تبقى كما كانت فلنبدأ بالمطلقات ومنها بالسالبة الكلية

وقد ظن أنها تنعكس مثل نفسها في الاطلاق واحتج لذلك بأن قيل اذا صدق قولنا لاشيء من ب ج صدق لاشيء من ج ب وإلا فليصدق نقيضه وهو بعض ج ب إما مطلقا على رأيهم أو دائما على التحقيق فليعين[1] ذلك البعض فهو بعينه ج و ب فيكون باء ما ج وقد قلنا لاشيء من ب ج هذا خلف وقد عرفت فيما تقدم أن لا تكاذب بين السلب الكلي المطلق والايجاب المطلق وان كان كليا فكيف اذا كان جزئيا فانه يصدق بالاطلاق لاشيء من الانسان بضاحك مع أن كل انسان ضاحك أي الضحك بالفعل فضلا عن صدقه مع بعض الانسان ضاحك فليس ما ادعوه خلفا بخلاف والقضية[2] التي لزمت بعد التعيين وهي قولنا باء ما ج ليست دائمة فتناقض السالبة الاولى الموضوع صدقها فانك قد عرفت أنا اذا قلنا بعض ج ب أو كل ج ب فنعني به أن كل ما يقال له ج دائما أو غير دائم فاذا لم يشترط الدوام في جانب الموضوع فيكون معنى قولنا بعض ج ب دائما أن بعض ما يقال له ج دائما أو غير دائم فهو ب دائما فاذا عيناذلك البعض كان ذلك البعض بعينه دائما ب وموصوفا بكونه ج مطلقا لا يدرى أنه دائم أو غير دائم فيكون باء ما ج مطلقا لا بشرط الدوام ولا تناقض السالبة الاولى

---

(١) فليعين ذلك البعض لما كانت القضية الجزئية موجبة كان صدقها بوجود الموضوع وتحققه فيصح حينئذ تعيينه تعيينا صحيحا واحتيج الى تعيينه لتحقق ثبوت الوصفين معا له لان ما ليس معينا لا يثبت الذهن عليه بالتحقيق وتعتوره الفروض فبعد التعيين يرتفع كل ابهام في ثبوت الوصفين له ولا يمكن بعد ذلك أن عرض عند العكس وهو بعض ب ج الذي هو نقيض الاصل ان ذلك البعض الذي هو باء ربما كان غير البعض الذي كان ج في نقيض العكس كما يقع في مثل قولك بعض الانسان حيوان عند عدم التعيين فانك لو قلت بعض الحيوان انسان يمكنك أن تفرض ان ذلك البعض شيء آخر لان الحيوان أعم ولذلك يصح أن تقول بعض الحيوان ليس بانسان فلا يكون الوصفان ثابتين لذلك البعض الواحد بالتحقيق بخلاف ما لو عينت البعض من الحيوان الذي هو انسان فانه يكون حيوانا وانسانا بالضرورة الاحالة

(٢) والقضية التي لزمت الخ من تمة البيان لابطال ما زعموه وحاصله ان اثبات الجيم للباء بعد الفرض انما هو بالاطلاق فان الجيم في النقيض كان موضوعا وثبوت وصف الموضوع لذاته لا يشترط فيه الدوام فعندما عينت الذات فقد ضبطت بأنها الذات التي ثبت لها الجيم بالاطلاق وثبت لها الباء دائما وذات الباء جيم فانما تثبت لها الجيم على الوجه السابق فيكون باء ما هو باء دائما جيما بالاطلاق وهو لا يناقض الاصل لجواز صدقهما اذ يجوز لاشيء من الانسان بضاحك بالاطلاق وبعض الانسان ضاحك بالاطلاق

وهي

وهي قولنا لاشيء من ب ج فهـذا نقض ما توهموه وجهة مع أن الدعـ(١)وى في نفسها ليست صحيحة اذ يصدق سلب الضحك أو خاصة من الخواص الغير اللازمة عن الانسان بهـذا الاطلاق ولا يصـدق سلب الانسان عن الضحاك ولا سلب شيء من الموضوعات عن خواصها التي لا تعرض الا لها واذا عرفت هذا في المطلق الذي يجوز اشتماله على الضروري عرفته في الوجودي الذي يخرج عنه الضروري

وقد احتيل لصـ(٢)ـدق هذا العكس حيلتان إما تبقية السالبـة في اطلاقها على مفهومها العرفي وهو سلب المحمول عن الموضوع مادام موصوفا بوصفه الذي وضع معه أو تخصيـص السلب منها بوقت معين فيما مضى أو الحال على ما هو المذهب الثالث فيصح العكس في السالبـة اذا كانت مأخوذة على أحد هـذين الوجهين فانا اذا قلنا لاشيء من ب ج مادام موصوفا بب كان دائما موصوفا به مادام موجودا أو غير دائم صح عكسه وهي لاشيء من ج ب والجهة التي ذكروها تستمر ههنا فان الجزئية الموجبـة المطلقة تناقض السالبة الكلية المطلقة اذا كانتا مأخوذتين عنـد اطلاقهما على مفهومهما العرفي ثم هـ(٣)ذه السالبـة الاولى ان لم يكن دوام وصـف موضـوعها مادام موجودا فكذلك عكسها الا يكون ضروريا في الكل بل مادام الموضوع موصوفا بذلك الوصف العارض له اذ لو كان ضروريا لكان

---

(١) الدعوى ليست صحيحة أي دعوى انعكاس المطلقة كنفسها هذا استدلال على بطلان الدعوى بعد أن أبطل دليلها وحاصله ان من المطلق ما تنفى فيه الخاصة الغير اللازمة وهي خاصة لموضوعها الا يمكن أن ينفى هو عنها كما في لا شيء من الانسان بضاحك بالاطلاق الخ

(٢) لصدق هذا العكس أي عكس المطلق والوجودي وقوله اما تبقية السالبة في اطلاقها على مفهومها العرفي الخ ذلك ما يسميه الجمهور عرفية عامة أو خاصة والعرفية العامة كالمشروطة العامة تنعكس عرفيـة عامة في السلب والخاصتان تنعكسان عرفية لادائمة في البعض وقوله أو تخصيص السلب الخ ليس هـذا من الوقتيتين المعروفتين عند الجمهور وانما هو توقيت خاص يستغرق الماضي والحال واذا صـدق أن المحمول قد سلب عما هو موصوف بوصف الموضوع في جميع الازمان الماضية والحاضرة فقد ثبت تنافيهما في جميع تلك الاوقات فيصـدق العكس كذلك والا لصدق نقيضه وهو ثبوت الموضوع لبعض افراد المحمول في أحد تلك الازمنة لتعينه فيثبت له الوصفان في احد هذه الازمان وقد كان الاصل ان لا شيء من الموضوع بمحمول في جميعها ولنفرض الاصل لاشيء من الانسان بذي ذنب مثلا على أن يكون السلب في الماضي والحاضر ثم نجري فيه ما ذكرنا وقوله والجهة التي ذكروها الخ يريد حجة الافتراض التي سبقت وقوله فان الجزئية الموجبة المطلقة الخ يريد منها الجزئية التي حصلت من تعيين الموضوع في نقيض العكس وهي بعض ب ج فهذه الجزئية اذا أخذت حينية وأخذ الاصل عرفية ناقضت الجزئية تلك الكلية حتما فان قولك بعض ما هو ج حين هو ب يناقض لاشيء من ب ج مادام ب

(٣) هذه السالبة الاولى أراد منها الاصل الذي أخذ على المفهوم العرفي وقوله ان لم يكن الخ حاصله ان ما كان دوام السلب فيـه بشرط دوام وصف الموضوع قد يكون وصف الموضوع فيه دائما بدوام وجود الموضوع فيكون من لوازم ذاته في الكليات فاذا كان السلب مشروطا بدوام الوصف الضروري كان ضروريا فيكون عكسه ضروريا وهـذا هو الشـق الثاني المذكور في قوله «وان كان الوصف دائما الخ» وقد يكون وصف الموضوع غـير دائم مادامت ذات الموضوع فيكون السلب المشروط به غير ضروري فيكون العكس كذلك غير ضروري وهذا هو الشق الاول المذكور في قوله «ان لم يكن وصـف موضوعها الخ» وقوله «اذ لو كان ضروريا لكان عكسـه ضروريا الخ» أي لو كان العكس ضروريا لكان سالبة ضرورية والسالبة الضرورية تنعكس ضرورية فلو كان العكس ضروريا لانعكس الى ضرورية وعكس العكس هو الاصل فيكون الاصل ضروريا وقد فرضـناه غير ضروري لانه مشروط بما ليس بضروري ويريد المصـنف أن لا يكتفي بما قرره الجمهـور في عكس المشروطات بدوام الوصف فان ذلك مما يضبط القواعد في الالفاظ فقط أما من يريد أن يحقق أحكامه ويمحص عقائده فعليه ان يبني جميع قضايائه على ما استقر في نفسه من علم الواقع

عكسه ضروريا كما تعرف من بعدُ أن عكس السالبة الضرورية ضرورى وقد فرضنا السالبة الاولى غير ضرورية وان كان الوصف دائما مادام موجودا فى عكسها أيضا تكون كذلك ومثال الاول لاشئ من الابيض بأسود أى لا دائما بل مادام موصوفا بالابيض ويجوز أن يزول عنه كونه أبيض فعكسه كذلك أيضا وهو لاشئ من الاسود بأبيض ومثال الثانى لاشئ من الحجارة بحيوان مادام حجارة ويدوم هذا الوصف بدوام وجوده فعكسه أيضا وهو لاشئ من الحيوان بحجارة يدوم السلب فيه بدوام وجوده

وأما الكلى الموجب من المطلقات فينعكس جزئيا موجبا ولا ينعكس كليا لأن المحمول ربما كان أعم من الموضوع فلا يصدق الموضوع على كل واحد منه وهذا مثل الانسان والحيوان فيصح حمل الحيوان على كل انسان ولا يصح حمل الانسان على كل حيوان اذ كل انسان حيوان ولا يصح أن كل حيوان انسان بل بعض الحيوان انسان فان الحيوان أعم من الانسان وأما أنه ينعكس جزئيا فبيانه بالافتراض وهو أنه اذا كان كل ب ج فيمكن فرض واحد معين من الموصوفات بب فذلك الواحد بعينه ب و ج فذلك الباء ج وذلك الجيم ب ونحن قلنا فى جانب الموضوع ان كل ب معناه كل ما يقال له ب كان موصوفا بب دائما أولم يكن ولكنه لا بد من أن يكون موصوفا به ولو وقتا ما اذ لو لم يكن كذلك لكان ب مسلوبا دائما عما يقال له ب وهو(1) محال ويعلم من قوة هذا البيان أن هذا العكس مطلق فى المطلق والوجودى جميعا لان ذلك الواحد توجد له صفة البائية والجيمية فكونه وجوديا لا شك فيه والمطلق يصدق على الوجودى لا محالة

مع أنا نبين بطريقين آخرين أن هذا العكس يجب أن يكون مطلقا يشتمل على الضرورى (أحدهما) الحجة المتق(2)دمة وهى اذا صدق كل ب ج صدق بعض ج ب والا فليصدق نقيضه وهو لاشئ من ج ب دائما فينعكس لاشئ من ب ج دائما وقد قلنا كل ب ج هذا خلف وليسلم أن السالبة الكلية الدائمة تنعكس دائمة فانا قد بينا أن الدائم فى الكليات والضرورى سواء والضرورى ينعكس ضروريا كما يأتى من بعدُ بيانه على ما هو مبين به

والقدماء لما لم يحققوا نقيض المطلق واعتقدوه من جنس المطلق لم تستقر لهم هذه الحجة لأن نقيض بعض ج ب على اعتقادهم لاشئ من ج ب مطلقا وهذا لا ينعكس كما قدمناه ولو انعكس أيضا مطلقا لم يكن بينه وبين الكلية الموجبة تكاذبٌ كما عرفت وأما أفضل المتأخرين فقد ردّ على القدماء

---

(1) وهو محال حاصل الدليل أنه قد سبق ان وصف الموضوع صادق على افراده بالفعل وهى مفروضة الوجود فاذا صدق المحمول عليها بالاطلاق الشامل للضرورى أو بالوجود المشروط فيه سلب الضرورة فلا أقل من أن يكون المحمول قد ثبت لفرد معين يصح أن يشار اليه من افراد الموضوع ثبوتا بالفعل فذلك الفرد المعين فرد للمحمول وقد كان موصوفا بالفعل بوصف الموضوع فيحمل ذلك الوصف عليه بالفعل لا محالة اذ لو سلب عنه لكان سلبا لما فرض ثبوته فاذا صدق كل انسان متنفس بالاطلاق أو الوجود كان واحد من الانسان فردا من المتنفس فيكون بعض المتنفس الذى هو ذلك الواحد انسانا والا فهو ليس بانسان وهو انسان بحكم الاصل والفرض الصحيح وهو تناقض ظاهر فيكون عكس المطلق والوجودى وجوديا لا محالة بهذا الدليل ولك أن تقول انه مطلق لان المطلق يشمل الوجودى فيصدق عليه وسيبين بعد أسطر أن عكس المطلق الموجب يكون مطلقا يشمل الضرورى وسلك لذلك طريقين سيذكرهما

(2) المتقدمة أى فى بيان عكس السالبة المطلقة على رأى من رأى عكسها وتلك الحجة هى ترتب المحال على صدق نقيض العكس وان لم يكن معه افتراض كما هنا

بما ذكرناه وخصص[٣] استمرار هذه الحجة بما شرط ضرورته دوام الموضوع موصوفا بما وصف به وردّه عليهم متجه وأما تخصيصه الحجة بذلك النوع من المطلق مع استمرارها فى عمومه كما ذكرناه فليس بوجيه وقد تمحلنا له عذرا سنذكره فى عكس السالبة الكلية الضرورية

والطريق الآخر هو أن المحمول ربما لم يكن ضروريا للموضوع والموضوع ضرورى له كما ذكرناه من مثال الانسان والضاحك والمتنفس فان الانسان متنفس لا بالضرورة وبعض المتنفس انسان بالضرورة فينبغى اذن أن يكون هذا العكس مطلقا يشتمل على الضرورى لا وجوديا محضا لا يشتمل عليه واذا عرفت هذا فى الكلى فاعرفه بعينه فى الجزئى الموجب فانه ينعكس جزئيا موجبا مطلقا أيضا وطريق البيان يستمر فيه

وأما السالبة الجزئية فلا تنعكس فان قولك ليس كل انسان كاتبا صادق ولا يصدق ليس كل كاتب انسانا وعلى الجملة سلب الخاص عن بعض العام صادق ولا يصدق سلب العام عن بعض الخاص

وأما عكس الضروريات فالسالبة الكلية منها تنعكس سالبة ضرورية فاذا قلنا لا شئ من ب ج بالضرورة وصدق[١] صدق لا شئ من ج ب بالضرورة وإلا صدق نقيضه وهو أنه يمكن بالامكان العامى أن بعض ج ب فنفرضه[٢] موجودا فيكون بعض ج ب بالوجود فذلك البعض بعينه

---

(٣) وخصص استمرار هذه الحجة الخ أى ان الشيخ قرر هذه الحجة فى المطلق لكن فى نوع خاص مما يشتمل عليه وهو ما كان من شرط ضرورته ان يدوم الموضوع موصوفا بما وصف به فى الوضع كقولنا كل حيوان حساس بالاطلاق فان الحساسية فى الواقع وفى اعتقاد الحاكم ضرورية للحيوان ومشروطة الضرورة بدوام وصف الحيوانية للموضوع وكذلك يقال فى الوجودى كقولنا كل حيوان متنفس أو كل كاتب متحرك الاصابع بالوجود أما عذر الشيخ فى هذا التخصيص فسيذكره المصنف بعد سطور وسنوضحه هنالك

(١) وصدق معطوف على قلنا وهو من تمة الشرط

(٢) فنفرضه موجودا أى نفرض هذا الممكن وهو ان بعض ج ب حاصل بالفعل وبعبارة اخرى نفرض ان ثبوت الباء للجيم الذى هو بالامكان وقع بالفعل لان الممكن العامى وهو ذلك الثبوت غير محال ففرض وقوعه غير محال بالضرورة والفرض الجائز لا يترتب عليه محال فاذا صح هذا الفرض فى شئ معين كان ذلك المعين ج و ب و ب و ج بالفعل فيكون بعض ب ج وقد قلنا فى الاصل لا شئ من ب ج بالضرورة وهذا التناقض انما جاء من فرض صدق نقيض العكس فيكون محالا فالعكس صحيح

وانما لجأ المصنف الى فرض ثبوت ب لج بالفعل لانه لو بقى على إمكانه لما صح أن يكون الباء وصفا له عند وضعه فى العكس الذى يناقض الاصل فان وصف الموضوع مفروض الثبوت له بالفعل فلا يصلح الباء الممكن عنوانا له

والجمهور يقولون ان الضرورية السالبة انما تنعكس الى دائمة وان القول بانعكاسها ضرورية فاسد ويستدلون عليه بجواز امكان صفة لنوعين تثبت لاحدهما فقط بالفعل ولا تحصل للآخر أبدا فيكون النوع الآخر مسلوبا عنه تلك الصفة بالفعل بالضرورة مع امكان ثبوت الصفة لذلك النوع المسلوب بالضرورة عما ثبتت له فلا يصدق سلبها عنه بالضرورة ومثلوا له بأن مركوب زيد وصف يمكن ان يثبت للفرس وللحمار فاذا لم يركب زيد الا الفرس فقط فقد ثبت الوصف للفرس بالفعل فيصح ان يقال لا شئ من مركوب زيد بحمار بالضرورة لان المركوب بالفعل هو الفرس ولكنه لا يصدق لا شئ من الحمار بمركوب زيد بالضرورة لصدق نقيضه وهو بعض الحمار مركوب زيد بالامكان العام وانما يصدق لا شئ من الحمار بمركوب زيد دائما

وقد وهم الجمهور فيما ذهبوا اليه لانهم يتفقون مع المصنف فى ان فعلية ثبوت وصف الموضوع لذاته لا يراد منها فى القضية الحقيقية أن يكون الوصف ثابتا فى الماضى والحال بل المراد أن ما لو وجد كان موصوفا بذلك فهو لو وجد كان محكوما عليه بما فى القضية ولا يعنون من «كل كاتب انسان بالضرورة» ان ما ثبت له وصف الكتابة بالفعل فى الماضى والحال هو انسان بل يريدون تعميم الحكم فيما يكون له هذا الوصف فى أى زمن كان فالحكم فى الحقيقة على طبيعة



وأب فخلف ا ب ج باء وذلك الباء ج م وقد قلنا لا شئ من ب ج بالضرورة وفرض الممكن موجودا غير محال اذ لو كان محالا وجوده كان ممتنعا لا ممكنا

وأما أفضل(1) المتأخرين فلعله انما خص احتجاجه في عكس الموجب الكلي والجزئي المطلقين والوجوديين بما شرط ضرورته دوام اتصاف الموضوع بما وصف به كي لا يضطر في بيانه الى استعمال عكس السالب الكلي الدائم الذي لا فرق بينه وبين الضروري في الكليات المفتقر بيان عكسه الى استعمال عكس الجزئي الموجب المبين بعكس هذا السالب أعني الدائم فلا يقع في الدور ولكن الجزئي إذا كان مبينا بطريق الافتراض المستغني عن استعمال عكس السالب فيه لم يكن دورا لهذا

الكتابة عند تحققها في أفرادها الممكنة وبعبارة أخرى ان الحكم انما هو آت من أن الكتابة لا تكون بحال ما الا للانسان وقد صرحوا بمثله وفي مثالهم لا يصدق الاصل المفروض فانه لا يصح ان يقال لا شئ من مركوب زيد بحمار بالضرورة مع ان من الافراد الممكنة في ذاتها المركوب زيد الحمار وليس في طبيعة المركوبية ما ينافي الحمارية وانما اتفق لهم هذا المثال عندما اعتبروا أن الفعلية هي الفعلية في الماضي والحال وقد تحققت في أشخاص من المركوب معينة والقضية بهذا الاعتبار كلية في الصورة لكنها في الحق شخصية فانك عندما تحكم على مركوب زيد تلاحظ ما ركبه بالفعل وهو أشخاص معينة من الافراس فنقول هذه الافراس ليست بحمار بالضرورة وهي تنعكس الى أن الحمار ليس بشئ منها بالضرورة كذلك ولا تحكم على المركوب باعتبار طبيعة متحققة في أي فرد يمكن أن يكون لها عندما تحقق فيه فما ذكروه ليس من الفروض التي يعتبرها أهل هذا العلم والحق ما رآه المصنف

(1) وأما أفضل المتأخرين فلعله الخ حاصل العذر أن أفضل المتأخرين عندما بين عكس الدائمة السالبة الكلية كنفسها أخذ في البيان عكس الموجبة الجزئية المطلقة بأن قال اذا صدق لا شئ من ج ب دائما فليصدق لا شئ من ب ج دائما والا لصدق نقيضه وهو بعض ب ج بالاطلاق وينعكس هذا الى بعض ج ب بالاطلاق وقد كان الاصل الصادق لا شئ من ج ب دائما فيلزم صدق النقيضين وهو محال وهو انما لزم من فرض صدق نقيض العكس كما هو ظاهر فقد رأيت أنه بين انعكاس السالبة الدائمة الكلية كنفسها بطريقة يجب فيها تسليم انعكاس الموجبة الجزئية المطلقة كنفسها فلو انه بين انعكاس هذه الموجبة بطريقة يؤخذ فيها أن السالبة الدائمة الكلية تنعكس كنفسها لزم الدور كما هو ظاهر فيجب أن يستغني في بيان عكس الموجبة المطلقة أو الوجودية بالافتراض ولهذا شرط في البيان بهذه الطريقة أن يكون الاصل الموجب المطلق أو الوجودي قد لوحظ فيه ضرورة مشروطة بدوام وصف الموضوع لذاته فانه عند هذه الملاحظة يكون المطلق أو الوجودي من قسم الضروريات سواء كانت مطلقة أو مقيدة والضروريات مطلقة ومقيدة كلية أو جزئية تنعكس جزئيات ممكنة فلو لم يصدق عكسها هذا لصدق نقيضه وهو السالبة الضرورية والسالبة الضرورية تنعكس كنفسها فتناقض الاصل الصادق وانعكاس السالبة الضرورية كنفسها مبين بطريق الافتراض الذي ذكره المصنف ولا يؤخذ فيه عكس الموجبة الجزئية المطلقة كنفسها فلا يكون في البيان دور حينئذ ولا يقال ان الدعوى كانت هي ان المطلقة تنعكس مطلقة لا أنها تنعكس ممكنة لانا نقول ان الامكان قد لوحظ في العكس ليكون الاطلاق من نوع الممكن فيكون الدوام في النقيض من نوع الضروري الذي بين عكسه بطريق آخر والا فالدعوى هي الاطلاق والبيان له لا للامكان في الحقيقة ولغموض غرض أفضل المتأخرين في التخصيص سمى المصنف هذا الاعتذار محالا وما ذكرناه من ملاحظة أفضل المتأخرين هو الذي حمل المصنف على تأخير الحمل الى ما بعد ذكر عكس السالبة الكلية الضرورية حتى يكون قد ظهر بيانه بالطريق الذي ذكره

أما على طريقة المصنف فالضروري والدائم شئ واحد في الكليات وهو لم يأخذ في بيان عكس السالب من الضروريات الكلية الا الافتراض وهو بعينه البيان في عكس الدائم ولم يلتجئ الى أخذ عكس الجزئية المطلقة فيه فلو أخذ عكس الدائم في بيان هذا العكس الاخير لم يلزمه دور سواء كان المطلق قد لوحظ فيه أن تكون ضرورته مشروطة بدوام وصف الموضوع لذاته أم لم يلاحظ فيه ذلك

واما

وأما الكلى الموجب الضرورى فينعكس جزئيا موجبا وبيـ(١) انه بالافتراض الذى ذكر فى المطلق العام لكنه ليس بضرورى بل هو ممكن عام فان المحمول ربما كان ضرورياً بالشئ ولا يكون ذلك الشئ ضروريا له مثل الانسان للكاتب فانه ضرورى له وليس الكاتب ضروريا للانسان بل ممكن خاص وقد يكون كل واحد منهما ضروريا بالآخر كالانسان والناطق والانسان والحيوان واذا كان العكس فى بعض المواضع ضروريا وفى بعضها ممكنا خاصا كان ما يشترك فيه هو العكس فى جميع المواضع وهو الممكن العامى والجزئى الموجب الضرورى يعرف بيانه من هذا أيضا

وأما السالب الجزئى الضرورى فلا عكس له لما عرفت فى المطلق فان قولك ليس كل حيوان انسانا صادق ولا يصدق قولك ليس كل انسان حيوانا

وأما الممكنات فليس يجب لها عكس فى السلب اذ يجوز أن ينفى شئ عن شئ بالامكان الخاص والعام جميعا وذلك المنفى عنه لا ينفى عن هذا لانه موضوعه الخاص الذى لا يعرض الا له كما ضربنا من مثال الضحك والكتابة للانسان اذ يصدق أن يقال لا شئ من الناس بكاتب أو ضاحك ولا يصدق سلب الانسان عن الكاتب والضاحك فان كل كاتب أو ضاحك انسان بالضرورة

وأما فى الايجاب فيجب لها عكس ولكنه ليس يجب أن يكون خاصا بل عاما فى الممكنين جميعا فان المتحرك بالارادة ممكن للحيوان والحيوان ضرورى له فيجب أن يكون العكس على وجه يشمل الضرورى مع الممكن الخاص وذلك هو الممكن العام وأما أن الممكن لا بد منه فانه اذا كان كل ب ج أو بعض ب ج بأى امكان شئت فبعض ج ب بالامكان العام والا فليس يمكن أن يكون شئ من ج ب ويلزمه بالضرورة لا شئ من ج ب وينعكس الى لا شئ من ب ج بالضرورة وقد قلنا ان كل ب ج أو بعض ب ج بالامكان هذا خلف

وربما خطر ببال أحد أن السالبة الممكنة الخاصة كلية كانت أو جزئية فى قوة الموجبة والموجبة تنعكس فالسالبة لم لا تكون منعكسة فيزيل شغل قلبه بأن عكس الموجبة موجبة بالامكان العامى والموجبة لا تصلح أن تكون عكسا للسالبة لمخالفة القضيتين فى الكيفية ولا يجب انقلابهما من الايجاب الى السلب لكو(٢) نهما من الممكن العامى

---

(١) وبيانه بالافتراض بأن تقول اذا صدق كل ج ب بالضرورة فليصدق بعض ب ج بالامكان لأن الموضوع قد أخذ فيه أن يكون وصفه ثابتا لذاته بالفعل فكانك قلت كل ما يثبت له وصف الكتابة بالفعل فهو انسان فيصح لك أن تفرض شيأ معينا قد اتصف بالكتابة بالفعل وبالانسانية بالضرورة وهى فعل وزيادة فهذا المعين انسان بالفعل فهو بعض الانسان وهو كاتب بالفعل لما بينا أنه اتصف بالكتابة فى ضمن ذوات الموضوع لكن لما كانت الفعلية فى الموضوع لم تعتبر فى الماضى والحال فقط وانما تفرض عند ثبوت المحمول للموضوع والكتابة ممكنة بالامكان الخاص فيجوز أن لا تكون حاصلة فعندما تحول محمولا تكون أعم جهة لها هى الامكان العام ولو لم يصدق أن ذلك الشئ المعين كاتب للزم سلب الكاتب دائما أو بالضرورة عما اعتبرناه كاتبا بالفعل وهو تناقض

(٢) لكونهما من الممكن العامى أى والممكن العامى اذا انقلب من الايجاب الى السلب تغير الحكم فيه بالمرة بخلاف الممكن الخاصى فان السلب والايجاب فيه بمعنى واحد فى الحقيقة

ثم اعلم أن المصنف قد اقتصر فى أنواع القضايا وعكوسها على ما يغلب استعماله فى العلوم ولهذا سلك المسلك الذى رأيته فى البيان أما الجمهور خصوصا المتأخرين منهم فانهم جاؤا فى القضايا المركبة وعكوسها بما يمكن الاستغناء عنه والاطلاع على كلامهم كاف فى الحكم بما ذكرنا

أما فائدة باب العكس فقد قصروها على استعمال عكوس القضايا فى بيان لزوم بعض النتائج لقياساتها فى بعض الاشكال وأنت ترى أن العكس فى نفسه يصلح أن يكون من الادلة وحده فيجوز لك أن تدعى دعوى وتستدل عليها بأنها عكس لاصل

واعلم أن القانون الأعظم في العكس هو رعاية الموضوع بتمامه والمحمول بتمامه وربما أوهم الاخلال ببعض أجزائهما تخلفا في العكس اذ الصدق غير منحفظ فيه مثال ذلك أن نقول لا شيء من الحيطان في الوتد ولا شيء من البطاطيخ في السكين وهو قول صدق ويعتقد أن عكسه لا شيء من الوتد في الحيطان ولا من السكين في البطاطيخ وهو كذب وانما كان كذلك للاخلال ببعض أجزاء المحمول لان المحمول هو في الوتد وفي السكين لا الوتد ولا السكين وحدهما فلنجعل جملته موضوعا كما كان محمولا فيبقى الصدق بحاله وذلك أن نقول لا شيء مما في الوتد بحيطان ولا مما في السكين ببطاطيخ وهذا تمام القول في العكس

الفن الثاني

في صورة الحجج وينقسم الى ستة عشر فصلا

(الفصل الاول)

لما كانت معرفة الحجة هي المقصود الأهم من المنطق وكانت في نفسها مركبة والعلم بالمركب لا يحصل الا بعد العلم بما منه التركيب وكان تركيب الحجة من القضايا المركبة من المفردات وبحسب ذلك وقعت البداية في بيان أنحاء المفردات من المعاني والالفاظ والتخلص منها الى تركيب القضايا بأصنافها حتى أتينا على جميع ذلك بالبيان الشافي فخليق بنا تجريد النظر لتعريف الحجة وأقسامها

والحجة هي قول مؤلف من أقوال يقصد به ايقاع التصديق بقول آخر غير مصدق به وأصنافها ثلاثة القياس والاستقراء والمثال[1] ولكل واحد منها أمور قريبة منه كالضمير[2] والدليل والرأي والعلامة والمعتمد الموثوق به من جملة ذلك القياس وهو قول مؤلف من قضايا اذا سلمت لزم عنه لذاته قول

صادق بين الصدق أو مبرهن عليه وأقرب مثال لذلك قول لا إله إلا الله فإنه في معنى لا شيء من الإله بغير الله وهو سالبة كلية ضرورية معدولة المحمول والمبرهن عليه بدليل الوحدانية ليس هذه الكلية وانما هو كلية أخرى وهي لا شيء من غير الله باله بالضرورة ولكنه متى صدق هذا الاصل صح لنا أن نأخذه دليلا على صدق عكسه وهو لا إله الا الله

(١) والمثال يريد به التمثيل الذي هو القياس الاصولي كما يأتي في الفصل السادس عشر من هذا الفن

(٢) كالضمير الخ سيأتي للمصنف في الفصل السادس عشر من هذا الفن تفسير هذه الالفاظ وانجمل به الآن فالضمير قياس حذفت كبراه إما لظهورها كما يقال في الهندسة خطا ا ب و ا ج خرجا من المركز الى المحيط فهما متساويان وإما لاخفاء كذب الكبرى كما يقول الخطابي فلان يكلم العدو فهو خائن ولو قيل وكل من يكلم العدو فهو خائن لاحس بكذبه والرأي هو مقدمة توضع لاشعار النفس بأن شيأ حاصل أو غير حاصل أو انه حسن أو قبيح أو من الصواب فعله أو من الصواب تركه وذلك بما يستتبعه ضمونها الى معهودات في الشأن الذي تقال فيه تلك المقدمة ومنه كل جوامع الكلم وما يسمى بالحكم كقولهم الخائن خائف والامين امن والدليل هو من نوع الضمير يراعى فيه أن شيأ لو ثبت للاصغر تبعه شيء آخر ثابت له كقولك هذه المرأة ذات لبن فهي اذن قد ولدت وهو ضرب من القياس من الشكل الاول لو صرح بالكبرى والعلامة هي من طائفة الدليل والضمير أيضا ينظر فيه الى ان أمرا واحدا ثبت لامرين فيثبت أحدهما للآخر أو أن أمرين يثبتان لشيء واحد فيثبت أحدهما للآخر فالاول كما تقول هذه المرأة مصفارة فهي حبلى فان الاصفرار شيء واحد ثبت لهذه المرأة وهو ثابت للحبلى ولو صرح بمقدمات هذا القياس لكان من موجبتين من الشكل الثاني هكذا المرأة مصفارة والحبلى مصفارة والثاني كما تقول الشجعان ظلمة لان الحجاج كان شجاعا وكان ظالما فانه لما ثبتت الشجاعة والظلم للحجاج ثبت الظلم للشجعان ولو صرح بالمقدمات لكان من الشكل الثالث هكذا الحجاج شجاع والحجاج ظالم فالشجاع ظالم

آخر

آخر فقولنا مؤلف من قضايا يفصل بين القياس والقضية الواحدة التي يلزم صدقها كذبُ نقيضها وصدقُ عكسها وغير ذلك من لوازمها وقولنا اذا سلمت لا نعني به أنها تكون مسلمة في نفسها صادقة بل ربما كانت منكرة كاذبة في نفسها ولكنها اذا سلمت لزم عنها بتأليفها قول آخر وقولنا لزم عنه يفصل بين القياس والاستقراء وما هو[1] معدود معه اذ لا يلزم منها شيء على التحقيق وقولنا لذاته يفيد أمورا منها أنه لا يكون لزوم هذا اللازم بسبب مادة مخصوصة حتى لو بدلت بغيرها لم يلزم ذلك اللازم مثل قولنا ليس شيء من الانسان بفرس وكل فرس صهال فاللازم من حيث النظر الى حال الانسان والصهال سلبُ الصهال عن الانسان ولو بدل بما ليس مساويا للفرس في الحمل فربما لم يلزم السلب مثل ما اذا بدل الصهال بالحيوان كان اللازم ايجاب الحيوان له وقد تزاد في الحد لفظة الاضطرار احترازا[2] عن هذا ولا حاجة اليه ومنها أنه لا يحتاج في لزوم ما يلزم عنه الى أن يقترن به شيء آخر يتم به لزوم اللازم إما محذوف بالكلية من غير بدل أو أورد بدله ما هو في قوته أما ما حذف رأسا فمثل قولنا ا مساو ب وب مساو ج ف(ا) مساو ج فلا يلزم من مجرد هذا القول أن ا مساو ج بل يلزم من أمر آخر حذف وهو أن ا مساو لمساوي ج ومساوي المساوي مساو فيلزم حينئذ أن ا مساو ج فالقدر المذكور ليس قياسا على[3] هذا اللازم اذ لا يلزم عنه لذاته وأما ما أورد بدلا عنه ما في قوته فهو ان جزء الجوهر يوجب رفعُه رفعَ الجوهر وارتفاع ما ليس بجوهر لا يرفع الجوهر فجزء الجوهر جوهر فان هذا لا يلزم مما صرح به بل من مقدمة أخرى حذفت يجب أن تقترن بالاولى وهي أن ما يوجب رفعُه رفعَ الجوهر فهو جوهر لكن قوة المذكورة وهي أن ارتفاع ما ليس بجوهر لا يرفع الجوهر قوة المحذوفة فيتوهم أن اللازم يلزم منهما مقرونةً بالاولى وليس كذلك وقد أورد في الاحتراز عن هذا الخصوص زيادةٌ في الحد وهي قولهم لذاته لا بالعرض وانما يحتاج الى هذه الزيادة أن لو جاز أن يلزم لازم عن شيء لذاته وبالعرض عنه فيحترز عن هذا في حد القياس ولكن هذا غير جائز وفي هذا المثال الذي ذكرناه لم يلزم اللازم لذات المصرح بها فيكفي قولنا لذاته احترازا عنها دون أن يقترن بها لا بالعرض وهذا بيان ما ذكر في حد القياس من الاحترازات والحد الذي فيه الزيادات هو أن القياس قول مؤلف من أقوال اذا سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر لا بالعرض اضطرارا

واعلم أن هذه القضايا تسمى موادّ القياس والتأليف المخصوص الواقع فيها صورة القياس وينقسم القياس الى البرهاني والجدلي والمغالطي والخطابي والشعري بسبب اختلاف موادّه لكن الصورة واحدة فيها جميعا واذا كان لكل واحد مادة خاصة ويعمها جميعا صورةٌ فالأحرى تقديم النظر في العام على الخاص فنبدأ ببيان صورة القياس أولا ولما كان النظر في الاستقراء والمثال والضمير والدليل والعلامة والرأي والقياس الدوري وعكس القياس وردّ المستقيم الى الخلف والخلف الى المستقيم

---

(١) ما هو معدود معه كالضمير والدليل ونحوهما فان هذه قد يكون عنها قول آخر لكنه ليس بلازم لهيآتها فيتخلف اذا اختلفت المادة

(٢) احترازا عن هذا فانك اذا قلت يلزم عنه لذاته قول آخر اضطرارا يخرج منه ما يكون لزومه للمادة لانه ليس بلازم اضطرارا بل تارة يلزم وأخرى لا يلزم ولا حاجة اليه فانه يغني عنه قيد لذاته اذ لزوم سلب الصاهل عن الانسان في المثال ليس لهيئة التركيب لذاتها بل لخصوص المادة كما ذكره

(٣) على هذا اللازم متعلق بمعنى قياسا أي ليس قياسا أقيم دليلا على هذا اللازم لينتجه فان هذا اللازم ليس نتيجة لهذا التأليف وحده

وغير ذلك مما تعرفه من[1] الامور المتعلقة بصورة القياس كان الاولى ايراده فى هذا الفن المفرد لبيان صورة الحجج

والقضايا اذا ركب منها القياس وصارت أجزاء تسمى حينئذ المقدمات وأجزاء المقدمة الذاتية التى تبقى بعد التحليل تسمى حدودا فالمقدمة الحملية اذا حللت الى أجزائها الذاتية بقى الموضوع والمحمول أما السور والجهة فليسا ذاتيين للقضية والرابطة وان كانت ذاتية ولكنها لفظة دالة على الارتباط ولا يبقى الارتباط بعد الانحلال ولنمثل للقياس والمقدمة والحدود مثالا وهو «كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث» يلزم منه أن كل جسم محدث فقولنا كل جسم مؤلف مقدمة وكذلك كل مؤلف محدث مقدمة أخرى وأجزاؤهما من الجسم والمؤلف والمحدث حدود ومجموع المقدمتين على النظم الذى نظمناه قياس واللازم عنه وهو أن كل جسم محدث يسمى عند اللزوم نتيجة وقبيل اللزوم عند أخذ الذهن فى ترتيب القياس واقامته عليه يسمى مطلوبا

وهذا اللازم إما أن لا يكون مذكوراهو ولا نقيضه فى القياس بالفعل بل بالقوة ويسمى مثل هذا القياس اقترانيا كما ضربناه من المثال فان اللازم وهو كل جسم محدث لم يكن مصرحا به بالفعل ولا نقيضه ولكنه فيه بالقوة لانه[2] تحت المؤلف وقد صرح فيه بأن كل مؤلف محدث وأما ان ذكر هو او نقيضه بالفعل فيه فيسمى استثنائيا ومثاله ان كان هذا العدد فردا فهو لا ينقسم بمتساويين ولكنه فرد فيلزم انه لا ينقسم بمتساويين وهو بعينه مذكور فى القياس بالفعل وكذلك لو استثنيت من هذا المثال «لكنه منقسم بمتساويين» يلزم منه أنه ليس بفرد فنقيض هذا اللازم وهو أن العدد فرد مذكور فيه بالفعل

والقياسات الاقترانية قد تكون من حمليات ساذجة وتكون من شرطيات ساذجة وقد تكون مركبة من الحمليات والشرطيات فنقدم الكلام فيما هو من الحمليات الساذجة وهو مؤلف لا محالة من مقدمتين تشتركان فى حد اشتراك[3] المثال المورد فى المؤلف ويسمى حدا أوسط ولكل واحدة من المقدمتين حد آخر خاص بها كالجسم فى مثالنا لاحداهما والمحدث للاخرى والنتيجة تحصل من اجتماعهما فما هو موضوع فى النتيجة يسمى حدا أصغر وما هو محمول فيها يسمى حدا أكبر والمقدمة التى فيها الحد الاصغر تسمى الصغرى والتى فيها الحد الاكبر تسمى الكبرى وتأليف المقدمتين يسمى اقترانا وما كان من الاقترانات تلزمه النتيجة لذاته يسمى قياسا وهيئة القياس من نسبة الاوسط الى الطرفين يسمى شكلا

وهذه النسبة بالقسمة الصحيحة على أربعة أنحاء فان الاوسط إما أن يكون محمولا على الاصغر موضوعا للاكبر ويسمى الشكل الاول وإما أن يكون موضوعا للاصغر محمولا على الاكبر أو محمولا عليهما جميعا أو موضوعا لهما جميعا لكن القسم الثانى وان أوجبته القسمة غير معتبر لانه بعيد عن الطبع يحتاج فى ابانة ما يلزم عنه الى كلف فى النظر شاقة مع أنه مستغنى عنه وأما الشكلان الآخران وان

(١) من الامور خبر كان فى قوله ولما كان النظر الخ أما الالفاظ التى ذكرها فقد سبق بيان بعضها وسيأتى بيان الباقى فى كلام المصنف فلا حاجة الى الاطالة بتقديمه عن موضعه

(٢) لانه تحت المؤلف أى لان الجسم مندرج فى المؤلف الخ

(٣) اشتراك المثال المورد الخ المثال المورد هو القياس السابق ذكره وهو مركب من مقدمتين مشتركتين فى المؤلف لهذا صح أن يقول اشتراك المثال فى المؤلف

لم يكن لزوم ما يلزم عنهما بيناً بذاته لكنه قريب من الطبع والفهِم[١] ثم الذكي يتبين قياسيهما قبل البيان بشئ[٢] آخر ويسبق ذهنه الى ذلك الشئ المبين به عن قريب فلذلك لم يطرحا من درجة الاعتبار حسب اطراح ما هو عكس الشكل الاول فاذن الاشكال الحملية المعتبرة ثلاثة

وتشترك كلها في أن لا قياس عن جزئيتين على الاطلاق ولا عن سالبتين ولا عن صغرى سالبة كبراها جزئية الا في المواد الممكنة على ما تعرفه والنتيجة تتبع أخَسّ المقدمتين في الكمية والكيفية الا فيما[٣] انستثنيه وأما في الجهة فسنذكر أيّ المقدمتين تتبع ثم نخص كل شكل منها بشرائط

(الشكل الاول)

وانما سمى أولا لأن انتاجه بيّنٌ بنفسه وقياساته كاملة وتتبين به جميع الاشكال ولانه ينتج جميع المطالب الاربعة الكلي الموجب والكلي السالب والجزئي الموجب والجزئي السالب ولا ينتج الكلي الموجب الذي هو أفضل المطالب غيره والشكل الثاني لا ينتج الا السالب والثالث لا ينتج الا الجزئي

وشرائطه في انتاجه أن تكون صغراه موجبة أو في حكم الموجبة بان تكون سالبة ممكنة أو وجودية ينق[٤]لب السلب فيها الى الايجاب وأن تكون كبراه كلية

وانما اشترط كون الصغرى موجبة لان لزوم النتيجة فيه بدخول الاصغر تحت الاوسط بأن يقا[٥]ل عليه ما قيل على الاوسط فاذا كان الاوسط مسلوبا عنه فلم يكن من الموصوفات بالاوسط فلا يلزم أن يتعدى اليه ما قيل على الاوسط واشتراط كلية الكبرى أيضا هو ليتأدى حكمُها الى الصغرى فانها اذا كانت جزئية فربما كان الاوسَطُ أعمّ من الاصغر وكان الاكبر مقولا على البعض الذي ليس بأصغر فلا يلزم منه أن يوجد في البعض الذي هو الاصغر

وقرائنه المنتجة أربع لان القضايا إما مهملة وإما شخصية وإما محصورة والمهملات في حكم الجزئيات فليستغن بها عنها والشخصيات لا فائدة في اقامة الاقيسة عليها فانك اذا قلت زيد هذا وهذا أبو بكر لم يكن علمك بأن زيدا أبو بكر علما لا يحصل الا بهذا النظم القياسي فان من كان بيناله أن هذا

(١) الفهِم بفتح فكسر السريع الفهم (٢) بشئ آخر متعلق بالبيان اى يمكن لسريع الفهم ان يتبين لزوم النتيجة لقياسي الشكلين الثاني والثالث قبل أن يبين ذلك اللزوم بشئ آخر غير مجرد القياسين (٣) الا فيما نستثنيه سيأتي للمصنف التصريح بهذا الاستثناء في فصل المختلطات عند الكلام على اختلاط الممكن بغيره حيث قال « وقد قدمنا ان الايجاب شرط الصغرى في هذا الشكل الا في المادة الممكنة فيجوز ان تكون سالبة فاذا قرنا الصغرى السالبة الممكنة (أي بالامكان الخاص) بالكبرى الضرورية كانت النتيجة موجبة ضرورية وكذلك الصغرى الوجودية السالبة اذا قرنت بالكبرى الموجبة الضرورية فالنتيجة موجبة وهذا استثناء من اتباع النتيجة أخس المقدمتين في الكيفية وهو ما شرطناه في أول الاشكال » وكذلك يأتي في اختلاط الممكن المطلق في الشكل الثاني فان بيان الضرب الثاني من الشكل المذكور في هذا الاختلاط قد أدى الى نتيجة موجبة جزئية مع أن احدى المقدمتين سالبة كما سيذكر قبيل آخر فصل المختلطات (٤) ينقلب السلب فيها الى الايجاب وهي السالبة المحققة الموضوع كالمطلقة التي روعي فيها السلب بالفعل مع ملاحظة ان السلب غير دائم بل قد يكون الايجاب بالفعل أيضا فان منزلة هذا الوجود منزلة الامكان الخاص من جهة أن السالب ينقلب الى ايجاب كما أن الايجاب بهذا الاعتبار قد ينقلب الى سلب متى روعي عدم دوام الايجاب (٥) بأن يقال عليه الخ بمنزلة التصوير لدخول الاصغر تحت الاوسط كأنه قيل لان لزوم النتيجة فيه انما هو بدخول الاصغر تحت الاوسط بحيث اذا قيل الاكبر على الاوسط كان مقولا على الاصغر أيضا في ضمن الاوسط

أبو بكر وهذا بعينه زيد كان بيناله أن زيدا أبو بكر فبقيت القضايا المعتنى باثباتها بالقياسات هي المحصورات

والمحصورات أربع موجبة كلية وموجبة جزئية وسالبة كلية وسالبة جزئية وكل واحدة من هذه الاربع اذا جعلت صغرى أمكن أن يقرن اليها أربع كبريات محصورات فتبلغ الاقترانات ستة عشر لكن الصغرى اذا لم يجز أن تكون سالبة لا كلية ولا جزئية خرجت ثمانية اقترانات عن النتاج والكبرى اذا وجب كليتها لم يمكن أن تقترن الجزئيتان لا بالصغرى الكلية ولا بالصغرى الجزئية فخرجت أربع اقترانات أخرى عن النتاج وبقيت من جملة الستة عشر أربع اقترانات ناتجة

(الاول) من كليتين موجبتين مثل قولك كل ب ج وكل ج د ينتج كل ب د

(الثاني) من كليتين والكبرى سالبة مثل قولك كل ب ج ولا شيء من ج د ينتج لا شيء من ب د

(الثالث) من موجبتين والصغرى جزئية كقولك بعض ب ج وكل ج د ينتج بعض ب د

(الرابع) من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى مثل قولك بعض ب ج ولا شيء من ج د ينتج ليس بعض ب د

وربما توهم أن غير هذه الاقترانات ناتجة عن هذا الشكل مثل السالبة الكلية الصغرى اذا قرنت بالموجبة الكلية الكبرى أو الجزئية مثل قولنا لا شيء من ب ج وكل ج د أو بعض ج د ينتج ليس كل ب د لان الكبرى اذا عكست ينتج من الشكل الثاني ليس كل د ب فانها تصير صغرى الشكل الثاني لانها تنعكس جزئية وكبرى الثاني يجب أن تكون كلية فهذه لا تصلح أن تكون كبراه واذا جعلت صغرى الثاني صار الاقتران هكذا بعض د ج ولا شيء من ب ج ينتج ليس بعض د ب

لكن دفع هذا الوهم هو أنا انما قلنا لا ينتج هذا الاقتران اذا كانت السالبة صغرى وانما قيل لها صغرى لان فيها الاصغر الذي يجب أن يكون موضوع النتيجة وهو ب فاذا جعلناه موضوع النتيجة وحملنا(1) د عليه لم يلزم البتة من هذا الاقتران أن ليس بعض ب د فاذن ان أنتج هذا الاقتران شيئا فليس عن كبرى وصغرى على ما وضع كيف وهو راجع الى الشكل الثاني بعكس الكبرى وجعلها صغرى بدل ما كانت كبرى والشكل الثاني لا تتبين قياسيته الا بعكس أو عمل آخر يرده الى الشكل الاول فيتضاعف العمل على ما في الشكلين ويلتحق بالشكل الرابع الذي كان سبب إلغائه بعده عن الطبع وزيادة الكلفة في بيان قياسيته

---

(1) وحملنا د عليه أي راعينا أن د هو المحمول على ب في النتيجة وان كان الحمل على وجه السلب فالنتيجة على هذا الترتيب لا تلزم لاقتران السالبة الصغرى بالموجبة الكبرى كلية أو جزئية لانه اذا انعكست الكبرى لم تصلح أن تبقى كبرى للشكل الثاني الذي رجع اليه الاقتران بعد العكس بل يجب جعلها صغرى وجعل الصغرى كبرى فينتج الاقتران ليس بعض د ب فيكون الباء محمولا في النتيجة لا موضوعا كما فرض أولا ولا يمكن ان تقول انه يمكن عكس النتيجة الى ليس بعض ب د لما تقدم من أن السالبة الجزئية لا عكس لها فاقتران الصغرى السالبة في الشكل الاول بالكبرى الموجبة لو أنتج فلا تكون نتيجته عن الصغرى والكبرى على ما وضعا عليه وانما تكون نتيجة لترتيب آخر ليس من هذا الشكل فلا تكون نتيجة الاقتران بعينه وقوله كيف وهو راجع الى الشكل الثاني الخ يريد أنه لو صح هذا الاقتران في الشكل الاول للزم بيان انتاجه بالرد الى الشكل الثاني بعكس الكبرى ثم جعلها صغرى كما رأيت وهو أخفى من الاول وانما تبين نتائجه بالرد اليه فكيف يبين الاجلى بما هو أخفى منه وقد يلزم منه تضاعف العمل المؤدي لالتحاق بعض ضروب هذا الشكل بالشكل الرابع الى آخر ما قال

ثم هذه الاقترانات قد تكون من المطلقات وحدها وقد تكون من الضروريات وقد تكون من الممكنات أي تكون كل واحدة من مقدمتي القياس من جنس الاخرى وقد يختلط بعضها ببعض فتكون كل مقدمة مخالفة للاخرى في الجهة ونؤخر الكلام في المختلطات الى أن نفرغ من بيان مالا اختلاط فيه من الاشكال الثلاثة

أما في هذا الشكل فاذا كانت المقدمتان مطلقتين أو ضروريتين كان حصول النتيجة بيّنا إذ الاصغر داخل بالفعل تحت الاوسط فالحكم على الاوسط حكم عليه وأما اذا كانتا ممكنتين فليس يتبين تعدى حكم الاوسط اليه حسب بيانه في المطلقتين والضروريتين وذلك لأن في(١)هما كل ب ج بالفعل فاذا حكمنا على كل ماهو ج بالفعل كان ذلك حكما على ب لامحالة من غير تردد للعقل فيه وفي الممكنتين لم يدخل ب تحت ج بالفعل بل بالقوة فاذا حكمنا على ماهو ج بالفعل لم يبِنْ تعدى ذلك الحكم الى ماهو ج بالقوة لابالفعل وانما قلنا ان الحكم على ماهو ج بالفعل لانه اذا قيل كل ج د بالامكان عني به أن كل ماوصف بج بالفعل فهو د إما بالامكان أو بغيره كما عرفته في جانب الموضوع لكنه(٢) وان كان في البيان الدورى دون ماتقدم فليس يحتاج الى أن يبين بشئ آخر بل يكفي فيه أدنى تنبيه فان الاكبر اذا كان ممكنا للاوسط الممكن للاصغر كان ممكنا للاصغر والاصغر اذا أمكن أن يكون الاوسطَ الممكنَ كونُه أكبر أمكن كونه أكبر لان امكان الامكان(٣) قريب عند الذهن أنه امكان أما اذا كان الاكبر للاوسط بالامكان أو بالاطلاق أو بالضرورة والاوسط بخلاف ذلك للاصغر فليس تتبين جهة النتيجة بل تحتاج الى بيان وسنذكره في المختلطات

(١) لأن فيهما أي في المطلقتين والضروريتين كل ب ج بالفعل فان لم تصحبه ضرورة ذاتية فهو الاطلاق وان صحبته الضرورة كانت القضيتان ضروريتين

(٢) لكنه وان كان في البيان الدورى دون ماتقدم الخ أي لكن تعدى الحكم الى ماهو أوسط بالقوة وان لم يصل في سهولة بيانه الى ماتقدم في المطلقتين والضروريتين فهو لايحتاج الى أن يبين بشئ آخر سوى نفس الطريقة المتقدمة وهي طريقة الاندراج التي سماها بيانا دوريا وانما سميت بذلك لانك تدور عند البيان بين الاصغر والاكبر أيهما ابتدأت به وصلت الى المطلوب فاما أن تقول اذا كان الاصغر مندرجا في الاوسط والاوسط محكوم عليه بالاكبر سلبا أو ايجابا كان الاصغر محكوما عليه بما حكم به على الاوسط لانه من مشمولاته وأما أن تقول اذا كان الحكم بالاكبر انما هو على الاوسط والاوسط حاو للاصغر فالحكم حينئذ يكون على الاصغر لاشتمال الاوسط عليه

(٣) امكان الامكان الخ أي الامكان لممكن لشئ هو امكان لذلك الشئ وفي التعبير تساهل ظاهر والتعبير الصحيح ان يقال لان من القريب عند الذهن ان امكان أمر لممكن لشئ يستدعي امكان ذلك الامر لذلك الشئ

وقد خالف المصنف رأي الجمهور هنا أيضا حيث جوز انتاج الصغرى الممكنة في الشكل الاول وقد شرطوا فيها الفعلية وقالوا في بيان تخلف النتيجة فيما لو كانت ممكنة انه يجوز ان يقال في المثال المشهور كل حمار مركوب زيد بالامكان العام وكل مركوب زيد فرس بالضرورة ولا يصدق كل حمار فرس بالامكان العام وذلك لان زيدا لم يركب بالفعل الا الفرس فكل مركوب زيد في الكبرى هو فرس لان وصف الموضوع انما يصدق على ذاته بالفعل

وقد تقدم لنا أن الجمهور سهوا عن معنى الفعلية في الموضوع وان معناها ان كل ما لو وجد وكان بالفعل كذا لا بقيد الماضي وانه عند التقييد كما في المثال تخرج القضية عن كونها محصورة الى أن تكون شخصية

فقولك « وكل مركوب زيد فرس بالضرورة » غير صادق لانه ليس كل مالو وجد وكان مركوب زيد بالفعل فهو فرس وانما يصدق اذا جعلت مركوب زيد عنوانا على الافراس المعينة التي ركبها زيد وهو بهذا المعنى غير محمول في الصغرى على الحمار بالامكان العام بل هو مسلوب عنه بالضرورة فاذا أخذت مركوب زيد على ماهو المعروف في القضية المسورة الحقيقية كان الصادق بعض مركوب زيد فرس وهي جزئية لاتنتج في الشكل الاول

(الشكل الثانى)

وهو الذى فيه الاوسط محمول على الطرفين وخاصيته فى انتاجه أنه لا ينتج الا سالبا وشرطه اختلاف مقدمتيه بالسلب والايجاب وأن تكون الكبرى كلية والموجبتان لا تنتجان فيه لان الشئ الواحد قد يوجب لشيئين متباينين كالجسم للحجر والحيوان وللمتفقين كالانسان والناطق والنتيجة فى أحد المثالين سالبة وفى الآخر موجبة والسالبتان كذلك لا تنتجان فان الشئ الواحد قد يسلب عن شيئين متباينين وعن متفقين كالحجر عن الانسان والفرس تارة وعن الانسان والناطق أخرى والكبرى الجزئية لا تنتج أيضا لان البعض الموضوع فى الكبرى قد يكون بعض شئ محمول على كل موضوع الصغرى أعم[1] منه وقد يكون بعض شئ مسلوب عن كله والنتيجة فى إحداهما موجبة كلية وفى الاخرى سالبة كلية أما اذا جعلت[2] هذه الكبرى بعينها صغرى صدق سلب موضوع الكبرى عن هذا البعض الموضوع الآن فى الصغرى لان الخاص يصدق سلبه عن بعض العام وكذلك يصدق سلب أحد المتباينين عن بعض الآخر والنتيجة فى الموضعين جميعا سالبة جزئية

والمشهور[3] أن المطلقتين تنتجان فى هذا الشكل وكذا الممكنتان والحق أنه انما ينتج من المطلقتين اذا كانت السالبة منعكسة على نفسها وهى المشروطة بشرط دوام الموضوع موصوفا بما وصف به وأما من الممكنتين فلا ينتج أصلا وذلك لان شيأ واحدا كالمتحرك يوجب بالاطلاق أو الامكان لاحد الشيئين المتفقين كالانسان ويسلب باحدى الجهتين عن الآخر كالحيوان والنتيجة موجبة ويوجب باحداهما لاحد المتباينين كالفرس ويسلب كذلك عن الآخر كالثور والنتيجة سالبة فلا تتعين اذن من هذا التأليف نتيجة

واذا عرفت شرائط انتاجه ظهر لك عن قريب أن قرائنه أربع كما بيناه فى الشكل الاول (الاقتران الاول) من كليتين والكبرى سالبة مثل قولك كل ب ج ولا شئ من د ج ينتج لا شئ من ب د لأنك إذا عكست الكبرى ارتد الى الضرب الثانى من الاول ونتج ما ذكرناه ويبين أيضا بالخلف فانه ان لم يصدق قولنا لا شئ من ب د أى ما دام ب صدق نقيضه وهو بعض ب د فنقرنه بالكبرى وهو لا شئ من د ج ينتج من رابع الاول ليس بعض ب ج ما دام ب وكان كل ب ج هذا خلف

(الثانى) من كليتين والصغرى سالبة مثل قولك لا شئ من ب ج وكل د ج ينتج لا شئ من ب د يبين ذلك بعكس الصغرى وردها الى ثانى الاول ثم عكس النتيجة ويبين بالخلف أيضا لانه اذا لم يصدق قولنا لا شئ من ب د صدق نقيضه وهو بعض ب د فنقرنه بالكبرى وهى كل د ج ينتج بعض ب ج وكان لا شئ من ب ج هذا خلف

---

(١) أعم منه كما تقول لا شئ من الانسان بفرس وبعض الحيوان فرس وقوله وقد يكون بعض شئ مسلوب عن كله أى كل موضوع الصغرى كما لو بدلت الحيوان فى المثال بالصاهل فان الصاهل مسلوب عن كل الانسان هذا اذا كانت الكبرى موجبة فان كانت سالبة فهى كما تقول فى القياس كل انسان حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان أو بعض الحجر ليس بحيوان

(٢) اما اذا جعلت هذه الكبرى بعينها صغرى بأن تقول بعض الحيوان فرس ولا شئ من الانسان بفرس فانه يصدق بعض الحيوان ليس بانسان وكذلك لو جعلت بعض الصاهل فرس بدل بعض الحيوان والنتيجة فى الحالين سالبة جزئية

(٣) والمشهور الخ سكت عن الضرورتين والدائمتين لانهما تنتج بلا نزاع وانما أراد أن ينص على ما قيل انه ينتج وليس بمنتج

(الثالث) من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة مثاله بعض ب ج ولا شئ من د ج ينتج ليس بعض ب د تبين بعكس الكبرى والخلف أيضا

(الرابع) من جزئية سالبة صغرى وكلية موجبة كبرى ينتج جزئية سالبة مثاله ليس بعض ب ج وكل د ج ينتج ليس بعض ب د ولا يبين هذا بالعكس لأن السالبة جزئية لا تقبل العكس والكلية الموجبة تنعكس جزئية ولا قياس عن جزئيتين لكنه يبين(١) بالافتراض والخلف أما الافتراض فهو أنا نفرض البعض من ب الذي ليس ج شيأ معينا ونسميه ألفا فيكون كل ا ب ولا شئ من ا ج ونضم الثانية أي الكبرى هكذا لا شئ من ا ج وكل د ج لينتج من ثاني هذا الشكل لا شئ من ا د ثم تعكس أولى الافتراض الى بعض ب ا وتضمها الى النتيجة السابقة هكذا بعض ب ا ولا شئ من ا د ينتج ليس بعض ب د وهو المطلوب وأما الخلف فهو(٢) وما عرفته

(الشكل الثالث)

وهو الذي الأوسط فيه موضوع للطرفين وخاصيته في انتاجه أنه لا ينتج الا جزئيا وشريطته كون صغراه موجبة وأن تكون احدى المقدمتين كلية فان كانتا سالبتين لم يجب أن يكون الأمران المسلوبان عن شئ واحد متفقين أو مختلفين كسلب الانسان والفرس عن الحجر تارة وسلب الانسان والحيوان عنه أخرى وان كانتا جزئيتين جاز أن يوجب في بعض شئ واحد أمران متفقان وأن يوجب أحدهما ويسلب الآخر أيضا وجاز أن يوجب في بعضه أمران متباينان وأن يوجب أحدهما ويسلب الآخر أيضا كما نقول مرة بعض الجسم حيوان وبعضه انسان ومرة ليس بعضه انسانا ونقول تارة بعض الجسم فرس وبعضه انسان وأخرى ليس بعضه انسانا وان كانت الصغرى سالبة لم تنتج لانه لا يجب اذا سلب شئ عن شئ أن يسلب عن هذا المسلوب ما يوجب للمسلوب عنه أو يوجب له كما تقرن بقولك لا شئ من الفرس بانسان تارة كل فرس حيوان وتارة كل فرس صهال

وينتج من المطلقتين والممكنتين(٣) بخلاف الثاني وقرائنه ستة لان الصغرى اذا كانت موجبة والكبرى كلية حصلت اقترانات أربع كما في الاول لكن الكبرى لما جاز أن تكون جزئية ههنا حصل اقترانان آخران

(فالاقتران الاول) من كليتين موجبتين ينتج جزئية موجبة مثاله كل ج ب وكل ج د ينتج بعض

---

(١) يبين بالافتراض ذلك اذا روعي في السالبة عدم دوام السلب فان ذلك يحقق الايجاب احيانا فيكون قد روعي في الحكم ثبوت الموضوع

(٢) فهو ما عرفته ومحصله أنه لو لم يصدق ليس بعض ب د لصدق نقيضه وهو كل ب د ويضم الى كبرى القياس وهي كل د ج لينتج كل ب ج وقد كانت صغرى القياس المفروض صدقها ليس بعض ب ج هذا خلف

(٣) والممكنتين خالف المصنف الجمهور ههنا أيضا فانهم شرطوا فعلية الصغرى كما شرطوا في انتاج الشكل الاول وبنوا ذلك بنحو المثل المشهور وكما لو فرضنا ان زيدا ركب الفرس ولم يركب الحمار قط وعمرا ركب الحمار دون الفرس فانه يصدق كل ما هو مركوب زيد مركوب عمرو بالامكان وكل مركوب زيد فرس بالفعل ويكذب بعض ما هو مركوب عمرو فرس بالفعل بل يكذب بالامكان أيضا لان كل ما هو مركوب عمرو حمار بالضرورة ومما سبق في العكس وفي الكلام على هذا الشرط في الشكل الاول تعرف منشأ وهم الجمهور والعقل يحكم بالضرورة أنه اذا أمكن شيآن لشئ واحد جاز أن يتصادقا معا وهذا هو معنى الامكان الجزئي أي في قضية جزئية وهي نتيجة هذا القياس واذا أمكن أحدهما له في الاثبات وسلب الآخر عنه بالامكان كان سلب الثاني عن الاول بالامكان لجواز تحقق الاول في ذلك الشئ أحيانا فيكون له حكمه ولو في بعض افراده عند ما يتحقق الممكن ولا معنى للامكان الا هذا

ب د لانك اذا عكست الصغرى رجع الى ثالث الاول و يبين بالخلف أيضا وهو أنه ان لم يصدق بعض ب د وكان مط(١) لقا عاما فنقيضه صادق وهو لاشئ من ب د دائما وك(٢)ل ج ب ينتج من ثانى الاول لاشئ من ج د دائما وكان كل ج د بالاطلاق هذا خلف

(الثانى) من كليتين والكبرى سالبة ينتج جزئية سالبة مثاله كل ب ج ولاشئ من ج د ينتج ليس كل ب د وبيانه بعكس الصغرى وبالخلف

(الثالث) من موجبتين والصغرى جزئية ينتج جزئية موجبة مثاله بعض ج ب وكل ج د ينتج بعض ب د وبيانه أيضا بعكس الصغرى وبالخلف

(الرابع) من موجبتين والكبرى جزئية ينتج جزئية موجبة مثاله كل ج ب وبعض ج د ينتج بعض ب د ويبين بعكس الكبرى وجع(٣)لها صغرى الاول فينتج بعض د ب ثم تعكس النتيجة فيصير بعض ب د وأنت تعلم أن عكس الموجبة المطلقة كلية كانت أو جزئية لايكون الا مطلقا بالمعنى العام وكذلك عكس الوجودى الموجب

(الخامس) من كلية موجبة صغرى وجزئية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة مثل كل ج ب وليس بعض ج د ينتج ليس بعض ب د ولا يمكن بيانه بالعكس لان الجزئية السالبة لاتنعكس والكلية الموجبة اذا انعكست صارت جزئية ولا قياس من جزئيتين فبيانه إما بالخلف ان كان من المطلق العام وهو أنه ان لم يكن ليس بعض ب د فكل ب د دائما وكان ك(٤)ل ج ب ينتج كل ج د دائما وكان ليس بعض ج د بالاطلاق هذا خلف أو بالافتراض وهو أن تفرض بعض ج الذى ليس د ألفا فيكون لاشئ من ا د وكذلك يكون كل ا ج وقد كان كل ج ب ينتج كل ا ب وكان لاشئ من ا د ين(٥)تج ليس بعض ب د

(السادس) من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة مثاله بعض ج ب ولاشئ من ج د ينتج ليس كل ب د وبيانه بعكس الصغرى وبالخلف وبالافتراض هذا بيان النتاج من المطلقات فى الشكلين

وأما التأليف من الضروريات فيهما فكالتاليف من المطلقات لايخالفه الا فى جهة النتيجة وفى أن البيان ان كان بالخلف كان نقيض الضرورية الممكن العامى فاذا قرناه بالمقدمة الاخرى كان اختلاطا

---

(١) وكان مطلقا عاما لا يقال لا [illegible] المكن العام [illegible] هذا الشكل على رأيه [illegible] وكان عليه [illegible] أو ابداله بالممكن العام لدى هو أعم الجهات لان الدليل [illegible] لو لم [illegible] ب د بالاطلاق العام لصدق نقيضه وهو لاشئ من ب د بالضرورة [illegible] كبرى [illegible] القياس هكذا كل ج ب ولاشئ من ب د بالضرورة ينتج من ثانى الاول لاشئ من ج د بالضرورة وكان كل ج د بالاطلاق هذا خلف [illegible] ضرورية لان النتيجة فى الشكل الاول [illegible] الكبرى فى الجهة [illegible] ضرورية لا يقال ذلك لا [illegible] فى آخر فصل المختلطات [illegible] للدليل [illegible]

(٢) وكل ج ب أى على أن تكون هذه صغرى [illegible] النتيجة كبرى

(٣) وجعلها صغرى الاول أى [illegible] صغرى لقياس من الشكل الاول [illegible] صغرى القياس من الضرب الذى [illegible] من الثالث

(٤) كل ج ب كانت صغرى [illegible] الصغرى [illegible] النتيجة

(٥) ينتج أى من الضرب الثانى من هذا الشكل [illegible] ثم [illegible] من ا د لينتج بعض ب ليس د من الضرب الثالث من الشكل الاول

من ممكن وضروري ونحن لم نعرف بعد نتيجة هذا الاختلاط وان كان البيان بالافتراض كان أحد قياسي الافتراض من وجودي وضروري ولم نعرف أيضا نتيجة هذا الاختلاط في الشكل الاول لكنه مع ذلك قريب من الطبع غير محتاج الى بيان في انتاجه لان الوجودية هي الصغرى وهي مندرجة تحت الكبرى الضرورية فيبين أن حكم الضرورة يتعدى الى الاصغر وان كان البيان بالخلف فنفرض الممكن العامي الذي أخذ نقيض الضرورية في الخلف موجودا وليس بمحال فرضه وينتظم القياس أيضا من الوجودي والضروري

وربما يختلج في خاطر أحد أن هذين الشكلين اذا رجعا الى الاول كان بالاول عنهما غنى وليس لهما فائدة فنقول ليس اذا لم يكن هذان الشكلان يتبين القياسية بنفسهما الا بالاول فلا فائدة لهما بل لهما خاصة فائدة وهي أنه ربما كان السلب الطبيعي في نفس الامر أن يتعين أحد جزأي المقدمة للوضع والآخر للحمل فلو عكس لم يكن طبيعيا كقولنا ليست السماء بخفيفة ولا النفس بمائتة ولا النار بمرئية فاذا عكست هذه السوالب خرجت عن النظم الطبيعي وان كانت حقا وربما لا يلتئم قياس مع هذه الا بأن يقرن بها قضايا أخر على نظم الشكل الثاني وكذلك انما يكون الطبيعي في القضايا الجزئية أن يوضع بعض الاعم فيه ويحمل عليه الاخص فاذا قرن بهذه القضية أخرى كلية فربما لا يلتئم منها قياس الا على هيئة الشكل الثالث

وقد ظن فاضل الاطباء أن القضايا المطلقة لا تستعمل في العلوم فالبحث عنها غير مفيد والعجب أن أكثر القضايا المستعملة في صناعته هي المطلقات فظنه إذن خطأ

(الفصل الثالث)

(في المختلطات)

واذ قد فرغنا عن المطلقات والضروريات في هذه الاشكال الثلاثة وعن الممكنات أيضا في الاول والثاني فلا بد من بيان الاختلاط بينها فيها

أما ان كانت الكبرى مطلقة والصغرى ضرورية في الشكل الاول فقد اتفقوا على أن النتيجة مطلقة تابعة للكبرى واذا كانت الكبرى ضرورية فالحق أن النتيجة ضرورية والمشهور بخلاف ذلك وبيان كون النتيجة ضرورية أنا اذا قلنا في الكبرى كل ج د أي كل ما يوصف بج كيف وصف به دائما أو غير دائم فهو موصوف بد بالضرورة و ب من جملة الموصوفات بج مطلقا فكان داخلا تحت الكبرى ومقولا عليه د بالضرورة فاذن النتيجة تابعة للكبرى في هذا الاختلاط الا ان كانت الصغرى ضرورية والكبرى مطلقة من جنس المشروط باتصاف الموضوع بما وصف به فان النتيجة ضرورية لان ب اذا كان موصوفا بج مادام موجودا وكل ج مادام موصوفا بج فهو د ف(ب) مادام موجودا فهو د فان دوام د له بدوام ج وج دائم له مادام موجودا

قال أفضل المتأخرين ولا ينبغي أن يشترط في الكبرى أن ج د مادام موصوفا بج لا دائما فانها تصير كاذبة فانا اذا قلنا ان كل ج د لا دائما بل مادام ج حكمنا أن كل ج ليس دائما ج وقد قلنا في الصغرى ان مما هو ج أي ب ما هو دائما ج هذا خلف

ولنتعقب ما قاله أما منعه اشتراط أن لا دوام في الكبرى فلي الوجه ان القياس لا يتصور إنتاجه مع هذا الشرط وأما تعليله لذلك بكذب الكبرى فليس كذلك على الاطلاق في جميع الاعتبارات ووجوه

المحمل والوضع اذ يمكن أن توجد الكبرى غير دائمة ولا تكون كاذبة ومع ذلك لا ينتج القياس وبيان ذلك هو أن يجعل اللادوام جزأ من الموضوع فيقال وكل ما هو ج لا دائما فهو د وهذا غير الوجه الذى ذكره فانه جعل اللادوام جزأ من المحمول اذ قال وكل ج د لا دائما بل ما دام ج فان اللادوام ههنا جزء من المحمول ولاجله كذبت الكبرى فانا جعلنا فى الصغرى الجيم المحمول ما هو موصوف بالجيمية دائما وجعلنا ههنا أى فى الكبرى اتصاف كل ج بالجيمية لا دائما اذا جعلنا الحمل غير دائم بل مشروطا بدوام الجيمية فبالضرورة تكون الجيمية غير دائمة اذ لولا عدم دوام الجيمية لما كان اتصافه بد غير دائم فان ما جعل شيأ ما غير دائم بسبب مساوقة ذلك الشئ اياه لا محالة فهو فى نفسه غير دائم وأما فى الوجه الذى جعلناه جزأ من الموضوع فلا تكذب الكبرى فانك لا تحكم على كل ج بأنه موصوف بج لا دائما بل تحكم بالدال على ما ليس دائما ج من جملة الموصوفات بج وهذا لا يمنع وجود موصوف بج دائما لكن لا يكون هذا الجيم هو ما كان محمولا فى الصغرى فان محمولها هو ما كان ج دائما فلا يكون الوسط اذن فى القياس واحدا مشتركا فيه فلا يلزم منه نتيجة

فاذن الوجه أن يقال لا ينبغى أن يشترط لادوام الجيمية فى الكبرى لأنه إما أن تكذب الكبرى أو أن تصدق ولا يكون للقياس وسط وأما ضروب هذا الاختلاط فتعدها أنت بنفسك

وأما هذا الاختلاط فى الشكل الثانى فنتيجته ضرورية أبدا أما اذا كانت المطلقة عامية فلا خلاف فيه بين المشهور والحق وأما اذا كانت وجودية ففى المشهور أن النتيجة تابعة للسالبة المنعكسة والحق أن النتيجة دائما ضرورية لان د اذا كان موجبا لأحد الطرفين بالضرورة مسلوبا عن الآخر لا بالضرورة أو مسلوبا بالضرورة وموجبا لا بالضرورة أو موجبا لهما جميعا أو مسلوبا عنهما جميعا وهى لاحدهما بالضرورة وللآخر لا بالضرورة فبين طبيعتى الطرفين مباينة ضرورية

ومن هذا تعلم أن السالبتين فى هذا الاختلاط تنتجان وكـ(١) ذلك الموجبتان ولكن بشرط أن تكون المطلقة وجودية فان كانت عامة يجوز اشتمالها على الضرورة فـ(٢) لا يتألف قياس من سالبتين أو موجبتين كما لا يتألف اذا كانت السالبتان والموجبتان ضروريتين

وأما فى الشكل الثالث فالنتيجة تتبع الكبرى فى الجهة وبيان ذلك أما فيما يرجع الى الاول بعكس الصغرى فبالعكس وأما فيما يرجع اليه بعكس الكبرى أو لا يرجع اليه البتة بالعكس فبالافتراض وذلك فى اقترانين وهما أن تكون الكبرى إما موجبة جزئية وإما سالبة جزئية فتفرض البعض الذى هو ج ولـ(٣)يس د ا فيكون لا شئ من ا د لكن كل ا ج وكل ج ب فكل ا ب ولا شئ

---

(١) وكذلك الموجبتان أى وتنتجان سالبة أيضا لانه ايجاب صورى وموضوعا النتيجة ومحمولها متباينان فى الحقيقة لتباين الجهة فى المقدمتين فان شيأ واحدا قد ثبت لاحد الامرين بالضرورة وثبت للآخر لا بالضرورة وما يثبت لا بالضرورة قد سلبت فيه الضرورة التى كانت وصفا للثبوت الاول فتكون احدى المقدمتين سالبة فى المعنى فلهذا تكون النتيجة سالبة

(٢) فلا يتألف قياس من سالبتين أو موجبتين لانه لا دلالة على التباين حينئذ فقد كان التباين آتيا من أن المحمول الواحد ثابت لشئ بجهة وللآخر بجهة تباينها فاذا كانت العامة مطلقة تشمل الضرورة واختلطت مع أخرى ضرورية لم يوجد فى احداهما ما تتنافى به الاخرى لجواز اتفاقهما فى حالة ما لو كان صدق المطلقة عند تحقق الضرورة وانما يكون التنافى حتما اذا كانت المطلقة وجودية أخذ فيها سلب الضرورة الذاتية كما قال

(٣) وليس د ا هذا اذا كانت الكبرى سالبة كأن تقول كل ج ب وبعض ج ليس د وقوله لكن كل ا ج لانك فرضت البعض طائفة معينة فالجيم محمول على جميعها وقوله وكل ج ب هذه هى صغرى القياس المستدل على انتاجه كما رأيت وقوله فكل ا ب ولا شئ من ا د قياس من الضرب الثانى من الشكل الثالث ينتج النتيجة التى ذكرها بعكس الصغرى

من

من ا د فليس بعض ب د ولاشك أن العبرة فى الجهة لقولنا لاشئ من ا د اذ تصير كبرى الاول بعكس الصغرى وجهة لاشئ من ا د هى جهة ليس بعض ج د وقد يعتقد فى المشهور أن العبرة فى الجهة فيما يرجع الى الاول بعكس الكبرى للصغرى[(1)] لانها تصير كبرى الاول فتكون العبرة لها ثم تنعكس النتيجة على جهتها وأنت تعلم أن عكس الموجب لا يحفظ الجهة فهذا بيان اختلاط المطلق والضرورى فى الاشكال الثلاثة

أما اختلاط الممكن مع غيره فيها فاذا اختلط مع الضرورى فى الاول كانت النتيجة تابعة للكبرى فان كانت ممكنة فلا خلاف فى أن النتيجة ممكنة على المشهور والحقيق وان كانت ضرورية فالمشهور أن النتيجة ممكنة حقيقية[(2)] لانه ان كانت الضرورية موجبة لانه ان لم يكن ممكنا أن يكون كل ب د فبالضرورة ليس كل ب د وكان بالضرورة كل ج د فبالضرورة ليس كل ب ج وكان ممكنا أن يكون كله ج ولكن هذا ليس بخلف لانهم لا يدعون كون النتيجة ممكنة عامية فيلزم سلبها بالضرورة وان كانت الكبرى الضرورية سالبة فالمشهور أن النتيجة ممكنة عامية فتارة تصح ممكنة حقيقية وتارة

ليرجع الى الاول وقوله والعبرة فى الجهة الخ لان لاشئ من ا د صارت كبرى فى الشكل الاول بعد عكس الصغرى والنتيجة تابعة للكبرى فى هذا الاختلاط من الشكل الاول وقوله وجهة لاشئ من ا د هى جهة ليس بعض ج د أى التى هى كبرى القياس المستدل عليه فان ا هو بعض ج الذى نفى عنه د فى تلك الكبرى بعدما فرض طائفة معينة فتكون الجهة فى الفرض هى الجهة فى أصل القضية وقد قلنا ان جهة النتيجة هى جهة لاشئ من ا د التى هى جهة كبرى القياس فتكون النتيجة تابعة للكبرى وهو المدعى

أما ان كانت الكبرى موجبة جزئية فيكون القياس هكذا كل ج ب وبعض ج د ينتج بعض ب د بجهة الكبرى لانا نفرض البعض الذى هو ج طائفة معينة ولنسمها ا فبكل ا ج وكل ج ب صغرى قياسا ينتج من الاول كل ا ب وكل ا د وهى ثانية الافتراض ينتج من الضرب الاول من الثالث بعض ب د ومعلوم ان هذا النتيجة يستدل عليها بعكس الصغرى حتى يرجع القياس الى الشكل الاول فتكون العبرة فى الجهة للكبرى لانها كبرى الاول والنتيجة تابعة لها فى هذا الاختلاط وجهة هذه الكبرى وهى كل ا د هو بعينها جهة بعض ج د التى هى كبرى القياس المستدل عليه لان ا هو بعينه بعض ج بعد فرضه طائفة معينة

(1) للصغرى متعلق بما هو خبر لأن فى قوله وقد يعتقد فى المشهور أن العبرة فى الجهة الخ وحاصل المشهور الذى ذكره أن الكبرى اذا كانت موجبة جزئية فى هذا الشكل أمكن رد القياس الى الاول بعكس الكبرى ثم جعلها صغرى وجعل صغراه كبرى لينتج ما ينعكس الى النتيجة المطلوبة فنقول فى المثال الذى سبق بعض د ج وكل ج ب ينتج بعض د ب وهو ينعكس الى بعض ب د وهو النتيجة المطلوبة وحيث رجع الى الشكل الاول ونتيجته تابعة للكبرى فى هذا الاختلاط والكبرى هنا هى صغرى القياس المستدل على انتاجه فتكون العبرة لجهة هذه الصغرى التى هى كبرى الاول عند الرد وحاصل طعن المصنف فى هذا المشهور أن العبرة لجهة الكبرى فى الاول فى نتيجته وهى بعض د ب فى المثال المذكور وهى ليست نتيجة لقياسنا من الثالث بل لا بد من عكسها حتى تكون النتيجة له وهى موجبة والموجبة لا تحفظ جهة الاصل فى العكس فلو فرضناها جزئية ضرورية تابعة لكبرى الاول الضرورية لم تنعكس الا الى ممكنة كما سبق فلا يجوز حينئذ أن يعتقد أن النتيجة فى مثل هذا الضرب تابعة لصغراه احتجاجا بأنها تصير كبرى الاول

(2) حقيقية أى ممكنة خاصة وقوله ان كانت الضرورية موجبة أى الضرورية الكبرى وقوله لانه ان لم يكن ممكنا أن يكون كل ب د يريد أنه ان لم تصدق هذه النتيجة للقياس القائل كل ب ج بالامكان وكل ج د بالضرورة فليصدق نقيضها وهو ليس كل ب د وكان بالضرورة كل ج د فى كبرى القياس المستدل عليه فينتج من رابع الثانى ليس كل ب ج بالضرورة وكان ممكنا فى صغرى القياس المستدل عليه أن يكون كل ب ج هذا خلف وحاصل نقض المصنف أن ليس كل ب د بالضرورة ليس نقيضا صحيحا للنتيجة الممكنة الخاصة وانما هو نقيض للممكنة العامة وهم يزعمون أن النتيجة خاصة وأما نقيض الممكنة الخاصة فهو أحد الامرين إما ضرورة الايجاب وإما ضرورة السلب فلا يستقيم هذا الدليل الذى ذكروه

تصير مطلقة

والحق أن النتيجة ضرورية أبدا لأنا اذا قلنا فى الكبرى كل ج د أولاشئ من ج د بالضرورة أى كل ما يقال له ج فذلك الشئ دائما د أوليس د لامادام ج بل مادام موجودا ف(ب) اذا قيل له ج فهو دائما د أوليس د وان لم يكن(١) ج وليست هذه الضرورة تحصل عند اتصافه بج بل اذا صار ج كان موصوفا بد قبل ذلك وبعد زوال ج عنه فيندرج تحت الكبرى جميع ماهو ج بالفعل وماهو بالقوة أيضا لانه ليس بمحال أن يصير ماهو بالقوة ج جيما بالفعل واذا صار بالفعل كانت هذه الضرورة ثابتة لاحين حصوله بج بالفعل بل دائما قبل ذلك وبعده والمثال فى هذا قولنا كل انسان يمكن أن يكون متحركا وكل متحرك جسم فكل انسان جسم لاحين ماحصل كونه متحركا بل دائما مادام ذاته موجودا وقد قدمنا أن الايجاب شرط الصغرى فى هذا الشكل الافى الم(٢) ادة الممكنة فيجوز أن تكون سالبة فاذا قرنا الصغرى السالبة الممكنة بالكبرى الضرورية كانت النتيجة موجبة ضرورية وكذلك الصغرى الوجودية السالبة اذا قرنت بالكبرى الموجبة الضرورية فالنتيجة موجبة وهذا استثناء عن اتباع النتيجة أخس المقدمتين فى الكيفية وهو ماشرطناه فى أول الاشكال

وأما اذا اختلط مع الاطلاق فى هذا الشكل فان كانت الكبرى ممكنة فالنتيجة ممكنة لان ب داخل تحت ج المقول عليه د بالامكان وان كانت الكبرى وجودية فالنتيجة ممكنة حقيقية ونض(٣) ع الكبرى موجبة فنقول ان لم يكن كل ب د بالامكان كان الحق إما ضرورة سلب أو ضرورة ايجاب فنضع أولا ضرورة السلب وهى ليس بعض ب د بالضرورة ونق(٤) رنها الصغرى الممكنة

---

(١) وان لم يكن ج حاصله أن معنى الضرورية الكبرى هو أن كل ماقيل عليه ج ولو لحظة من زمان ثبت له د أو سلب عنه بالضرورة فالتلازم بين ج و د أو التنافى بينهما ليس من جهة وصف ج وانما هو تلازم أو تنافر بين طبيعتى ج و د فى أى فرد تحققتا فما يكون ج بالقوة فهو واحد مما تحقق فيه هذه الطبيعة اذ ليس بمحال أن تتحقق فيه فيلزمه أو يسلب عنه د بحكم التلازم أو التنافر بين الطبيعتين (٢) الافى المادة الممكنة أى الممكنة الخاصة فان معناها يجوز أن يكون ويجوز أن لا يكون فهى موجبة فى قوة سالبة أيضا وهى سالبة فى معنى موجبة فالسلب فيها صورى ولذلك كانت النتيجة من سالبة ممكنة خاصة وضرورية موجبة موجبة ضرورية والصغرى الوجودية مدلولها ان ب ج بالفعل وليس ج دائما له فيكون مسلوبا عنه بالفعل هذا اذا كانت موجبة فان كانت سالبة فمعناه ان ب ليس ج بالفعل وليس السلب دائما فيكون الايجاب حاصلا وقتاما فيكون الماء جيما بالفعل فهى سالبة فى قوة موجبة أيضا ولهذا تكون النتيجة منها سالبة ومن ضرورية كبرى موجبة موجبة ضرورية (٣) ونضع الكبرى موجبة شروع فى الاستدلال على وجوب صدق النتيجة الممكنة الحقيقية أى الممكنة الخاصة ولزومها للقياس المركب من ممكنة صغرى ووجودية كبرى وقد بدأ فى البيان بالقياس الذى تكون كبراه الوجودية موجبة فقال ونضع الكبرى موجبة الخ (٤) ونقرن بها الصغرى الممكنة الخ أى على أن تكون الصغرى الممكنة صغرى والجزئية السالبة الضرورية التى فرضنا صدقها عند كذب النتيجة كبرى وذلك بعد أن يفرض وقوع الممكن فى الصغرى حتى تكون فعلية وجودية وهو فرض جائز لان وقوع الممكن ليس بمحال وان كان هذا الفرض كاذبا لانها فى الاصل ممكنة اذ ليس يلزم من كذب شئ أن يكون محالا فاذا فعلنا ذلك وجدنا قياسا من خامس الشكل الثالث هكذا كل ب ح بالوجود وليس بعض ب د بالضرورة ينتج ليس بعض ج د بالضرورة لان النتيجة تتبع الكبرى فى الشكل الثالث فى الاختلاط بين المطلق والضرورى كما تقدم وهذه النتيجة محالة لان كبرى القياس المستدل عليه وهى مفروضة الصدق كانت كل ج د بالوجود فقولنا ليس بعض ج د أخص من نقيضها فلو أمكنت هذه النتيجة لاجتمع النقيضان فهذه النتيجة المحالة ليست لازمة للتأليف من الشكل الثالث فانه تأليف صحيح ولا لفرض الممكنة وجودية لما سبق من أن فرض الممكن واقعا ليس بمحال بالبداهة وماليس بمحال لا يلزم عنه محال والا كان محالا فاذن هى لازمة من فرض صدق تلك القضية وهى قولنا ليس بعض ب د بالضرورة فتكون هى الكاذبة

وهى

وهي كل ب ج ونفرضها وجودية وان كان فرضا كاذبا ولكنه ليس بمحال اذ فرض الممكن موجودا ليس بمحال فلا ينبغي أن يكون عنه محال فان الكذب الغير المحال لا يلزمه محال لانه اذا كان غير محال فربما يوجد وقتاما و يوجد لازمه معه فيصير المحال موجودا لكن المحال لا يتصور وجوده فلا ينبغي أن يكون لازما للكذب الغير المحال فننظر في هذا الاقتران ونتيجته فان كانت محالا فلا يكون بسبب التأليف لانه صحيح ولا بسبب فرض الممكنة وجودية لما بيناه فاذن هو بسبب المقدمة الاخرى وهي السالبة الضرورية ونظرنا في النتيجة وهي ليس كل ج د بالضرورة فوجدناها محالا اذ كان كل ج د بالوجود فعلمنا أنه لزم بسبب السالبة التي قدرنا صدقها وما يلزمه المحال فهو محال ونضع ضرورة الايجاب أيضا وهي بعض ب د ونقرن بها الصغرى الممكنة ونفرضها وجودية فيلزم[1] بعض ج د بالضرورة وكان كله د بالوجود الغير الضروري هذا خلف

ويجب أن يتذكر ههنا أن أفضل المتأخرين لما جعل نقيض الوجودي في الاشارات إما ضرورة الايجاب وإما ضرورة السلب فليس[2] لزوم كون النتيجة ممكنة على رأيه أولى من لزومها وجودية فلعله سها في هذا الكتاب فانه أورد في سائر كتبه نقيض الوجودي على وجهه ولما كان اعتناؤه في هذا الكتاب باختيار الحق ومجانبة المشهور الغير الحق أكثر فربما يتوهم أن الحق في جميع المواضع ما فيه دون ما في غيره فانتدبنا للتنبيه على هذه المواضع لهذا الغرض لا للقدح فيه واذا عرفت هذا فيما اذا كانت الكبرى موجبة أمكنك نقل هذا العمل الى السالبة

وأما اذا كانت الكبرى مطلقة عامية فالنتيجة ممكنة عامية لان المطلق العامي يشتمل على الضروري وغير الضروري فتكون النتيجة تارة ضرورية كما بيناه وتارة ممكنة خاصية والعام لهما جميعا هو الممكن العام

---

(١) فيلزم بعض ج د بالضرورة لان القياس من رابع الثالث هكذا كل ب ج وبعض ب د بالضرورة وقد فرضنا الصغرى وجودية والاختلاط بين الوجودي والضروري تتبع فيه النتيجة كبراه في الشكل الثالث كما سبق

(٢) فليس لزوم كون النتيجة ممكنة الخ لما كان نقيض الوجودي على رأي أفضل المتأخرين هو أحد الامرين اما السلب الضروري أو الايجاب الضروري كان الدليل المتقدم جاريا في الوجودي كما هو جار في الممكن بغير فرق فيصح عنده أن ينتج الاختلاط بين وجودية كبرى وممكنة صغرى نتيجة وجودية مع أن ذلك غير صحيح في الواقع لان نقيض الوجودي هو المردد بين الدائم والضروري وقد سبق للمصنف في باب التناقض التنبيه على مخالفة أفضل المتأخرين في الاشارات لرأيه في نقيض الوجودية وقال « انه حكم في الاشارات بان الايجاب أو السلب ضروري وقد توافقت النسخ التي شاهدناها على هذا والحق ما ذكرناه » فاذا كان نقيض الوجودية ليس مرددا بين الضرورتين فلا يجري الدليل المتقدم في بيانها لانه في حالة الدوام بغير ضرورة يكون القياس في الاستدلال من اختلاط الممكن بالوجودي في الشكل الثالث وهو لا ينتج الا ممكنا خاصا كما سيأتي قبيل آخر هذا الفصل والممكن الخاص لا يناقض الوجودية التي هي كبرى القياس المستدل عليه والدوام هنا لا يستلزم الضرورة عند المصنف لان النقيض المردد هو من قضايا جزئية والدوام في الجزئي لا يستلزم الضرورة كما سبق وأيضا الاحكام الوجودية ليست بلازمة للطبائع لانه أخذ فيها عدم الضرورة فهي من اللواحق التي تثبت أو تنفى للعوارض فقد يكون الثبوت أو الانتفاء ناشئا عن عروض الوصف بالفعل فلا يتعدى الى ما له ذلك الوصف بالامكان كأن تقول كل انسان يمكن أن يطير وكل طائر يقطع المسافات في الجو بالفعل فان غاية ما يلزم عن هذا القياس أن كل انسان يمكن بالامكان الخاص ان يقطع المسافات في الجو أما أن كل انسان يقطع المسافات في الجو بالفعل فهو كاذب وقد راجعت منطق الاشارات في باب التناقض فاذا عبارتها « فاذا قلنا كل ج ب على الوجه الذي ذكرنا (أي وجودية) كان نقيضه ليس انما بالوجود كل ج ب أي بل إما بالضرورة بعض ج ب أو ب مسلوب عنها كذلك » قال الطوسي « وفي بعض النسخ أي بل إما دائما بعض ج ب أو مسلوب عنها كذلك والصحيح هو الاخير وحده لانه نقيض الوجودي اللادائم والاول ليس بنقيض لاحد الوجوديين بل انما هو نقيض الممكن الخاص ولعل السهو انما وقع من النساخين »

وأما اختلاط الممكن مع غيره في الشكل الثاني فاذا اختلط مع الضروري فيه كانت النتيجة ضرورية سواء كانتا موجبتين أو سالبتين أو احداهما موجبة والاخرى سالبة وبيانه (١) كما ذكرناه في اختلاط المطلق والضروري في هذا الشكل

واذا اختلط مع المطلق وكان مما (٢) ينعكس فيكون منه قياس اذا كانت المطلقة سالبة والممكنة (٣) يجوز أن تكون موجبة ويجوز أن تكون سالبة فتكون المقدمتان سالبتين

فالضرب الاول كل ب ج بالامكان ولا شئ من د ج بالاطلاق المنعكس فلا شئ من ب د بالامكان (٤) الخاص ان كانت المطلقة خالية عن الضرورة في العكس وان جاز اشتمالها على الضرورة وهي التي يجوز (٥) دوام اتصاف موضوعها بالوصف الموضوع معه فالنتيجة سالبة بالامكان العام وبيانه بالعكس والرد الى هذا الاختلاط من الاول

الضرب الثاني لا شئ من ب ج وكل د ج نعكس الصغرى ونجعلها كبرى لترجع الى الاول فينتج لا شئ من د ب بالامكان الخاص ان كان المطلق مما لا ضرورة فيه والسالب الممكن لا ينعكس (٦) الا بحيلة وهي أن يقلب الى الايجاب فانه ممكن خاص ثم ينعكس الموجب الى الممكن العامي الموجب فنتيجة هذا الضرب اذن موجبة جزئية بالامكان العام وان كان المطلق مما يقع تحته الضروري فالنتيجة تارة سالبة ضرورية وتارة موجبة جزئية بالامكان العام ولا يتعين أحدهما بطريق العكس

الضرب (٧) الثالث كالاول الا أن نتيجته جزئية والرابع (٨) لا يمكن (٩) بيانه بالعكس كما عرفت ولا

(١) وبيانه كما ذكرناه الخ وهو أن الشئ الواحد اذا أثبت لشئ بالضرورة ولا آخر بالامكان الذى لا ضرورة فيه أو سلب عنه كذلك أو ثبت لهما أو نفى عنهما بالجهتين المختلفتين الضرورة والامكان كانت طبيعتا الشيئين متباينتين فهما متنافيان بالضرورة (٢) وكان مما ينعكس أى كان المطلق مما ينعكس وقد سبق أن ما لا ينعكس منه هو السالب الذى لم يؤخذ بمفهومه العرفي أى لم يلاحظ فيه الدوام بدوام الوصف الذى ونبع معه أو لم يخصص بزمان معين في الماضي أو في الحال أما ما أخذ من السالب بالمفهوم العرفي أو خصص بزمان معين فهو منعكس وكذلك الموجب مطلقا غير أن السالب المعكس ينعكس كنفسه في الكم والجهة بخلاف الموجب فانه ينعكس كنفسه في الجهة دون الكم (٣) والممكنة يجوز الخ يريد منها الممكنة الخاصة أى وكانت الممكنة خاصة فيجوز ان تكون موجبة وان تكون سالبة لان سالبتها في قوة الموجبة أيضا فاذا وضعت سالبة كانت المقدمتان سالبتين على خلاف المعروف وانما شرط أن تكون الممكنة كذلك لانها هي التي تنعكس بالحيلة كما سيأتي الى ممكنة عامة ان كانت سالبة (٤) بالامكان الخاص لان القضيتين ممكنتين لا ضرورة فيهما (٥) وهي التي يجوز دوام اتصاف موضوعها الخ أى المطلقة التي يصح أن يلحظ فيها أن الحكم انما هو منوط بوصف الموضوع ووصف الموضوع دائم بدوام الذات وما كان كذلك فهو ضروري فتكون المطلقة شاملة للضروري فالنتيجة حينئذ تكون سالبة ممكنة عامة لانها ترجع الى الاول بعكس الكبرى كنفسها وهو ينتج الممكن العام من هذا الاختلاط (٦) لا ينعكس الا بحيلة تلك الحيلة هي أن تحول السالبة الخاصة الى موجبة فتنعكس عامة كما قال وهذا الاحتيال هنا لا يجعل هذا العكس من قبيل العكس المنطقي المعروف فقد نفاه المصنف عن كل سالبة ممكنة ومنع ان تستعمل هذه الحيلة في باب العكس بان الموجبة لا تصلح ان تكون عكسا للسالبة لمخالفة القضيتين في الكيف وانما سهل على المصنف الاخذ بهذا العكس هنا أنه صادق في الواقع وان لم يكن بصورته مطابقا للقاعدة (٧) الضرب الثالث وهو من جزئية موجبة صغرى ممكنة وكلية كبرى مطلقة مما ينعكس وقوله كالاول أى في جهة النتيجة فهي الامكان الخاص ان كانت المطلقة خالية من الضرورة في العكس والا كانت من الممكن العام السالب وبيان ذلك بالعكس والرد الى الاول من هذا الاختلاط ونتيجته جزئية لان صغراه كذلك (٨) والرابع وهو ما تركب من جزئية سالبة صغرى وكلية موجبة كبرى فان كانت صغراه مطلقة فهي جزئية لا تنعكس وقد شرطنا أن تكون المطلقة سالبة تنعكس وان كانت الصغرى ممكنة والكبرى مطلقة فالكبرى موجبة والشرط أن تكون المطلقة المنعكسة سالبة فهذا الضرب لا يكون منه قياس منتج (٩) لا يمكن بيانه بالعكس لان الكبرى موجبة فتنعكس جزئية فيتركب القياس من جزئيتين

بالافتراض

بالافتراض لان نتيجة(١) أحد قياسيه جزئية موجبة بالامكان العام فلا يتألف منها قياس مع الجزئية الاخرى

وأما الممكنتان فيتألف منهما قياس فى الشكل الثالث ويجوز أن تكون الصغرى سالبة لانها ترجع الى الموجبة والنتيجة ممكنة حقيقية ويبين ذلك بالعكس فيما يرجع الى الاول بعكس واحد وأما فيما(٢) يرجع اليه بعكسين فلا يبين بالعكس لان النتيجة اذا عكست صارت ممكنة عامة لا تمتنع أن تكون ضرورية ولكن يبين بالافتراض أن النتيجة ممكنة حقيقية وان اختلط الممكن مع الضرورى فى هذا الشكل كانت النتيجة تابعة للكبرى وان اختلط مع الوجودى كانت النتيجة ممكنة خاصة وان اختلط مع المطلق كانت النتيجة ممكنة عامية وانما كان كذلك لانه يرجع الى الاول بالعكس ونتيجة هذا(٣) الاختلاط فى الاول الممكن الخاصى ان كان المطلق وجوديا والممكن العامى ان كان المطلق عاما

فحاصل القول فى الاختلاطات أن النتيجة فى الاول تتبع الكبرى فى الجهة الا فى موضعين (أحدهما) ان كانت الصغرى ضرورية والكبرى مطلقة بمعنى مادام الموضوع موصوفا بما وصف به فالنتيجة ضرورية (والثانى) اذا كانت الصغرى ممكنة خاصية والكبرى وجودية أو مطلقة فالنتيجة(٤) ممكنة أما الشكل الثانى فلا قياس فيه عن مطلقتين الا اذا كانت السالبة من جنس ما ينعكس ولا عن ممكنتين ولا عن ممكنة ومطلقة الا ان تكون منعكسة ثم النتيجة ممكنة خاصة ان خلت المطلقة عن معنى الضرورة والا فممكنة عامة وأما فى اختلاط المطلق والضرورى والممكن والضرورى فالنتيجة ضرورية أبدا سواء كانتا موجبتين أو سالبتين أو سالبة وموجبة الا أن يكون المطلق عاما فاختلاف الكيفية حينئذ لابد منه

وأما الشكل الثالث فالنتيجة تابعة للكبرى لان الجهة جهتها عند الرد الى الاول الا فى موضعى الاستثناء فى الاول هذا تمام القول فى المختلطات وتم بتمامه القول فى صورة الأقيسة الحملية من جملة الاقترانات

---

(١) لان نتيجة أحد قياسيه جزئية الخ حاصله أنا فى الافتراض نفرض بعض ب الذى ليس ج بالاطلاق طائفة معينة وليكن ا فكل ا ب ولاشئ من ا ج فنضم الثانية الى كبرى القياس المستدل عليه هكذا لاشئ من ا ج وكل د ج وهو من الضرب الثانى من هذا الشكل ونتيجته كما تقدم جزئية موجبة ممكنة عامة فنتيجة هذا القياس من الافتراض كذلك والقياس الثانى يتألف من هذه النتيجة ومن عكس المقدمة الثانية من الافتراض وهى موجبة كلية تنعكس الى جزئية والقياس لا يتألف من جزئيتين

(٢) وأما فيما يرجع اليه بعكسين الخ كالضرب الرابع من هذا الشكل وهو يتألف من موجبتين والكبرى جزئية ويرد الى الاول بعكس الكبرى وجعلها صغرى ثم تعكس النتيجة والفرض أن المقدمتين ممكنتان فلو كانت نتيجة الاول ممكنة حقيقية أى خاصة وكان من اللازم عكسها حتى تكون نتيجة لقياسنا من الثالث لكان عكسها ممكنة عامة تشمل الضرورة وهى غير المطلوب لان المطلوب ممكنة حقيقية أما الافتراض فهو أن تفرض بعض ب الذى هو د فى الكبرى طائفة معينة وليكن ا فكل ا ب وكل ا د فتضم الاولى على أنها صغرى الى صغرى قياسنا على أنها كبرى هكذا كل ا ب وكل ب ج لينتج كل ا ج وتضم هذه النتيجة صغرى الى ثانية الافتراض كبرى هكذا كل ا ج وكل ا د لينتج من أول الثالث بعض ج د وهو المطلوب وقياس الافتراض الذى أنتج هذه النتيجة يبين بعكس الصغرى فيكون حكمه فى النتيجة حكم ما يبين بذلك ونتيجته ممكنة خاصة كما ذكره (٣) هذا الاختلاط يريد به الاختلاط بين الممكن والمطلق سواء كان المطلق وجوديا وهو ما جاء فى قوله وان اختلط مع الوجودى أو كان عاما وهو قوله وان اختلط مع المطلق (٤) فالنتيجة ممكنة أى خاصية ان كانت الكبرى وجودية أو عامية ان كانت الكبرى مطلقة عامة كما سبق فى اختلاط الممكن مع المطلق فى الشكل الاول

(الفصــــل الثـالث)

فى القضايا الشرطية وأحكامها من الايجاب والسلب والحصر والاهمال وغير ذلك

قد بينا انقسام القضايا الى الحمليات والشرطيات وانقسام الشرطيات الى المتصلة والمنفصلة وكما أن من الحمليات ما يُصدَّق به بغير قياس ومنها ما يفتقر التصديق به الى القياس كذلك من الشرطيات ما هو كذلك والحمليات قد تنتج عن قياسات حملية وقياسات شرطية أيضا أما الشرطيات فلا تنتج الا عن الشرطية سواء كانت مقدماتها شرطية صرفة أو مخلوطة بحمليات فاذن ههنا قياسات شرطية لابد من البحث عنها وعن شرائطها فى النتاج

وقبل البحث عنها نعرف أحوال القضايا الشرطية فى ذاتها وبساطتها وتركبها والحقيقى منها وغير الحقيقى وايجابها وسلبها وحصرها واهمالها مع الاشارة الى جهاتها وتناقضها وانعكاسها وقد أشرنا لك قبل هذا الى أن الشرطية تشارك الحملية فى أن كل واحدة منهما قول جازم أى قضية يحكم فيها بنسبة شئ الى شئ لكن النسبة فى الحملية أن الثانى فيها هو الاول وفى الشرطية ليس كذلك بل النسبة فى المتصلة تسمى نسبة المتابعة وفى المنفصلة نسبة المعاندة وتأليف الحمليات انما هو من المفردات أو مما هو فى حكم المفردات وأما تأليف الشرطيات فهو من المؤلفات تأليف القضايا لكنها خرجت عن كونها قضية بادخال حرف الشرط والجزاء والحرف الدال على الانفصال والعناد فيها فصارت جزء قضية اذا ارتبطت بها الاخرى حصل من مجموعهما قضية يمكن فيها التصديق والتكذيب

وهذه المؤلفات التى هى أجزاء الشرطيات قد تكون حمليات والمؤلف منها هى القضية الشرطية البسيطة وقد تكون أيضا شرطيات فلنعدّ أصنافها أما المتصلة فقد تكون مركبة من حمليتين كقولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وقد تكون مركبة من حملية وشرطية إما متصلة وإما منفصلة أما تركيبها من الحملية والمتصلة وليكن المقدم حمليا كقولك ان كانت الشمس علة النهار فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وليكن الثانى حمليا كقولك ان كانت كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان الشمس علة النهار وأما تركيبها من الحملية والمنفصلة والحملى هو المقدم فمثل قولك ان كان هذا عددا فهو إما زوج وإما فرد ومثاله والحملى هو الثانى قولك ان كان هذا إما بياضا وإما سوادا فهو لون وقد تكون مركبة من متصلتين كقولك ان كان اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان لم يكن النهار موجودا لم تكن الشمس طالعة وقد تكون مركبة من منفصلتين كقولك ان كان الجسم إما ساكنا وإما متحركا فبعض الجواهر إما ساكن وإما متحرك وقد تكون مركبة من متصلة ومنفصلة وليكن المتصل مقدما كقولك ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فاما ان تكون الشمس طالعة وإما أن لا يكون النهار موجودا وليكن المتصل تاليا كقولك ان كان إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا فان كان زوجا فليس بفرد

وللمنفصلة أيضا بازاء كل قسم من هذا قسم أما تركيبها من الحمليتين فكقولك إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا وتركيبها من المتصلة والحملية كقولك إما ان يكون كلما كان نهارا فالشمس طالعة و إما أن لا تكون الشمس علة النهار وتركيبها من المنفصلة والحملية كقولك إما أن يكون هذا إما زوجا و إما فردا و إما أن لا يكون عددا وتركيبها من المتصلتين كقولك إما ان يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإما أن يكون قد يكون اذا كانت الشمس طالعة فالنهار ليس بموجود وتركيبها من المنفصلتين كقولك اما أن تكون هذه الحمى اما صفراوية واما دموية واما أن تكون هذه الحمى

إما بلغمية و إما سوداوية وتركيبهما من متصلة ومنفصلة كقولك إما أن يكون ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإما أن يكون إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن يكون النهار موجودا

واعلم أن المنفصل قد يكون ذا جزأين إما موجبين أو سالبين أو سالب وموجب وقد يكون ذا أجزاء كثيرة متناهية فى الفعل والقوة كقولك اما أن يكون هذا العدد تاما أو زائدا أو ناقصا أو غير متناهية فى القوة كقولك هذا العدد إما أن يكون اثنين أو ثلاثة أو أربعة وهلم جرا وهذه الاجزاء قد تكون سوالب وموجبات

وأما المتصل فلا يكون الا ذا جزأين مقدم وتال ولكن ربما كان المقدم قضايا كثيرة بالفعل أو بالقوة ومع ذلك تكون الجملة قضية واحدة كقولنا ان كان هذا الانسان به حمى لازمة وسعال يابس وضيق نفس ووجع ناخس ونبض منشارى فبه ذات الجنب وأما اذا وقعت هذه الكثرة فى جانب التالى لم تكن القضية واحدة بل كانت قضايا كثيرة بالفعل كما إذا عكست هذه فقلت ان كان بهذا الانسان ذات الجنب فبه حمى وسعال يابس وضيق نفس ووجع ناخس ونبض منشارى فهذه ليست قضية واحدة بل قضايا كثيرة فان قولك ان كان مجنوبا فبه حمى كلام تام وكذلك لو قلت بدله فبه سعال يابس وكذلك غيره من الاجزاء

وأما الايجاب والسلب فيها فقد ذكرنا من قبل أن الايجاب فى المتصل هو الدلالة على وجود لزوم التالى للمقدم واتصاله به ومتابعته اياه مثل قولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والسلب فيه هو رفع هذا اللزوم والاتصال مثل قولك ليس اذا كانت الشمس طالعة فالسماء متغيمة[1] وليس السلب فيه أن يكون المقدم أو التالى سالبا فقد يكونان سالبين والقضية موجبة كقولك اذا لم تكن الشمس طالعة فليس النهار موجودا فقد حكمت بلزوم عدم النهار لعدم طلوع الشمس وكذلك الايجاب فى المنفصل هو الدلالة على وجود المباينة والعناد بين القضيتين كقولنا هذا العدد إما أن يكون زوجا وإما أن يكون فردا فقد أوجبت انفصال احدى القضيتين عن الاخرى أى القضية القائلة هذا العدد زوج عن القائلة هذا العدد فرد والسلب فيه هو رفع هذا العناد بادخال حرف السلب على كل أجزاء القضية وبالجملة أن يكون واقعا قبل حرف الانفصال لا بعده كقولك ليس إما أن يكون الجسم أبيض أو متحركا فقد رفعت المباينة والانفصال بينهما فأما اذا لم يدخل حرف السلب على الكل بل على احدى القضيتين أو على كل واحدة منهما فالقضية موجبة كقولك إما أن لا يكون العدد زوجا وإما أن لا يكون فردا وكقولك إما أن لا يكتب زيد أو يحرك يده فانهما موجبتان وان اقترن حرف السلب بكل واحدة منهما فى أحد المثالين و بواحدة منهما فى المثال الآخر

وأما الحقيقى وغيره من كل قسم فالمتصل الحقيقى هو ما يقتضى وضع المقدم لذاته أن يتبعه التالى سواء كان علة له أو معلولا لا يفارقه أو مضايفا أو كانا معلولى علة واحدة وغير الحقيقى هو الذى يصدق الحكم فيه بالتالى مع صدق القول بالمقدم من غير أن يكون بينهما علاقة ما كما اذا قيل كلما كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق فليس هذا حكما بمتابعة التالى للاول بسبب أن التالى من موجبات المقدم أو بينهما علاقة ما ظاهرة لنا أو خفية علينا بل على سبيل الاتفاق والموافاة ومثل هذا لا فائدة فيه فى العلوم فان الذهن اذا سبق فعلم وجود التالى ولم ينتقل اليه عن وضع الاول إما بديهيا أو بنظر فلا فائدة لوضع المقدم فى انتقال الذهن منه الى التالى

---

(١) متغيمة يقال تغيمت كما يقال غامت وغيمت

والحقيقي لايشترط في صدقه صدق أجزائه بل ربما كان جزآه كاذبين بل الشرط أنه اذا وضع الاول لزمه الثاني ومثال الصادق الكاذب الاجزاء قولك ان كانت الخمسة زوجا فهي منقسمة بمتساويين فهذه قضية صادقة يلزم التالي فيها المقدم مهما وضع المقدم لكنه محال في نفسه لا يتصور وجوده فلو أمكن وجوده وتصور في نفسه للزمه التالي

وأما المنفصل الحقيقي فهو ما يراد فيه بإما أن الامر لا يخلو عن أحد الاقسام ولا تجتمع فيه ففيه المنع من الخلو والمنع من الجمع كقولك إما أن يكون هذا العدد زوجا و إما أن يكون فردا ولا يتصور خلو العدد عنهما جميعا ولا يتصور اجتماعهما معا فيه ولا تليق لفظة لا يخلو على التحقيق الا بهذا القسم

وأما غير الحقيقي فقسمان (أحدهما) الذي يراد فيه بلفظة إما المنع من الاجتماع ولا يمنع الخلو كقولك في جواب من يقول هذا الشيء حيوان شجر ليس كذلك بل إما أن يكون حيوانا و إما أن يكون شجرا أي هذان لا يجتمعان فيه وليس المراد به أن الشيء لا يخلو منهما فانه قد يخلو منهما كالجماد فانه ليس بحيوان ولا شجر والقسم الآخر هو الذي يراد بلفظة إما فيه المنع من الخلو لا المنع من الجمع مثل قولك حين يقال هذا الشيء نبات حيوان إما أن لا يكون نباتا و إما أن لا يكون حيوانا أي إما أن لا يكون نباتا فتكون كاذبا اذا قلت انه نبات و إما أن لا يكون حيوانا فتكون كاذبا اذا قلت انه حيوان ولا يخلو الشيء عنهما جميعا أي عن عدم النباتية وعدم الحيوانية وان كانا قد يجتمعان بأن يكون جمادا فيجتمع فيه العدمان معا ومن هذا القبيل كل منفصل ذكر فيه قسم ولازم نقيضه اذا كان ذلك اللازم أعم من النقيض كما اذا قلت إما أن يكون زيد في البحر و إما أن لا يغرق فقولنا لا يغرق لازم لقولنا لا يكون في البحر وهو نقيض للقسم المورد في الانفصال لكن هذا اللازم أعم من هذا النقيض فان من يكون في البحر قد لا يغرق أيضا فالاجتماع غير ممنوع في مثل هذا الانفصال بل الخلو عن القسمين هو الممنوع ولا يتصور خلو الشيء عن الكون في البحر وعن عدم الغرق ولكن قد يجتمعان بأن يكون في البحر ولا يغرق ولفظة لا يخلو لا تليق بالقسمين جميعا فان معنى قولنا لا يخلو الشيء عن كذا وكذا أي أيهما لم يكن كان الآخر وهذا غير موجود في الاول من هذين القسمين وأيهما[1] كان لم يكن الآخر وهذا غير موجود في الثاني منهما

وأما الحصر والاهمال في الشرطيات فليس كليتها أن يكون المقدم أو التالي كليا بل الكلية في المتصلات أن يكون الاتصال كليا أي محكوما به على كل اشتراط ووضع فرض للمقدم وفي الانفصال كذلك ينبغي أن يكون الانفصال كليا أي محكوما بانفصال كل من الجزأين عن الآخر عند كل حال ووضع واشتراط فرض له

واللفظ الدال على الايجاب الكلي المتصل هو قولنا كلما كان كذا كان كذا والدال على الايجاب الكلي المنفصل قولنا دائما إما أن يكون كذا و إما أن يكون كذا والدال على السلب الكلي المتصل قولنا ليس البتة اذا كان كذا كان كذا وهو المستعمل أيضا للسلب الكلي المنفصل

وأما الجزئية فهي أن يكون الحكم على بعض أوضاع المقدم وبعض الاحوال والاشتراطات وان كان المقدم والتالي كليين واللفظ الدال على الايجاب الجزئي المتصل قد يكون اذا كان كذا كان كذا وكذلك هو الدال على الايجاب الجزئي المنفصل والدال على السلب الجزئي المتصل ليس كلما وعلى السلب الجزئي المنفصل ليس دائما

وأما الاهمال فهو أن يحكم بالاتصال والانفصال من غير تعرض لبيان الكلية والجزئية مثل قولنا ان

(1) وأيهما كان لم يكن الآخر من تتمة معنى لفظة لا يخلو

كان

كان كذا كان كذا وإذا كان كـذا كان كذا وإما أن يكون كذا وإما أن يكون كذا وليس إذا كان كذا كان كذا أو ليس إما أن يكون كذا وإما أن يكون كذا

واعلم أنه قد تستعمل قضايا متصلة ومنفصلة محرّفة عن ظاهرها مثل قولك لا يكون ا ب ويك(١)ون ج د وهي من المنفصلات في قوة قولك إما أن لا يكون ا ب وإما أن لا يكون ج د ومن المتصلات في قوة قولك إن كان ا ب فلا يكون ج د وكذلك تقول لا يكون ج د أو يك(٢)ون ا ب وهي من المنفصلات في قوة قولك إما أن لا يكون ج د وإما أن لا يكون ا ب ومن المتصلات في قوة قولك كلما كان ج د ف(ا ب) وقريب من هذا قولنا ل(٣)يس يكون ج د إلا و ا ب فهاتان الصيغتان تفيدان الحصر الكلي

وقد تستعمل صيغة لمّا فلا تقتصر دلالتها على اللزوم والاتصال فقط بل تدل على تسليم التالي ووضعه لازما من تسليم المقدم ووضعه وعلى عكسه صيغة لو فإنها تدل على تسليم عدم التالي ووضعه لازما من تسليم عدم المقدم

وأما الجهات فإذا أردت اعتبارها في هذه القضايا ففي المتصلات أولى والجهة هي جهة الاتصال لا جهة أجزاء القضية كما كان في الإيجاب والسلب والكلية والجزئية فالمتصلة الكلية الضرورية هي أن يكون الاتصال فيها دائما مع أي وضع كان للمقدم سواء كان اتصال موافقة أو اتصال لزوم كقولنا كلما كان الشيء إنسانا فهو حيوان وأما الوجودية الكلية اللزومية التي لا ضرورة فيها فهي التي يوجد فيها اللزوم مع كل وضع إلا أنه لا يدوم مع دوام الوضع كقولهم كلما كان هذا إنسانا فهو متنفس أو كلما طلعت الشمس فهي توافي السمت وأما الاتفاقية فجهتها الضرورة فيما فيه دوام التالي مع دوام المقدم وأما الوجودية الاتفاقية التي لا تدوم دوام الوضع وم(٤)ع ذلك توجد مع كل وضع فربما لم توجد لأنه إذ لم يكن لزوم ولا دوام فيكون مثل هذا عروضا اتفاقيا فيهما فربما لم يعرض التالي الذي لا دوام له ولا لزوم بل يكون ممكنا عروضه فإذن جهة الإمكان إنما هي في المتصلات الاتفاقية وجهة الوجود في اللزومية وجهة الضرورة فيهما جميعا

وأما حال التناقض فيها فهو كما عرفته في الحمليات فقولنا كلما كان نقيضه « ليس كلما كان » ونقيض قولنا دائما إما أو إما « ليس دائما » ونقيض ليس البتة « قد يكون » في المتصل والمنفصل

وليراع في التناقض اتحاد القضيتين في المقدم والتالي والجزء والكل والزمان والمكان والشرط والإضافة والقوة والفعل

---

(١) ويكون ج د كما تقول لا يهضم حقي وأنا حي" وكما في الحديث لا يسرق السارق وهو مؤمن فمعنى هذا إما أن لا يهضم حقي فأبقى حيا وإما أن لا أكون حيا فليهضم بعد موتي وإما أن لا يسرق السارق فيكون مؤمنا وإما أن لا يكون مؤمنا إن سرق ولو جعلها المصنف في صورة مانعة الجمع لكان أجود كأن يقال الشخص إما سارق أو مؤمن وأنا إما مهضوم الحق وإما حي" أي لا يجتمع هضم حقي وحياتي

(٢) أو يكون ا ب كما تقول لا يكون اللص في القرية أو يقبض عليه فهو في قوة كلما كان في البلد قبض عليه من المتصلات وفي قوة إما أن لا يكون في القرية وإما أن لا يقبض عليه من المنفصلات أي لا تخلو منفعته من أحد السالمين لأنه إن خلا منهما كان في القرية وقبض عليه ولا منفعة له في هذا وأرى من الصواب أن مثل هذا التأليف هو في معنى المتصلات لا غير لأن تحويله إلى المنفصل يخرجه إلى ما لا يكاد يفهم

(٣) ليس يكون ج د الخ يصح أن تمثل له بالمثال السابق بأن يقال لا يكون اللص في البلد إلا و يقبض عليه وتقول لا يكون الحاسد على حالة إلا وهو مسخوط عليه وهذا كله في معنى الملازمة والاتصال وفي رده إلى الانفصال تكلف ظاهر

(٤) ومع ذلك توجد مع كل وضع كقولك كلما كان الفرس صاهلا كان زيد الكاتب متحرك الأصابع

وأما العكس أما في الاتصال فهو جعل التالي مقدما والمقدم تاليا مع حفظ الكيفية وبقاء الصدق والكذب بحاله فعكس السالب الكلي سالب كلي وعكس الموجب الكلي موجب جزئي وعكس الموجب الجزئي موجب جزئي ولا عكس للسالب الجزئي

وأما الانفصال فليس هناك مقدم وتال بالطبع بل كل واحد منهما يجوز أن يقدم ويؤخر والانفصال بحاله ولنقتصر من أحكام القضايا على هذا القدر

(الفصل الرابع)

في القياسات الشرطية من الاقترانات

والاقتران إما أن يقع بين متصلين أو منفصلين أو بين حملي ومتصل والشركة في المقدم أو في التالي أو بين حملي ومنفصل أو بين متصل ومنفصل ولسنا نؤثر استيفاء الكلام في هذه الاقترانات بأسرها فان منها ماهو بعيد عن الطبع لا يستبين انتاجه الا بكلفة شديدة ولا يليق بالمختصرات التعرض للامور الوحشية فلنقتصر على ماهو قريب من الطباع السليمة انتاجه فمن شاء الوقوف على جميع هذه الاقترانات ناتجها وعقيمها فليطلبه من كتب أفضل المتأخرين المستقل باستخراج أكثر أحكامها وتمييز الناتج عن العقيم منها دون من تقدمه وان أخر الله في الأجل فسنفرد لهذه الاقترانات كتابا جامعا للمألوف والغريب منه

فأما الاقتران بين المتصلين فالناتج منها ما تكون الشركة بين المقدمتين في جزء تام أي في مقدم أو تال وحينئذ تتألف منها اشكال ثلاثة كاشكال الحمليات لانه اما أن يكون المشترك فيه تاليَ احداهما مقدمَ الاخرى وهو الشكل الاول أو تالي المقدمتين جميعا وهو الشكل الثاني أو مقدمهما وهو الشكل الثالث ويجب أن يراعى ههنا أيضا شرائط الحمليات من ايجاب الصغرى وكلية الكبرى في الاول وكلية الكبرى وكون احداهما سالبة في الثاني وايجاب الصغرى وكون احداهما كلية في الثالث والنتيجة في جميعها شرطية والاول ينتج الكليين والجزئيين جميعا والثاني لا ينتج الا السالبة والثالث لا ينتج الا الجزئية وتشترك الثلاثة في أن لا قياس فيها عن جزئيتين ولا سالبتين ولا سالبة صغرى كبراها جزئية

ومثال الاول كلما كان ا ب فج د وكلما كان ج د فه ز ينتج كلما كان ا ب فه ز وعليك أن تعد ضروبه الباقية ومثال الثاني كلما كان ا ب فج د وليس البتة اذا كان ه ز فج د ينتج ليس البتة اذا كان ا ب فه ز وعد ضروبه الباقية بنفسك ومثال الثالث كلما كان ا ب فج د وكلما كان ا ب فه ز ينتج قد يكون اذا كان ج د فه ز وضروبه كضروب الحمليات

وأما الاقتران بين المنفصلات فلا يتألف بين الحقيقيتين منها قياس الا أن تكون الشركة في جزء غير تام وهو جزء تال أو مقدم والمطبوع ما كان على هيئة الشكل الاول وشرائط انتاجه أن تكون الصغرى موجبة كانت جزئية أو كلية ويكون الجزء المشترك فيه موجبا والكبرى كلية سالبة كانت أو موجبة ومثاله إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا وكل زوج فهو إما زوج الزوج وإما زوج الفرد فقط وإما زوج الزوج والفرد ينتج أن هذا العدد إما فرد وإما زوج الزوج وإما زوج الفرد فقط وإما زوج الزوج والفرد

وأما الاقتران الكائن بين المتصل والحملى فالقريب من الطبع منه هو أن يكون الاشتراك بين تالى المتصل والحملى لا بينه وبين المقدم ولنضع الحملى أيضا أولا مكان الكبرى فيتألف منهما اشكال ثلاثة

الاول أن يكون الاشتراك فى محمول التالى وموضوع الحملى وشريطته فى النتاج أن المتصلة ان كانت موجبة فيجب أن يكون التالى موجبا والحملى كليا كالحال فى الحمليات والنتيجة شرطية مقدمها مقدم المتصل وتاليها ما تكون نتيجة التالى والحملى لو انفردا مثاله ان كان ا ب فكل ج د وكل د ه ينتج ان كان ا ب فكل ج ه وعدّ ضروبه بنفسك

الثانى أن يكون الاشتراك فى محمولى التالى والحملى وشرائطه ان كانت المتصلة موجبة كما قيل فى الثانى من الحمليات من كلية الكبرى وكون الحملية أو التالى سالبا مثاله ان كان ا ب فلا شىء من ج د وكل ه د ينتج ان كان ا ب فلا شىء من ج ه

الثالث أن يكون الاشتراك فى موضوعى التالى والحملى وشريطته ان كانت المتصلة موجبة كما قيل فى الثالث من الحمليات من كون التالى موجبا وكون احداهما كلية مثاله ان كان ا ب فكل ج د وكل ج ه ينتج ان كان ا ب فبعض د ه وأما ان كانت سالبة فيحدث اشكال ثلاثة أخرى بعيدة عن الطبع لا نذكرها ولنضع الحملى مكان الصغرى فيحدث أيضا اشكال ثلاثة والشرائط فيها ان كانت المتصلة موجبة ما ذكرناه وان كانت سالبة فهى من جملة ما لا نذكره

الاول كل ج ب وان كان ه ز فكل ب ا ينتج ان كان ه ز فكل ج ا

الثانى كل ج ب وان كان ه ز فلا شىء من ا ب ينتج ان كان ه ز فلا شىء من ج ا.

الثالث كل ج ب وان كان ه ز فكل ج ا ينتج ان كان ه ز فبعض ب ا

وأما الاقتران بين المنفصل والحملى فان كانت الحملية صغرى كان القريب من الطبع ما هو على منهاج الشكل الاول وهو أن تكون الحملية موجبة ومحمولها موضوع أجزاء الانفصال كله وتكون المنفصلة كلية ومثاله كل متحرك جسم وكل جسم إما نبات أو جماد أو حيوان فكل متحرك إما نبات أو جماد أو حيوان وقد ينتج منه على منهاج الثالث أما على منهاج الثانى فلا ينتج

وان كانت الحملية كبرى فاما أن تكون قضية واحدة أو قضايا وان كانت قضايا فاما أن تكون مشتركة فى محمول واحد أو لا تكون بل لكل واحد منها محمول على حياله والقريب من الطبع أن يكون الاقتران مع حمليات بعدد أجزاء الانفصال ويجب أن تكون مشتركة فى محمول واحد وتكون على منهاج الشكل الاول وتكون المنفصلة وأجزاؤها موجبة والحمليات كليات وتكون أجزاء الانفصال مشتركة فى حد هو الموضوع ولكل حملى اشتراك مع أجزاء الانفصال فى جزء فالنتيجة حملية وهذا هو الاستقراء التام وستعرف الاستقراء بعد هذا وأفضل المتأخرين يسمى هذا الاقتران القياس المقسم ومثاله كل متحرك إما أن يكون حيوانا وإما أن يكون نباتا وإما أن يكون جمادا وكل حيوان جسم وكل جماد جسم وكل نبات جسم فكل متحرك جسم

وقد يكون منه ع[1] لى سبيل الشكل الثانى والشرط بين أجزائه وأجزاء الحمليات ما هو الشرط بين الحمليين فى الثانى ولا يكون ع[2] لى سبيل الشكل الثالث الا أن تكون المنفصلة موجبة وأن تكون

(١) على سبيل الشكل الثانى فتقول فى المثال بعد المنفصلة ولا شىء من العقل بحيوان ولا شىء من العقل بنبات ولا شىء منه بجماد وينتج لا شىء من المتحرك بعقل

(٢) على سبيل الشكل الثالث كما يقال اما أن يكون العامة عاصين وإما أن يكون أولياؤهم غافلين وإما أن يكون رؤساء دينهم غافلين والعامة مذنبون فى غفلتهم وأولياؤهم مذمومون فى غفلتهم ورؤساء دينهم مذنبون فى غفلتهم ينتج بعض الغافلين مذنبون فى غفلتهم

الشركة فى كلى أعنى أن يكون فى أجزاء الانفصال أو أجزاء الحمليات كلى يكون مشاركا لكلى أو جزئى من قرينه

وان كانت الحمليات الكثيرة لا تشترك فى محمول واحد فالشرائط بعينها ما ذكرناه غير أن النتيجة منفصلة بمعنى عدم الخلو لا عدم الاجتماع وموضوعها[1] موضوع المنفصلة ومحمولات الانفصال هى محمولات الحمليات مثاله كل عدد إما زوج وإما فرد وكل زوج منقسم بمتساويين وكل فرد لا ينقسم بمتساويين فكل عدد إما منقسم بمتساويين أو غير منقسم بمتساويين وان كانت الحملية واحدة فالنتيجة أيضا منفصلة بمعنى عدم الخلو وأجزاؤها أجزاء المنفصلة التى هى جزء القياس لكن محمول الحملية بدل موضوعها[2]

وأما الاقتران بين متصل ومنفصل فهو اما فى جزء تام وينبغى أن تكون المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى والمنفصلة موجبة واحداهما لاستحالة كلية ومالم تكونا كليتين لم تكن النتيجة كلية فيجوز أن يقال انه ينتج متصلة ويجوز أن يقال انه ينتج منفصلة مثاله ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإما أن يكون النهار موجودا وإما أن يكون الليل موجودا ينتج على وجهين إما متصلة هكذا فان كانت الشمس طالعة فليس الليل موجودا أو منفصلة هكذا إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن يكون الليل موجودا وإما فى جزء غير تام ويجب فى الطبيعى منه أن يكون محمول التالى موضوعا فى أجزاء الانفصال والتالى كليا موجبا ينتج الانفصال على الباقى من التالى وتكون النتيجة متصلة منفصلة التالى مثاله ان كان هذا الشئ كثيرا فهو ذو عدد وكل ذى عدد فاما زوج وإما فرد ينتج انه ان كان هذا الشئ كثيرا فاما زوج وإما فرد

واعلم أن كل اقتران أمكن بين حملية وشرطية فان مثاله يمكن بين متصلة وبين تلك الشرطية بشرط أن يكون ذلك الجزء الشرطى متصلا فتثبت المشاركة بين هذه المقدمة المتصلة وبين ذلك الجزء المتصل إما فى المقدم أو التالى وهذا القدر من الاقترانات الشرطية كاف فى هذا الكتاب

وربما يعترض فيقال لا حاجة الى هذه الأقيسة الشرطية فان القضايا الشرطية وان لم تكن كلها بينة مستغنية عن القياس لكن يمكن ردها الى الحمليات بأن يقال فى المتصلة ج د لازم ا ب وفى المنفصلة معانده والاكتفاء فى بيانها بالاقيسة الحملية فجوابه أنا لو كنا نخفف عن أنفسنا فى صناعة المنطق مؤنة تكثير القياسات الناتجة لمطلوب واحد لسبب الاكتفاء بما يقوم مقامها لاكتفينا بالشكل الاول الناتج للمطالب الاربعة بل لاكتفينا بالناتج للموجب منه أو السالب اذ الموجبات يمكن ردها الى السوالب والسوالب الى الموجبات المعدولة لكن لم نكتف بل أعددنا لكل مطلوب ما يمكن أن يكون طريقا اليه وفاء بكمال الصناعة وكفاء عن تغيير القضايا عن نظمها الطبيعى فما بالنا نؤثر ههنا الاختصار والجود على طريق واحد ربما لم يكن استعماله الا بتكلف تغيير القضايا عن وضعها المطبوع مع أن مقصودنا أن نمهد طريقا الى نتاج الشرطيات من حيث هى شرطية والاقيسة الحملية لا تنتج ذلك وأكثر المطالب الهندسية شرطى فبان بهذا فساد هذا الاعتراض

---

(١) وموضوعها أى موضوع النتيجة هو موضوع المنفصلة ومحمولات الانفصال أى فى النتيجة هى محمولات الحمليات فى القياس

(٢) بدل موضوعها فتقول فى القياس كل عدد إما زوج و إما فرد وكل زوج ينقسم بمتساويين والنتيجة كل عدد إما فرد و إما منقسم بمتساويين فقد حذفت موضوع الحملية وهو الزوج من المنفصلة التى هى النتيجة وأتيت بمحمول الحملية مكانه فيها

(الفصـــــل الخامس)
في القياسات الاستثنائية

واذ قد فرغنا من القياسات الاقترانية حمليها وشرطيها فجدير بنا الاقبال على بيان الاستثنائيات وهي التي يوجد المطلوب أو نقيضه فيها بالفعل وهو مؤلف من مقدمتين احداهما شرطية لامحالة والاخرى استثنائية فيستثنى أحد جزأي الشرطية أو نقيضه فينتج الجزء الآخر أو نقيضه فان كان المستثنى من جزأي الشرطية حمليا كانت المقدمة الاستثنائية حملية وان كان شرطيا كانت شرطية والشرطية ان كانت متصلة لم ينتج فيها الا استثناء عين المقدم أو نقيض التالي أما استثناء نقيض المقدم أو عين التالي فغير ناتج وعين المقدم اذا استثنى ينتج عين التالي مثاله ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان فينتج أنه حيوان فان استثنيت نقيض المقدم وقلت لكنه ليس بانسان لم يلزم منه أنه حيوان أو ليس بحيوان واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم مثاله لو قلت في مثالنا لكنه ليس بحيوان فيلزم منه أنه ليس بانسان فان استثنيت عين التالي وقلت لكنه حيوان لم يلزم منه أنه انسان أو ليس بانسان

وقد اعتقد بعضهم أن المقدم والتالي اذا كانا متلازمين ينعكس كل واحد منهما على الآخر باللزوم فينتج فيه استثناء نقيض المقدم وعين التالي والحق أن ذلك ليس يتجه بحسب صورة القياس بل بحسب مادته واللازم بحسب الصورة هو ما يلزم منها بحيث لو جردناها عن المواد وأحضرناها الذهن قضى بلزوم أمر ما منها وما يلزم من مفهوم قولنا ان كان ا ب فج د هو أن ج د لابد منه عند وجود ا ب وأن ا ب لا يتصور وجوده دون ج د فأما أن ا ب لابد منه عند وجود ج د أو لا لا يتصور وجود ج د دون ا ب فليس واجبا من صورة المقدمة بل من مادة دون مادة ولو راعينا النتائج اللازمة بحسب المواد الخاصة لحكمنا في الشكل الثالث بأنه قد ينتج كليا ان كان المحمول فيه مساويا للموضوع وحكمنا في الثالث والرابع من الاول بكلية النتيجة اذا كان موضوع الصغرى مساويا للمحمول وحكمنا بانعكاس الكلي الموجب كليا أيضا في بعض المواد المتساوية الحمل والوضع لكن ذلك أمر خارج عن مفهوم القضايا والمقدمات من حيث صورها ولا التفات اليه

وأما ان كانت الشرطية منفصلة فلا يخلو إما أن تكون حقيقية وهي التي تمنع الخلو والاجتماع معا أو غير حقيقية والحقيقية إما أن تكون ذات جزأين فقط أو ذات أجزاء متناهية أو غير متناهية فان كانت ذات جزأين فاستثناء عين أيهما كان ينتج نقيض الآخر واستثناء نقيضه ينتج عين الآخر مثاله هذا العدد إما أن يكون زوجا أو فردا لكنه زوج فينتج أنه ليس بفرد لكنه فرد فليس بزوج لكنه ليس بزوج فهو فرد لكنه ليس بفرد فهو زوج وان كانت ذات أجزاء متناهية ينتج استثناء عين كل واحد نقيض البواقي أو منفصلة سالبة من البواقي مثاله كل عدد فهو إما زوج الزوج أو زوج الفرد أو زوج الزوج والفرد أو فرد أول أو فرد مركب لكنه زوج الزوج فينتج إما نقيض البواقي وهو انه ليس بزوج الفرد ولا زوج الزوج والفرد ولا فردا أول ولا مركبا أو منفصلة سالبة من البواقي وهي ليس العدد إما زوج الفرد أو زوج الزوج والفرد أو الفرد الاول أو المركب وان استثنيت نقيض واحد وقلت لكنه ليس بزوج الزوج فينتج أنه إما زوج الفرد أو زوج الزوج والفرد أو فرد أول أو فرد مركب

وان كانت الاجزاء غير متناهية فلا فائدة في استعمالها لان رفع الكل لوضع الواحد لا يمكن ووضع

الواحد لرفع الكل لا يفيد لانه ان كان الغرض[1] هو ما وضع فوضعه ليس مستفادا من القياس وان كان الغرض ما يرفع فذلك غير حاصل فى التصور

وأما الغير الحقيقية فان كانت مانعة الخلو فينتج استثناء النقيض فيها عين الآخر ولا ينتج فيها استثناء العين مثاله إما أن يكون زيد فى البحر وإما أن لا يغرق لكنه ليس فى البحر فينتج أنه لا يغرق لكنه يغرق فينتج أنه فى البحر ونعنى بالبحر كل ماء مغرق ولو استثنيت عين واحد منهما لم تلزم منه نتيجة مثل أن تقول لكنه فى البحر فلا يلزم منه أن يغرق أو أن لا يغرق أو تقول لكنه لا يغرق فلا يلزم منه أنه فى البحر أو ليس فى البحر ومن هذه ما تستعمل محرفة كقولك لا يكون زيد يغرق أو هو فى الماء وكذلك لا يكون زيد يغرق وهو ليس فى الماء فما[2] يكون فيه الجزآن بجزأى الاصل فينتج فيه استثناء نقيض أيهما كان عين الآخر وما أحد[3] جزأيه فقط بجزء الاصل فينتج فيه استثناء نقيض الجزء الموافق لجزء الاصل نقيض المخالف واستثناء عين الجزء المخالف عين الموافق وكذلك ان كانت المنفصلة عن سالبتين فحكم النتاج فيها وفى محرفتها الموافقة للاصل فى الجزأين والموافقة له فى أحدهما فقط هو ما ذكرناه والمثال فيه قولك إما أن لا يكون هذا نباتا وإما أن لا يكون جمادا فتارة تحرفها الى قولك لا يكون هذا نباتا وهو جماد وتارة تحرفها الى قولك لا يكون هذا نباتا ولا يكون جمادا فاستثناء نقيض أحد جزأى المحرفة الثانية ينتج عين الآخر وأما فى أولاها فاستثناء نقيـ[4]ـض الجزء الموافق لجزء الاصل ينتج نقيض المخالف واستثناء عين المخالف ينتج عين الموافق واستنتاج عين الموافق من عين المخالف فى محرفات مانعة الخلو لزم لأحد قبلنا ومن الله التوفيق

وان كانت مانعة الجمع أنتج فيها استثناء العين نقيض الآخر ولا ينتج استثناء نقيض شيأ كما اذا قلت إما أن يكون هذا العدد زائدا أو ناقصا لكنه زائد فيلزم أنه ليس بناقص أو ناقص فيلزم أنه ليس بزائد ولو قلت ليس بزائد أو ليس بناقص فلا يلزم منه انه ناقص أو زائد أو نقيضهما

واعلم أن القياسات المنفصلة انما تتم بالمتصلات أما المنفصلة الحقيقية وهى التى تدخلها لفظة لا يخلو

(١) ان كان الغرض هو ما وضع الخ أى ان كان المطلوب من القياس هو ما نضعه من الاجزاء فما نضع منها ليس مستفادا من القياس لان ما نضعه هو الاستثنائية فيه فلا يصح أن تكون مطلوبة له فهى مستفادة لا من القياس بل هى إما بديهية أو معروفة من طريق أخرى وان كان الغرض من القياس هو رفع ما يرفع فما يرفع غير متناه وما لا يتناهى لا يحصل فى التصور حتى يتأتى ملاحظة رفعه بالتفصيل هذا تقرير ما قال المصنف والصحيح أن المنفصلة ذات الاجزاء الغير المتناهية لا وجود لها الا فى الغرض فلا يصح أن تكون جزء قياس فان مؤلف القياس لا بد أن يقف عند حد حتى يأتى بالمقدمة الثانية ومتى وقف انتهت الاجزاء ثم اذا جاز أن يؤلف قياس من مقدمة غير متناهية الاجزاء ومن استثنائية فليجز أن يكون الغرض رفع ما يرفع لانه حاصل فى التصور اجمالا فاذا قلت هذا العدد إما ثلاثة أو أربعة الخ لكنه ثلاثة كانت النتيجة أنه ليس شيأ مما عدا الثلاثة

(٢) فما يكون فيه الجزآن بجزأى الاصل كما فى قولك لا يغرق زيد أو هو فى الماء فان لا يغرق أو لا يكون يغرق هو الجزء الثانى فى مانعة الخلو السابقة «وهو فى الماء» هو الجزء الاول فاذا رفعت لا يكون يغرق أى بأن غرق نتج الثانى وهو انه فى الماء واذا رفعت أنه فى الماء نتج الاول وهو لا يغرق

(٣) وما أحد جزأيه فقط بجزء الاصل كما فى قولك لا يغرق زيد وهو ليس فى الماء فالموافق هو «لا يغرق زيد» والمخالف هو «هو ليس فى الماء» فاذا استثنيت نقيض الموافق فقلت لكنه يغرق نتج نقيض المخالف وهو انه فى الماء واذا استثنيت عين المخالف فقلت انه ليس فى الماء نتج عين الموافق وهو لا يغرق

(٤) نقيض الجزء الموافق الخ الجزء الموافق هو «لا يكون نباتا» ونقيضه انه نبات واستثناء هذا النقيض ينتج انه ليس بجماد وهو نقيض المخالف الذى هو «هو جماد» وقس البقية

فكأنك

فكأنك قلت فيها اذا لم يخل الامر عن هذا وهذا ولا يجتمعان فيه وليس أحدهما فهو الآخر أو هو أحدهما فليس الآخر وأما غير الحقيقية ففي كل واحد من قسميها اضمار اذا صرح به عادت الى متصلة ومنفصلة أما في مانعة الخلو فكأنك قلت إما أن يكون زيد في البحر وإما أن لا يكون فان لم يكن فيلزمه أن لا يغرق فاضمر فيها نقيض يكون وأورد لازمه بدله فاذا صرح بالنقيض عاد الى متصلة ومنفصلة وفي مانعة الجمع أيضا تقديره إما أن يكون نباتا وإما أن لا يكون فان لم يكن فيمكن(١) أن يكون جمادا

(الفصل السادس)

في القياسات المركبة

أما أنه لا يتم قياس الا من مقدمتين فلأن المطلوب يعلم بعد ما هو مجهول بشيء غيره وذلك الشيء لا بد من أن تكون له نسبة الى المطلوب بسببها يحصل العلم وتلك النسبة إما أن تكون الى كلية المطلوب أو جزء جزء منه فان كانت الى كليته فانما تكون بان يلزم المطلوبُ وضعَ شيء أو رفعَه وهذا هو القياس الاستثنائي وان كانت النسبة الى جزء جزء من المطلوب فلا بد من أن تكون تلك النسبة بحيث تُوقع بين جزأي المطلوب نسبةً هي المطلوبة في الحكم وانما يكون ذلك بأن يوجد شيء واحد جامع بين الطرفين بأن يوجد لاحدهما ويوجد الآخر له أو يسلب عنه أو يوجد لاحدهما ويسلب عن الآخر أو يوجد له الطرفان أو يوجد له أحدهما ويسلب عنه الآخر وهذه هي الاشكال الثلاثة الحملية المتئمة من مقدمتين ويمكنك أن تردهذا(٢) الاعتبار الى الشرطيات الاقترانية واذا انتظمت مقدمتان على إحدى هذه النسب المذكورة كفى ذلك في نتاج المطلوب

لكنه قد توجد مقدمات كثيرة فوق اثنتين مسوقة نحو مطلوب واحد فيظن أن ذلك قياس واحد وليس كذلك بل هي قياسات كثيرة سيقت لبيان مقدمتي القياس القريب من المطلوب أو ما فوقهما(٣) ومقدمتا القياس اذ لم تكونا بينتين بنفسهما احتاجتا أيضا الى قياس بينهما حسب احتياج المطلوب الاول وربما اختلط(٤) بهذه المقدمات المتناسقة الاستقراء والتمثيل أيضا وستعرفهما ومثل هذا يسمى القياس المركب

وقد يكون موصولا وقد يكون مفصولا أما الموصول فهو الذي لا تطوى فيه النتائج بل تذكر مرة بالفعل نتيجة ومرة مقدمة كقولك كل ب ج وكل ج د فكل ب د ثم تقول من رأس كل ب د وكل د ه فكل ب ه والمفصول هو الذي فصلت عنه النتائج فلم تذكر كقولك كل ب ج وكل ج د وكل د ه فكل ب ه

---

(١) فيمكن أن يكون جمادا فالجماد أخص من النقيض المضمر وفرد من أفراده ولهذا لا يجتمع مع النبات

(٢) تردهذا الاعتبار الخ أي يمكنك أن تجرى هذه الصور التي تقدمت في الجامع بين طرفي المطلوب حتى تكون الاشكال الثلاثة في الاقترانيات الشرطية كما جرى ذلك في الحمليات

(٣) أو ما فوقهما أي فوق مقدمتي القياس القريب من المطلوب والمراد بما فوقهما ما يسبقهما من المقدمات التي يتألف منها القياس المؤدي الى كل منهما فقد تكون مقدمات القياس المستدل به على احدى مقدمتي القياس القريب نظرية فتحتاج الى البيان

(٤) اختلط بهذه المقدمات أي ربما وقع الاشتباه بين هذه المقدمات المتناسقة وبين الاستقراء والتمثيل مع وجود الفرق الظاهر بينها وبينهما كما ستعرفه فيما بعد

واعلم أن من المحدثين من أتى بقياس اعتقده زائدا على ما ذكرناه من الاقيسة البسيطة وليس كذلك بل هو قياس مما ذكرناه طويت فيه نتيجته وهو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وان كان النهار موجودا فالأعشى يبصر والشمس طالعة فالاعشى يبصر لكن هذا انما يلزم من نتيجة حذفت ولم يصرح بها ويمكن تقدير حذف النتيجة على وجهين (احدهما) ماذكره أفضل المتأخرين وهو ان النتيجة المحذوفة هي أن النهار موجود فكأنه استثنى مقدم المقدمة الاولى وهو أن الشمس طالعة وألزم منه أن النهار موجود ثم من وجود النهار يلزم لامحالة إبصار الاعشى وإذا استعملت[1] المقدمة الاولى في القياس الاستثنائي فلا محالة تكون النتيجة المحذوفة ماذكره (والوجه الآخر) ماتكلفناه وهو ان تستعمل المقدمتان جميعا القياس الاقتراني الشرطي المركب من مقدمتين متصلتين الاوسط فيه تالي إحداهما ومقدم الاخرى وهو الوجه الثاني وحينئذ تكون النتيجة المحذوفة ان كانت الشمس طالعة فالاعشى يبصر ثم اذا وضع أن الشمس طالعة لزم لامحالة أن الاعشى يبصر من غير تقدير حذف وجود النهار

(الفصل السابع)

في قياس الخلف

ومن جملة القياسات المركبة قياس الخلف وهو الذي يثبت حقية المطلوب ببطلان نقيضه والحق لايخرج عن الشيء ونقيضه فاذا بطل النقيض تعين المطلوب وهو مركب من قياسين أحدهما اقتراني والآخر استثنائي وصورته[2] « وليكن المطلوب ان كل ا ب » هي أنا نقول ان لم يكن كل ا ب فليس

---

(١) وإذا استعملت المقدمة الاولى الخ حاصل ما قاله ان أفضل المتأخرين يجعل جملة «والشمس طالعة» استثناء لمقدم قولنا «ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود» فينتج منه «النهار موجود» ويجعل جملة «ان كان النهار موجودا فالاعشى يبصر» مقدمة بديهية علم وضع مقدمها من نتيجة القياس الاستثنائي السابق وهو «ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود» ومتى وضع مقدم هذه الشرطية أي «ان كان النهار موجودا فالاعشى يبصر» كانت النتيجة «الاعشى يبصر» وعلى هذا يكون هذا القياس قياسين استثنائيين أحدهما أنتج ان النهار موجود والآخر أنتج ان الاعشى يبصر اما على الوجه الآخر الذي قال المصنف انه تكلفه فالمتصلتان مقدمتان لقياس اقتراني شرطي من أول الشكل الاول هكذا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فالاعشى يبصر ينتج «كلما كانت الشمس طالعة فالاعشى يبصر» وهذه هي النتيجة المحذوفة فتجعلها مقدمة لقياس استثنائي وتستثني مقدمها حملة «الشمس طالعة» فينتج «الاعشى يبصر» وعلى هذا الوجه يكون التركيب من قياس اقتراني وآخر استثنائي ولا حاجة لتقدير ان النهار موجود على انه نتيجة محذوفة

(٢) وصورته الخ هذه الصورة على الترتيب الذي ذكره ليست عامة في قياس الخلف والا لما تأتى له التفصيل الآتي في قوله واعلم أن المطلوبات الاربعة الخ فانه صرح بأن نقيض المطلوب يصح أن يجعل كبرى في اقتراني الخلف حتى ينتج المحال من أي شكل من الاشكال سوى الاول في المطلوب الموجب الكلي وعلى الترتيب الذي ذكره في هذه الصورة يكون نقيض المطلوب دائما تاليا في صغرى الاقتراني الشرطي والمقدمة الصادقة كبرى في هذا القياس فيكون النقيض صغرى في التأليف دائما فلا يأتي التفصيل الذي يذكر.

وانما قياس الخلف الحقيقي هو انه لو صدق النقيض لجاز أن يؤلف منه مع المقدمة الصادقة قياس من شكل كذا سواء كان النقيض صغرى أو كبرى ولو تألف هذا القياس لأنتج كذا ينتج لو صدق النقيض لكان كذا وهذا التالي هو النتيجة المحالة فيوضع نقيضها فينتج كذب المقدم وهو صدق النقيض فيثبت المطلوب ولنضرب لك مثلا في الاستدلال على المطلوب الكلي الموجب على انه نتيجة من أول الشكل الاول . قول كل ب ح وكل ج ا ينتج كل ب ا وهو مطلوبنا فلو لم يصدق هذا المطلوب لصدق نقيضه وهو ليس كل ب ا وعندنا مقدمة صادقة في صغرى القياس

كل ا ب وكل ج ب مقدمة صادقة معنا فيكون قياسا اقترانيا من مقدمة متصلة وحملية ينتج ان لم يكن كل ا ب فليس كل ا ج ثم نستعمل هذه النتيجة مقدمة فى قياس استثنائى وتستثنى نقيض تاليها فنقول ان لم يكن كل ا ب فليس كل ا ج لكن كل ا ج ينتج نقيض المقدم وهو ان كل ا ب

وحاصله راجع الى أخذ نقيض المطلوب مع مقدمة صادقة على تأليف قياسى ينتج محالا يستدل به على كون النقيض محالا إذ لا يلزم المحال من المقدمة الصادقة ولا من التأليف الصحيح فتعين لزومه من نقيض المطلوب فهو المحال فنقيضه الذى هو المطلوب حق

واعلم أن المطلوبات الاربعة كلها الا الكلى الموجب يمكن أن تبين من كل شكل بالخلف أما الكلى الموجب فيبين من الشكلين الآخرين دون الاول وذلك لان نقيضه سالبة جزئية ولا يمكن أن تجعل صغرى الاول لانها سالبة ولا كبراه لانها جزئية لكن يمكن أن تجعل صغرى الثانى وكبرى الثالث

وأما الكلى السالب فيمكن أن يبين بالاشكال الثلاثة لان نقيضه جزئية موجبة ويمكن أن تجعل صغرى الاول والثانى وصغرى الثالث وكبراه أيضا

وأما الجزئية الموجبة فنقيضها سالبة كلية وتبين بالاشكال الثلاثة بأن تجعل كبرى الاول والثالث وصغرى الثانى وكبراه أيضا

وأما السالبة الجزئية فنقيضها موجبة كلية ولا خفاء بامكان جعلها صغرى وكبرى الاشكال الثلاثة

واعلم أن الخلف معا يمكن رده الى المستقيم بأن يؤخذ (١) نقيض التالى المحال ويقرن بالمقدمة الصادقة فينتج على الاستقامة المطلوب الاول ولا يجب أن يرتد عند الاستقامة الى الشكل المستعمل فى الخلف معا فان كان كليا موجبا فلا شك أن بيانه من طريق الخلف معا بالثانى والثالث فاذا ارتد منهما الى الاستقامة صار الشكل الاول

وأما الكلى السالب فبيانه من طريق الخلف معا ممكن بالاشكال الثلاثة لكن المقدمة الحقة ان كانت سالبة واستعملت على هيئة الشكل الاول أو الثالث فاذا ارتد الى الاستقامة منها صـ(٢)ـار الشكل

وهى كل ب ج فيصح ان يؤلف منها ومن النقيض قياس من الشكل الثالث على أن يكون النقيض كبراه هكذا كل ب ج وليس كل ب ا لينتج من خامس الثالث ليس كل ج ا فلو صدق النقيض لصدق ليس كل ج ا لكن كل ج ا بحكم كبرى القياس الصادقة فلا يكون النقيض صادقا فيكون المطلوب صادقا اذ لا وسط بينهما ولذلك قال المصنف وحاصله راجع الى أخذ نقيض المطلوب مع مقدمة صادقة الخ أى بدون التزام لصورة معينة فى التأليف وانما جاء بتلك الصورة على أنها من قبيل المثال الذى لا يلتزم

(١) بأن يؤخذ نقيض التالى المحال الخ التالى المحال فى مثال المصنف هو ليس كل ا ج ونقيضه هو كل ا ج وهو الموضوع فى الاستثنائية فيجعل صغرى والمقدمة الصادقة كبرى هكذا كل ا ج وكل ج ب لينتج من أول الاول كل ا ب وهو المطلوب وقد كان القياس فى الخلف من الشكل الثانى وعند الرد الى المستقيم رجع الى الاول كما رأيت والتالى المحال يسمى أيضا بالنتيجة المحالة تسامحا لانه تال فى نتيجة اقترانى الخلف وتسمية المصنف لقياس الخلف بالخلف معا لانه خلف حصل بين نتيجة القياس الاقترانى الذى استعمل فى الدليل على فرض صدق النقيض وبين القضية الصادقة فقد تخالفا معا

(٢) صار الشكل الثانى الخ لنفرض أن المطلوب السالب الكلى لا شئ من ب ج والقضية الصادقة السالبة لا شئ من ج ا ثم نقول لو لم يصدق لا شئ من ب ح لصدق بعض ب ج ولا شئ من ح ا فلو لم يصدق لا شئ من ب ج لصدق بعض ب ليس ا وهو محال فان كل ب ا فاذا أردت ان ترد القياس الى المستقيم وقد كان من الشكل الاول كما ترى لعاد فى الاستقامة الى الثانى فانك تأخذ نقيض التالى المحال مع المقدمة الصادقة فتقول كل ب ا

الثانی وان استعملت علی هیئة الثانی حصل الاول عند ارتداده الی الاستقامة وان کانت المقدمة الحقة موجبة فلا (١) یمکن استعمالها فی البیان الخلفی معاً الا فی الاول والثالث فان استعملت کبری فیهما فارتداده منهما عند الاستقامة الی الثانی وان استعملت صغری فی الثالث ارتد عند الاستقامة الی الاول

وأما الجزئی الموجب فیمکن البیان الخلفی فیه بالاشکال الثلاثة فاذا ارتد الی الاستقامة صـ(٢)ـار الاول

ولاشیء من ج ا لینتج المطلوب وهو لاشیء من ب ج من أول الثانی هذا اذا استعملت السالبة الصادقة علی هیئة الشکل الاول

فان استعملت علی هیئة الشکل الثالث کما لو کان المطلوب لاشیء من ب ا والمقدمة الصادقة لاشیء من ب ج فقلت لو لم یصدق لاشیء من ب ا لصدق بعض ب ا ولاشیء من ب ج فلو لم یصدق لکان بعض ا لیس ج من سادس الثالث لکن هذا محال فان کل ا ج فلو أردت الرد الی المستقیم لرجعت من الثالث الی الثانی وقلت لاشیء من ب ج وکل ا ج لینتج من ثانی الثانی لاشیء من ب ا وهو المطلوب

وقد تستعمل علی هیئة الشکل الثانی کما لو کان المطلوب لاشیء من ا ب والمقدمة الصادقة لاشیء من ج ب فتقول لو لم یصدق المطلوب لصدق بعض ا ب ولاشیء من ج ب فلو لم یصدق فبعض ا لیس ج وهو محال فان کل ا ج وعند الرد الی المستقیم ترجع الی الاول هکذا کل ا ج ولاشیء من ج ب فلاشیء من ا ب وهو المطلوب

(١) فلا یمکن استعمالها الا فی الاول والثالث وذلک لان الشکل الثانی لابد فیه من تخالف المقدمتین فی الکیف کما هو معلوم ونقیض المطلوب السالب الکلی موجب جزئی فلا تستعمل الموجبة الصادقة معه فی الشکل الثانی وانما تستعمل فی الاول والثالث ولنفرض المطلوب لاشیء من ب ج والمقدمة الصادقة کل ج ا فنقول لو لم یصدق المطلوب فبعض ب ج وکل ج ا فلو لم یصدق فبعض ب ا من ثالث الاول والصادقة کبری لکن هذا التالی محال فانه لاشیء من ب ا فلو رددته الی الاستقامة لرجعت الی الثانی وقلت لاشیء من ب ا وکل ج ا لینتج المطلوب وهو لاشیء من ب ج ولو فرضت الصادقة کل ب ا لجاءت فی الخلف کبری فی الثالث هکذا لو لم یصدق المطلوب لکان بعض ب ج وکل ب ا فلو لم یصدق فبعض ج ا وهو محال اذ لاشیء من ج ا ویعود فی الاستقامة الی الثانی بجعل هذا النقیض السالب الکلی کبری للصادقة الموجبة هکذا کل ب ا ولاشیء من ج ا فلاشیء من ب ج وهو المطلوب ویمکنک استعمال الصادقة الموجبة صغری فی الثالث بان تقول کل ب ا وبعض ب ج «وهو نقیض المطلوب» لینتج من الثالث بعض ا ج «وهو المحال» ونقیضه لاشیء من ا ج فتضمه فی الاستقامة الی الصادقة فیعود الی الشکل الاول هکذا کل ب ا ولاشیء من ا ج فلاشیء من ب ج وهو المطلوب

ومما بینا تعلم أن معنی قوله ان الصادقة ان کانت سالبة استعملت علی هیئة الشکل الاول أو الثانی أو الثالث الخ لا یلزم ان یکون أن جمیع ذلک یجری فی مطلوب واحد ومقدمة واحدة معینة الاطراف بل مراده ان السالب الکلی یبین بالاشکال الثلاثة علی الوجوه التی ذکرها من حیث هو سالب کلی وحکمه فی الرد هو ما ذکره من حیث هو کذلک وان تغیرت الاطراف والقضایا الصادقة وعلی الطالب ان یستخرج بذهنه بقیة الامثلة فیما یأتی

(٢) صار الاول ثالث او الثالث أولا الخ لنفرض المطلوب الجزئی الموجب بعض ب د والمقدمة الصادقة کل ج ب فلو لم یصدق المطلوب لصدق لاشیء من ب د فیجعل کبری للصادقة فی الشکل الاول هکذا کل ج ب ولاشیء من ب د فینتج لاشیء من ج د وهو محال لان نقیضه وهو بعض ج د صادق فاذا رد الی الاستقامة کان من الثالث هکذا کل ج ب وبعض ج د فبعض ب د

ولو جعلت الصادقة بعض ب ج والمطلوب بعینه فلو لم یصدق صدق لاشیء من ب د فیجعل کبری للجزئیة الصادقة من الشکل الاول هکذا بعض ب ج ولاشیء من ب د لینتج من سادس الثالث بعض ج لیس د وهو المحال ونقیضه کل ج د فاذا رد الی الاستقامة کانت الصادقة صغری لنقیض التالی المحال فی الشکل الاول هکذا بعض ب ج وکل ج د فینتج المطلوب وهو بعض ب د

ثالثا والثالث أولا وفى الثانى ان استعملت المقدمة الصادقة كبرى ارتد الى الاول وان استعملت صغرى ارتد الى الثالث

وأما الجزئى السالب فيمكن بيانه الخلفى بالاشكال الثلاثة والمقدمة الصادقة المضافة الى نقيضه يجوز أن تكون موجبة وسالبة فى الاول والثالث لكنها ان كانت موجبة واستعملت[1] كبرى فيهما ارتد عند الاستقامة منهما الى الثانى وان استعملت صغرى فيهما ارتد من الاول الى الثالث ومن الثالث الى الاول وان كانت سالبة ولا يمكن[2] استعمالها فيهما الا كبرى ارتد الى الثانى عند الاستقامة منهما وأما فى الثانى فلا يمكن أن يضاف الى نقيضه[3] الا السالب فان استعملت كبرى ارتد الى الاول وان استعملت صغرى ارتد الى الثالث وتقدر بما تدربت به مما سلف على امتحان ما قصصناه لك بنفسك

ولو جعلت الصادقة كل ج د وجعلتها فى الخلف كبرى لنقيض المطلوب فى الثانى هكذا لا شئ من ب د وكل ج د أنتج لا شئ من ب ج وهو المحال ففى الاستقامة يرجع الى الاول هكذا بعض ب ج وكل ج د فبعض ب د وهو المطلوب واذا عكست فجعلتها صغرى فى الثانى هكذا كل ج د ولا شئ من ب د أنتج لا شئ من ج ب وهو المحال ونقيضه بعض ج ب والصادقة كل ح د ينتج بعض ب د من الثالث وهو المطلوب

(١) واستعملت كبرى فيهما وتارة تكون الصادقة كلية وتارة تكون جزئية فان كانت كلية أمكن استعمالها كبرى الاول فى الخلف كما لو فرضت المطلوب بعض ب ليس د والصادقة كل د ج فنقيض المطلوب وهو كل ب د مع الصادقة كبرى ينتج من الاول كل ب ج وهو المحال ونقيضه بعض ب ليس ج فيجعل فى الاستقامة صغرى لقياس من الثانى والصادقة كبراه لينتج بعض ب ليس د وهو المطلوب وان كانت جزئية صلحت كبرى الثالث كما لو كانت «والمطلوب بعينه» بعض ب ج فتجعل كبرى لنقيض المطلوب وهو كل ب د فى قياس من الثالث لينتج بعض د ج وهو المحال ونقيضه لا شئ من د ج فيجعل كبرى الصادقة لينتج من الثانى بعض ب ليس د فقد رأيت ان الصادقة ان كانت كبرى فى الاول أو الثالث فى الخلف ارتد القياس عند الاستقامة الى الثانى وان استعملت فى الخلف صغرى فى الاول ارتد القياس عند الاستقامة الى الثالث كما لو فرضتها «والمطلوب بعينه» كل ح ب فانك تضمها صغرى الى نقيض المطلوب كبرى هكذا كل ج ب ولا شئ من ب د فينتج المحال من الاول وهو لا شئ من ج د فتجعله كبرى الصادقة لينتج من الثالث بعض ب ليس د وهو المطلوب فقد رجع القياس من الاول الى الثالث كما رأيت ولو فرضتها بعض ب ج ووضعتها صغرى لنقيض المطلوب لينتج من الثالث بعض ج د وهو المحال ونقيضه لا شئ من ج د فيجعل كبرى للصادقة فينتج بعض ب ليس د وهو المطلوب فقد رجع القياس عند الاستقامة الى الاول وكان فى الخلف من الثالث

(٢) ولا يمكن استعمالها فيهما الا كبرى لاشتراط ايجاب الصغرى فيهما فان فرضت الصادقة «والمطلوب بعينه» بعض ب ليس ج وجعلتها كبرى لنقيض المطلوب هكذا كل ب د وليس بعض ب ج أنتج من الثالث بعض د ليس ج فاذا رد الى الاستقامة جعلت نقيض النتيجة المحالة وهو كل د ج كبرى للصادقة السالبة الجزئية فى الشكل الثانى لينتج المطلوب وهو بعض ب ليس د واذا فرضت الصادقة لا شئ من د ج «والمطلوب بعينه» وجعلتها كبرى لنقيض المطلوب فى الشكل الاول أنتج منه لا شئ من ب ج وهو النتيجة المحالة فاذا رددت القياس الى الاستقامة جعلت نقيضها وهو بعض ب ج صغرى للصادقة فى الشكل الثانى لينتج المطلوب فقد ارتد القياس من الاول والثالث الى الثانى

(٣) الى نقيضه أى نقيض المطلوب السالب الجزئى وذلك لاشتراط تخالف مقدمتى الثانى فى الايجاب والسلب ولنفرض السالبة الصادقة «والمطلوب بعينه» لا شئ من ج د ولنضعها كبرى لنقيض المطلوب هكذا كل ب د ولا شئ من ج د لينتج من الثانى لا شئ من ب ج وهو النتيجة المحالة ونقيضها بعض ب ج فتوضع فى الاستقامة صغرى مع الصادقة كبرى لينتج المطلوب من الشكل الاول فان فرضناها بعض ج ليس د «والمطلوب بعينه» وجعلناها صغرى لنقيض المطلوب هكذا بعض ج ليس د وكل ب د نتج من رابع الثانى بعض ج

(الفصل الثامن)

فى عكس القياس

واعلم انه قد يعرض للقياس عارض يسمى عكس القياس ولاجل مشابهته الخلف معا أوردناه هنا وهو أن يؤخذ مقابل النتيجة إما بالضد أو بالنقيض و يضاف الى احدى المقدمتين فينتج مقابل المقدمة الاخرى و يستعمل فى الجدل احتيالا لمنع القياس الا أن أخذ المقابل بالتضاد والتناقض يختلف فى الاشكال

ولنمثل له مثالا من الشكل الاول وليكن القياس أن كل ا ب وكل ب ج فكل ا ج فان أخذنا ضدها وهو لاشئ من ا ج وقرناه بالكبرى وهى كل ب ج نتج لاشئ من ا ب فأبطل الصغرى بالتضاد وان أخذنا نقيضها وهو ليس كل ا ج وأضفنا اليها الكبرى ينتج ليس كل ا ب فأبطل الصغرى بالتناقض وكل ذلك من الشكل الثانى وان أضفنا اليها الصغرى لم ينتج الا ابطال الكبرى بالتناقض لا بالتضاد لان التأليف يكون من الثالث والثالث لا ينتج الا جزئية وضد الكلية كلية لا جزئية

وان اعتبرت هذا فى ضروب المقاييس كلها علمت أن انعكاس ضروب الاول ان أريد ابطال صغراه يكون(١) الى الثانى وان أريد ابطال كبراه يكون الى الثالث وانعكاس(٢) ضروب الثانى عند ابطال صغراه الى الاول وعند ابطال كبراه الى الثالث وانعكاس(٣) ضروب الثالث عند ابطال صغراه الى الثانى وعند ابطال كبراه الى الاول

واذا عرفت عكس القياس لم يخف عليك مشابهة الخلف معا إياه لأنا نأخذ فى الخلف معا نقيض المطلوب الذى هو النتيجة أخيرا ونقرنه بمقدمة صادقة و ينتج منه محال ويستدل به على أن نقيض المطلوب محال فالمطلوب اذن حق وهو عكس القياس بعينه الا أن العكس يكون بعد قياس مفروغ

ليس ب وهو النتيجة المحالة ونقيضها كل ج ب فتجعله فى الرد صغرى للصادقة هكذا كل ج ب وبعض ج ليس د فينتج من الثالث بعض ب ليس د وهو المطلوب فترى القياس قد رجع فى الصورة الاولى من الثانى الى الاول وفى الثانية من الثانى الى الثالث كما قال

(١) يكون الى الثانى الخ لان نقيض النتيجة أو ضدها يضم الى الكبرى ومحمول نقيض النتيجة أو ضدها هو بعينه محمول الكبرى فيكون الحد الاوسط المكرر محمولا فى المقدمتين عند تشكيل عكس القياس فيكون التأليف من الشكل الثانى بخلاف ما اذا أريد ابطال الكبرى فان موضوع نقيض النتيجة أو ضدها هو بعينه موضوع الصغرى فى الشكل الاول فعند تأليف العكس يتكرر الموضوع فى المقدمتين فيكون من الشكل الثالث

(٢) وانعكاس ضروب الثانى الخ حاصله انك اذا أردت اجراء عكس القياس فى نتيجة لضرب من الشكل الثانى فانك تلاحظ عند قصدك الى ابطال الصغرى أن محمول النتيجة الذى هو محمول نقيضها أو ضدها هو بعينه موضوع كبرى القياس الذى تريد معاكسته فتضع النقيض أو الضد صغرى فى العكس والكبرى كبرى فيكون التأليف من الشكل الاول و ينتج ما يناقض الصغرى أو يضادها أما اذا أريد ابطال الكبرى فيكون التأليف من الصغرى ونقيض النتيجة أو ضدها وموضوع الصغرى هو بعينه موضوع النقيض أو الضد فيكون القياس فى العكس من الثالث

(٣) وانعكاس ضروب الثالث الخ تعلم ان محمول نتيجة الثالث الذى هو محمول نقيضها أو ضدها هو بعينه محمول كبرى الثالث فاذا أريد ابطال الصغرى بضم النقيض أو الضد الى الكبرى كان الاوسط محمولا فيهما فيكون التأليف من الثانى أما اذا أريد ابطال الكبرى وذلك يكون بضم نقيض النتيجة أو ضدها الى الصغرى وموضوع النتيجة الذى هو موضوع النقيض كان محمولا فى الصغرى فاذا وضعت الصغرى فى القياس صغرى فى العكس وضممت اليها نقيض النتيجة كان التأليف من الشكل الاول

عن

عن تأليفه والخلف[١] يكون مبتدأ لكن رد الخلف الى الاستقامة هو بعينه عكس القياس من غير فرق لان الخلف قياس معمول يؤخذ نقيض نتيجته الباطلة و يقرن بالصادقة فينتج نقيض المشكوك[٢] فيها المأخوذة على أنها صادقة فى القياس

(الفصل التاسع)

فى قياس الدور

قياس الدور هو أن تأخذ النتيجة وعكس احدى المقدمتين قياسا[٣] على نتاج المقدمة الاخرى فتارة[٤] تكون المقدمة مثبتة للنتيجة وتارة تكون النتيجة مثبتة للمقدمة وهذا أيضا من جملة عوارض القياس ويستعمل احتيالا فى الجدل عندما تكون احدى المقدمتين غير بينة فتغير[٥] المطلوب عن صورته اللفظية لتوهم شيأ آخر وتقرن به عكس المقدمة الاخرى من غير تغيير الكمية فينتج لا محالة المقدمة الاخرى

وانما يمكن ذلك على التحقيق اذا كانت الحدود فى المقدمات متعاكسة متساوية ينعكس كل واحد منها على الآخر من غير تغيير الكمية مثل قولنا كل انسان متفكر وكل متفكر ضحاك فكل انسان ضحاك فتأخذ النتيجة مع عكس الكبرى لنتاج الصغرى مثل أن تقول كل انسان ضحاك وكل ضحاك متفكر فكل انسان متفكر وتأخذها مع عكس الصغرى لنتاج الكبرى مثل أن تقول كل متفكر انسان وكل انسان ضحاك فكل متفكر ضحاك

وأما ان كانت المقدمة الكبرى سالبة فى الشكل الاول وأريد نتاج السالبة فقرن عكس المقدمة الموجبة بالنتيجة السالبة ينتج[٦] السالبة

---

(١) والخلف يكون مبتدأ أى قد يكون كذلك وكثيرا ما يكون بعد قياس مفروغ منه كما تقدم فى الاستدلال على انتاج كثير من الضروب فى بعض الاشكال أما عكس القياس فلا يكون البتة الا بعد قياس مفروغ منه

(٢) المشكوك فيها هى نقيض المطلوب الذى أخذ فى الخلف على انه صادق ونقيض تلك المشكوك فيها هو المطلوب بعينه فى الخلف ففى كل من الخلف والعكس قد أخذ نقيض النتيجة وضم الى مقدمة مفروضة الصدق لينتج التأليف نقيض قضية أخرى مفروضة الصدق أيضا الا أن النتيجة فى الخلف عند الرد الى المستقيم هى المطلوب الذى يراد اثباته أما فى العكس فالنتيجة هى ما يعاكس احدى مقدمتى القياس لمجرد الطعن فيه

(٣) قياسا على نتاج الخ أى قياسا يبرهن على نتاج الخ وفى لفظ قياس ما يشعر بمعنى الدلالة لهذا سهل عليه أن يعلق به حرف على

(٤) فتارة تكون المقدمة الخ يريد أن يبين وجه تسميته بقياس الدور وهو أنك جعلت المقدمة جزأ من القياس الموصل الى النتيجة فكانت المقدمة مثبتة للنتيجة ثم أخذت النتيجة مع عكس احدى المقدمتين لتستدل بها على اثبات المقدمة التى كانت جزأ من القياس الموصل اليها وهذا هو الدور بعينه وهذا الباب من الكتاب قليل الفائدة بل مدعيها وانما حمل المصنف على الاتيان به كثرة استعماله فى الجدل لذلك الوقت والنزاع محتدم بين الطوائف الاسلامية وكل يريد أن يغش الآخر ليسكته لا أن يقفه على الحقيقة فيقنعه

(٥) فتغير المطلوب عن صورته اللفظية يريد من ذلك تغيير وضعه فى الترتيب اللفظى فبعد أن يكون تابعا للقياس على انه نتيجة له تعدل به الى أن يكون مقدمة مستقلة كأنها ثابتة بنفسها وهذا هو ما تريد أن توهمه ثم تقرن به عكس احدى المقدمتين الخ وأما الصورة التأليفية للمطلوب فانها لا تتغير بحال كما تراه فى الامثلة

(٦) ينتج السالبة كما تقول كل انسان ناطق ولا شئ من الناطق بحجر فلا شئ من الانسان بحجر فتعكس الصغرى الى كل ناطق انسان وتضمه الى النتيجة وهى لا شئ من الانسان بحجر لينتج لا شئ من الناطق بحجر وهو كبرى القياس السالبة

وأما ان أريد نتا(١) اج الموجبة فلا يمكن ذلك الا أن يكون المسلوب خاص السلب عن الموضوع فلا يسلب عن غيره بل يؤخذ لكل ماليس موصوفا بالموضوع كما كان فى الايجاب خاص الايجاب على الموضوع فلا يوجب على غيره بل يسلب عن كل ماليس موصوفا بالموضوع ومثال هذا السلب قولك لا شيء من الجوهر بعرض فان العرض خاص السالب عن الجوهر فيؤخذ لكل ماليس بجوهر فيصح أن تقول كل ماليس بجوهر فهو عرض واذا انعكس فصار لا شيء من العرض بجوهر صح أيضا أن تقول كل ماليس بعرض فهو جوهر والسلب يمكن رده الى العدول فانك ان قلت لا شيء من ا ب صح أن تقول كل ماهو ا فليس ب فاذا احتلنا هذه الحيل صح نتاج الموجبة من النتيجة بعد ردها من السلب الى العدول وعكس السالبة العكس الذى ذكرناه ومثاله أن تقول كل انسان جوهر ولا شيء من الجوهر بعرض فلا شيء من الانسان بعرض فترد النتيجة الى العدول وتقول كل انسان فليس بعرض وتعكس السالبة العـ(٢)ـكس الذى يخص هذا الموضع وهو كل ماليس بعرض فهو جوهر ينتج ان كل انسان فهو جوهر

وأما(٣) القياسات الناتجة للجزئى فبين أن الكبرى لا يمكن أن تنتج من النتيجة وعكس الصغرى لانهما جزئيتان وأما الصغرى فيمكن فى المو(٤)جبتين نتاجها بالنتيجة وعكس الكبرى على كميتها وأما ان كانت الكبرى سالبة فلا يمكن نتاج الصغرى الا بالعكس الخاص بهذا الموضع ورد النتيجة من السلب الى العدول

وأما فى الشكل الثانى فيمكن نتاج الكبرى السالبة مـ(٥)ـن الكليتين بالنتيجة وعكس الصغرى ثم عكس النتيجة الثانية ولكن هذا لا يكون دورا عند أكثرهم لانه يحتاج الى عكس زائد وفى الحقيقة هو دور اذ الدور هو أن يبين الشيء بما يبين بالشيء سواء كان بعكس واحد أو أكثر ولا مشاحة معهم

---

(١) نتاج الموجبة أى الصغرى والمسئلة بعينها وهى أن الكبرى سالبة

(٢) العكس الذى يخص هذا الموضع قال ذلك لان هذا العكس ليس بالعكس المستوى وهذا ظاهر وانما هو شيء من العكس المعروف عند متأخرى المنطقيين بعكس النقيض المخالف وهو جعل نقيض الجزء الثانى فى الاصل أولا فى العكس وجعل عين الاول فى الاصل ثانيا فى العكس مع الاختلاف فى الكيف والاتفاق فى الصدق والسالبة الكلية فيه انما تنعكس جزئية موجبة كما تقول لا شيء من الحيوان بحجر فان عكسه بعض ماليس بحجر حيوان ولا يصح كل ماليس بحجر حيوان لكذبه كما هو ظاهر وانما كان العكس الى كلية صحيحا فى هذا الموضع لخصوص المادة التى شرحها المصنف وهى ان سلب العرض خاص عن الجوهر كما أن سلب الجوهر كذلك خاص عن العرض فيثبت كل منهما الى كل ماليس بالآخر كما يسلب كل منهما عن الآخر فكل ماليس بجوهر فهو عرض وكل ماليس بعرض فهو جوهر وكل جوهر فهو ليس بعرض وكل عرض فهو ليس بجوهر

(٣) وأما القياسات الناتجة للجزئى الخ أى من بقية ضروب الشكل الاول

(٤) فى الموجبتين أى فيما اذا كان القياس المنتج للجزئى مركبا من موجبتين فيكون نتاج الصغرى من النتيجة الجزئية منضمة الى عكس الكبرى الموجبة كنفسها فى الكم كما تقول بعض الانسان حيوان وكل حيوان حساس فبعض الانسان حساس فتجعل هذا صغرى لعكس الكبرى على كميتها هكذا بعض الانسان حساس وكل حساس حيوان لينتج الصغرى وهى بعض الانسان حيوان والكلام عندما تكون الكبرى سالبة ظاهر مما سبق

(٥) من الكليتين أى اذا كانت السالبة الكبرى فى قياس من الشكل الثانى مؤلف من كليتين كقولنا كل انسان ناطق ولا شيء من الفرس بناطق ينتج لا شيء من الانسان بفرس فاذا عكست الصغرى الى كل ناطق انسان وضممتها الى النتيجة أنتج التأليف من الشكل الاول لا شيء من الناطق بفرس فاذا عكست هذه النتيجة كانت الكبرى بعينها

فى تخصيص اسم الدور بما يتم البيان فيه بعكس واحد * وان كانت السالبة صغرى فيمكن نتاجها بالنتيجة وعكس الكبرى من(١) الشكل الثانى بعينه وأما الموجبة فلا يمكن نتاجها بنحو نتاج السالبة ولكن ان كانت الموجبة صغرى وردت النتيجة الى العدول و ردت المقدمة السالبة الى لازم هذا السلب نتجت الموجبة من(٢) غير حاجة الى العكس لكن القوم لا يسمون هذا دورا ومثاله كل ب ج ولا شىء من ا ج فلا شىء من ب ا فتأخذ النتيجة معدولة وهى كل ما هو ب فليس ا وتأخذ لازم المقدمة السالبة من حيث اختصاص السلب بموضوعها وهو كل ما ليس ا فهو ج ينتج كل ب ج وان كانت الموجبة كبرى أمكن نتاجها بعكس النتيجة العكس الخ(٣) اص بهذا الموضع وأخذ لازم المقدمة وهو أيضا متنازع فى تسميته دورا وان كانت الصغرى جزئية فلا يمكن أن تبين من عكسها ومن النتيجة الك(٤) برى البتة ولكن ان كانت سالبة أم(٥) كن أن تبين هى من النتيجة وعكس الكبرى من الشكل الثانى وان كانت موجبة لم يمكن بيانها على النحو البسيط لانه لا ق(٦) ياس عن سالبتين ولكن يبين على النحو الذى قلنا لا غير

وأما الشكل الثالث فلا يمكن أن يبين فيه كلية البتة لان النتيجة الجزئية مع عكس مقدمة كيف كانت لا تنتج الا جزئية وأما الجزئية فان كانت كبرى والنتيجة موجبة أمكن بيانها من الثالث أيضا باضافة عكس الصغرى الى النتيجة كا(٧) يا وان كانت ص(٨) غرى أمكن نتاجها بعكس الكبرى مع

---

(١) من الشكل الثانى بعينه مثاله لا شىء من الانسان بفرس وكل صاهل فرس فلا شىء من الانسان بصاهل ثم تعكس الكبرى كنفسها الى كل فرس صاهل ونجعل هذا العكس كبرى للنتيجة السابقة فينتج التأليف من الثانى نفس الصغرى

(٢) من غير حاجة الى العكس أى ان لازم السالبة ينتج مع النتيجة نفس الصغرى الموجبة بدون حاجة الى عكس ذلك اللازم كما تراه فى مثاله وانما لم يسمه القوم دورا لاشتراطهم فيه أن يكون التأليف مشتملا على عكس احدى المقدمتين كما سبق فى أول الباب

(٣) الخاص بهذا الموضع ولا يشترط فيه أيضا أن يكون على طريقة عكس النقيض المخالف ولا فى الصورة وغاية ما يشترط فيه أن يكون كل من الموضوع والمحمول بحيث يسلب عن جميع أفراد الآخر و يثبت لكل ما عدا الآخر كالجوهر والعرض ومثال ما نحن بصدده لا شىء من العرض يقوم بنفسه وكل جوهر يقوم بنفسه فلا شىء من العرض بجوهر فتعكس هذه النتيجة ذلك العكس الخاص الى كل جوهر فهو ليس بعرض وتضم اليه لازم المقدمة السالبة وهو كل ما ليس بعرض يقوم بنفسه فينتج الكبرى الموجبة وهى كل جوهر يقوم بنفسه

(٤) الكبرى نائب فاعل تبين وانما لم يمكن ذلك لان عكس الصغرى يكون جزئية والنتيجة جزئية ولا يتألف من جزئيتين قياس

(٥) أمكن أن تبين هى أى الصغرى من النتيجة وعكس الكبرى من الشكل الثانى مثاله بعض الحيوان ليس بانسان وكل ناطق انسان فبعض الحيوان ليس بناطق فتجعل هذه النتيجة صغرى لكل انسان ناطق وهو عكس الكبرى لينتج الصغرى السالبة الجزئية

(٦) لا قياس عن سالبتين أى والنتيجة سالبة وكبرى القياس كذلك لان صغراه موجبة كما هو الفرض والنحو الذى قاله هو الرد الى الموجب وأخذ اللازم

(٧) كليا حال من عكس الصغرى وذلك كما يكون القياس كل انسان حيوان و بعض الانسان كاتب فبعض الحيوان كاتب فتعكس الصغرى على كميتها الى كل حيوان انسان و بعض الحيوان كاتب لينتج بعض الانسان كاتب وهو الكبرى المطلوبة بالعكس

(٨) وان كانت صغرى الخ كما لو كان القياس بعض الانسان كاتب وكل انسان حيوان فبعض الكاتب حيوان

النتيجة ثم عكس النتيجة الثانية فهو التأليف من الاول وهو كما قد علمت فى تسميته دورا لافتقاره الى عكسين لكنهم لم يضايقوا ههنا فيه بل اعطوه اسم الدور وان اختلط موجب وسالب والم(٩) وجبة كلية أمكن نتاج السالبة بالنتيجة وعكس الصغرى الموجبة الكلية من الثالث أيضا فان كانت الكلية هى السالبة لم يمكن أن تنتج الصغرى الجزئية الموجبة من سالبتين الا أن تنعكس السالبة على النحو المذكور

(الفصل العاشر)

فى اكتساب المقدمات

ليس يكمل انتفاعنا بمعرفة القياس الصحيح من غير الصحيح الا أن نعلم كيفية طلبه واكتسابه اذا لم يكن حاضرا معدا والامور منها جزئية شخصية ومنها كلية وقد بينا من قبل أن الشخصيات ليست محمولة بالحقيقة على شئ البتة بل الكليات هى المحمولات وسنبين فى فن البرهان أن هذه المحمولات كما تنتهى من تحت الى شخصيات لا تحمل على شئ فستنتهى من فوق الى محمولات لا يحمل عليها شئ أعم منها فتكون المحمولات اذن متناهية

فاذا أردت اكتساب القياس على مطلوب فضع حدى المطلوب واطلب حد(١) كل واحد منهما وخاصته وما يحمل على كل واحد منهما من الاجناس وأجناسها والفصول وأجناسها وعوارضها وعوارض ما يحمل عليها وفيها وعوارض أجناسها وفصولها وعوارض عوارضها واطل(٢)ب أيضا موضوعات كل واحد من الحدين بمناسبة الحد اليه هذه النسب المذكورة وموضوعات موضوعاته هذا فى الايجاب

فتعكس الكبرى الى كل حيوان انسان وتجعلها كبرى للنتيجة فتنتج بعض الكاتب انسان وتنعكس الى بعض الانسان كاتب

(٩) والموجبة كلية كما لو كان القياس كل انسان حيوان و بعض الانسان ليس بكاتب فبعض الحيوان ليس بكاتب فتعكس الصغرى الى كل حيوان انسان وهى النتيجة تنتج من الثالث بعض الانسان ليس بكاتب اما ان كانت الكلية سالبة الخ أى لا يمكن ان تنتج الصغرى من عكسها وهى سالبة ومن النتيجة السالبة الا اذا ردت الكبرى الى موجبة معدولة الموضوع ثم أخذت الصغرى وهى النتيجة معدولة ثم عكست النتيجة مع ذلك كما تقول بعض العرض ضوء ولا شئ من العرض بجوهر فبعض الضوء ليس بجوهر وتقول فى الرد بعض الضوء هو ليس بجوهر وكل ما ليس بجوهر فهو عرض لينتج بعض الضوء عرض و ينعكس الى بعض العرض ضوء وهو الصغرى المطلوبة

(١) حد كل واحد منهما أى ما يشرح ماهيته ويحصل جميع ذاتياته عندك فتعرف بالحد ما يحمل عليه من الاجزاء الداخلة فيه وتحصل عندك من أحكامه الذاتية ما يمكنك ايراده عليه ان كان أحد الحدين موضوعا وما تتمكن به من الحكم به على غيره ان كان محمولا فان كفاك ذلك فى تكوين القياس بعد البحث عن موضوعات الثانى أى المحمول فيهما فان لم يكف أو لم تصل بك القدرة الى تحصيل الذاتيات للوصول الى مطلوبك فانصرف الى طلب الخواص لكل منهما فربما وصلت بعلم خاصة كل منهما بعد البحث عن موضوع ما يكون محمولا الى تكوين القياس على مطلوبك فان لم يتسن لك مع ذلك تأليف القياس فاذهب الى ما يحمل على كل واحد من الحدين من الاجناس وأجناس الاجناس والفصول العالية وأجناس تلك الفصول ان كانت الفصول مركبة ولها أجناس كما فى النامى ان جعل فصلا وفرض مركبا من المغتدى والمتنفس يعنى ماله قوة التحليل فان المغتذى يكون جنسا له والمتنفس فصلا ومجموعهما فصل النامى وهكذا تقول فى عوارض كل وعوارض ما يحمل على تلك العوارض وفيها أى فى ضمنها من أجزائها

(٢) واطلب أيضا موضوعات كل الخ لا يريد انك لا تطلب الموضوعات الا بعد ان تطلب جميع ما تقدم من المحمولات

وأما في السلب فاطلب ما يسلب عن حدّ تامنهما وتستغني(١) بذلك عن طلب ما يسلب عنه الحد اذلا فرق في السلب بين ما يسلب و بين ما يسلب عنه اذ ينعكس كل واحد منهما على الآخر بلى في الايجاب يتميز الموضوع الحقيقي عن المحمول ولا يغني طلب اللاحق عن الملحوق وليكن اعتناؤك بالكليات من جملة هذا وليس المحمول الكلي هو ما يحمل بكليته على الموضوع بل ما يحمل على كل واحد من الموضوع وقد عرفت هذا من قبل

ولا يفيد اشتغالك بطلب شيء يحمل على الطرفين فان الموجبتين في الشكل الثاني لا تنتجان وكذلك لا يفيد طلبك ما يسلب عنهما جميعا فان السالبتين في الثاني كالموجبتين الا أن يجعل نظرك في اختلاف

على كل من الحدين بل العمل في الموضوعات مصاحب لكل نوع من الانواع السابقة للعمل في المحمولات فانك اذا عرفت حد المحمول في مطلوبك مثلا ووقفت على ما فيه من الذاتيات عطفت النظر الى ما يمكن أن يكون موضوعا له ثم الى موضوعات ذلك الموضوع لتعلم هل من جملة موضوعاته موضوع مطلوبك الذي عرفت حده أو خاصته أو من موضوعاته ما هو موضوع لمطلوبك أيضا فيتسنى لك تأليف القياس من الشكل الاول أو الثالث فان لم يمكنك ذلك ذهبت الى عمل آخر في المحمول ثم في الموضوع وهكذا

ولنفرض أنك تريد أن تستدل على ان كل ناطق فهو حيوان وليس منه ما هو عقل بالفعل فانك تعمد أولا الى تحديد الناطق فتجده ما له قوة التفكر والتفكر حركة النفس في معلوماتها للوصول الى ما هو مجهول لها فاذن الناطق ما فيه مبدأ الحركة واستعداد قبول المعلومات ثم تعمد الى الحيوان فتحدده بانه الجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة والحركة بالارادة أعم من أن تكون حركة حسية أو حركة عقلية والحس فيه معنى العلم ثم تنظر بعد ذلك في موضوعات الحيوان بهذا المعنى فاذا عثرت على الانسان منها ووجدته موضوعا للحيوان بحثت عن موضوعات الانسان بعد تحديده ومعرفة أجزائه الحقيقية فعندما تجد فيه مبدأ النطق تحكم بأن موضوع مطلوبك من موضوعات الانسان فتعود من الناطق اليه وتقول كل ناطق انسان وكل انسان حيوان فكل ناطق حيوان وربما سبق النظر في موضوعات المحمول تمام النظر في حد الموضوع كما لو لم تفهم كمال الفهم معنى الناطق حتى انحدرت من الحيوان الى موضوعاته ومنها الانسان وعند البحث في ذاتياته وصلت الى حقيقة معنى الناطق فعلمت بعد ذلك أنه من موضوعات الانسان الذي هو موضوع للحيوان الخ

فاذا لم يكن من قوتك الاهتداء الى الذاتيات أو لم يكفك ما سبق ذكره نظرت في خواص الناطق التي تعلم لزومها له وعدم عروضها لغيره فاذا وجدت منها الضاحك وأنعمت النظر في الضاحك فبدا لك أنه لا يكون الا حساسا فان الضحك أثر من آثار الاحساس ثم انثنيت الى الحيوان فوجدت الحس من فصوله أو خواصه على حسب ما يصل اليه فهمك ثم رجعت الى موضوعاته فرأيت أفراد الحساس كلها مندرجة تحت الحيوان والناطق من موضوعات الحساس فعند ذلك يمكنك تأليف القياس من كل ناطق حساس وكل حساس حيوان وعلى ذلك القياس في طلب الاجناس وأجناس الاجناس والعوارض وأجناسها عند الحاجة الى شيء من ذلك

فاذا أردت الاستدلال على أن بعض العاقل جسم وليس جميعه مجردا عن المادة مثلا فانك تبحث في معنى العاقل على النحو الذي سبق ثم في معنى الجسم ثم في موضوعاته فتجد الانسان يوضع لكل من حدي مطلوبك فتقول كل انسان عاقل أو بعضه عاقل وكل انسان جسم فبعض العاقل جسم فان لم تجد معنى الجسم وجدت خاصة من خواصه وهو ما له حيز وان لم تجد الانسان وجدت الكاتب وان لم تجد تمام معنى العاقل وجدت بعض عوارضه من التصرف في كليات المعقولات حتى تتوصل منه الى أن من موضوعاته الكاتب والكاتب جسم لانه من ذوات الحيز ولو استقصينا في التمثيل جميع ما ذكره المصنف لكتبنا كتابا في كيفية تحصيل المقدمات وهو ليس من غرضنا وأقل نظر في العلوم يكفي للارشاد الى ما بقي

(١) وتستغني بذلك الخ حاصل ما قاله أنك في الايجاب كما تبحث عن أحوال محمول مطلوبك لتعلم منها النسبة بينه و بين موضوعك يلزمك البحث عن موضوعاته وما يحمل هو عليه وكذلك الحال في موضوع المطلوب حتى يتيسر بذلك الوصول الى الوسط الذي يؤديك الى ايجاب أحد الحدين للآخر أما في السلب فانك لا تحتاج الا الى البحث عما يسلب

عن أحد الحدين وهو الحال التي يتحقق سلبها عنه ولست بحتاج الى البحث عن الموضوع الذي يسلب الحد عنه فان سلب شئ من شئ يكون للتنافي بين الوصفين في ذاتيهما فينعكس السلب حتى نفسه ولكن كلا مناقي الكليات كما قال ولتكن عنايتك الخ حتى يتحقق ما قلناه من التعاكس لكن الايجاب لا يجرى على هذه الطريقة فليس كل بحث عن لاحق يؤدي الى أن ذلك اللاحق لشئ ثابت لما يوضع لذلك الشئ تميزا لمحمول من الموضوع الحقيقي في الايجاب فان الأوصاف غير ملحوظة فيه بل الملحوظ هو الذوات فقوله فليس المحمول ما يحمل بكليته على الموضوع أى على عنوانه و وصفه أو مفهومه وبذلك مثلا اذا طلبت أن تعلم أن الملك ليس بحيوان فانك تبحث في أحوال الملك وخواصه فتجد من خاصته انه يخلق على حال واحدة في جميع ماله من الكمال المقدر له ولا يتدرج من طور الى طور ليصل الى كماله لا في الجسم ولا في الادراك أو وجدت أنه غير مغتذ ثم تطلب ما يباين الحيوان و يسلب منه فتجد أن جميع الحيوان مغتذ أو متدرج الى كماله بالنمو فتحكم بأن لا شئ من الحيوان بغير مغتذ أو بغير متدرج وتعلم أن غير المغتذي والحيوان أمران متنافيان في ذاتيهما فلا شئ من أحدهما يصدق على ذات الآخر فعند ذلك ترى نفسك بالخيار بين أن تؤلف قياسك هكذا كل ملك فهو غير مغتذ ولا شئ من الحيوان بغير مغتذ أو لا شئ من الملك بمغتذ وكل حيوان مغتذ لينتج لا شئ من الملك بحيوان وأن تؤلفه هكذا كل ملك غير مغتذ ولا شئ من غير المغتذي بحيوان لينتج عين النتيجة من الشكل الاول

اما في الايجاب فقد يعرض للمحمول ما لا يعرض لموضوعه فلا بد من البحث عن الموضوعات ونسبتها الى ما لحق المحمول ليعلم هل موضوع مطلوبنا منها أو يحمل هو على شئ منها مثلا لو أردت ان تعرف أن الناطق حيوان فنظرت في حال الحيوان فلم تجد من خاصته الا أنه يعم كل حساس ولا يشمل غير الحساس ثم نظرت في الناطق فوجدت من خاصته أنه انسان ثم في الانسان فوجدت من أجناسه الحيوان فلا يكفيك هذا القدر في تأليف قياس لانتاج المطلوب فانك لم تعلم من حال الحيوان الا خاصة تباين الناطق وهي مساواته للحساس وتلك خاصة ماهيته ومفهومه فلا تحمل على شئ من أنواعه ولا افراد أنواعه فلا تصلح وسطا وكذلك ما علمته من حال الناطق بمجرده لا يصلح وسطا لان مجرد كون الحيوان جنسا للانسان لا يكفي في حمله على الناطق بل لا بد مع ما تقدم من البحث في موضوعات الحيوان أى ذواته ونسبتها اليه ثم في موضوعات تلك الموضوعات ونسبتها اليها حتى يعرف ما يصح أن يوضع له وما لا يصح فاذا عثرت من موضوعات الحيوان على ذوات الحساس فوجدت أنها توضع للحيوان لانه مساوله كما تبين لديناً من العلم بخاصة مساواته للحساس ثم وجدت من حال الانسان الذي هو خاصة الناطق انه حساس أيضا ووجدت الانسان من موضوعات الحساس الذي هو من موضوعات الحيوان عرفت أنه يمكنك أن تقول كل ناطق انسان وكل انسان حيوان أو كل ناطق حساس وكل حساس حيوان فلا مندوحة من طلب الموضوعات مع طلب أحوال المحمولات في حالة الايجاب ولا حاجة اليها في حالة السلب

(١) فينتج ما عرفته أى في فصل المختلطات فقد قال في اختلاط المطلق مع الضروري من الشكل الثاني «وأما اذا كانت (أى المطلقة) وجودية ففي المشهور أن النتيجة تابعة للسالبة المنعكسة والحق أن النتيجة ضرورية دائما لان د اذا كان موجبا لأحد الطرفين بالضرورة مسلوبا عن الآخر لا بالضرورة أو مسلوبا بالضرورة وموجبا لا بالضرورة أو موجبا لهما جميعا أو مسلوبا عنهما جميعا وكان لأحدهما بالضرورة وللآخر لا بالضرورة فبين طبيعتي الطرفين مباينة ضرورية ومن هذا تعلم ان السالبتين في هذا الاختلاط تنتجان وكذلك الموجبتان ولكن بشرط أن تكون المطلقة وجودية» فقد رأيت ان الموجبتين أو السالبتين قد تنتجان في الشكل الثاني عندما يكون القصد الى جهات القضيتين كما تقول في السالبتين لا شئ من الانسان بمتنفس بالوجود ولا شئ من الحديد بمتنفس بالضرورة فان النتيجة لا شئ من الانسان بحديد فان معنى القضية الاولى انه قد يثبت للانسان التنفس أحيانا ومعنى الثانية انه يستحيل ثبوت التنفس للحديد فلو صح ثبوت الحديد للانسان للزم انقلاب المستحيل واقعا أو انقلاب الواقع مستحيلا وتقول في الموجبتين كل قمر فهو مضيء بالوجود أى لا بالضرورة وقد يكون غير مضيء وكل شمس فهي مضيئة بالضرورة فلا شئ من القمر بشمس بالضرورة اذ لو كان شئ من الشمس قمرا للزم أن تكون الاضاءة ثابتة له بالضرورة ولا بالضرورة وهو محال ففي مثل هذه الحالة يلزمك البحث عن محمول واحد يثبت أو يسلب عن طرفي مطلوبك بجهتين متضادتين

هل يحمل على شئ مسـ(١) لوب عن موضوعه فان السالبة الصغرى لا تنتج فى الشكل الاول
فاذا استقصيت فى هذا البحث فان كان مطلوبك إيجابا كليا ووجدت فى محمولات موضوعه ما يوضع
لمحموله تمّ قياسك وان كان المطلوب سالبا كليا ووجدت فى محمولات أحدهما ما يسلب عن الآخر تمّ
القياس من الثانى ومن الاول أيضا لانعـ(٢) ـكاس السالب الكلى وان كان المطلوب موجبا جزئيا
ووجدت فى موضوعات أحدهما ما هو موضوع الآخر تمّ القياس من الثالث والاول جميعا لمـ(٣) ـا
عرفته من العكس وان كان المطلوب سالبا جزئيا ووجدت فى موضـ(٤) ـوعات أحدهما ما ليس
موضوعا للآخر أو فى محمولات بعض أحدهما ما لا يحمل عليه الآخر أو فى محمـ(٥) ـولات أحدهما أو
بعضه ما لا يحمل على الآخر أو على بعضه تمّ القياس من الاشكال الثلاثة
ويمكنك اكتساب الخلف معا أيضا من هذا الطريق فان نقيض المطلوب اذا عمل فيه ما علمناه فى نفس
المطلوب تألف من النقيض ومن مقدمة صادقة قياس ناتج للمحال وكيف لا ينفع فى الخلف وكل خلف
كما علمته يرجع الى المستقيم
وفى الاستثنائى اغـ(٦) ـا تكتسب الاستثنائية بهذا الطريق ان لم تكن بينة

---

(١) مسلوب عن موضوعه أى موضوع المطلوب

(٢) لانعكاس السالب الكلى أحيلك فى التمثيل على ما سبق من مثال لا شئ من الملك بحيوان

(٣) لما عرفته من العكس كما لو أردت أن تستدل على أن بعض الممكن موجود لتذهب منه الى الاستدلال على الواجب كما سلكنا فى رسالة التوحيد فانك تبحث فى حد الممكن ثم فى لوازمه فيتهيأ لك العلم بأنه ما لا وجود له من ذاته ثم تنظر فى الموجود وأنواعه وموضوعاته فتجد منها النبات مثلا وتجد من أحوال النبات الموجود أنه يوجد بعد أن لم يكن وينعدم بعد أن يكون ثم انك تجد ان ما يكون حاله كذلك فلا يمكن أن يكون وجوده من ذاته والا لكان وجوده لذاته فلا يسبقه العدم ولا يلحقه والا لزم سلب ما بالذات عنها وهذا هو معنى الممكن فيكون النبات موضوعا للممكن عند ذلك تكون قد وجدت من موضوعات الموجود ما هو موضوع للممكن فتقول كل نبات ممكن وكل نبات موجود فبعض الممكن موجود ولو عكست الصغرى فقلت بعض الممكن نبات وكل نبات موجود لكانت النتيجة بعينها والتأليف الاول من الثالث والثانى من الاول

(٤) فى موضوعات أحدهما ما ليس موضوعا للآخر كقولك حشو الحافظة بغير تعقل علم ولا شئ من ذلك الحشو بنافع فى الاستدلال على ان بعض العلم ليس بنافع فقد وجدت فى موضوع العلم ما ليس موضوعا للنافع والتأليف من الثالث ولو عكست الصغرى لكانت الصورة الثانية وهى أن فى محمولات بعض أحدهما ما لا يحمل عليه الآخر وذلك لان حشو الحافظة الذى يصير بعد العكس محمولا لبعض أحد الحدين وهو موضوع المطلوب لا يحمل عليه الحد الآخر وهو النافع الذى هو محمول المطلوب وكان التأليف من الشكل الاول هكذا بعض العلم حشو للحافظة بلا تعقل ولا شئ من ذلك الحشو بنافع فبعض العلم ليس بنافع

(٥) أو فى محمولات أحدهما الخ الذوق الواضح للعبارة هكذا أو فى محمولات أحدهما ما لا يحمل على بعض الآخر أو فى محمولات بعض أحدهما ما لا يحمل على الآخر فقوله فى عبارته « على الآخر » مرتبط بقوله « أو بعضه » وقوله « أو على بعضه » مرتبط بقوله « أو فى محمولات أحدهما » وكل ذلك فى الشكل الثانى وهو لا ينتج السالب الجزئى الا اذا كان فى احدى قضيتيه جزئية

ومثاله فى الصورة الاولى من نسقنا أن تستدل على أن بعض الترفع ليس بكبرياء فتقول بعض الترفع ليس بغمط للحق وكل كبرياء فهو غمط للحق فبعض الترفع ليس بكبرياء فقد وجدت فى محمولات الكبرياء ما لا يحمل على بعض الترفع ومثال الثانى أن تستدل على ان بعض الخضوع ليس بكرامة فتقول بعض الخضوع ذل ولا شئ من الكرامة بذل فبعض الخضوع ليس بكرامة فقد وجدت فى محمولات الخضوع ما لا يحمل على الكرامة

(٦) انما تكتسب الاستثنائية بهذا الطريق أى طريق البحث فى المحمولات والموضوعات فانك تنظر فى محمول التالى وأحواله وهل من موضوعاته ما يصح ان يثبت هو له أو ينفى عنه وكذلك الكلام فى المقدم حتى اذا علمت

(الفصـــل الحادى عشر)
في تحليل القياسات

و بعد أن علمناصورة القياس وكيفية اكتسابه فلابد من الاشارة الى كيفيـة تحليل ماليس من الاقيسة على صورتها الحقيقيـة الى أشكالها وليس كل قياس يعطى الانسانُ أو يودَع الكتبَ مميزَّ المقدمتين والنتيجة بالفعل بل ربما كان مركبامفصولا(١) أو محرَّفا(٢) عن ترتيبه الطبيعى أو مضمرا(٣) فيه شئ

ذلك تيسر لك إما الحكم بنقيض التالى ليبطل المقدم أو بنفس المقدم ليثبت التالى ان كانت الشرطية لزومية فان كانت منفصلة لم يختلف الطريق فى كيفية العلم بالاستثنائية

مثال ذلك أن تستدل على ان الخلق ليس بغريزى وان كان الاستعداد له غريزيا بأن تقول لو كان الخلق غريزيا لما صدر عن صاحبه مايخالف أثره باختيار البتة فانك تبحث فى صاحب الخلق وأحواله وفيما يصدر عنه من فعاله حتى تلاقى البخيل والجبان والشره ونحوهم وتنسب تلك الفعال الى ملكاتهم على أنها آثارها فاذا رأيت ان من أعمالهم مايخالف أثر ملكاتهم ولو فى جزء من أجزاء زمنهم بل ولو فى لحظة واحدة بأن رأيت البخيل أعطى والجبان خاطر بنفســه والشره عف مهما كان السبب وعلمت أن مابالغريزة لا يفارق ولا تصدر الاعمال على خلاف مقتضاه حكمت بموجب المشاهدة ان صاحب الخلق يصدر عنه مايخالف أثر خلقه فيكون اللازم فى اللزومية قد بطل فيبطل الملزوم وهو أن يكون الخلق طبيعيا وانما وصلت الى ذلك بقياس نظمه البخلاء والجبناء أرباب ملكات وهم أو بعضهم تخالف فعالهم الاختيارية آثار ملكاتهم فبعض ذوى الملكات تخالف فعالهم آثار ملكاتهم

ولا يخفى أن هذا الطريق فى تحصيل الاستثنائيـة هو الطريق فى تحصيل المطلوب فيما سبق فيكون الغرض من المطلوب فى كلامه هو المقدمات اذا كانت غير بينـة فالمراد من اكتساب المقدمات تحصيلها بالدليل كما يظهر من كلام المصنف فى الباب وقد يجرى العمل نفسه فى المطلوب بالذات وان كانت مقدماته بديهيـة اذا لم يكن ترتيبها حاضرا معدا فى الذهن

أما تحصيل الشرطيـة فى الاستثنائية فهو من طريق البحث فى المقدم والتالى وارتباط أحدهما بالآخر أو منافاته له وهو يكون بالبحث فى العلل التى تربطهما أو تفصلهما فان وجد الاتصال أو الانفصال وكان علمه بديهيا فبها والا اكتسب بالطرق السابقة فى اكتساب المقدمات وقد عرفت منـه مايكفيك لممارسة العمل

(١) مفصولا أى مفصول النتائج غير مصرح بها فيه فان القياس المركب هو ماذكرت فيه مقـدمات كثيرة بعضها ينتج بعضا وهو تارة يكون موصول النتائج بأن يصرح عقب كل مقـدمتين بنتيجتهما ثم تضم هى الى أخرى ثم يصرح بنتيجتهما وهكذا الى أن ينتج المطلوب وتارة يكون مفصول النتائج أى لا يصرح فيه بها فصلها عن مقدماتها فى الذكر أى لعدم ذكرها معها وان كانت مرادة وانما استغنى عن ذكرها العلم بها من مقدماتها والموصول منـه مثـل قولك فى الاستدلال على ان كل انسان جسم كل انسان حيوان وكل حيوان نام فكل انسان نام وكل نام ففيه امتـداد فى الاقطار الثلاثة فكل انسان فيه امتداد فى الاقطار الثلاثة وكل ما كان كذلك فهو جسم فكل انسان جسم أما المفصول منه فان تقول والمطلوب بعينه كل انسان حيوان وكل حيوان نام وكل نام فيه امتـداد فى الاقطار الثلاثة وكل ما كان كذلك فهو جسم فكل انسان جسم

(٢) أو محرفا عن ترتيبه الطبيعى أى وهو مركب مع ذلك كقولنا فى رسالة التوحيد عند الاستدلال على ان علم الواجب لا يفتقر الى شئ وراء ذاته ولا يزول عن ذاته «ماهو لازم لوجود الواجب يغنـى بغناه ويبقى ببقائه وعلم الواجب من لوازم وجوده فلا يفتقر الى شئ ما وراء ذاته فهو أزلى غنى عن الآلات الخ» فقد اجتمع فيـه الانحراف عن الترتيب الطبيعى فى المقدمتين الاولين والفصل فان الترتيب يقضى بأن يقال علم الواجب من لوازم وجوده وكل ماهو لازم لوجود الواجب يغنى بغناه الخ ثم لو أردنا وصل نتائجه لقلنا بعد المقدمتين فعلم الواجب غنى بغناه باق ببقائه وكل ماهو كذلك فلا يفتقر الى شئ وراء ذاته فعلم الواجب لا يفتقر الخ

(٣) أو مضمرا فيه شئ هو الناقص الذى سيأتى ذكره بأن حذفت احـدى مقدماته التى لا بد منها كما تستدل على ان

أو مـ(١)ـزيدا فيه فصـل ورعمـا كان بسيطا ومحرفا أيضا عن ترتيبه الطبيعي وناقصا أو زائدا فاذا أردت التحليل فميز المطلوب أولا وانظر في القول الناتج له هل تجد فيه مقدمة تشارك المطلوب أم لا فان لم تجـ(٢)ـد فليس القول بناتج له أصلا وان وجدت فانظر في أن اشتراكهما في كلا حدّى المطلوب أو في حد منه فان اشـ(٣)ـتركا في كلا حديه فالقياس استثنائي فضع الاستثنائية من

الانسان يمكنه أن يكون سعيدا بأن تقول انه متفكر فيمكنه أن يهتدى الى ماهو خير له وكل من كان كذلك أمكنه أن يكون سعيدا فما كان الاهتداء لا يترتب على انه متفكر الا بمقدمة مضمرة بل أكثر من مقدمة وذلك ان المتفكر يضع بفكره الميزان بين الضار والنافع ويمكنه بعد ذلك أن يحكم على كل منهما بحكمه وبعد هذا يمكنه الاهتداء

(١) أو مزيدا فيه فصل كما لو أردت في مثال التفكر والاهتداء أن تقول انه متفكر وغيره من أنواع الحيوان لا استعداد للفكر عنده أما هو فيمكنه أن يهتدى الخ فان ذكر غيره من الحيوان فصل بين المقدمات زائد لا حاجة اليه في الدليل وبعد ما عرفت جميع العوارض التى تطرأ على المركب من الانحراف وما بعده يسهل عليك معرفة كيف تعرض للبسيط

(٢) فان لم تجد فليس القول بناتج الخ وذلك كدعوى بعض المشايخ انه يستغنى عن النظر في معانى القرآن والاحاديث النبوية والاستدلال على ذلك بأن كتب الفقه تحتوى على بيان الاحكام الشرعية وقد انسد باب الاجتهاد فانك لا تجد مقدمة من هذه المقدمات تشترك مع المطلوب في شئ وكقول بعض السوفسطائية ان الانسان لا عقل له لان حوادث الكون تقع بالاتفاق ومايقع بالاتفاق لا علة له فانك ترى ان المقدمات لا تشترك مع المطلوب في شئ

(٣) فان اشتركا في كلا حديه أى في موضوعه ومحموله أو مقدمه وتاليه معا على حسب المطلوب حمليا كان أو شرطيا واشتراك بعض المقدمات مع المطلوب في الموضوع والمحمول معا كما في استدلالنا على نفى التركيب عن الواجب في رسالة التوحيد بقولنا «لو تركب (أى الواجب) لتقدم كل جزء من أجزائه على جملته التى هى ذاته وكل جزء من أجزائه غير ذاته بالضرورة فيكون وجود جملته محتاجا الى وجود غيره وقد سبق ان الواجب ما كان وجوده لذاته» فان المطلوب هو ليس الواجب بمركب والقياس مركب من اقترانى شرطى واستثنائى أما الاستثنائى فلانك عند التحليل وجدت ان مقدمة في القياس وهى لو تركب لكان وجود جملته التى هى ذاته محتاجا الى غيره تشترك مع المطلوب في الحدين الواجب والمركب وقد تركبت من جزأين أحدهما تركب الواجب والثانى كان محتاجا الى غيره وهى تباين المطلوب بالجزء الثانى أى تخالفه لان المحمول فيها يخالف محموله فتصوغ الاستثنائية من هذا الجزء الذى يخالف المطلوب بمعنى انه لا يتفق معه في حديه فتقول لكن الواجب ليس محتاجا الى غيره لما سبق في تعريفه انه ما كان وجوده لذاته فينتج المطلوب وهو انه ليس بمركب غير ان هذه الشرطية المذكورة كانت نتيجة مفصولة لم تذكر متصلة الاجزاء استغناء بذكر جزئها الاول في الشرطية الاولى وجزئها الثانى في قولنا فيكون وجود جملته محتاجا الخ أما اشتراك بعض المقدمات في مقدم المطلوب وتاليه معا ان كان المطلوب شرطيا فكما لو كان مطلوبك كلما كان الانسان مستقيم الفكر كان أسمى من سائر الحيوان وقلت في الاستدلال عليه لو لم يكن كلما كان الانسان مستقيم الرأى كان أسمى من سائر الحيوان لكان قد يكون اذا كان مستقيم الفكر فهو في منزلة الحيوان أو أحط منه مع ان استقامة الفكر هى مزية الانسان على الحيوان لا غير فلا يصح معها أن يساويه أو ينحط عنه فانك ترى ان بعض المقدمات وهى الاولى تشترك مع المطلوب في مقدمه وتاليه بعد حذف حرف الشرط والسلب فتصوغ الاستثنائية من أجزاء المقدمة الاخرى التى لا تتفق مع المطلوب في كلا جزأيه فتقول لكن ليس البتة اذا كان مستقيم الفكر فهو في منزلة الحيوان أو أحط منه لان استقامة الفكر الخ وقولك لان استقامة الخ في معنى قياس استثنائى نظمه لو لم يصدق ليس البتة الخ لكان للانسان سمو على الحيوان غير استقامة الفكر لكن ليس له سمو سواها بالبداهة فاستثنائيتنا صادقة فقولك فلا يصح معها أن يساويه أو ينحط عنه هو بعينه ليس البتة اذا كان مستقيم الفكر الخ وقد أخذته في القياس بقولك لو لم يصدق الخ فقد اشتركت احدى المقدمتين مع المطلوب في مقدمه وتاليه وقد صيغت الاستثنائية من المقدمة الاخرى وهى ان استقامة الفكر هى مزية الانسان على غيره دون سواها وقد تجد ههنا ان صورة احدى المقدمتين حملية وهى قولك فلا يصح معها ان يساويه أو ينحط عنه مع انها تتفق مع المطلوب الشرطى في مقدمه وتاليه لانها في معناه فتنبهك الى ما سينبهك اليه المصنف من أن الالفاظ وصورها لا ينبغى أن تشوش عليك عند النظر الى المعانى وجواهرها

الجزء الذي تباين به هذه المقدمة المطلوب اذ لابد في المقدمة المشاركة من جزأين تشارك بأحدهما المطلوب وتباينه بالآخر وان اشتركا في أحد حدي المطلوب فالقياس اقتراني

فانظر أن المشترك فيه موضوع المطلوب أو محموله لتميز لك الصغرى والكبرى ثم ضم الى الجزء الآخر من المقدمة الجزء الآخر من المطلوب على احدى التأليفات القياسية فان تألفا فهو(1) والوسط وتميزت لك المقدمتان بالفعل وشكل القياس والنتيجة وان لم تتألفا أي لم يعترف الذهن بحمل الجزء الثاني من المطلوب على الجزء الثاني من المقدمة أو سلبه عنه أو بالعكس فليس بوسط ولا القياس بسيطا بل(2) مركبا فان وجدت المقدمة الاخرى المشاركة للجزء الآخر من المطلوب فانظر هل بينهما مقدمات أخر أو ليس

وأما اشتراك بعض المقدمات مع المطلوب في أحد حديه فكما قدمنا عن رسالة التوحيد في الاستدلال على أن الواجب ليس بمركب لكن لا في الدليل المباشر للمطلوب بل في القياس على احدى مقدماته فان القياس الاول أقيم دليلا على أنه لو تركب الواجب لكان غيرذاته متقدما عليه بالذات وهو معنى كونه محتاجا في الوجود الى غيره فاذا نظرت في المقدمتين والمطلوب وجدت احداهما وهي الثانية تشترك مع المطلوب في حد واحد وهو «غيرذاته» وقد وجدت فيه مقدمة شرطية فتذهب بلا عسر الى أن القياس اقتراني شرطي مؤلف من شرطية متصلة وحملية من الشكل الثالث والمشترك فيه موضوع المطلوب لان المطلوب في الحقيقة هو تالي الشرطية وهو أن يكون من غيريات الواجب ما يتقدم عليه على أنه لازم لتركيبه فتضم الى الجزء الآخر من المقدمة وهو «كل جزء من أجزائه» تالي جزأي المطلوب وهو «ماهو متقدم عليه بالذات» فيكون نظمه على الاصطلاح هكذا «لو تركب الواجب لكان كل جزء من أجزائه متقدما عليه بالذات وبالوجود وكل جزء من أجزائه غيرذاته فلو كان الواجب مركبا كان من غيرذاته ماهو متقدم عليه بالذات والوجود وهو المطلوب» ثم تقول لتتميم الدليل بعد أخذ معنى تالي النتيجة لو كان الواجب مركبا كان مفتقرا الى غيره في الوجود لكنه ليس بمفتقر لما سبق من أن وجوده لذاته الخ

وانما يضطر المستدل في أغلب الاحيان الى مخالفة النظم الاصطلاحي في التعبير لان للالفاظ والاساليب نسقا خاصا بها في كل لغة ولا يجد مندوحة عن المحافظة على أساليب اللغة وافراغ القول في أفضل قوالبه واظهاره في أحسن صورة عنده من أن يغير أوضاع الالفاظ في التعبير فقط وان كان سير العقل في ترتيب المقدمات لم يختلف ولم يطرأ عليه أدنى اضطراب وهذا هو السبب في أنك قلما تجد مستدلين على مطلوب واحد بدليل واحد يتفقان على تعبير واحد متى كان أحدهما غير ناقل من الآخر وليس بضار في الاستدلال أن تكون نتيجتك كون الغير متقدما في الوجود على الواجب مثلا وأن لا تأخذها بعينها عند جعلها مقدمة للدليل الأخير بل تأخذ معناها وهو كون الواجب مفتقرا الى غيره فان اختلاف النسق واللفظ لا يمس جوهر المعنى وهو الحاجة والافتقار بشئ

(٧) فهو الوسط أي فالجزء الآخر من المقدمة هو الوسط كما رأيت في المثال السابق وقوله «وشكل القياس» بالرفع معطوف على «المقدمتان» وقوله «والنتيجة» عطف عليه أيضا أي وتميزت لك المقدمتان بالفعل وتميز لك أي ظهر وتبين شكل القياس ونتيجته

(٨) بل مركبا كما في دليل من يدعي ان كل انسان سليم الفطرة يمكنه الاختراع اذا جاء به هكذا كل انسان سليم الفطرة فهو متفكر والاختراع اظهار مالم يكن معروفا من آثار القوى المودعة في الكون وذلك يكون بقياس بعض المعلومات منها الى بعض وتأليفها والمطرفي آثارها منفردة ومجتمعة وهذا الامر يتوصل اليه بالفكر بالضرورة فمن يكون من شأنه التصرف في المعلومات بهذا القياس هو المتفكر وكل متفكر يمكنه أن يتصرف هذا التصرف ومن يمكنه ذلك يمكنه الاختراع فكل سليم الفطرة من الانسان يمكنه الاختراع فانك تجد مقدمة تشارك المطلوب في موضوعه وهي الاولى ثم لا تجد في المقدمات التي بعدها ما يشاركه في الجزء الآخر وهو المحمول «يمكنه الاختراع» الا المقدمة الاخيرة فعند ذلك تذهب في التحليل الى جملة تأليفات فتقول كل سليم الفطرة متفكر وكل متفكر يمكنه أن يقيس بعض المعلومات الى بعض ويتطرق في آثارها مجتمعة ومفترقة فكل سليم الفطرة يمكنه ذلك وكل من هو كذلك أمكنه أن يظهر بعض ذلك بالعمل فكل سليم الفطرة يمكنه اظهار تلك الآثار الخفية بالعمل وكل من هو كذلك يمكنه الاختراع فكل سليم الفطرة من الانسان يمكنه الاختراع وبهذا يتم الدليل

فان كان فألف بين كل مقدمتين مشتركتين وتدرج من نتيجة الى نتيجة الى أن تصل الى القياس القريب من المطلوب وان لم تجد اشتراكا بين مقدمتين منهما فهنالك(١) اضمار وتحتاج الى استخراج وسط واصل بينهما

مثلا لو كان مطلوبك ان كل ا ذ ووجدت كل ا ب وكل(٢) ج د وكل ه ذ فقد وجدت المقدمتين المشاركتين للمطلوب ولكن ليس بين المقدمات اشتراك فهل يتصل ب و د وهل يتصل د و ه فان اتصلت فقد تم القياس بالفعل واكتف بهذا المثال واعتبر من نفسك تأليفات الاشكال الثلاثة ونتاج المطالب الاربعة من الاشكال الناتجة

هذا اذا وجدت مقدمتين مشاركتين فى حدى المطلوب فأما اذا لم تجد ولا واحدة منهما فلا تشتغل بالتحليل فهنا(٣)لك نقصان مجاوز للحد وكذلك اذا لم تجد الا واحدة والاخرى لا تشارك المطلوب ولا رفيقتها فيستدعى تعليم تحليله كلاما طويلا لا يليق بهذا المختصر

---

(١) فهنالك اضمار الخ كما فى استدلال رسالة التوحيد على أن الحياة كمال وجودى بقولها « فان الحياة مع ما يتبعها مصدر النظام وناموس الحكمة وهى فى أى مراتبها مبدأ الظهور والاستقرار فى تلك المرتبة فهى كمال وجودى» فانك تجد المقدمتين تشاركان المطلوب فى الموضوع وهو الحياة ولكن لا واحدة منهما تشاركه فى الجزء الثانى وهو كمال وجودى ففى الدليل اضمار استغنى فيه بما سبق فى معنى الوجود وكماله فى أول باب الحياة والمقدمة المضمرة هى «وكل ما هو كذلك فهو كمال وجودى» وترى احدى المقدمتين زائدة للايضاح والتأكيد وهى المقدمة الاولى ففى الدليل زيادة واضمار معا وتجد لذلك فى رسالة التوحيد أمثلة كثيرة هذا اذا لاحظت الاضمار فى البسيط فان لاحظته فى المركب كما هو الظاهر من سوق كلام المصنف فى هذا الموضع كان مثال الاضمار فى القياس السابق قولنا «وكل من هو كذلك أمكنه أن يظهر بعض ذلك بالعمل» وكذلك تجد له مثالا أجلى ظهورا فى القياسات المركبة التى استعملناها فى رسالة التوحيد عند بيان حاجة البشر الى الرسالة فى المسلك الاول منه

(٢) وكل ج د هذه المقدمة تشبه فى مثالنا «والاختراع اظهار ما خفى من آثار القوى الخ » أما « كل ا ب » فهى تشبه « كل انسان سليم الفطرة متفكر » و « كل ه ذ » تشبه « وكل من هو كذلك يمكنه الاختراع » وقد رأيت فى مثالنا أن كل المقدمات اتصل بعضها ببعض وان كانت تزيد فى العدد عما جاء فى مثال المصنف

(٣) فهنالك نقصان مجاوز للحد وذلك كمن يقتصر فى الاستدلال على ان كل سليم الفطرة من الانسان يمكنه الاختراع على قوله ان فى المخلوقات قوى تكمن آثارها وتظهر بالعمل وان نواميس الوجود تمكن مراعاتها فان البحث عن تمام الدليل فى هاتين المقدمتين لا يفيد لان هنالك نقصا فاحشا فى الدليل فقد أغفل المستدل أهم اركان دليله وهو أن الذى يعمل لاظهار آثار القوى وتمكنه مراعاة نواميس الكون هو المفكر وان سليم الفطرة من الانسان مفكر فكأنه أشم رائحة الدليل وأرشد للبحث عنه فقط أما هو بنفسه فلا وجود له فى كلامه وكذلك الحال لو وجدت المشاركة بين مقدمة واحدة وبين المطلوب فى أحد أجزائه ولم تجد فى البقية ما يشاركه ولا ما يشارك تلك المقدمة كما لو أضفت على المقدمتين السابقتين قولك وكل انسان متفكر فانها تشارك المطلوب فى موضوعه أو أضفت اليهما وكل من يتمكن من قياس بعض المعلومات الى بعض أمكنه الاختراع فانها تشاركه فى محموله ولا تجد مشاركة بين البقية وبينه ولا بينها وبين رفيقتها فالنقص وان لم يكن فى هذه الحالة بالغا مبلغه فى سابقتها غير انه لا يزال مجاوزا للحد والاشتغال بالتحليل لا يفيد

وقد يكون المستدل ممن تثق بعلمه فتضطر الى احترام دليله والبحث فى تحليل ما أورده من المقدمات تحليلا أدق مما أشار اليه وتعليم ذلك يحتاج الى تطويل كما قال المصنف ولكن لا بأس بالاشارة اليه

يمكنك أن تنظر فى المثال السابق فتجد لفظ المراعاة ولفظ تظهر بالعمل فتأخذ من قول المستدل انه يريد بالمراعاة المطالعة بالفكر والمراجعة بالنظر العقلى ومقارنة أحكام كل ناموس بأحكام غيره مما يوافقه أو ينافره وان نواميس الوجود لا تبعد من نواميس المخلوقات فان الوجود قد يعمها والبحث منها المراعاتها قد يؤدى الى البحث فى قوى المخلوقات ما يخفى أثره منها وما يظهر فاذا كان ظهور الآثار لهذه القوى بالعمل فما هو العمل الا أن يكون العمل الاختيارى الذى يصدر عن قدرة من يراعى تلك النواميس وينظر فى شؤن تلك القوى ومظهر رهابه الا أن تجلى فى صورة لم تكن معروفة من قبل وهل

وربما كان اللفظ[١] فى النتيجة غير الذى فى المقدمة أو كان فى احدى المقدمتين غيره فى الاخرى فاشتغل بالمعنى ولا تلتفت الى اختلاف اللفظ عند اتفاق المعنى

وربما لم تكن الحدود ألفاظا مفردة بل[٢] مركبة وربما كان فى احداهما مفرد وفى الاخرى مركب فلا ينبغى أن يتشوش عليك التحليل بسبب هذا الاختلاف بل عليك بتبديل المركب بالمفرد

ولا تذهل عن مراعاة[٣] العدول والسلب فربما كانت النتيجة موجبة والوسط مقرون به حرف السلب فى المقدمتين جميعا فتتعجب من كون النتيجة موجبة وانما كان كذلك لكون الوسط معدولا مثل قولك هذا العدد هو لا فرد وكل عدد هو لا فرد فهو زوج فهذا العدد زوج وقد عرفت الفرق قبل هذا بين العدول والسلب

(الفصل الثانى عشر)
فى استقرار النتائج التابعة للمطلوب الاول

القياسات التى تنتج الكلى تنتج بالعرض الجزئى الذى تحته وعكسه وعكس نقيضه

ومعنى عكس النقيض هو[٤] وأن تجعل مقابل المحمول بالايجاب والسلب موضوعا ومقابل الموضوع محمولا وأما الكمية فقد لا تبقى محفوظة فكل ا ب عكس نقيضه ما ليس ب ليس ا ولا شئ من ا ب عكس نقيضه بعض ما ليس ب هو ا والجزئية الموجبة يتبعها عكسها وعكس نقيضها وهو بعض ما ليس ب ليس ا اذا كانت النتيجة بعض ا ب وأما السالبة الجزئية فليست تستتبع شيأ لانها لا تنعكس وتشترك فى هذه الاشكال الثلاثة

معنى هذا الاختراع غير ان هذا التحليل ليس تحليل مقدمات موجودة تامة وانما هو تحليل أصول لافكار أدمجها صاحبها فى هذه المقدمات قد لا يعنى بالبحث عنها الا مكلف باحترامه كلف بحراسته فى سمو مقامه وأسهل منه بحث عن الدليل فى غير كلامه

(١) كان اللفظ فى النتيجة غير الذى فى المقدمة تقدمت الاشارة اليه فى نحو التقدم بالذات المأخوذ فى مقدمات الاحتياج الى الغير دون ذكر أن المتأخر بالذات محتاج وذكر ذلك فى النتيجة

(٢) بل مركبة كما تقول فى الاستدلال على ان العنصر البسيط ممكن لان جوهره مركب من أجزاء لا تتجزأ وكل ما هو كذلك فوجوده محتاج الى غيره فتجد الحدود هنا مركبة ولفظ النتيجة غير لفظ المطلوب ولكن الامر سهل فانك تقول العنصر البسيط مركب الجوهر من أجزاء وكل مركب الجوهر من أجزاء فهو ممكن وذلك بعد معرفة أن الممكن ما يحتاج فى وجوده الى غيره

(٣) مراعاة العدول والسلب اى ملاحظة الفرق بينهما

(٤) هو أن تجعل الخ من هذا التعريف لعكس النقيض تجد المصنف قد وافق فيه رأى المتقدمين كالشيخ ابن سينا ومن فى طبقته حتى انه وافق الشيخ فى أن الموجبة الجزئية تنعكس موجبة جزئية وفى صورة عكس السالبة الكلية حيث يقول «ولا شئ من ا ب» عكس نقيضه «بعض ما ليس ب هو ا» ثم انه خالفهم جميعا فى زعمه ان السالبة الجزئية لا تستلزم شيأ وعلل ذلك بأنها لا تنعكس وكأنه سهو منه عن موضوع كلامه وهو عكس النقيض اذ لا وجه له فى زعمه هذا فان السالبة الجزئية تنعكس سالبة جزئية باتفاق المتقدمين واذ تعرض المصنف لعكس النقيض وجب أن نأتى بما يكفى لفهم مذاهبهم فيه بالاختصار عرّف الشيخ عكس النقيض بأنه جعل ما يناقض المحمول موضوعا وما يناقض الموضوع محمولا ثم قال بعد ذلك اذا قلنا كل ج ب صدق كل ما ليس ب ليس ج والا فبعض ما ليس ب ج وينعكس الى بعض ج ليس ب «بالعكس المستوى» وقد قلنا كل ج ب هذا واذا صدق لا شئ من الناس بحجارة لزمه بعض ما ليس بحجارة هو انسان والا فلا شئ مما ليس بحجارة انسان فلا شئ من الناس ليس بحجارة وقد قلنا لا شئ من الناس بحجارة واذا قلنا بعض

لكن

لكن الاول يخصه أن القياس الكلى فيه اذا قام بالفعل(١) على الحد الاصغر قام بالقوة على كل مايشاركه تحت الاوسط فتكون نتيجة مع نتيجة وقام أيضا بالقوة على كل موضوع للاصغر فتكون نتيجة تحت نتيجة

ولا نتيجة مع النتيجة فى الشكلين الآخرين فان الاكبر فى الثانى غير(٢) مقول بالفعل على الاوسط

ج ب يلزم بعض ماليس ب ليس ج لانه يوجد موجودات أو معدومات خارجة عن ج و ب واذا قلنا ليس كل ج ب فليس كل ماليس ب ليس ج والا لكان كل ماليس ب ليس ج فكل ج ب وقد كان ليس كل ج ب هف

فقال الناظرون فى كلامه ان الشيخ حافظ على تعريفه فى الجزئيات دون الكليات أما فى السالبة الكلية فلانه جعل الانسان محمول العكس وهو عين موضوع الاصل وأما فى الموجبة الكلية فلانه ان أخذ قوله كل ماليس ب ليس ج موجبة لم يتم الدليل لان نقيضها ليس كل ماليس ب ليس ج وهو لا يستلزم بعض ماليس ب ج اذ السالبة المعدولة المحمول أعم من الموجبة المحصلة المحمول وان أخذها سالبة تم الدليل الا أن محمولها يكون عين موضوع الاصل قالوا فالاولى تعريفه بما يشمل المعنيين وهو جعل نقيض المحمول موضوعا وعين الموضوع محمولا مع مخالفة الاصل فى الكيف قال القطب الرازى ومناط الشبهة ههنا رأى فى دعوى مخالفة الشيخ لتعريفه فى الكليات عند البيان) انهم جعلوا النقيض بمعنى العدول وليس كذلك فان نقيض الباء سلبه لا اثبات اللاباء فالمأخوذ فى عكس الموجبة موجبة سالبة الطرفين وفى عكس السالبة سالبة سالبة الطرفين لكن لما حصل مفهومها كانت موجبة محصلة المحمول لان سلب السلب ايجاب فلهذا أخذها نقيض الموجبة وعكس السالبة ومن تأمل فى عبارة الشيخ ينقدح فى باله أن مراده ماذكرناه اه

ثم قالوا ان الموجبة الجزئية لا تنعكس خلافا للشيخ لصدق قولنا بعض الحيوان لا انسان وكذب بعض الانسان لا حيوان فاذا نظرنا الى ماذكره القطب من التأويل والى ما يفهم من كلام الشيخ فى الدليل اندفع هذا أيضا فان الموضوع فى العكس لا يكون الانسان بل ماليس لا انسان وماسلب عنه لا انسان فقد لا يكون انسانا بل معدوما محضا فيحمل عليه لا حيوان غير أنه لا ينطبق على بقية كلام الشيخ فى تحصيل المفاهيم كما رأيت فالصواب ماقالوه لا ماقاله وعلى كل حال فقد قرروا أن حكم الموجبات فى هذا العكس حكم السوالب فى المستوى فتنعكس الموجبة الكلية كلية والسالبة الكلية والجزئية جزئية ويسمى هذا الضرب من العكس على رأى المتقدمين عكس النقيض الموافق

أما عكس النقيض على تعريف المتأخرين فسموه عكس النقيض المخالف وقالوا ان حكم الموجبات فيه حكم السوالب فى المستوى أما حكم السوالب فيه فنها الخاصتان تنعكسان جزئية حينية والوقتيتان والوجوديتان تنعكس مطلقة عامة والعكس فى الجميع جزئى أما بقية السوالب فلم يتبين عكسها وبعض المتأخرين أثبت العكس فى جميع السوالب وعليه فيكون حكم الموجبات حكم السوالب وبالعكس

(١) اذا قام بالفعل على الحد الاصغر يريد أن القياس المركب من كليتين فى الشكل الاول ينتج حكما بالاكبر على الاصغر نتيجة صريحة أخذت من القياس بالفعل فعند ذلك يكون هذا القياس بعينه قائما بالقوة على جميع ماشارك الاصغر فى الاوسط فاذا قلت كل انسان حيوان وكل حيوان يموت فكل انسان يموت فالقياس قام بالفعل على اثبات الموت للاصغر أى الانسان ثم هو بالقوة قائم على اثبات الحكم نفسه للفرس والجمل والسبع والفيل ونحوها من الحيوانات المشاركة للانسان فى الحيوان ويقال لها نتيجة مع نتيجة لان هذه المشاركات هى مع الانسان فى مرتبة واحدة تحت الحيوان فيحكم عليها بما يحكم به ويقوم هذا القياس بالقوة أيضا على كل مايحمل عليه الاصغر لانك اذا حكمت على كل انسان بأنه يموت بذلك الدليل فقد حكمت هذا الحكم على الرومى منه والهندى والمتمدن والمتوحش والنابل والخامل فان الكل انسان ويقال لمثل هذا نتيجة تحت نتيجة لاندراج ماتحكم عليه فيها تحت ما حكم عليه فى نتيجة القياس الفعلى

(٢) غير مقول بالفعل على الاوسط أى الاوسط الذى يقال على الاصغر فيدخل فى الاكبر حينئذ كل ما كان مع الاصغر فى ذلك الاوسط بل الذى فى الشكل الثانى هو قول الاوسط على كل من الاصغر والاكبر أحدهما الايجاب والآخر بالسلب ولا يلزم من سلب شئ عن شئ وثبوته لآخر أو بالعكس سلب أحدهما عما مع الآخر فى ذلك الشئ

ونقول ان هذا متابعة من المصنف لظاهر القول بدون تدقيق والحق أن النتيجة مع النتيجة توجد فى الشكل الثانى متى

وأما في الثالث وان كان معقولا لكن الاصغر ليس موضوعا للاوسط ليشـ(1) اركه فيه موضوع آخر لكن النتيجة تحت النتيجة في الكلي من الثاني تتصـ(2) ور

وأما في الجزئي فـ(3) لا تتصور النتيجة تحت النتيجة في الاول أيضا فكيف في الثاني بـ(4) ل تتصور النتيجة مع النتيجة في الجزئي من الاول أيضا

وبالجملة انما تكون معها اذا كانت نسبتهما الى الكبرى واحدة فتنعقد قياسا آخر مع هذا القياس عـ(5) لى ذلك المشارك

كانت نتيجته كلية فانك اذا أثبت الاوسط لجميع افراد الاصغر ثم نفيته عن جميع افراد الاكبر أو بالعكس وجب أن تنفي الاكبر عن جميع ما مع الاصغر في الاوسط والا لجاز أن يدخل بعض افراده مع الاصغر وهو اوسط في الاكبر وقد كان الاوسط مسلوبا عن جميع افراد الاكبر فيكون الاوسط ثابتا ومنفيا من هذا الفرد معا وهو تناقض وخذ مثلا كل انسان حيوان ولا شئ من النبات بحيوان فالنتيجة لا شئ من الانسان بنبات فلك أن تقول ان كل ما هو مع الانسان في الاوسط الذي هو الحيوان يجب أن يسلب منه النبات والا لجاز أن يكون بعض مشمولات الحيوان نباتا وقد فرضنا صدق لا شئ من النبات بحيوان وهو ينعكس بالمستوى الى لا شئ من الحيوان بنبات فيكون اللازم وهو نقيضه كاذبا فما استلزمه من تجويز كون بعض الحيوان نباتا باطل فيجب أن يسلب النبات عن كل ما مع الانسان في الحيوان وأيضا تضم السالبة الصادقة الى اللازم ينتج بعض الحيوان ليس بحيوان من الشكل الاول وهو بديهي البطلان وكذلك يكون الشأن لو قلت لا شئ من النبات بحيوان وكل انسان حيوان فالنتيجة لا شئ من النبات بانسان ومعها لا شئ من النبات بفرس ونحوه من كل ما شارك الانسان في الحيوان

(1) ليشاركه فيه موضوع آخر وذلك لانه لا يلزم من صدق شيئين على موضوع واحد أو صدق أحدهما عليه وسلب الآخر عنه أن يكون أحدهما اصادقا على ما مع الآخر أو مسلوبا عنه وان أمرب ما يظن فيه النتيجة مع النتيجة في الشكل الثالث قياس تركب من كليتين كقولك كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فقد صدق الحيوان والناطق على الانسان ولكن لما لم يصدق الاوسط وهو الانسان على الاصغر وهو الحيوان صدقا كليا لم يلزم أن يدخل ما مع الحيوان أو شئ آخر مما هو في الحيوان في الناطق فاذا كانت نتيجتك بعض الحيوان ناطق لم يلزم أن يكون معها نتيجة أخرى يحكم فيها بالناطق على شئ من الحيوان أو غيره وكذلك لو أبدلت الناطق بالصاهل وكانت الكبرى سالبة كلية فانه لا يلزم من سلب الناطق عن بعض الحيوان سلبه عن شئ آخر من أنواعه ولا عن شئ خارج عنه بالمرة كما هو ظاهر

(2) تتصور فان جميع أصناف الانسان يحمل عليها الحيوان في مثالنا الاول والكبرى بحالها فينتج سلب النبات عن كل صنف منها وأنواع النبات يسلب عنها الحيوان كما يثبت الانسان لجميع أصنافه في المثال الثاني فيتألف القياس وينتج سلب الانسان أو أي صنف منه عن كل نوع من أنواع النبات وانما يتعدد القياس بتعدد الانواع أو الاصناف في كل حال

(3) فلا تتصور النتيجة تحت النتيجة في الاول لان البعض الذي في الاصغر قد يكون فردا واحدا وان عنون بكلي فلا يكون تحته شئ يسري اليه حكم الاكبر من ثبوته للاوسط أو نفيه عنه كما لو قلت بعض من في البيت يشتاق العلم وكل من هو كذلك فهو ناطق فان هذا البعض ممن في البيت ليس تحته شئ آخر وكذلك تقول من الشكل الثاني بعض من في البيت ليس يشتاق العلم وكل ذي ذوق سليم يشتاق للعلم فبعض من في البيت ليس بذي ذوق سليم

(4) بل تتصور النتيجة مع النتيجة في الجزئي من الاول أيضا لانك تقول في مثالنا السابق بعض من في المسجد وبعض من في السوق وهكذا فانك قد تجد المشتاقين للعلم في كل جماعة من الانسان فكل من شارك أهل البيت في الشوق الى العلم صح أن يحمل عليه الاكبر بحكم القياس السابق بعينه لا يتبدل فيه سوى الموضوع

(5) على ذلك المشارك متعلق بقياسا آخر وذلك كما في قياس كل انسان حيوان وكل حيوان يشعر بحاجته فكل انسان يشعر بحاجته فان نسبة الفرس وغيره من أنواع الحيوان الى الحيوان هي عين نسبة الانسان اليه ونسبة الفرس الى الكبرى بدخوله في موضوعها هي عين نسبة الانسان اليها فالفرس مشارك للانسان في هذه النسبة فتنعقد هذه النسبة مع الكبرى قياسا يستدل على ثبوت الحكم لذلك المشارك وهو الفرس بأن تقول كل فرس حيوان وكل حيوان يشعر بحاجته والضمير في قول المصنف نسبتهما يعود الى موضوع النتيجة وما شاركه في الاوسط وذلك المشارك اشارة الى واحد مما رجع عليه الضمير في نسبتهما كما هو ظاهر

وانما

وانما تكون تحتها اذا كانت النتيجة بحيث[1] يصح أن تصير كبرى فى قياس آخر متصل بهذا القياس فى الذهن يظن لقرب اتصالهما أنهما قياس واحد وهما قياسان فى الحقيقة

(الفصل الثالث عشر)

فى النتائج الصادقة عن مقدمات كاذبة

ربما تتوهم أنه لما يلزم الصدق عن القياس الصادق المقدمات الصحيح التأليف ينبغى أن لا يلزم الصدق عن المقدمات الكاذبة وأنت تعلم أن هذا استثناء نقيض المقدم وهو غير ناتج فانا نقول ان كان القياس صادقا والمقدمات صحيحة التأليف ينتج الصادق فان استثنينا نقيض المقدم وقلنا لكنه ليس بصادق المقدمات أو صحيح التأليف لم يلزم[2] أن يقال لا ينتج الصادق أو ينتج

فاذا عرفت هذا فاعلم أنه قد تلزم النتائج الصادقة عن المقدمات الكاذبة ولا يمتنع هذا الا اذا كانت الكبرى[3] كاذبة بالكل فى الشكل الأول والصغرى صادقة كلية فالنتيجة كاذبة لا محالة بالكل اذ لو كانت صادقة وأخذنا ضد الكبرى التى هى الصادقة وألفناها مع صغرى القياس الصادقة تنتج مقابل هذه النتيجة وصادقا فيكون الضدان صادقين بالكل هذا محال

وفى غير[4] هذا الموضع لا يمتنع لزوم الصادق سواء كانت المقدمتان كاذبتين بالكل والجزء

(١) يصح أن تصير كبرى كما لو قلت فى الاستدلال على ان كل حيوان يطلب بحركته ما يحفظ بنيته ويهرب مما يخشى منه هلاكها كل حيوان قد ألهم الشعور بحاجته ليطلب سدها بحركته وكل ما هو كذلك فهو يطلب بحركته ما يحفظ بنيته ويهرب مما يخشى منه هلاكها فكل حيوان يطلب بحركته الخ فهذه النتيجة يصح أن تكون كبرى فى قياس متصل بهذا القياس فى الذهن بمعنى أن الذهن يلاحظه كأنه داخل فيه وهو كل انسان حيوان وكل حيوان يطلب بحركته الخ فانه بعد ثبوت أن كل حيوان يطلب الخ بمقتضى القياس الاول ينساق الذهن الى أن كل ما دخل فى الحيوان من انسان وغيره يطلب الخ فيظن الانسان أن القياس الذى أقيم لاثبات الحكم للانسان هو بعينه القياس الذى أثبته للحيوان وفى الحقيقة هما قياسان

(٢) لم يلزم أن يقال الخ يريد المصنف أن من يزعم أن الصادق لا ينتج الا من الصادق لا دليل له على زعمه الا أن يؤلف قياسا استثنائيا على الصورة التى ذكرها فتكون استثنائيته نقيض المقدم واستثناء نقيض المقدم لا ينتج فى القياس الاستثنائى شيأ لا سلبا ولا ايجابا لان التالى قد يكون لازما لملزوم آخر كما بين فى موضعه

وغرض المصنف من هذا الفصل أن يفيد الطالب التثبت فى نبذ النتيجة اذا علم كذب مقدمة من مقدماتها أو كذب جميع المقدمات فقد تكون النتيجة صادقة فلا يصح طرحها لمجرد العلم بان شيأ من مقدماتها كاذب وكذلك لا ينبغى أن يغشه صدق النتيجة فيظنه دليلا على أن مقدماته كانت صحيحة

(٣) الا اذا كانت الكبرى كاذبة بالكل والصغرى صادقة كلية الخ يمثل لذلك بأن تقول كل انسان حيوان وكل حيوان حجر فان النتيجة وهى كل انسان حجر كاذبة لا محالة لان الصغرى صادقة كلية لان كل انسان حيوان قضية لا ريب فى صدقها بالكل أى فى جميع الافراد وكل حيوان حجر كاذبة بالكل أى لا يصدق الحجر ولا على فرد واحد من أفراد الحيوان فاذا تبين كذبها فى الكل كما هو ظاهر وجب أن يكون ضدها وهو سلب الحجر عن الحيوان صادقا لا محالة اذ لا معنى للكذب فى الصدق على كل فرد فرد الا أن السلب عن كل فرد صادق فضد الكبرى فى القياس تكون صادقة وهى لا شئ من الحيوان بحجر ويمكن ضمها الى الصغرى الصادقة فى قياس من الشكل الاول فتنتج لا محالة لا شئ من الانسان بحجر وهو صادق قطعا فلو صدقت نتيجة الايجاب لاجتمع الضدان فى الصدق وهو محال

وقول المصنف التى هى الصادقة صفة لضد الكبرى وقوله بعد ذلك بسطر وصادقا عطف على مقابل أى تنتج مقابل وتنتجه صادقا وفيه تساهل خفيف

(٤) وفى غير هذا الموضع لا يمتنع لزوم الصادق الخ فقد تكذب المقدمتان بالكل وتصدق النتيجة كما تقول كل انسان فرس وكل فرس ناطق فانه ينتج صادقا وهو كل انسان ناطق

أو الصغرى[1] كاذبة وحدها بالكل أو الجزء أو الكبرى[2] كاذبة وحدها بالجزء وأما في الشكلين الآخرين فقد يلزم الصدق على[3] أي وجه اتفق ولا تعجز عن اعتبار كل هذا بنفسك

وقولنا الكاذب في الكل هو أن يكون الحكم في جميع آحاد الموضوع كاذبا والكاذب في البعض هو أن لا يكذب إلا في بعض آحاد الموضوع مثال الاول قولنا كل حجر حيوان ومثال الثاني قولنا كل حيوان انسان

ولكن اذا كذبت المقدمتان معا بالجزء فقط فلا يتصور صدق النتيجة الكلية لان معنى الكذب بالجزء أن يكون المحمول أخص من الموضوع فهو يصدق على بعض أفراد الموضوع ولا يصدق على جميعها فلو أن الصغرى في الشكل الاول كذبت في الجزء ثم كذبت الكبرى كذلك في الجزء لكان الاوسط أخص من الاصغر والاكبر أخص من الاوسط والاخص من الاخص أخص فيكون الاكبر أخص من الاصغر فيستحيل حمله على جميعه ففي مثل هذا لا تصدق النتيجة الا الجزئية وكلام المصنف انما هو في نتيجة القياس اللازمة لشكله وهي من الكليتين كلية في الشكل الاول وقد رأيت انها لا تنتج صادقة من كليتين كاذبتين في الجزء معا فلعل المصنف لم يلتفت الى هذا حتى عمم الحكم في قوله «وفي غير هذا الموضع لا يمتنع لزوم الصادق» ثم كرر التعميم في قوله «سواء كانت المقدمتان كاذبتين بالكل والجزء» ولا يعتذر له بأنه قال «والجزء» بالواو لا بأو فكأنه يريد كاذبتين بالكل والجزء معا وهذا يتحقق في صورة واحدة وهي الكذب بالكل لان ما يكذب في الجميع يكذب في البعض بالضرورة لان هذا لا يتفق مع بقية كلامه ويكون قوله «والجزء» من اللغو الذي لا معنى له في بيان الحقائق

(١) أو الصغرى كاذبة وحدها بالكل أو الجزء أي والكبرى صادقة بالكل كما تقول كل انسان حجر وكل حجر جسم فكل انسان جسم أو تقول كل حيوان انسان وكل انسان متنفس فكل حيوان متنفس فالصغرى في الاول كاذبة بالكل وفي الثاني بالبعض والنتيجة صادقة في الحالين

(٢) أو الكبرى كاذبة وحدها بالجزء أي والصغرى صادقة بالكل كقولك كل انسان حيوان وكل حيوان ناطق فكل انسان ناطق وقيد المصنف بقيد وحدها لان الصغرى اذا كانت كاذبة بالجزء أيضا معها فقد تقدمت في صورة كذب المقدمتين وقد علمت ما في هذه الصورة من خطأ المصنف

(٣) على أي وجه اتفق أما في الشكل الثاني فلأن سلب شيء عن شيء وثبوته لآخر اذا كذب في الكل أو في البعض لا يلزم عنه كذب سلب أحد الشيئين عن الآخر بل قد يصدق سلب أحدهما عن الآخر بالكل أو البعض على حسب الضروب وخذ للمثل ما لو صدقت الصغرى بالكل وكذبت الكبرى كذلك وهي الصورة التي يمتنع معها الصدق في الشكل الاول كقولك لا شيء من النبات بحيوان وكل حجر حيوان ولا شيء من الغضب بحلم وكل جبن فهو حلم فان الصغرى صادقة في القياس بالكل والكبرى كاذبة فيهما كذلك بالكل والنتيجة صادقة اذ لا شيء من النبات بحجر في الاولى ولا شيء من الغضب بجبن في الثانية

ويمكنك أن تعتبر ذلك في بقية ضروب هذا الشكل كلية أو جزئية غير أني أرى المصنف قد أصاب في تعميم الحكم عند النظر الى الضروب التي تنتج الجزئي ولكنه أخطأ خطأه السابق في تعميمه القول عند تأليف ما ينتج الكلي في هذا الشكل اذا كذبت القضيتان معا بالجزء فقط فان الكليتين لو كذبتا بالجزء فقط يمتنع أن تصدق معهما النتيجة الكلية فان سلب الشيء عن أمر اذا كذب بالجزء فقط ثم كذب ثبوته لآخر كذلك كان ذلك الشيء أخص منهما معا فانه لم يكذب سلبه عن بعض أفراد الاول فقط دون الجميع الا لانه يثبت للبعض دون البعض وهذا شأن الاخص من شيء يثبت لبعض أفراد الاعم منه دون البعض الآخر ولم يكذب اثباته للآخر في البعض فقط الا لانه يثبت لبعضها ولا يثبت للبعض الآخر كذلك وهو شأن الاخص مع الاعم كما ترى فاذا كان الشيء المسلوب أخص من الشيئين اللذين سلب هو عن أحدهما وأثبت للآخر تصادقا فيه تصادقا جزئيا لا محالة فكان بعض افراد أحدهما بعض افراد الآخر فلا يصح سلب أحدهما عن الآخر سلبا كليا والامر بديهي لا يحتاج الا الى التفات الذهن واليك مثلا لا شيء من الحيوان بانسان وكل متنفس انسان كذب سلب الانسان عن الحيوان بالجزء فقط لان بعض الحيوان انسان وبعضه ليس به وكذب اثباته

(الفصــــل الرابع عشر)
فى القياسات المؤلفــة من مقــدمات متقابلة

قد تؤلف قياسات من مقــدمات متقابلة بالتضاد أو بالتناقض احتيالا(١) لا لينتج منها أن الشئ ليس هو نفســه وتشترك المقدمتان فيها فى الحدود لكن تروج بأن يبدل اسم حد بما يرادفه أو يؤخذ بدل الحد جزئيــه أو كليــه فيحكم عليه بما يقابل حكم الحد فلا يقال مثلا الانسان ضاحك الانسان ليس بضاحك بل البشر ليس بضاحك ولا يقال الحيوان متحرك بالارادة الحيوان ليس بمتحرك بالارادة بل الانسان ليس بمتحرك بالارادة

وهــذا القياس يستعمله المغالطيون والجدليون أيضا على سبيل التبكيت بأن تسلم من خصم مقدمة ثم ينتج من مقــدمات أخرى مسلمة نقيض تلك المسلمة الاولى فينتج من الاولى ومن نقيضها اللازم من تلك المقدمات أن الشئ ليس هو

للتنفس بالجزء فقط لان بعض المتنفس انسان و بعضه ليس بانسان فالحيوان والمتنفس يتصادقان فى الانسان لا محالة فتكذب النتيجــة السالبــة بالكل بلا ريب فلا يصح لا شئ من الحيوان بمتنفس على أنها صادقة وهى فى هــذا المثال لا تصدق جزئية أيضا كما ترى ولو أبدلت الحيوان بالابيض مثلا صدقت جزئية لا غير

أما فى الشكل الثالث فقد يكذب الشيئان على شئ واحــد بالكل والجزء أو يصدق أحــدهما ويكذب الآخر كذلك وتكون النتيجة صادقة كما تقول كل انسان حيوان وكل انسان صاهل صدقت الاولى بالكل وكذبت الثانية كذلك وصدقت النتيجة وهى بعض الحيوان صاهل وتقول كل حيوان انسان وكل حيوان كاتب بالفعل فبعض الانسان كاتب بالفعل كذبت المقدمتان معا بالجزء فقط وصدقت النتيجة جزئية وبقية الضروب لا تخفى على من استعمل ذهنه

(١) احتيالا لا لينتج الخ حاصله أنك قد تؤلف قياسا من مقدمتين متنافيتين تثبت فى احداهما ما نفيته فى الاخرى لتخجل خصمك و يكون ذلك عنــدما تجده مسلما بكل منهما وطريقة استعماله ان تغير له أسماء الحدود ليظن الاختلاف فيسلم النفى والاثبات فى شئ واحــد ثم تكشف له الامر فيسقط فى نفى الشئ من نفسه فى الحقيقة وذلك كأن تريد اسقاطه فى تسليم أن الانسان ليس بانسان فتقول له أنت مسلم بأن الانسان آدمى ثم لجهله بمرادفة البشر للانسان والآدمى تقول له وتســلم ان لا شئ من الآدمى بشر فيقبل ذلك فتلزمه نتيجة لا شئ من الانسان ببشر ثم تكشف له أن البشر هو الانسان فيقع فى الخزى لالترامه بجهله أن ليس الانسان بانسان وفى هذا القياس من الشكل الاول قد ترادفت الالفاظ الثلاثة كما ترى

ولو سلم الخصم أن الانسان متحرك بالارادة وسلم أيضا أن لا شئ من الحيوان بمتحرك بالارادة لانك استغفلته فأوهمته أن الارادة هى الانبعاث بفكر لزمه تسليم لا شئ من الانسان بحيوان من الشكل الثانى فاذا كشفت له ان الانسان من الحيوان وقع فى أن بعض الحيوان ليس بحيوان والتقابل فى المقدمتين من جهة أن الانسان مما شمله الحيوان فى الثانية وسلبت عنه الحركة بالارادة فى ضمن الكلية مع أنه قد ثبتت له الحركة بالارادة فى الصغرى وقد أبدلت الحــد بكليه فان كان الخصم يجهل معنى البشر ووضعت البشر موضع الحيوان كان اللفظان مترادفين وقد سلب عنهما شئ واحد وهو الحركة بالارادة بمعناها الحقيقى ولو أردت أن تبدل الحد بجزئيه جعلت الحيوان فى المقدمة الاولى والانسان فى الثانية كما فعل المصــنف واذا سلم ان كل آدمى بشر ولا شئ من الآدمى بانسان لجهله بمعنى الآدمى فقد لزمه بعض البشر ليس بانسان مع انهــما واحــد فيخزى بسقوطه فى التزام أن بعض الانسان ليس بانسان فقد وجدت ثلاثة أسماء مترادفة حمل اثنان منهما على الثالث ولو قلت بدل الآدمى الضاحك كان لك مترادفان حملا على ثالث غير مرادف لهما

هذا كله مراد المصنف مما قاله فى أول الفصل وآخره بدون التفات الى تصوير الذى ذكره فى قوله « بأن تسلم من خصم مقــدمة ثم ينتج من مقــدمات أخرى مسلمة نقيض تلك المسلمة الاولى الخ » أما على هذا التصوير فلا حاجة الى الترادف ولا الاستغفال بابدال الحدود فان ذلك قد يكون بدون هذا ثم ان القياس المركب من المتقابلتين لا يكون الا من الشكل الثانى والثالث ولا يتصور من الاول بحال ودونك البيان

وهـذا الضرب من القياس لايتألف فى الشكل الاول الا أن تكون الحدود الثلاثة مترادفة حتى اذا كرر الوسط بلفظ واحد كانت الكبرى مقابلة الصغرى حينئذ فى المعنى

وأما فى الشكل الثانى فيتألف بأن يؤخـذ موضـوع المقدمتين اسمين مترادفين ويحمل عليهما شئ واحد بالايجاب والسلب

وفى الثالث كذلك بأن يجعل الموضوع لفظا واحدا والمحمول اسمين مترادفين

(الفصـــل الخامس عشر)

فى المصادرة على المطلوب الأول

وهذا هو أن تجعل المطلوب نفسه مقدمة فى قياس ينتج منه المطلوب و يبدل منه اسم بمرادف له احتيالا مثل أن يقال كل انسان بشر وكل بشر ضحاك فكل انسان ضحاك فالنتيجة والكبرى شئ واحد فأية مقدمة جعلت هى النتيجة بتبديل اسم مّا فالمقدمة الاخرى يكون طرفاها معنى واحداً ذا اسمين مترادفين كما قلنا(1) الانسان بشر

أما أنه لايلزم الترادف ولا الابدال فلان المدار على وجود مسلمات عند الخصم يستنتج منها نقيض المسلمة الاولى تخالفت الحدود فى المعنى واللفظ أو توافقت وأما أن القياس المركب من المتقابلتين على هذا التصوير لايكون الا من الثانى والثالث فلان النقيضين لايكونان نقيضين الا اذا اتحدا فى الموضوع والمحمول فالمقدمتان أى المسلمة الاولى ونقيضها لابد أن تكونا كذلك فموضوعهما واحد ومحمولهما واحد ولك ان تأخذ نتيجة سلب الشئ عن نفسه من الثانى ان اعتبرت الوسط هو المحمول أو من الاول ان اعتبرت الوسط هو الموضوع

واعتبر لذلك مثلا فيما لو سلم خصمك أن تزوج أكثر من أربعة سنة لان النبى صلى الله عليه وسلم فعله ثم هو مع ذلك يسلم انه خصوصية و يسلم بأن لاشئ من الخصوصية بسنة فانه تلزمه نتيجة لاشئ من تزوج الاربعة بسنة وهى ضد المسلمة الاولى ان أخذت الاولى كلية ونقيضها ان أخذت جزئية وعلى كل حال فالمسلمة الاولى مع نقيضها تنتج أن الشئ ليس هو بالكل أو بالجزء من الثانى أو الثالث فان شئت قلت لاشئ من تزوج أكثر من الاربعة بتزوج أكثر من الاربعة أو بعض ماهو سنة ليس بسنة ويكون تسليم الخصم بالمقدمة الاولى المسلمة آتيا من غفلته عن المسلمتين الأخريين لا من الغفلة عن معانى الالفاظ وهو كثير الوقوع

نعم اذا اكتفى بالتناقض فى المعنى ولم يعتبر اللفظ فى اتحاد أطرافه صح ماقاله المصنف حتى على تصويره ذلك ومثاله من الشكل الاول أن يسلم خصمك ان كل انسان بشر و يسلم ان كل بشر ضاحك ولاشئ من الضاحك بآدمى فينتج من هاتين القضيتين لاشئ من البشر بآدمى وهو يضاد كل انسان بشر اذا لوحظ المعنى واذا كانت الصغرى بعض البشر ضاحك كانت النتيجة نقيضا لها فى المعنى أيضا لكنها لاتصلح كبرى فى الاول فاذا ضممت النتيجة الى المسلمة الاولى هكذا كل انسان بشر ولاشئ من البشر بآدمى فلاشئ من الانسان بآدمى مع أن الآدمى هو الانسان فاذا كشفت ذلك لخصمك فقد وصلت الى تبكيته بجهله فى فهم الالفاظ وتسليمه للاحكام عليها بلا تعقل ويمكنك أن تمثل من الشكل الثالث فيما لو سلم خصمك ان الخلق غريزة ثم سلم ان الخلق خصلة وكل خصلة فليست بفطرة فلاشئ من الخلق بفطرة وهو يضاد المسلمة الاولى لان الفطرة والغريزة واحد ثم تقول كل خلق غريزة ولاشئ من الخلق بفطرة فبعض الغريزة ليس بفطرة وهو سلب الشئ عن نفسه لاتحاد الغريزة والفطرة فى المعنى

ولايخفاك ان هذا الضرب من القياس ضرب من اللهو الذى يعبث به بعض من لاهم له فى تمحيص الحقائق وانما همه المشاغبات والتفنن فى طرق المنازعات وماذكره المصنف الا ليحتاط فى السلامة من شره بالتدقيق فى فهم معانى الالفاظ ومعرفة خاص المفهومات من عامها وما يعرض لكل فيكون المحصل فى حرز من عبث العابثين

(1) كما قلنا الانسان بشر فانك جعلت النتيجة الانسان ضحاك وانما كانت هى الكبرى لانك لم تصنع شيأ سوى تبديل اسم البشر فيها بالانسان والمحمول فيهما غير المحمول فى الصغرى وغير الموضوع فى الكبرى معنى فهى القضية التى

وقد

وقد يصادر على المطلوب الاول فى قياس واحد وقلما يخفى إلا على ضعفاء العقول وقد يقع ذلك فى قياسات متركبة (١) متتالية بأن يكون المطلوب يبين بمقدمة تلك المقدمة انما تنتج بقياس بعض مقدماته المطلوبُ نفسُه وكلما كان أبعد كان من القبول أقرب

وقد تمكن المصادرة على المطلوب الاول فى الاشكال الثلاثة لكن ان كان المطلوب موجبا كليا أمكن فى الشكل الاول صغرى (٢) وكبرى وان كان جزئيا لم يمكن (٣) الا صغرى وان كان سالبا كليا لم يمكن الا كبرى وأما فى الثانى فان المطلوب لا يكون (٤) الا سالبا فى ضرب يكون صغرى وفى ضرب يكون كبرى هذا ان كان كليا فان كان جزئيا لم يمكن الا صغرى وفى الثالث ان كان موجبا جزئيا جاز صغرى (٥) وكبرى وان كان سالبا جزئيا لم يجز الا كبرى وفى الاول لا يصح بيانه

فيها حمل حقيقى وليس فى مقدمتى القياس حمل حقيقى الا فى الكبرى ومعنى موضوعها هو عين معنى موضوع النتيجة ومحمولها عين محمولها فهى هى فعند ذلك يتبين لك انه لم يكن فى المقدمة الاخرى حمل حقيقى فان لفظى محمولها وموضوعها بمعنى واحد حتى صح ابدال أحدهما بالآخر فى قضية أخرى وهى هى لم يتغير معناها

(١) متركبة متتالية كما تقول فى الاستدلال على أن كل حركة تستدعى مسافة تحصل فيها كل حركة فهى ذهاب من مبدإ لغاية وكل ما كان كذلك يستدعى مسافة فاذا قال قائل ان الكبرى ليست بينة فتقول له كل ذهاب من مبدإ لغاية فهو انتقال وكل انتقال يستدعى الخ فقد بعدت عن المطلوب الاول الذى ذكر فيه لفظ الحركة وأتيت بالانتقال فى بيان بعض مقدماته وهو عين الحركة وذلك ربما لا يلتفت اليه الا من له شئ من الفطنة فان بعد بأكثر من ذلك كان أخفى وأدنى الى القبول

(٢) صغرى وكبرى أما الكبرى فكمثال المصنف وأما الصغرى فكما لو قلت كل ضاحك انسان وكل انسان بشر فكل ضاحك بشر فان المطلوب هو الصغرى لانك لم تصنع شيأ فى النتيجة سوى أن أبدلت لفظ الانسان بالبشر والحمل الاول الذى كان فى القياس هو بعينه الذى فى النتيجة والكبرى لا حمل فيها وانما طرفاها اسمان مترادفان لمعنى واحد

(٣) لم يمكن الا صغرى لان المطلوب الجزئى لا يمكن أن يقع فى الشكل الاول كبرى لاننا شرطنا فى انتاجه كلية الكبرى اما الصغرى فقد تكون جزئية موجبة وكذلك يقال فى السالب الكلى وانه لا يقع الا كبرى فى الشكل الاول لشرط الايجاب فى صغراه

(٤) لا يكون الا سالبا لان الكلام فى المصادرة بأن يكون المطلوب احدى المقدمتين وقد شرط فى الثانى اختلاف مقدمتيه بالسلب والايجاب والنتيجة منه التى هى المطلوب سالبة دائما فاذا كانت المصادرة فى قياس من الشكل الثانى فالمطلوب لا بد أن يكون سالبا فتارة يكون سالبة صغرى وأخرى سالبة كبرى فان كان سالبا جزئيا فلا يكون الا صغرى لاشتراط كلية الكبرى فى الشكل الثانى

تقول فى الاستدلال على لا شئ من الحجر بانسان لا شئ من الحجر ببشر وكل انسان بشر فلا شئ من الحجر بانسان وهو عين الصغرى لان الانسان والبشر شئ واحد ولو كان مطلوبك جزئيا وهو بعض الحجر ليس بانسان لا تيت بالصغرى سالبة جزئية بأن تقول بعض الحجر ليس ببشر الخ فتكون النتيجة عين الصغرى كذلك

أما أن يكون المطلوب الكلى عين الكبرى وهى سالبة فلا يمكن الا اذا كان موضوع الكبرى هو عين موضوع الصغرى وكان الوسط عينهما كذلك فتكون الحدود ألفاظا مترادفة ويكون المطلوب كاذبا دائما كما لو أردت أن تستدل على أن لا شئ من الانسان بآدمى بقولك كل انسان بشر ولا شئ من الآدمى ببشر فلا شئ من الانسان بآدمى وهو عين الكبرى لان الآدمى هو الانسان وهو البشر أما المطلوب صادق وفى الكبرى حمل حقيقى فذلك لا يتصور لان موضوع الكبرى هو محمول المطلوب فى الشكل الثانى دائما ومحمولها هو الوسط المحذوف عند الاستنتاج فكيف يكون المطلوب عينها نعم قد تكون الكبرى عكسا مستويا للمطلوب كما لو قلت فى الاستدلال على أن لا شئ من الانسان بحجر كل انسان بشر ولا شئ من الحجر ببشر فلا شئ من الانسان بحجر فان هذه النتيجة هى عكس لا شئ من الحجر ببشر لان الانسان والبشر واحد ومن هذا تعلم تساهل المصنف فى رمى الكلام على عواهنه

(٥) جاز صغرى وكبرى أما أن يكون كبرى فكما تقول فى الاستدلال على أن بعض الانسان ناطق كل بشر انسان وبعض

بوجه ما لأنه لا يصلح لا صغرى ولا كبرى

(الفصـــل السادس عشر)

فى أمور شبيهة بالقياس يظن ببعضها أنه قياس ولا يكون وببعضها أنه نافع منفعة القياس وفى غير ذلك من القياسات المخدجة

فمن جملة ذلك القسمة فقد (٦) ظن بها أنها قياس على كل شئ وعند بعضهم هى البرهان على الحد إن كان الحد مكتسبا بالبرهان

والحق أنها تستعمل مقدمة فى الأقيسة الناتجة للشرطيات المنفصلة فتُغنى غناء المقدمات فقط إما فى

البشر ناطق فبعض الانسان ناطق وهو عين الكبرى وغاية ماصنعت انك أبدلت البشر بالانسان وأما أن يكون صغرى فهو غير ممكن الا اذا ترادفت الحدود الثلاثة كما تستدل على أن بعض الانسان آدمى بقولك بعض البشر انسان وكل بشر آدمى فبعض الانسان آدمى وهو عين بعض البشر انسان بابدال البشر بالانسان والانسان بالآدمى • أما أن يكون المطلوب عين الصغرى والحمل حقيقى فغير متصور لان محمول الصغرى هو موضوع المطلوب فى هذا الشكل وموضوعها هو الوسط المحذوف فكيف يمكن أن تكون عين المطلوب ومحموله غير محمولها وقد قال المصنف فيما سبق «فأية مقدمة جعلت هى النتيجة بتبديل اسم ما فالمقدمة الاخرى يكون طرفاها معنى واحدا» فاذا جعلت النتيجة هى الصغرى كانت الكبرى مترادفة الاطراف وكان لا بد لك من أن تعتبر أن لا فرق بين أن يكون محمول الصغرى موضوعا أو محمولا حتى يتأتى لك أن تقول ان الصغرى هى النتيجة بعينها فتكون الاطراف مترادفة كما قلنا فتعميم المصنف ليس بصواب كما ترى أما لو كان المطلوب جزئيا سالبا فلا يمكن أن يكون صغرى فى المصادرة لاشتراط ايجابها فى هذا الشكل وانما يجوز أن يكون كبرى كما تقول فى الاستدلال على أن بعض الانسان ليس بفرس كل بشر انسان وبعض البشر ليس بفرس لينتج بعض الانسان ليس بفرس وهو عين الكبرى بابدال لفظ البشر بالانسان ومعناهما واحد وبقية كلام المصنف ظاهر والله أعلم

(٦) فقد ظن بها أنها قياس على كل شئ الخ ظن بعض القوم أن القسمة وحدها قياس لاثبات أحكام الاقسام للقسم فى كل شئ وكل شئ له أقسام تختلف أحكامه باختلافها فطريق معرفة هذه الاحكام انما هو قسمته الى تلك الاقسام فمن عرف الكلب بحقيقته قد يضطرب ذهنه عند رؤيته الجارح منه وما فيه من غريزة الافتراس فيكاد يظنه غير ما عرفه فاذا قسمت الكلب الى الجارح وغير الجارح هدأ الخاطر واطمأن الى ما أصاب من الحقيقة فقد كان بعض الاحكام غير معروف فعرف بالقسمة فهى القياس الذى أدى الى هذا العرفان وعند بعضهم أنها من أقسام البرهان وهى من بين أقسامه يكتسب بها الحد فان طالب الحد ينظر بعد تصور الشئ بعض وجوهه الى ما يحمل على ذلك الشئ ويقسم تلك المحمولات ويفصل بعضها عن بعض حتى يتبين له من بينها الاعم والاخص والذاتى والعرضى ثم يرتب بعد ذلك أجزاء الحد ويذهب منها الى تصور الحقيقة به

ولندع ما يتذلو من الانسان والحيوان ولنطلب ما لا يبعد منه وهو النفس الانسانية فاذا أردنا تحديدها وقد كنا عرفنا أن جميع الممكنات لا تخرج عن الاجناس العشرة فأول نظرة تلقى على النفس تضم صفاتها مختلطة غير متميزة بشئ سوى أن مجموعها انما يحمل على النفس الانسانية ولا يحمل على ما سواها من الانفس الحيوانية وغيرها ان كانت فيحمل على النفس الانسانية أوصاف النامية الحساسة العاقلة أو الناطقة معا ولا تحمل هذه الاوصاف معا على غيرها ثم يحمل عليها المتحركة بذاتها الطالبة لما يحفظ شخصها ويبقى نوعها الدافعة لما يبيدهما القابلة لابداع كل صنعة بلا قيد ولا نهاية كل ذلك يحمل عليها معا ولا يحمل مجموعه على غيرها ثم قد يحمل عليها صفات أخرى يطول تعدادها

فأول شئ يخطر ببال طالب الحد بعد هذا العلم الاجمالى هو أن يقسم هذه المحمولات أو الصفات الى ما تشترك فيه مع غيرها وما تنفصل به عنه ثم يقسم كلا منها الى ما هو متصل بذاتها بحيث يصح أن يؤخذ منه اسم لها أو لجزء من أجزائها ان كان لها جزء وما هو تابع لذلك يتصل بها بواسطته ولا يخفى عليك ما حصله الطالب من العلوم بالقسمتين ولم يكن من

عمل فكره سوى تمييز الطوائف وفصل الاقسام و بهذا العمل وحده قد تميزت الصور فى ذهنه على وجوه لم تكن وهو ضرب من التصور بل ومن التصديق أيضا لم يكن أولا ثم كان
بعد هذا ينتقل الى طلب علم آخر ان لم يكن بديهيا كما هو الشأن فى مثالنا وهو علم أنها جوهر أو عرض فان كانت عرضا فمن أى أجناسه هى فان ذلك غير بين بنفسه فيسلك طريقا آخر من التقسيم وهو أنها اما جوهر واما عرض والاول فى صفاتها ما يدل عليه كتعقلها بنفسها بدون التفات الى شئ سواها والثانى ما قد يسوق الذهن اليه كسكون أثرها الا يظهر الا فى الاجسام واذا ترجح عنده أحد القسمين وليكن انها جوهر رجع الى طلب أى الجواهر هى هل هى جسم أو جوهر مجرد وذلك لا يعرف الا بالاستدلال أيضا لانه ليس ببديهى فاذا انتهى الى غاية هذا الطلب انصرف الى البحث فى أنها بسيطة أو مركبة وأمر الخلاف فى جميع ذلك معروف فاذا أصاب حاجته من ذلك رجع الى ما كان يميزه بالتحليل فان وجده جميعا من اللوازم بعضه للذات و بعضه بالواسطة وذلك ان كانت بسيطة فلا يكون له الا ما يشبه الحد فيعرفها بالرسم فان كانت فى رأيه مركبة حسبما أرشده الدليل ميز الجنس من الفصول المنوعة والفصول من الخواص كل ذلك بضروب من التقسيم ثم بعد هذا يضع كل وصف فى مرتبته على الوجه الذى بين فى القول الشارح فيكون له من ذلك حد الحقيقة

وقد يذهب طالب الحد الى تقديم العلم بأن الشئ جوهر أو عرض وانه بسيط أو مركب على التقسيم المميز لطوائف الاوصاف عامها وخاصها ما اتصل بالذات منها مباشرة وما كان لها بالواسطة وليس يضره من ذلك شئ

ولا يخفى ان القسمة كانت من الاعمال الفكرية السابقة إما بابا بنفسها او كسبا للعلوم و إما جزأ من بيان ومقدمة من كسب فان امتياز الطوائف فى المحمولات علم وانما كاسبه القسمة وحدها والعلم بأن الحقيقة من مقول الجوهر أو العرض وانها بسيطة أو مركبة انما كسب بالقسمة واختيار أحد الاقسام فهى تارة قياس لا بالا نعنى من القياس الا المركب من عدة أحكام مقصودة ألف بينها عمل فكرى لتحصيل معلوم لم يكن وذلك ثابت فى التقسيم لتمييز المحمولات بعضها عن بعض وتارة جزء قياس وهو ظاهر ولم يمنعه المصنف وهذا العمل هو من العمل الذهنى لكسب الحد هو الذى عناه بعض القوم فى قوله ان الحد يكتسب بالبرهان وانما يكتسب بالقسمة من أنواع البرهان

أما ما يأتى للمصنف فى باب أفرده لبيان ان الحد لا يكتسب بالبرهان فهو تقليد لجمهور من سبقه لم ينظر فيه الا الى صور وأشكال بغر ظاهرها ولا قيمة لحقيقتها وزعمه كغيره أن لا طريق لاكتساب الحد الا التركيب نسيان لاهم الاعمال فى الكسب ونظر الى آخر ما ينتهى اليه العمل فان مجرد التركيب وتقديم بعض الاجزاء على بعض انما يتيسر لمن علم الاوصاف وميز خاصها من عامها وعرف نسبتها للماهية بكونها مقوما أو عارضا ولم يبق عليه الا الضم وجودة الوضع لا غير وهذا طرف من كسب الحد لا كله فان أراد المصنف أو غيره أن يصطلح على انه لا يسمى كاسبا للحد الا هذا الضم والترتيب الذى سماه بالتركيب لم ننازعه فى الاصطلاح لكن ينقلب النزاع الى نزاع فى استعمال الالفاظ لا فى بيان الحقائق

أما ظن ان القسمة قياس على كل شئ فلا يبعد من الحقيقة اذا كانت وجهته ما قدمناه من أن الاحكام التى تثبت لشئ واحد بواسطة أقسامه لا سبيل الى اثباتها له الا تقسيمه اليها لتستقر له أحكامها وكثيرا ما يكفى مجرد التقسيم فى ظهور ثبوت الحكم و يبقى التقسيم ملحوظا لا ينصرف الذهن عنه بعد ظهور المطلوب وعند ذلك يكون التقسيم وحده هو الطريق وقد يحذف كما يحذف الحد الوسط فى كل قياس فيكون جزأ من الدليل وتسميته قياسا لانه الواسطة الحقيقية الى المطلوب وهذا الثانى هو ما يسمى عندهم بالقياس المقسم أو الاستقراء التام كما فى قولهم الجسم اما جماد أو نبات أو حيوان وكل جماد متحيز وكل نبات متحيز وكل حيوان متحيز فكل جسم متحيز ومن ذلك تقسيم الكهرباء الى موجبة وسالبة واثبات أحكام كل منهما له ليثبت الحكم للكهرباء

والاستقراء الناقص باب من أبواب القسمة من هذا القبيل الثانى لانه تقسيم الكلى الى جزئياته ثم اثبات أحكامها لها لتثبت له بالضرورة وانما أفردوه نوعا من أنواع القياس على حدة لانهم لا يستعملون فيه صورة التقسيم باما و إما

أما ما هو من القبيل الاول فلا يكاد ينحصر فمعرفة العام والخاص انما تكتسب بالنظر الى الوصف مع ما يشمله والى نسبته الى ما لا يدخل تحته فبعد ظهور القسمة يتبين ان الوصف خاص بموصوفه دون سواه بل معرفة الاعم من كل عام كالمذكور مثلا انما تحصل بعد جولان النظر العقلى فى جميع أقسام المعلومات ليعلم أنها لا تخرج عنه بل عندى أن جميع

أعمال العقل فى انتزاع الكليات من الجزئيات انما هى ضروب من التقسيم بين ما تختلف فيه الافراد وما تشترك فيه ينتقل منها الذهن الى الكلى بعد طرح ما افترقت فيه من المشخصات عنه مع بقاء التقسيم ملحوظا حتى يتحقق الحمل على مختلفين

ولا يزال التقسيم من هذا القبيل بابا من أبواب البلاغة يتنافس البلغاء فى استجادته و يتفاضلون فى وجوه حسنه والبلاغة منتهى الكمال فى اصابة الحق بالدليل مع شئ من حسن الاسلوب وجودة التأليف فى اللفظ

قالوا ومن أحسنه ما جاء فى قوله تعالى « هو الذى يريكم البرق خوفا وطمعا » فانه قسم أثر رؤية البرق فى الانفس الى قسمين الخوف والطمع ولا يخلو الكون الانسانى منهما عند رؤيته ولا ثالث لهما وهو كاف فى بيان حكمة الله فيه وكثيرا ما غفل عنها الغافلون وخلت عنها أفكار من لم يستلفتهم مثل هذا التقسيم الى ما يتردد فى خواطرهم وما يدب فى بواطن نفوسهم وهم عنه لاهون

ومن لطيفه وصحيحه قول اعرابى لبعضهم « النعم ثلاث نعمة فى حال كونها ونعمة ترجى مستقبلة ونعمة غير محتسبة فأبقى الله عليك ما أنت فيه وحقق لك ما ترتجيه وتفضل عليك بما لم تحتسبه » ووقف اعرابى على مجلس الحسن فقال « رحم الله عبدا أعطى من سعة أو واسى من كفاف أو آثر من قلة » فقال الحسن ما ترك الرجل لاحد عذرا فانصرف الاعرابى بخير كثير

وكم يزال بالتقسيم من الجهالات ما لا يزال بغيره فمن التبس عليه معنى الفقه فى قوله صلى الله عليه وسلم « من يرد الله به خيرا يفقهه فى الدين » فظن ان الفقه هو حشر القضايا الشرعية الى الذهن من أقوال أهل التفريع سواء كان على بصيرة فيه أو على عمى فى التقليد يمكنك أن تزيل الغموض عن مثل هذا المغرور وترفع جهالته بقولك « العلم بحدود الشريعة قسمان قسم منه البصر بمقاصد الشارع فى كل حكم وفهم أسرار حكمه فى كل حدونه وذا المصيرة الى ما أراد الله لعباده فى تشريع الشرائع لهم من سعادة الدارين لا يختلف فى ذلك وقت عن وقت ولا يتقيد بشرط دون شرط فتنطبق عنده الاصول على جميع ما يعرض من الشؤن مهما تبدلت أطوار الانسان ما دام انسانا ولا يتوفر ذلك الا للؤمن الحكيم الذى سمع نداء الله فلباه بعقله ولبه لا برئاته وبحجبه والقسم الثانى أخذ صور الاحكام من تضاعيف الكلام وحشدها الى الاوهام فى ناحية عن معترك الافهام لا يعرف من أمرها الا انها جاءت على لسان فلان بدون نظر الى ما أحاط القول والقائل من زمان ومكان وهذا القسم يستوى فى تحصيله المؤمن وغير المؤمن و يبلغ الغاية منه الخير والشرير والمعطل للشرع المحتال به والعامل عليه الواقف عند حده » فاذا تمايزت الاقسام زال الالتباس وخلى المعنى حتى للابله من الناس

وكذلك يقال فى العلم الذى قال فيه امام البيان عبد القاهر الجرجانى فى مفتتح كتابه دلائل الاعجاز « اذا تصفحنا الفضائل لنعرف منازلها فى الشرف ونتبين مواقعها فى العظم ونعلم أى أحق منها بالتقديم وأسبق فى استيجاب التعظيم وجدنا العلم أولاها بذلك وأولها هنالك اذ لا شرف الا وهو السبيل اليه ولا خير الا وهو الدليل عليه ولا منقبة الا وهو ذروتها وسنامها ولا مفخرة الا وبه صحتها وتمامها ولا حسنة الا وهو مفتاحها ولا محمدة الا ومنه يتقد مصباحها هو الوفى اذا خان كل صاحب والثقة اذا لم يوثق بناصح الخ » وأشار القرآن الكريم الى ظهور فضل أهله الى حد لا يمارى فيه فقال « هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون » ونص على أن قلوبهم هى مستقر خشية الله دون قلوب سواهم فقال « انما يخشى الله من عباده العلماء » و يقال فيه اليوم « انه للامم مصدر دعوتها ومحضأ حميتها وجامع كلمتها والصاعد بها الى ذرى مدنيتها وهو لدى يمهد لها المسالك و يفتح لها الممالك ويمنحها السيادة على المملوك والمالك وهو مقوم نظامها وقوام أحكامها وحفاظ قوامها وبالجملة هو حياتها كما أن الجهل مماتها » العلم الذى يوصف بهذه الصفات ولن يبلغ أحد أن يؤدى حقه مما يستحق من مثلها حمله كل على ما يشتهى واتخذ الجهل مرشدا الى العلم ولم يستشر العلم نفسه فى القصد الى العلم فأنفق الكثير عمره فى التحصيل والتركيب والتحليل والتفسير والتأويل والتعديل والتحويل ولكن كل ذلك لا يخرج عن قال وقيل ومع هذا التعب يأخذك العجب اذ تراهم وأممهم قد التقوا فى مهلكة واحدة مع القوم الجاهلين وحل بهم من النكال ما عمهم أجمعين فيضطرب الذهن فى معنى العلم بل يضل فيه ضلالا بعيدا

فاذا قسمت العلم الى ما هو معرفة حقائق الكون من طرقها التى سنها الله وهدى اليها بالفطرة السليمة والاشراف بالعقل

على

﴿ القسمة ﴾

اقتراني من منفصلتين(١) أو من حملية ومنفصلة وقد تستعمل أيضا مقدمة في القياس المقسم الناتج للحمليات ولا غناء لها في نتاج الحدود المفصلة على(٢) انفرادها فانك اذا قلت كل انسان حيوان وكل حيوان إما مائت و إما أزلي كانت النتيجة أن الانسان إما مائت و إما أزلي أما أحدهما بعينه فليس يلزم من القسمة ومن هذا القياس أيضا فان الحيوان الذي هو الوسط ههنا أعم من كل واحد من المائت والازلي اللذين هما بمجموعهما على انفصالهما الاكبر والوسط يجب أن يكون إما أخص و إما مساويا للأكبر ولئن قرن بالقسمة مقدمة استثنائية وهي أن الحيوان مائت فليس اذن بالازلي أوليس بالازلي فهو اذن مائت فأولا لم تكن النتيجة حاصلة من مجرد القسمة بل منها ومن المقدمة الاستثنائية وكلامنا في أن القسمة على تجردها ليست قياسا كما اعتقدوه وثانيا أن كونه مائتا أوليس بأزلي إما أن يؤخذ مسلما أو مبنيا بقياس آخر فان أخذ مسلما فأي حاجة الى القسمة فليؤخذ أولا أن الانسان مائت وما هو مائت فليس بأزلي فالانسان ليس بأزلي وان تبين بقياس كونه مائتا أوليس بأزلي ثم بعد ذلك يؤخذ وسط البيان الآخر فالمفيد في النتاج ذلك القياس لا القسمة فليستعمل دون القسمة نعم فائدة(٣) القسمة هي تذكر المحمولات وإخطارها بالبال فحسب

﴿ الاستقراء ﴾

وأما أنها ليست طريقا الى اكتساب الحد فسنورد فيه من بعد ما فيه مقنع

ومنها الاستقراء وهو حكم على كلي لوجوده في جزئيات ذلك الكلي إما كلها وهو الاستقراء التام الذي هو القياس المقسم و إما أكثرها وهو الاستقراء المشهور

على أسرار الشرائع ولطائف حكمها ونسمة كل ما يصل اليه العقل والفهم من ذلك الى شؤن العارف واستعراف علاقة ما أدرك بحاجاته التي يشعر بها شعورا فطريا صحيحا لا التي يتوهمها وهما مجعولا فاسدا سواء كانت حاجاته في نفسه أو أهله أو أمته أو الناس أجمعين والى ما هو خزن صور في الحافظة يسوقها اليه ناقش أحرف أومدبج عبارات لا يعرف لها غاية الا إياها ولا يبالي أكان لها مدخل في صلاح حياته أم لم يكن يظنها هي الكمال لا هادية اليه وهي الفضل لا الدال عليه ومبلغ العلم عنده أن يعرف ان هذا قول زيد وقد رجحه حميد عن قول أبي عبيد ورجح الآخر أبو عمرو وهكذا الى آخر الزمر لا يقر له قرار ولا يقف في مدار فهو يخسر عقل هذا ولا يكسب ويشقى بالتحصيل ولا يسعد فعند هذا التقسيم يستنير المطلب ويضيء المذهب بلا حاجة الى ضم ضميمة اليه

فأنت ترى ان هذا الباب من التقسيم من أفضل ما يطرق في البيان وان خلا من الصور الجافة التي اصطلح عليها المنطقيون لكن عهدنا بالمصنف أنه خالفهم في صور كثيرة ونبه على استعراف الصواب في تضاعيف الاساليب ولم يبال بتلك الاشكال الا في حركة العقل لا في تصوير الدليل فكان من الحق على طريقته أن لا يعيب قول من قال ان القسمة بنفسها قياس وان كانت قد تكون جزأ منه اذا احتاجت في التأدي الى ما قصد منها الى ضميمة أخرى والله أعلم

(١) من منفصلتين كما مثلوا به في قولهم العدد اما فرد واما زوج والزوج اما زوج الزوج واما زوج الفرد فالعدد اما فرد واما زوج الزوج أو زوج الفرد وأما المركب من حملية ومنفصلة فكما سبق في القياس المقسم ونحوه اذا قصد انتاج الحمليات كما سيذكر المصنف أما اذا قصد انتاج منفصلة فكالوقلت كل عدد فهو اما زوج واما فرد وكل فرد لا ينقسم الى متساويين فكل عدد اما زوج واما لا ينقسم الى متساويين

(٢) على انفرادها أي ان القسمة وحدها لا تنتج حدا من حدودها بعينه كما سيبينه بمثال المائت والازلي ولكن ماذا يقول المصنف في القسمة التي تأتي لتمييز طوائف الصفات بعضها عن بعض مثلا مع انها تحصل لكل طائفة حكمها بلا حاجة الى شيء سوى القسمة كما مر بك وهذا هو تحصيل للحدود بلا ضميمة

(٣) فائدة القسمة هي تذكر المحمولات واخطارها بالبال كما ذوق المصنف السليم أن يجد الصواب في الباب عند نهاية الكلام فيه وما كان عليه الا أن يسأل نفسه ما هو القياس المركب من بديهيات وما فائدته الا أن تكون اخطار الحدود بالبال مجتمعة فينطلق الذهن منها الى النتيجة وهكذا العقل يصل بعد نصب الى تمييز الاقسام فيضعها متقابلة متمايزة ليشرق كل منها في العقل جليا واضحا وتتصل بكل أحكامه التي تتجلى معه عند التمايز بالضرورة

ومخالفته القياس ظاهرة لانه فى القياس يحكم على جزئيات كلى لوجود ذلك الحكم فى الكلى فالكلى يكون وسطا بين جزئيه و بين ذلك الحكم الذى هو الاكبر وفى الاستقراء بالعكس هذا فيحكم على الكلى بواسطة وجود ذلك الحكم فى جزئياته ومثاله اذا أردنا أن نبين أن كل حيوان طويل العمر فهو قليل المرارة استقرينا جزئيات الحيوان الطويل العمر فوجدناه مثل الانسان والفرس والجمل وكانت هذه الجزئيات قليلة المرارة فحكمنا بهذا الحكم كليا فى الحيوان الطويل العمر واستعمال هذه الحجة مخصوص بالجدليين ومن عادتهم الاقتصار على ماهو كالصغرى مثل[1] أن يقولوا الآن كل حيوان طويل العمر فهو إما كذا و إما كذا أو ماهو كالكبرى مثل أن يقولوا الآن كذا وكذا قليل المرارة ورده الى النظم القياسى هو التأليف بينهما

والاستقراء التام الحاصر لجميع الجزئيات نافع فى البراهين ولكن بشرط أن لانأخذ الجزئى المشكوك[2] فيه فى أجزاء القسمة وانما يمكن ذلك على وجهين

(أحدهما) أنه لو وقع الشك فى أن الناطق هل هو مائت أوليس بمائت فتصفحت جزئيات الحيوان لامن جهة الناطق وغير الناطق بل من جهة قسمة أخرى كالماشى وغير الماشى ووجد المائت بيّنا لجميع أجزاء الاستقراء فحكم بسببها على الحيوان وردّ منه الى الناطق فقيل كل ناطق حيوان وكل حيوان إما ماش أو غير ماش وكل ماش مائت وكل ماهو غير ماش كذلك فكل حيوان كذلك فالنتيجة أن كل ناطق كذلك وهذا انما يتأتى اذا كان الكلى قابلا لوجهين من القسمة أو أكثر حاصرين له

(الوجه[3] الثانى) أن يكون الحكم قد بان على الكلى من جهة قسمة ما ثم وقع الشك فى جزئى من جزئيات أجزاء الاستقراء فوسط الكلى بين ذلك الجزئى و بين الحكم الذى هو الاكبر مثاله لو شككنا فى أن زيدا هل هو مائت وقد كنا عرفنا أن كل حيوان كذلك من جهة قسمته الى الناطق وغير الناطق فقلنا زيد حيوان وكل حيوان مائت فزيد مائت

فان قيل اذا بان هذا الحكم للحيوان من جهة الناطق وغير الناطق وزيد يمكن وقوعه تحت الناطق لابواسطة الحيوان فهلا يُبيّن بالناطق دون الحيوان قلنا يمكن أن زيدا حين شك فى وجود المائت له لم يخطر بالبال وقوعه تحت الناطق وحين أخذ الناطق فى أجزاء القسمة لم يؤخذ لاجل بيان الحكم فى جزئياته بل لاجل كلية الحكم فى الحيوان بعمومه لجزئياته لا لجزئيات الناطق فلو خطر بالبال وقوعه

---

(١) مثل أن يقولوا الآن كل حيوان طويل العمر اما كذا واما كذا أى بعد قولهم الحيوان الطويل العمر قليل المرارة لان الخ .أن يكون النظم فى العادة هكذا كل حيوان طويل العمر قليل المرارة لانه اما انسان واما فرس واما نحوهما من مثلها وكذلك يقال فى الكبرى بعد ذكر المطلوب لان الانسان والفرس ونحوهما من مثلها قليل المرارة فاذا أردت أن ترد الكلام المعتاد الى النظم القياسى جمعت الامرين وألفت بينهما معا والامر فى ذلك ظاهر

(٢) المشكوك فيه أى المشكوك فى حكمه كالناطق فى المثال فاذا كنت شاكا فى كون الناطق مائتا أو زائلا عمدت أولا الى معرفة ما يندرج الناطق تحته فتجد الحيوان ثم تقسم الحيوان الى ماش وغير ماش كالزاحف ونحوه ثم تنظر فى القسمين فاذا الحكم وهو المائت ثابت لهما معا وهما كل ما يحوى الحيوان فيكون الحيوان مائتا فالناطق المندرج فيه كذلك وهذا الوجه انما يتأتى اذا كان الكلى كالحيوان يمكن قسمته بعدة طرق كل منها يكون حاصرا لما يحويه ويكون الحكم ثابتا للاقسام فى جميعها فيقسم الى كليين ليثبت الحكم له فيثبت لكلى آخر مندرج تحته لو أخذ مع مقابله لكان حاصرا أيضا

(٣) الوجه الثانى الخ يختلف هذا الوجه عما قبله بوجهين الاول انه يتأتى فيما لو كان الكلى لا يحتمل الا قسمة واحدة والثانى انه يطلب بالتقسيم ثبوت الحكم للكلى ليثبت لجزئياته مباشرة لا لكليات أخرى تحته سوى ما اليه التقسيم هذا ما أراده المصنف وهو وان كان صحيحا لكنه ليس من الجودة فى شئ فان المطلوب بالتقسيم انما هو ثبوت الحكم للكلى

تحت الناطق كان البيان به أولى من بيانه بالحيوان على ماستعرفه فى فن البرهان فاذن الاستقراء نافع فى العلوم من هذين الوجهين

وقد يستعمل للتنبيه(١) على المقدمات الاولية تاما كان أو ناقصا وقد يستعمل(٢) بوجه ما التجربة ويحصل معه ضرب من اليقين فان لم يستوف كما نبينه فى فن البرهان وفى غير هذه المواضع فلا جدوى له إلا الاستقراء التام المفيد لليقين

وغير التام هو مثل ما اذا استُقريت الحيوانات فوجد أكثرها يحرك فكه الاسفل عند المضغ فحكم على كل حيوان بأنه يحرك عند المضغ فكه الاسفل وربما كان حكم ما لم يُستقر خلاف ما استُقرى كالتمساح(٣) فى مثالنا فانه يحرك عند المضغ فكه الاعلى

الذى تقسيمه وهذا هو القياس المقسّم أما ثبوت حكم الكلى المقسّم بعد قيام الدليل عليه بالتقسيم لما يندرج تحته سواء كان كليا أو جزئيا فهو شئ آخر بقياس آخر لا مدخل للتقسيم فيه الا بالواسطة بل هو مركب من حمليتين احداهما حمل الكلى المقسم والثانية حمل الحكم الثابت بالتقسيم ولو جعل مع التقسيم فى تأليف واحد كان قياسا مركبا مفصولا أو موصولا كما لو قلت الناطق أو زيد حيوان وكل حيوان فهو اما ماش أو غير ماش أو ناطق أو غير ناطق فالناطق اما ماش أو غير ماش أو زيد إما ناطق أو غير ناطق ثم تجعل النتيجة صغرى وتضم اليها كبرى قولك وكل منهما مائت فالناطق أو زيد مائت ويكون التقسيم قد ورد أخيرا على الناطق أو زيد وهو غير المقصود من القياس المقسم فانه لا يكون الا فى الكليات المنقسمة الى أقسام لها حاصرة ليستدل بالتقسيم على أحكامها كما هو ظاهر على انك ترى أيضا أن قسمة الناطق الى ماش وغيره وقسمة زيد الى هذين القسمين غير صحيحة وهى لازمة للتأليف الذى أراد المصنف أن يتخذه طريقا كما لا يخفى فان أراد أن التقسيم لا يسرى الى الناطق وزيد لان الحيوان موضوع فى الكبرى على ان المعنى به طوائف افراده لا كل فرد فرد ولم يكن محمولا فى الصغرى بهذا الاعتبار فهو غير متكرر فلذلك فاذن لا يصح أن يكون التأليف منتجا ثبوت حكم الاقسام للناطق ولا لزيد لعدم التكرر فى الوسط

(١) للتنبيه على المقدمات الاولية كما تقدم فى مثال الجسم اما جماد أو نبات أو حيوان وكل منها متحيز فالجسم متحيز والنتيجة من المقدمات الاولية وكقولك جزء الشئ اما ما هو الشئ بالقوة أو ما به الشئ بالفعل وكل منهما متقدم عليه بالذات فجزء الشئ متقدم عليه بالذات هذا اذا كان تاما أما لو كان ناقصا فكما لو قلت ان حس اللمس لا بد فيه من مباشرة الملموس للامس ونبهت عليه باستقراء جزئيات اللمس ونحو ذلك كثير ومنه التنبيه على قضايا الحدس كالحكم بوجود قوة فى البخار أو فى الكهرباء

(٢) وقد يستعمل بوجه ما التجربة أى ولو ناقصا وذلك لوجه هو ملاحظة الاثر فى الجزئيات المتعددة فى الاحوال المختلفة والازمان والامكنة المتباينة فان هذا يحصل اليقين بثبوت الحكم للكلى كثبوت تخفيض حرارة الحمى للملح الكينا وعلى هذا النحو من الاستقراء بنى أغلب العلوم والفنون الصحيحة كالطب والكيمياء وقسم عظيم من علم الطبيعة والتاريخ الطبيعى ولا أدل على صحتها من ظهور آثرها فى الاعمال العظيمة التى قلبت ما كان معروفا من حال المسكونة وسكانها وقد أجاد المصنف فى التنبيه على فوائد الاستقراء بجميع وجوهه فى تحصيل العلوم اليقينية مخالفا فى ذلك لما اشتهر عند القوم سابقهم ولاحقهم

(٣) كالتمساح مثال درج فى كتب المنطق وغيرها أخذه المتأخرون عن بعض من كتب فى الحيوان من غير بحث صحيح وقد أخطأ من زعم أن التمساح يخالف سائر الحيوان فى تحريك الفك الاسفل عند الاكل كما أخطأ من ظن أنه لا مخرج لفضلاته واغفل أن القطقاط فيأ كل ما فى جوفه ومنشأ هذا الظن الثانى ان هذا الحيوان قد تفسد المواد التى فى بطنه فيوجد فيها حيوانات صغيرة فيفتح فاه فيأتى بعض الطيور ويلتقطها وهو لا يؤذيها والدميرى يذكر فى حياة الحيوان كلا من الزعمين ويثبته وهو خطأ كما حققه الباحثون المدققون فالثابت بالتحقيق أن الفك العلوى عند أنواع التماسيح ثابت متصل بعظام الجمجمة بدون مفصل متحرك وأما الفك السفلى فهو المتحرك وله اتصال بالجمجمة مفصلى بواسطة عظم يسمى

ومنها التمثيل وهو الحكم على جزئي لوجوده في جزئي آخر معين أو جزئيات أخر لمشابهة بينهما كمن يقول السماء محدثة لمشابهتها البناء في الجسمية والبناء محدث فيتركب من أربعة حدود أكبر(١) كلي وهو المحدث وأوسط كلي وهو الجسم وأصغر وهو السماء وشبيه وهو البناء والاوسط محمول على الاصغر وعلى شبيهه والاكبر محمول على الاوسط لانه محمول على شبيه الاصغر وهذا أيضا من الحجج الخاصة بالجدليين

ومن عادتهم أن يسموا الاصغر فرعا والشبيه أصلا والاكبر حكما والاوسط المتشابه فيه جامعا

ومن التمثيل نوع يسمونه الاستدلال بالشاهد على الغائب وكان الشاهد عندهم عبارة عن المحس وتوابعه ويدخل فيه مايشعر به الانسان من أمور نفسه الخاصة كعلمه وارادته وقدرته والغائب ماليس بمحس فيثبتون في الغائب حكم الشاهد لما بينهما من المشابهة في أمر ما فهو بعينه المثال إلا أنه أخص منه اذ الاصل فيه الشاهد والفرع الغائب وأما التمثيل فيعم هذا ومانقل الحكم فيه من شاهد الى شاهد أيضا أو من غائب الى غائب وهذا الطريق أيضا قاصر عن افادة اليقين اذ ليس من ضرورة تشابه أمرين في شيء تشابههما في جميع الاشياء

فنهم من اكتفى في تعدى الحكم من الاصل الى الفرع بمجرد المشابهة ومنهم من شعر بضعف هذا القدر فقال انما يكون المثال حجة اذا كان المعنى المتشابه فيه علة للحكم ولعمري ان بان كونه علة أمكن رده الى البرهانيات بأن يجعل المعنى المتشابه فيه وسطا بين الاصغر والاكبر إلا أنهم يثبتون كونه علة عند خفائه بطريقين

(أحدهما) مايسمونه طردا وعكسا والطرد هو أن يثبت الحكم لكل ما يوجد له هذا المعنى المتشابه فيه والعكس هو أن يعدم الحكم في كل موضع لا يوجد فيه هذا المعنى ومرجع الطرد والعكس الى الاستقراء فبالم تستقرا الجزئيات لا يتصور القطع بوجود الحكم مع وجود المعنى وعدمه مع عدمه وفيه من الوهن والضعف مانبهنا عليه اذ استقراء جميع الاشياء المشاركة في هذا المعنى ليس بأمر سهل فربما يشذ عنه أمور مشابهة للاصل في هذا المعنى غير مشاركة له في الحكم وهب أنه لم يشذ عنه شيء آخر فيجوز أن تكون جميع الاشياء الموجود لها هذا المعنى يثبت لها هذا الحكم سوى هذا الفرع إذ ليس يجب من تلازم معنيين في أشياء كثيرة تلازمهما أبدا في جميع الاشياء بل يجوز أن يكون فيما بينها شيء مخالف لها فيوجد لسائرها المعنى المتشابه فيه مع الحكم ومخالفها شيء واحد في وجود المعنى المتشابه فيه له دون الحكم وذلك الشيء هو الفرع المتنازع فيه

(الطريق الثاني) هو أنهم يسبرون أوصاف الاصل ويتصفحونه ويبطلون أن يكون واحد واحد منها علة الى أن لا يبقى الا ذلك المتشابه فيه فيقطعون بكونه علة مثلا يقولون البناء محدث فاما أن يكون

العظم المربع ثم ان لهذا الحيوانات فتحة في انتهاء الامعاء تخرج منها الفضلات من بول وغيره وفيها لوح التمساح الذكر عند المسافدة ومن ظريف ماجاء على لسان بعض طلبة العلم عندما كنت أذكر هذا الخطأ العام في قضية تحريك التمساح لفكه الاسفل قوله لعل من افتتح هذا الخطأ رأى التمساح مقلوبا حرك فكه الاسفل فظنه الاعلى تذهب يحكى وينقل عنه

(١) أكبر كلي وهو المحدث الخ المحدث أكبر لانه محمول النتيجة والسماء أصغر لانها موضوعها والجسم الكلي أوسط لانه العلة المشتركة والشبيه هو البناء لانه الذي ظهر فيه ثبوت الاكبر بسبب العلة وهو ثبوت الجسم له فالجسم محمول عليه وعلى الاصغر والاكبر محمول على الاوسط المحمول على شبيه الاصغر فيحمل على الاصغر أيضا لانه انما حمل على شبيهه بسبب حمل الاوسط عليه فقوله لانه أي لان الاوسط محمول على شبيه الاصغر وهو علة لشيء

حدوثه لكونه موجودا أو لكونه قائما بنفسه أو لكونه جسما وليس لكونه موجودا وإلا لكان كل موجود محدثا ولا لكونه قائما بنفسه والا كان كل قائم بنفسه كذلك ولا لكذا ولا لكذا فبقي أن يكون لكونه جسما

وهذا الطريق أيضا فاسد من أربعة أوجه (أحدها) أنه ليس يجب أن يكون كل حكم معللا بغير ذات ماله الحكم بل من الاحكام ما يثبت لذات الشيء لا لعلة غير ذاته (والثاني) أن هذا انما يصح بعد حصر جميع الصفات وهو راجع أيضا الى الاستقراء وليس هو بيّن بل ربما يشذ عن هذا الحصر وصف هو العلة والجدليون لا يبالغون في هذا الحصر بل يقولون للخصم ان كان عندك وصف زائد فأبرزه وجهل الخصم لا يكون حجة على عدم وصف زائد وربما قالوا لو كان للاصل وصف آخر لأدركناه كما لو كان بين أيدينا فيل لأدركناه وليس هذا كالفيل اذ لم يعهد قط فيل بين يدي انسان سليم البصر لم يدركه وكم من المعاني الموجودة للاشياء انتدبنا لطلبها ولم ندركها في الحال الا بعد كد في البحث الشديد (والثالث) هب أنهم سوّحوا في العثور على جميع الاوصاف فلا يجب أن تكون الاقسام بعدد الاوصاف، بل ربما كان الحكم لاجتماع عدة منها فما لم تبطل جميع الاقسام الحاصلة من أخذ الاوصاف مفردة ومركبة غير واحد لا يتعين ذلك الواحد مثلا لو كانت الاوصاف كونه موجودا وكونه قائما بالنفس وكونه مصنوع الآدمي وكونه من الماء والتراب فلا يكفي أن نبطل واحدا واحدا منها بل لابد من أن نتعرض لاجتماعها أيضا فنقول ولا لكونه موجودا وقائما بالنفس ولا لكونه موجودا ومصنوع الآدمي ولا لكونه موجودا ومركبا من الماء والتراب ولا لكونه قائما بالنفس ومصنوع الآدمي ولا لكونه قائما بالنفس ومركبا من الماء والتراب ولا لكونه مصنوع الآدمي ومركبا من الماء والتراب ثم نتعرض لاجتماع ثلاثة ثلاثة منها أيضا كذلك

(الرابع) هب أنهم وفوا بهذا أيضا إلا أنه انما يلزم من هذا أن الحكم ليس لتلك الاقسام المفردة والمركبة جميعا وأنه غير خارج عن هذا القسم ولكن لا يلزم منه أن كل ما هو موصوف بالقسم الباقي فله هذا الحكم اذ يجوز أن ينقسم الباقي الى قسمين يكون هو عاما بالنسبة اليهما وهذا الحكم يلزم من أحدهما دون الآخر فيصح أن يقال ما سواه ليس بعلة وان العلة في حيز[1] هذا الباقي ولكن لا يجب أن كل

محذوف من الكلام كما ترى لا لكون الأكبر محمولا على الأوسط كما هو ظاهر العبارة ففيها تسامح ظاهر أو انها سقطت منها الجملة التي ذكرناها في النسخ

(١) في حيز هذا الباقي حاصل ما أطال به المصنف ان بطلان الاقسام ما عدا القسم الاخير غاية ما يستلزمه أن العلة لا تخرج عن القسم الباقي كالجسم في مثالنا لكن كونها لا تخرج عنه لا يستلزم ان تكون العلة مجرد الجسمية اذ يجوز أن تكون قيدا من القيود الخاصة بالجسم فتكون العلة قسما من أقسامه لا يتحقق في الفرع المتنازع فيه كما لو قلنا ان الجسم ينقسم قسمين عنصري وغير عنصري فيجوز أن يكون الحدوث لازما لكونه عنصريا ولو كنا أدخلنا هذين القسمين في التقسيم الاول بأن قلنا علة حدوث البناء إما كونه موجودا أو كونه قائما بنفسه أو كونه مصنوع الآدمي أو كونه من ماء وتراب أو كونه جسما عنصريا أو كونه جسما غير عنصري وأبطلنا سائر الأقسام ما عدا القسمين الاخيرين لم يلزم ان كل واحد من العنصري وغير العنصري علة بل أحدهما لا على التعيين فيجوز أن يكون هو كونه عنصريا فلا يلزم أن تكون السماء حادثة لانها من غير العنصري وكون العلة منحصرة في الجسم تعني أنها لا تخرج عنه هو غاية ما يستفاد من استثناء نقيض ما عدا الجسم ولا يستفاد منه أنها هي الجسم أي مجرد الجسمية بمعنى أن تكون الجسمية والعلية متساويين فتنعكس القضية كلية

وما قاله المصنف في هذا الوجه الرابع غير مستقيم لانهم لو وفوا بحصر الصفات وابطال أن يكون شيء منها علة لا وحده

ماهو موصوف به فهو علة فانه لو أدخل هذان القسمان فى القسمة وأبطل سائر الاقسام دونهما لم يلزم أن كل واحد منهما علة بل أمكن أن تكون العلة أحدهما فكذلك اذا ورد فى القسمة عام لهما جميعا لم يلزم أن الحكم يتبع جميعه وذلك لان نتيجة هذا الاستثنائى أن العلة هى كونه جسما لا أن العلة هى الجسم حتى[1] تكون الجسمية مساوية للعلية فيكون كل ماهو علة للحدوث جسما وكل جسم علة للحدوث فانا اذا قلنا مثلا لمن قياسهم حدوث البناء إما لذاته أو لعلة وليس لذاته فهو لعلة والعلة صفة والصفة إما ب وإما ج وإما د فالعلة إما ب وإما ج وإما د ولكن ليس ب ولا ج فالنتيجة أن العلة د لا أنها الدال اذ موضوع النتيجة ومحمولها يجب أن لا يغيرا عما كانا عليه فى المقدمتين ولا يمكنهم[2] أن يقولوا بعد قولهم العلة صفة إما أن تكون الصفة هى الباء أو الجيم أو الدال حتى تكون النتيجة أن العلة هى الدال ولا أن يقولوا إما أن تكون الباء صفة أو الجيم صفة أو الدال صفة لكذب القضيتين أولا فان كل ذلك صفة لا واحد منها فقط ولعدم نتاج الوضع ثانيا فانهما موجبتان من الشكل الثانى واذا كانت النتيجة أن العلة هى كذا فهذه قضية اذا أعطيناها أحق أحوالها كانت غايتها أن تصير كلية فيكون كل ماهو علة للحدوث جسما والقضية الكلية لا تنعكس فلا يصير كل ماهو جسم علة للحدوث فهذا هو بيان فساد هذا الطريق

ولا يجد ما مع غيره وكان الحصر صحيحا ولم يبق الا الوصف الاخير لنتج المطلوب حتما فان معنى حصر جميع الصفات أن يؤتى على كل وصف للشئ يتوهم انه علة الحدوث وفيه كونه متصرا وكونه حجرا وخشبا وذلك مما يدخل فى الجسم و يبطل كل ذلك حتى لا يبقى الا مجرد الجسمية فتكون العلية مساوية لها حتما ولا يبقى للجسم ما ينقسم اليه من الاوصاف الأخر والا لم يكن الحصر صحيحا والفرض انهم وفوا الحصر حقه وغاية ما يطعن به فى هذه الحالة أن حصر الاوصاف انما يتأتى بالاستقراء وليس بالشئ السهل كما قاله فى الوجه الثانى

(١) حتى تكون الجسمية هذا قيد لقوله « ان العلة هى الجسم » أى لا حصر العلة فى الجسم بحيث تكون الجسمية الخ لان مجرد كون القضية اسمية لا يفيد المساواة كما سيأتى للمصنف فى قوله « واذا كانت النتيجة ان العلة هى كذا الخ »

(٢) ولا يمكنهم أن يقولوا الخ يريد انه لا يمكنهم أن يضعوا القياس فى صورة تنتج الجملة الاسمية الحاصرة بأن يقولوا العلة وصف والوصف إما هو الباء أو هو الجيم أو هو الدال لكن الاولين باطلان فالعلة هى الدال أو يقولوا العلة صفة و إما أن تكون الباء صفة واما أن تكون الجيم صفة و إما أن تكون الدال صفة ثم يبطل الاولان وتحذف الصفة التى هى الوسط المكرر فيبقى الدال معرفا مع العلة المعرفة أيضا فينتج العلة الدال وهى القضية الحاصرة أما أنهم لا يمكنهم الاتيان بالصورتين فلأن القضيتين أى المنفصلة والاستثنائية كاذبتان أما المنفصلة فلأن الجميع صفة فلا معنى للانفصال فى الصفة وهو ظاهر فى الصورة الثانية وفى الصورة الاولى كانت أجزاء الانفصال حصر الصفة فى كل واحد وهو يعود الى ما فى الثانية من أن الصفة هى الباء لا غير أو الجيم لا غير الخ مع أن الصفة تعم الجميع وأما الاستثنائية فلانه لما كان الجميع صفات فابطال كونها صفة كاذب وذلك الابطال هو الاستثنائية بعينها هذا ما عم الصورتين ثم ان القياس فى الصورة الثانية من الشكل الثانى وهو لا ينتج من موجبتين فلا تحصل لهم النتيجة المطلوبة ولو سلم لهم امكان ذلك واستحصلوا على أن الصفة هى الجسم فلا يفيدهم لان نتيجتهم تكون قضية معرفة الطرفين وغاية ما يكون من شأنها ان تكون كلية وهى لا تنعكس كلية وهذا هو ما أراده المصنف بقوله « واذا كان النتيجة الخ »

ويرد عليه أنه اذا سلم لهم النتيجة الحاصرة وكان مرادهم من الحصر ما ذكره هو أولا من أن الصفة هى مجرد الجسمية لتم لهم المطلوب كما صرح به فيما سبق والصواب الرجوع الى أن الوصول الى الحصر بهذا المعنى يحتاج الى استقراء يصعب الوصول الى تمامه كما قدمناه

الا

إلا أنه لا بأس باستعماله فى الجدل اذ ليس المطلوب فيـه اليقين بل إقناع النفس وتَظَنُّنها بما يعتقد فى المشهور أنه ناتج يقيني هذا اذا كان المطلوب كليا

وأما اذا كان جزئيا وأريد اثباته بالمثال كان قياسا ناتجا من الشكل الثالث فانك اذا قلت البناء جسم والبناء محدث لزم منه أن بعض الاجسام محدث ولكن لا يلزم أن ذلك البعض هو السماء المتنازع فيها أو غيرها من الامور المعينة التى يسمونها فروعا

﴿الضمير﴾ (ومنها الضمير) وهو قياس حذفت مقدمته الكبرى إما لظهورها والاستغناء عنها كما يقال فى الهندسة خطا ا ب ا ج خرجا من المركز الى المحيط فهما إذن متساويان وإما لاخفاء كذب الكبرى كقول الخطابى هذا الانسان يخاطب العدوّ فهو إذن خائن مسلم للثغر ولو قال كل مخاطب للعدوّ فهو خائن لشُعر بكذبه ولم يسلّم

﴿الرأى﴾ (ومنها الرأى) وهو مقدمة محمودة كلية فى أن كذا كائن أو غير كائن صواب فعله أو غير صواب وتؤخذ أيضا فى الخطابة مهملة واذا عمل منها قياس ففى الاغلب يصرح بتلك المقدمة على أنها كبرى ويحذف الصغرى كقولهم «الحساد يعادون والاصدقاء يناصحون»

﴿الدليل﴾ (ومنها الدليل) وهو فى هذا الموضع قياس اضمارى حدّه الاوسط شئ اذا وجد للاصغر تبعه وجود شئ آخر للاصغر دائما كيف[1] كان ذلك الاتباع ويكون على نظام الشكل الاول لو صُرح بمقدمتيه مثال ذلك هذه المرأة ذات لبن فهى اذن قد ولدت وربما سمى هذا القياس نفسه دليلا وربما سمى به الحدّ الاوسط

﴿العلامة﴾ (ومنها العلامة) وهى قياس اضمارى حدّه الاوسط شئ إما أعم من الطرفين معا حتى لو صرح بمقدمتيه كان الناتج منه من موجبتين فى الشكل الثانى مثل قولك هذه[2] المرأة مُصْفارة فهى اذن حُبْلى وإما أخص من الطرفين حتى لو صرح بمقدمتيه كان من الشكل الثالث كقولك إن الشجعان ظلمة لان الحجاج كان شجاعا وكان ظالما

﴿القياس الفراسى﴾ (ومنها القياس الفِراسى) وهو يشبه[3] الدليل من وجه والتمثيل من وجه والاوسط فيه هيئة بدنية توجد فى الانسان المتفرَّس فيه ولحيوان آخر غير ناطق ويكون من شأن تلك الهيئة أن تتبع مزاجا يتبعه

---

(١) كيف كان ذلك الاتباع أى سواء كان بطريق اللزوم العقلى أو العادىّ الثانى كالمثال الذى ذكره والاول كقولك الهواء جسم فهو مشار اليه أو متحيز وانما سمى هذا بالدليل لان الاوسط لما كان مستتبعا للمطلوب فى العقل كان بنفسه وسيلة لحضوره فى الذهن بدون حاجة الى تكراره فى قضية أخرى فكأن المذكور وحده دليل وهذا النوع أخص من الضمير فانه مر أحد أقسامه وهو ما حذفت كبراه لظهورها

(٢) هذه المرأة مصفارة أى تلازمها الصفرة والحبلى كذلك فيكون وصف مصفارة محمولا على هذه المرأة وعلى الحبلى وهو أعم منهما كما هو ظاهر فلو صرح بأجزاء القياس كان من الشكل الثانى لكن من موجبتين وهو لا ينتج نتيجة لازمة والمثال الثانى لو صرح بأجزاء القياس فيه كان هكذا الحجاج شجاع الحجاج ظالم فالحد الاوسط وهو الحجاج أخص من الطرفين وهما الشجاع والظالم والقياس من الشكل الثالث فنتيجته جزئية والمستدل بالعلامة يأخذها كلية ولذلك لا يكون الاستدلال صحيحا

(٣) يشبه الدليل من وجه والتمثيل من وجه أما شبهه بالدليل فلان الهيئة علامة تستتبع الخلق لاستتباعها فى الذهن وجود المزاج المستتبع له وأما شبهه بالتمثيل فلان صاحبه يقيس زيدا الهيئته بالاسد لوجود تلك الهيئة فيه التى هى دليل على الخلق وانما لم يكن تمثيلا تاما لان الهيئة التى هى الجامع ليست علة الخلق فى الخارج كما هو الشأن فى التمثيل وانما هى علته فى الذهن فقط

خُلق فاذا وجدت تلك الهيئة حُدِس[1] بوجود ذلك الخلق لانهما معلولا علة واحدة
ولكن هذا بعد أن يسلّم أن المزاجات الواقعة فى ابتداء الخلقة والفطرة تتبعها أخلاق النفس كما تتبعها هيآت البدن لكن يبقى وراء هذا تردد فى أن هذا الخلق هل هو من توابع المزاج الذى تتبعه هذه الهيئة بعد تسليم أن الخلق من توابع الامزجة وانما تقنع النفس فى ذلك بتصفح الحيوانات المشاركة لذلك الحيوان فى ذلك الخلق فان وجد كل من له ذلك الخلق متهيئا بتلك الهيئة ومن ليس له ذلك الخلق عادما لتلك الهيئة أورث ذلك حدسا قويا وفراسة محكمة

وحدود هذا القياس أربعة كحدود التمثيل مثل زيد والاسد وعظم الاعالى والشجاعةُ الموجودة للاسد مسلَّمة ولزيد بهذه الحجة فيقال ان فلانا شجاع لانه عريض الصدر كالاسد فشابهته الدليل من حيث إن الاوسط فيه وهو عريض الصدر يتبع[2] وجوده وجود شئ آخر للاصغر وهو الشجاعة ومشابهته التمثيل من حيث الحكم على جزئى بوجوده فى جزئى آخر لمشابهة بينهما

(الفن الثالث)

فى موادّ الحجج وهو فصل واحد

قد تكلمنا على صورة الحجج التى هى هيئة التأليف الواقع فى مقدماتها بما فيه مقنع وأما موادّها فهى القضايا التى تركبت الحجج منها ولما كان القياس بل الحجة يقال بالتشابه على شيئين فيقال للافكار المؤلفة فى النفس تأليفا مؤديا الى التصديق بشئ آخر وللقول المسموع المؤلف من أقوال يلزم من تسليمها قول آخر فمادة أحدهما اذن المعانى المعقولة ومادة الآخر الاقوال المسموعة من حيث هى دالة على المعانى المعقولة

وقد[3] بينا من قبل أن الاقيسة تنقسم بسبب اختلاف موادّها الى البرهانية والجدلية والمغالطية والخطابية والشعرية فان موادّ الاقيسة إما أن تكون مصدّقا بها أو غير مصدق والمصدق به إما أن

---

(1) حدس بوجود ذلك الخلق الخ حدس بتخفيف الدال مبنى للمجهول وقوله بوجود أى حصل حدس مصور بظن وجود الخ والتسامح فى مثل هذا معروف والا فحدس لا يتعدى بالباء جاء فى اللسان « الازهرى الحدس التوهم فى معانى الكلام والامور بلغنى عن فلان أمر وأنا أحدس فيه أى أقول بالظن والتوهم وحدس عليه ظنه يحدسه « من باب ضرب » ويحدسه « من باب نصر » حدسا لم يحققه وتحدس أخبار الناس وعن أخبار الناس تخبر عنها وأراغها ليعلمها من حيث لا يعرفون به وبلغ به الحداس أى الامر الذى ظن انه الغاية التى يجرى اليها وأبعد ولا تقل الاداس وأصل الحدس الرمى ومنه حدس الظن انما هو رجم بالغيب والحدس الظن والتخمين يقال هو يحدس بالكسر أى يقول شيأ برأيه أبو زيد تحدست عن الاخبار تحدسا وتندست عنها تندسا وتوحست اذا كنت تريغ أخبار الناس لتعلمها من حيث لا يعلمون ويقال حدست عليه ظنى وندسته اذا ظننت الظن ولا تحققه وحدس الكلام على عواهنه تعسفه ولم يتوقه » انتهى ما تعلق منه بما نحن فيه

وهذا هو الحدس فى وضعه اللغوى وقد استعمله المصنف ههنا كما يستعمله أهل اللغة وهو غير الاستعمال الشائع له فى باب موادّ الحجج فانه هناك سرعة انتقال الذهن من معلوم لمجهول وهو يقين لا توهم وظن وتخمين وقضاياه من مقدمات البرهان الموصل لليقين فلا يعقل أن يكون ظنا وتوهما ثم يوصل الى يقين وقد أخطأ فيه من المتأخرين من أخذ العلوم عن غير أستاذ وكتب فيها بلا تعقل

(2) يتبعه وجود شئ آخر أى فى الذهن كما هو الشأن فى الدليل والا فالهيئة والخلق معلولا علة واحدة كما سبق

(3) وقد بينا الخ سبق له ذلك فى الفصل الاول من الفن الثانى أول الكلام فى القياس

يكون يقينيا والقياس المركب منه يسمى برهانيا واليقين هو اعتقاد أن الشيء كذا مع اعتقاد آخر إما بالفعل أو بالقوة القريبة من الفعل أنه لا يمكن أن لا يكون كذا اعتقادا لا يمكن زواله وإما أن يكون شبيها باليقيني وهو الذي يعتقد فيه الاعتقاد الاول وأما الثاني(١) فاما أن لا يعتقد أو إن اعتقد كان جائز الزوال لكن الاعتقاد الاول مستحكم لا يعتقد معه بالفعل لنقيضه امكان والقياس المركب من بعضه كما سنفصله جدلي(٢) ومن بعضه مغالطي سوفسطائي وإما أن يكون ظنيا وهو الذي يعتقد فيه الاعتقاد الاول ويكون معه إما بالفعل اعتقاد أن لنقيضه امكانا أو بالقوة القريبة من الفعل وانما لا يكون بالفعل لأن الذهن لا يتعرض له والقياس المركب منه يسمى خطابيا وأما غير المصدق به فانما ينفع في القياسات اذا أثر في النفس تأثير المصدق به من قبض أو بسط أو تنفير أو ترغيب ويسمى مخيلا والقياس المؤلف منه يسمى شعريا

وهذه المقدمات التي هي مواد الاقيسة وأجزاؤها سواء أخذت يقينية أو غير يقينية إما أن تكون مبينة بقياسات قبل هذه أو لم تكن وكل مبين بقياس فقد استعمل في بيانه مقدمات أخر ولا بد من أن تنتهي الى مقدمات غير مفتقرة في نوعها الى البيان بشيء آخر والا لزم منه امتناع بيان شيء دون أن يبين قبله ما لا نهاية له أو لزم منه البيان الدوري وهو أن تدور هذه المقدمات بعضها على بعض في البيان فتبين هذه بتلك وتلك بأخرى ثم تبين الاخيرة بالاولى فيؤدي الى بيان الشيء بنفسه وبيانه بما لا يتبين الا به وكل هذا محال

وهذه المقدمات المستغنية عن البيان في نوعها تسمى مبادي القياسات وهي ثلاثة عشر صنفا أوليات ومشاهدات ومجربات ومتواترات ومقدمات فطرية القياس ووهميات ومشهورات بالحقيقة ومقبولات ومسلمات ومشبهات ومشهورات في الظاهر ومظنونات ومخيلات

﴿الاوليات﴾

أما الاوليات فهي القضايا التي يصدق بها العقل الصريح لذاته ولغريزته لا لسبب من الاسباب الخارجة عنه من تعلم أو تخلق بخلق أوجب السلامة والنظام ولا تدعو اليها قوة الوهم أو قوة أخرى من قوى النفس ولا يتوقف العقل في التصديق بها الا على حصول التصور لاجزائها المفردة فاذا تصور معاني أجزائها سارع الى التصديق بها من غير أن يشعر بخلوه وقتا ما عن ذلك التصديق وهذا مثل قولنا الكل أعظم من الجزء والاشياء المساوية لشيء واحد متساوية فان هذه القضايا اذا عرضت على كل عاقل وتصور معنى الكل والاعظم والجزء والشيء والمساوي والواحد وجد نفسه مصدقا بها غير منفك عن هذا التصديق وليس ذلك من شهادة الحس فان الحس لا يدرك الكلي بل ادراكه مقصور على جزئي واحد أو اثنين فصاعدا بشرط أن يكون محصورا وهذا حكم من العقل كلي على كل كلي والوهميات الصادقة التي تعرفها بعد من هذا القبيل

﴿المشاهدات﴾

وأما المشاهدات فهي القضايا التي يصدق العقل بها بواسطة الحس مثل حكمنا بوجود الشمس وانارتها ووجود النار وحرارتها ووجود الثلج وبياضه والقار وسواده ومن هذا القبيل حكمنا بأمور في ذواتنا غير مدركة بالحس الظاهر بل بقوى باطنة غير الحس مثل شعورنا بأن لنا فكرة وارادة وقدرة وخوفا وغضبا

﴿المجربات﴾

وأما المجربات فهي القضايا التي يصدق العقل بها بواسطة الحس وشركة من القياس فان الحس اذا

---

(١) وأما الثاني أي اعتقاد أنه لا يمكن أن لا يكون كذا

(٢) جدلي كالمركب من المشهورات والمسلمات والمغالطي يتركب من الوهميات الكاذبة ومن المشبهات وجميع هذه الانواع من القضايا من هذا القسم أي ما تحقق فيه الاعتقاد الاول دون الثاني ولو وجد الثاني كان قابلا للزوال

تكرر عليه اقتران شيء بشيء مرارا غير محصورة وتكرر ذلك في الذكر حصل في الذهن مع هذه الاذكار قياس طبيعي وهو أن اقترانه لو كان اتفاقا لا وجوبا لما اطرد في أكثر الامور وهذا مثل الحكم بأن السقمونيا[1] مسهل للصفراء وأن الخمر مسكرة والضرب موجع وأن الكواكب تطلع وتغيب وترجع وتستقيم الى غير ذلك من الحركات المرصودة فانا اذا رأينا حدوث الاسهال وتكرره مع تكرر شرب السقمونيا علمنا قطعا تكرر سبب موجب له اذ لا يحدث حادث الا بسبب فهو إما شرب السقمونيا أو أمر مقارن له اذ لو لم يكن كذلك لم يتكرر الاسهال مع تكرره على الاكثر فان ما يكون بالاتفاق لا يدوم أو لا يقع على الاكثر فحكمنا بواسطة الحس وهذا القياس أن السقمونيا المكرر عليه التجربة المتعارف في بلادنا مسهل للصفراء

وما دام يبقى[2] على التردد فهو نفس الاستقراء الناقص فاذا حصل اعتقاد محكم وثيق لا ريب للنفس فيه صار تجربة وانما تحصل هذه الوثاقة بكثرة التكرر والقضايا التجريبية يتفاوت فيها الناس فان من لم يتول التجربة لا يحصل له العقل المستفاد منها

﴿الحدسيات﴾ ومما يجري مجرى المجربات الحدسيات وهي القضايا المصدق بها بواسطة الحس وحدس قوي يذعن الذهن بحكمه ويزول معه الشك والحدس هو سرعة انتقال الذهن من معلوم الى مجهول وذلك مثل قضائنا أن نور القمر من الشمس لما نشاهد من اختلاف هيآت تشكل النور فيه بسبب قربه وبعده من الشمس وهذا حكم حدسي وكل من كان أصفى ذهنا وأذكى قريحة كان أسرع الى هذا الحكم وفي هذا أيضا قياس خفي كما في التجربيات فان هذه الاستنارة لو لم تكن من الشمس بل كانت اتفاقا أو من أمر خارجي لما استمرت على نمط واحد من اختلاف تشكلاته بسبب اختلاف القرب والبعد

﴿المتواترات﴾ وأما المتواترات فهي القضايا التي يحكم بها بسبب اخبار جماعة عن أمر تنتفي الريبة عن تواطئهم واتفاقهم على تلك الاخبار فتطمئن النفس اليها بحيث لو أرادت التشكك فيه امتنع عليها وهذا مثل اعتقادنا بوجود مكة ومصر وبغداد ووجود نبينا محمد صلى الله عليه بسبب تواتر الشهادات وكثرتها بحيث لم يبق للشك فيه امكان

وليس لهذه الشهادات مبلغ معلوم يؤثر النقصان والزيادة في افادته اليقين بل المتبع فيه حصول اليقين فاذا حصل استدللنا به على كمال العدد لا أنا نستدل بالعدد على حصول اليقين

---

(١) السقمونيا اشتهر أنه السنا أو السنا المكي خاصة والذي يؤخذ من قاموس الفيروزابادي انهما متغايران فقد قال في مادة «السقام» «والسقمونيا نبات يستخرج من تجاويفه رطوبة دبقة وتجفف وتدعى باسم نباتها أيضا مضادتها للمعدة والاحشاء أكثر من جميع المسهلات «والصواب مضارها كما في ابن البيطار» وتصلح بالاشياء العطرة كالفلفل والزنجبيل والانيسون ست شعيرات منها الى عشرين شعيرة يسهل المرة الصفراء واللزوجات الردية من أقاصي البدن الخ» وقال في فصل السين من المقصور «السنى ضوء البرق ونبت مسهل للصفراء والسوداء والبلغم ويمد» ثم السنا ليس فيه مادة دبقة وقد رأيت في مفردات الطب للاقصرائي ان السقمونيا «هو لبن نبات شكله كاللبلاب يحفر حول أصله حفرة ثم يجرح الاصل بالسكين ويوضع في موضع الجراحة صوفة فيجري من الجراحة اليها اللبن ويجمد وأجوده ما يجيء من أرض انطاكية ومنتاب الخ» وفي النفائس «سقمونيا هو المحمودة وهو لبن شجرة لبلابية ذات أغصان كثيرة مخرجها من أصل واحد وطولها ثلاثة أذرع أو أكثر عليها رطوبة تدبق باليد وزغب ولها ورق كورق اللبلاب الا أنه ألين منه ذو ثلاث زوايا وله زهر أبيض مستدير أجوف الخ» وهذا غير السنا قطعا وقد ذكر السنا في المفردات على أنه نوع آخر من النبات لا نسبة بينه وبين شجر السقمونيا وقد وصف ابن البيطار في مفرداته كلا من السقمونيا والسنا بما لا يمكن أن يشتبه معه شيء من النوعين بالآخر

(٢) وما دام يبقى على التردد الخ أي ما دام لم يحصل للنفس يقين فهي لم تزل في التتبع وملاحظة الاثر فهي في استقراء ناقص

وهذه القضايا وماقبلها من المجربات والحدسيات لايمكن أن تثبت على جاحدها فان جحوده ان كان عن فكر فلا مطمع فى إفحامه وان كان لانه لم يتول ماتولاه المجرب أو الحادس أو المتيقن بما تواتر عنده من الاخبار فما لم يسلك الطريق المفضى به الى هذا اليقين كيف يُسام اعتقاده ولا يمكن أن يزال شك المتشكك فيها بالقياس[1] على غيرها من المجربات والمتواترات فان تكرر الاحساس قد تتبعه معه التجربة واليقين المستفاد منها فى بعض الوقائع لبعض الاشخاص ولا يحصل بمثلها له اليقين فى واقعة أخرى وكذلك تواتر الشهادات قد يفيد اليقين فى بعض الوقائع ولا يفيد مثلها فى واقعة أخرى فلا يغنى الاستشهاد بتلك الوقائع المتيقنة مهما[2] تخلف اليقين فى هذه

﴿المقدمات الفطرية القياس﴾

وأما المقدمات الفطريه القياس فهى القضايا التى تكون معلومة بقياس حده الاوسط موجود بالفطرة حاضر فى الذهن فكلما أحضر المطلوب مؤلفا من حدين أصغر وأكبر تمثل بينهما هذا الاوسط للعقل من غير حاجة الى كسبه وهذا مثل قولنا إن كل أربعة زوج فان من فهم الاربعة وفهم الزوج تمثل له الحد الاوسط بينهما وهو كونها منقسمة بمتساويين فعرف فى الحال كونها زوجا بسببه وليست معرفة الزوجية للاشياء مستغنية عن الوسط فانه لو كان بدل الاربعة ثمانية وسبعون لم يتمثل فى الحال كونها زوجا مالم يعرف الوسط

﴿الوهميات﴾

وأما الوهميات فهى القضايا التى أوجبت اعتقادها قوةُ الوهم فمنها ماهى صادقة يقينية ومنها ماهى كاذبة والصادق منها ماهو حكمها فى المحسَّات وتوابعها مثل حكمنا بأن الجسم الواحد لايكون فى مكانين فى آن واحد وان الجسمين لايكونان معا فى مكان واحد

والكاذب منها حكمنا فى غير المحسات على وفق ماعهد من المحسات مثل أن كل موجود فيجب أن يكون متحيزا مشارا الى جهته وان العالم إما ملأ لايتناهى أو ملأ مُنتهٍ الى خلاء

وهذه الوهميات قوية جدا لاتتميز فى بادئ الامر ومقتضى الفطرة عن الاوليات العقلية ومعنى الفطرة أن يتوهم الانسان كأنه حصل فى الدنيا دفعة واحدة وهو بالغ عاقل لكنه لم يسمع رأيا ولم يعتقد مذهبا ولم يعاشر أمة ولم يعرف سياسة ولكنه شاهد المحسات وانتزع منها الخيالات ثم عرض على ذهنه شيأ فان لم يتشكك فيه فهو من موجبات الفطرة بذاتها وان تشكك لم يكن من موجبات الفطرة بذاتها ولو قدر الانسان نفسه بهذه الحالة لوجد من نفسه الشعور بهذه القضايا من غير تردد لكن ليس كل ماتوجبه الفطرة الانسانية صادقا بل الصادق ماتوجبه فطرة القوة التى تسمى عقلا وانما يعرف كذب الكاذب من هذه القضايا بشهادة الفطرة العقلية وماينتأدى اليها مقتضاها من القياسات الصحيحة فان العقل يؤلف قياسات من قضايا لا ينازعه الوهم فى صحتها واستقامتها ولا فى كون التأليف ناتجا ثم يلزم من تلك القياسات نتائج مناقضة لاحكام هذه القوة فيمتنع الوهم عن قبولها فيعلم بذلك أنها فطرة فاسدة وجبلة قوية لاتستعد لدرك خلاف المحسات لقصورها فى نفسها ولذلك تقصر

---

(١) بالقياس على غيرها من المجربات والمتواترات أى أن يقال ان الدى فى هذه القضية التى لاتصدق بها هو بعينه فى قضية كذا التى تصدق بها فان فيها تجربة مثلها أو تواترا أو حدسا ولا يصح أن يقال هذا لان اليقين قد يحصل بالتجربة مثلا فى مسئلة عند شخص ولا يحصل بالتجربة فى المسئلة بذاتها عند شخص آخر مع التجربة لنقصها عنده وقد يحصل فى مسئلة دون مسئلة أخرى عند شخص واحد وهكذا يقال فيما بقى

(٢) مهما تخلف اليقين أى كلما تخلف اليقين عن الخصم ولم يحصل له مع شئ من هذه الامور لم يغن الاستشهاد بحصول اليقين عند شخص آخر شيأ لاختلاف أثرها فى تحصيل اليقين كما سبق

عن درك ذاتها فان الوهم نفسه لا يتمثل للوهم وكذلك كثير من المعانى الباطنة كالخوف والغضب والشهوة والغم لايدركها الوهم الا مشخصة ذوات حجم وتحيز فكيف ظنك بما هو فوق المحسات مثل البارى والعقل والهيولى أو ما يعم المحسات وغيرها من العلة والمعلول والوحدة والكثرة والموافقة والمخالفة وغيرها

فان قيل كيف تكون هذه القضايا كاذبة وهى فى قوة اليقينيات وتكذيبها يكاد يرفع الثقة عن اليقينيات قلنا اليقينى هو الذى لا يتصور زواله كما بيناه وهذه لما زالت علم أنها ليست يقينية

﴿المشهورات﴾

وأما المشهورات فهى قضايا وآراء أوجب التصديق بها اتفاق الكافة أو الاكثر عند معتقديها عليها مثل أن العدل جميل والكذب قبيح وايلام البرىء عن الجرم قبيح وكشف العورة فى المحافل قبيح منكر وإسداء المعروف حسن محمود

وليست هذه من مقتضيات الفطرة من حيث هى مشهورة بل مما تدعو اليه إما محبة التسالم وصلاح المعيشة أو شىء من الاخلاق الانسانية مثل الحياء والرحمة والأنفة والخجل أو سنن بقيت قديمة ولم تنسخ أو الاستقراء الكثير بحيث لم يوجد لها نقيض فاذا قدر الانسان نفسه خاليا عن هذه الاحوال وأراد التشكك فيها أمكن ولم يمكنه فى أن الكل أعظم من الجزء فعرف أنها غير فطرية

والاوليات أيضا مشهورة وكذلك الحسيات والتجربيات والمتواترات والوهميات غير أن الديانات الشرعية والمعارف الحكمية تقدح فى شهرة الكاذب منها(١) لكن المشهور الصرف فى استعمالها(٢) هو ما لا يوجب اعتقاده الا مجرد الشهرة فلا تكون الاوليات والوهميات وما عددناه معها إذن منها

ومن هذه المشهورات ما هو صادق ولكن يعرف صدقه بحجة ومنها ما يصدق لشرط دقيق فان أخل به لم يصدق مثل قول الجمهور الله قادر على كل شىء وهذا مشهور وانكاره شنيع مستقبح مع أنه ليس قادرا على هذا الاطلاق اذ ليس قادرا على أن يخلق مثل نفسه فشرط صدقه أن يقال هو قادر على كل شىء ممكن

ومنها ما هو كاذب مثل اشتهار قبح ذبح الحيوان عند كثير من الناس اتباعا لغرائزهم الضعيفة وان زيف هذا القبح الشرع وليس نقيض المشهور هو الكاذب حتى لا يجتمعان بل نقيضه الشنيع والكاذب هو نقيض الحق الصادق وربما لم يكن الكاذب شنيعا كما أن من الصادق ما هو شنيع

والآراء المشهورة قد تكون بالنسبة الى الكافة وقد تكون بالنسبة الى قوم دون قوم فان مشهورات الأطباء غير مشهورات المنجمين وكذلك مشهورات كل صناعة قد تخالف مشهورات صناعة أخرى

﴿المقبولات﴾

وأما المقبولات فهى آراء أوقع التصديق بها قول من يوثق بصدقه فيما يقول إما لامر سماوى يختص به أو لرأى وفكر يتميز به مثل اعتقادنا أمورا قبلناها عن أئمة الشرائع والحكماء رضى الله عنهم أجمعين مثل أن المحسن يثاب والمسىء يعاقب

﴿المسلمات﴾

(وأما المسلمات) فهى المقدمات المأخوذة بحسب تسليم المخاطب سواء كانت حقة أو مشهورة أو مقبولة ولكن لا يلتفت فيها إلا الى تسليم المخاطب

ومن هذه ما يلزم المتعلم قبولها والاقرار بها فى مبادى العلوم ثم تصديقه بها إما مع استنكار وعناد فيه

(١) منها أى من الوهميات اما ما قبلها فلا مساغ للكذب فيه بعد استيفاء ما سبق من شرائطه

(٢) فى استعمالها أى فى عرف الديانات والمعارف الحكمية واصطلاحها عند ما تقسم القضايا الى أقسامها ومنها ما يسمى بالمشهورات على اطلاق اللفظ

وتسمى[(١)] مصادرات وإما مع مساحمة وطيب نفس وتسمى أصولا موضوعة وسيكون لنا عود الى بيان هذه

﴿المشبهات﴾

وأما المشبهات فهي القضايا التي يصدق بها على اعتقاد أنها أولية أو مشهورة أو مقبولة أو مسلمة لاشتباهها بشيء من ذلك ولا تكون هي بأعيانها وهذا الاشتباه إما أن يكون بسبب[(٢)] اللفظ أو المعنى وسيأتي تفصيله في فن المغالطات

﴿المشهورات في الظاهر﴾

وأما المشهورات في الظاهر فهي التي يعتقد أنها مشهورة كما يغافص[(٣)] الذهن فيصدق بها ببادئ الرأي الغير المتعقب على أنها مشهورة واذا تعقبت لم توجد مشهورة مثل قول النبي صلى الله عليه «انصر أخاك ظالما أو مظلوما» فيعتقد أن الاخ يعان على الظلم واذا تؤمل علم أن المشهور دفع[(٤)] الظلم منه لا الاعانة عليه سواء كان من الاخ أو من غيره كما فسره النبي عليه السلام بالمنع من الظلم حين روجع في كيفية نصره الظالم

والاشبه عندي أن هذا الصنف ليس زائدا على صنف المشبهات بالمشهورات فان الذهن انما يميل الى التصديق بها للمشابهة ما بينها وبين المشهورات ولعل الفرق بينهما أن هذا يذعن الذهن بشهرته كما يغافصه[(٥)] ويزول عن قريب وذلك بواسطة احتيال في التشبيه وقد يتبع

﴿المظنونات﴾

وأما المظنونات فهي القضايا التي يصدق بها اتباعا لغالب الظن مع تجويز نقيضه كما يقال ان فلانا يسار العدو فهو مسلم للثغر أو قيل فلان يطوف بالليل فهو متلصص وكل ما قدمناه اذا لم يكن الاعتقاد فيه جزما بل هناك امكان لمقابله مع الميل الاغلب الى ما اعتقد فهو من جملة المظنونات كالمقبولات والمسلمات والمشهورات في الظاهر

---

(١) وتسمى مصادرات لانها توضع أولا في العلم على أن تكون مقدمة ينفع فيه مع انها غير مقبولة عند طالبه فتكون بمنزلة اثبات الشيء بما لا يثبت الا به ويمثلون لها بنحو ان البعد يقبل القسمة لا الى نهاية وهو مما يوضع في مبادى الهندسة وان الحكمة مناط السعادة الابدية في مبادئ العلم الطبيعي ومن هذا النوع كل ما يذكرونه في تقويم الفصل للجنس في علم المنطق وحصر الاجناس في العشرة وكون الجوهر جنسا أعلى ونحو ذلك مما ربما لا يسلمه الطالب ولا بد له من استيراده على ذهنه للانتفاع به في القول الشارح وأما ما يقبل بطيب نفس فقولهم في مبادى المنطق ان انا فكرا وان فكرنا قد يوصلنا الى علم لم يكن وسيأتي للصنف كلام في هذا في باب أجزاء العلوم البرهانية

(٢) بسبب اللفظ كما يحصل من اشتراك لفظ العادة والاشتباه في معنى لفظ الخارق المذكورين في تعريف الكرامة فيعتقد أن كل ما خالف مألوف العامة فهو كرامة ولو أخذ لفظ العادة على ما وضع في التعريف وهي سنة الله المطردة في الخليقة باسرها وفهم معنى الخارق لها وهو ما يصدر من القادر المختار على خلاف ما قرره في نظام الخليقة لانكشفت غمة الضلال عن قلوب كثير من الجهلة بل وغيرهم ممن قد يختلف عنهم في اللقب وهو معهم في الرغب والرهب ومثلوا لما يكون بسبب المعنى بنحو اعتقاد ان البياض جامع للبصر لانه لون ومنشأ ذلك اشتراك البياض مع السواد في اللونية فاذ كان السواد جامعا وهو لون فليجمع البياض لانه لون

(٣) غافصه فاجأه والمتعقب أراد به المروى فيه فغير المتعقب أي ما لا روية فيه وأصله من تعقب الخبر سأل عنه غير من سمعه منه أو تعقب عن الخبر أي بحث عن صحته بعد الشك فيه

(٤) دفع الظلم منه أي ان نصرك أخاك ان كان ظالما هو كفه عن ظلمه ودفع الظلم الذي يقع منه على غيره

(٥) كما يغافصه أي لمغافصته اياه ومفاجأته له ثم لا يلبث ان يزول وقوله وذلك أي ما كان من المشبهات بالمشهورات انما يعتقد بواسطة الاحتيال في التشبيه والتلبيس على المعتقد حتى يرسخ الاعتقاد في نفسه فيتبع أي يستمر الضال على اعتقاده وتصدر عنه أعمال تلائمه وفي نسخة كتبت بحاشية الاصل (أي بالهامش) ينمى بدل يتبع وهي أظهر لانه المقابل لقوله ويزول

المخيلات

وأما المخيلات فهي القضايا التي تقال قولا لا للتصديق بها بل لتخييل يؤثر في النفس تأثيرا عجيبا من قبض أو بسط وإقدام أو إحجام مثل قول من أراد تنفير غيره عن أكل العسل لا تأكله فانه مرة(١) مقيئة أو تنفيره عن شم الورد إنه سُرم بغل قائم في وسطه رَوْث أو ترغيب غيره في شرب الدواء إنه الشراب أو الجُلّاب(٢) فيجد السامع بهذه الاقوال في نفسه مع التكذيب بها آثار المصدق بها

وأكثر الناس يُقدمون على عوارض الامور ويحجمون عنها بسبب الاذعان لهذه المقدمات لا عن روية وفكر أو عن غلبة ظن لكن مستعملها لا يرى من نفسه أنها صادقة أو لا يستعملها(٣) للتصديق وان كانت صادقة فلا جرم أن المصدق به من الاوليات والمشهورات وقد يفعل هذا الفعل من التخييل يجوز استعمالها بدل هذه المخيلات وكذلك المظنونات انما تنفع في المقاييس من جهة ما تُعتقد لا من جهة اختلاج مقابلها في الضمير فلا جرم أن جميع المشهورات وغيرها من الاوليات نافع منفعتها وكذلك المشهورات انما ينتفع بها من حيث هي معتقدة اعتقادا لا يخطر بالبال مقابله لا من حيث امكان التشكك فيها فلا جرم أن جميع ما قبلها من الضروريات الاولية والوهمية اذا لم تكن(٤) شنيعة نافعة منفعتها

وانما كانت هذه المقدمات ثلاثة عشر صنفا لانها إما أن تكون مصدقا بها أو غير مصدق بها وغير المصدق به ان لم يجر مجرى المصدق به في التأثيرات النفسانية من الرغبة والنفرة والشجاعة والجبن لم ينتفع به في القياسات وهذه(٥) هي المخيلات والقسم(٦) الثاني الذي فيه التصديق إما أن يكون التصديق به على وجه ضرورة أو على وجه تسليم لا تختلج في النفس معاندة فيه أو على وجه ظن غالب والذي على وجه ضرورة فاما أن تكون ضرورته ظاهرة وذلك بالحس أو التجربة

(١) مرة مقيئة المرة بالكسر مزاج من أمزجة البدن وهو المعروف بالصفراء ومفرزا الصفراء مر ووجه تخييل العسل في صورة المرة إما باللون بعضه وهو الصفرة وإما بالبعض أنواعه فان منه ما فيه مرارة لان نحله يرعى الافسنتين وإما لان نوعا من أنواعه يسمى «ألوسالى» ومعناه باليونانية الدهن العسلي ويسمى عسل داود ويشرب بماء لاسهال المرة الصفراء وافرازها وهو دهن شجرة تنبت بتدمر

(٢) الجلاب بضم فتشديد يقول صاحب القاموس انه ماء الورد وانه معرب ويستعمله أهل سوريا اليوم في شراب الخرنوب

(٣) أو لا يستعملها للتصديق وان كانت صادقة أي أن مستعملها بين أمرين اما أن لا يكون مصدقا بها وانما أراد بها التخييل واما أن يكون مصدقا بها لصدقها في الواقع أو لاعتقاد ذلك ولكنه لا يقصد باستعمالها تحقيق ما فيها من الخبر وانما يستعملها للتخييل وعلى ذلك يمكن أن تستعمل الاوليات وغيرها مما هو مصدق به استعمال هذه القضايا اذا قصد بها مجرد التخييل وذلك اذا كانت الاوليات ونحوها مما يهيج الخيال ويحدث في النفس أثر المخيلات

(٤) اذا لم تكن شنيعة قيدها بهذا القيد حتى تنفع منفعة المشهور لان المشهور يستعمل عندما يقصد حمل السامع على الاعتقاد من وجه الاستحسان والاستقباح فلو كان الصادق الاولى شنيعا في نظر السامع لم يجز استعماله في مقام استعمال المشهور وانما يستعمل الصادق المخالف للالف عندما تقصد اقامة الدليل وحمل النفوس على مركب البرهان

(٥) وهذه هي المخيلات أي القضايا الغير المصدق بها التي ينتفع بها في القياسات وهي ما جرت مجرى المصدق به في احداث آثار في النفس وأما ما لم يجر مجرى المصدق به فليس بداخل في التقسيم أصلا لعدم منفعته

(٦) والقسم الثاني أراد بالثاني الآخر وان كان هنا الاول فان قسم المصدق به هو القسم الاول في التقسيم وبعد أن تكلم عن الثاني وهو غير المصدق به عاد الى الاول ليقسمه فعبر عنه بالثاني لانه قسم آخر بعد الذي تكلم عنه

وماma(١) معها أو بالتواتر أو تكون ضرورته باطنة والضرورة الباطنة إما أن تكون عن العقل وإما أن تكون خارجة عنه والتي عن العقل فاما أن تكون عنه عن مجرده أو عنه مستعينا فيه بشيء والتي عن مجرد العقل فهي الاوليات الواجبة القبول وأما التي عنه مستعينا بشيء فاما أن يكون المعنى غير غريزي فيه فيكون هو التصديق الواقع بالكسب وذلك يكون بعد المبادي وكلامنا في المبادي وإما أن يكون المعنى غريزيا في العقل أي حاضرا وهي المقدمات الفطرية القياس وأما الذي هو خارج عن العقل فهو أحكام القوة الوهمية وما يكون على سبيل التسليم فاما أن يكون على سبيل تسليم صواب وإما على سبيل تسليم غلط والذي على سبيل تسليم صواب فهو إما على سبيل تسليم مشترك فيه وإما على سبيل تسليم من واحد خاص والمشترك فيه إما أن يكون متعارفا في الناس كلهم أو مستندا الى طائفة مخصوصة والمتعارف هو ما يُخَص باسم المشهورات المطلقة والمخصوص بأمة مخصوصة يخـ(٢)ـص باسم المشهورات المحدودة ومنها المقبولات وما يكون التسليم فيه من واحد فيخص باسم المسلمات وأما ما هو على سبيل تسليم غلط فهي المشبهات وبعد الضروريات والمعتقدات المسلمة المظنونات فقد استوفت القسمة الاصناف الثلاثة عشر وليست هذه قسمة وجوب بل تكلفناها ضمًّا لنشر المبادي في حاصر

(اليقينيات) واليقينيات من جملة هذه الاوليات والمشاهدات الباطنة والظاهرة اذا لم يكن سبب مغلط للحس من ضعف فيه أو معنى في المحس من صغر أو حركة أو بعد أو قرب مفرط أو كثافة المتوسط وغير ذلك وكذلك التجربيات اذا استجمعت الشرائط التي ذكرناها وكذلك المتواترات والقياسات الفطرية القياس والوهميات الصادقة وهذه مواد القياس البرهاني لان المطلوب من البرهان هو اليقين

(مواد الجدل) وأما مواد القياس الجدلي فهي المشهورات والمسلمات وللجدل فوائد منها إلزام معاند الحق رأيا يعانده اذا كان قاصرا عن رتبة البرهان فيعدل به الى المشهورات التي يعتقدها واجبة القبول ويبطل بها رأيه الفاسد عليه ومنها أن من يراد تلقينه الاعتقاد الحق وكان مميزا عن العوام ولا يرضى بالتقليد والكلام الوعـ(٣)ـظي الخطابي ولم يبلغ رتبة إدراك الحقائق من البرهان اليقيني يتدرج الى تقرير هذا الاعتقاد الحق له بالاقيسة الجدلية ومنها أن كل عـ(٤)ـلم جزئي فتقدم عليه مقدمات تستبان في علم آخر أعلى من ذلك العلم ويُراوَد المتعلم على تسليمها فربما لا تسمح نفسه به فتطيب نفسه بالاقيسة الجدلية الى أن ينتهي الى معرفتها بالبرهان من العلم الآخر ومنها أن في قوة الاقيسة الجدلية أن ينتج منها طـ(٥)ـرفا النقيض فاذا أُلفت قياسات على الاثبات وأخرى على النفي في مطلوب واحد ورُدِّد الفكر والروية فيها فربما لاح من أثناء ذلك ما هو الحق

---

(١) مامع التجربة هو الحدس كما سبق

(٢) يخص باسم المشهورات المحدودة هذا القسم لم يجعله المصنف فيما سبق قسما مستقلا بل عده نوعا من المشهورات بالحقيقة وقد نسي المصنف قسما من المشهورات وهو المشهورات في الظاهر وأجدر به أن يكون من قسم تسليم الغلط فيكون مع المشبهات قسيما لها لان المشهورات في الظاهر على ما ذكره المصنف فيما سبق هي ما وقع التصديق بحكمها ببادئ الرأي بدون تعقب فاذا تعقبت ظهر الخطأ فيها

(٣) الوعظي الخطابي أي المبني على المظنونات لا على المشهورات والمسلمات

(٤) كل علم جزئي أراد من الجزئي الخاص كالطبيعي والرياضي والطب والاخلاق ونحو ذلك

(٥) طرفا النقيض أراد النقيضين لان التناقض نسبة لها طرفان هما النقيضان

(مواد المغالطة) وأما مواد القياس المغالطى فالوهميات الكاذبة والمشبهات وليس فى معرفته فائدة الا التوقى والاجتناب وربما استعمل لامتحان من لا يعلم قصوره وكماله فى العلم ليستدل بذهاب الغلط عليه أو تنبهه له على رتبته واذ ذاك يسمى قياسا امتحانيا وربما استعمل فى تبكيت من يوهم العوام أنه عالم فيكشف لهم تحيره وعجزه عن استبانة الصواب والخطا فيه بعد أن يوقفوا على مكمن الغلط دونه صدا لهم عن الاقتداء به وعند ذلك يسمى قياسا عناديا

(مواد الخطابة) وأما مواد القياس الخطابى فالمشهورات فى الظاهر والمقبولات والمظنونات وفائدة الخطابة اقناع الجمهور فيما يحق عليهم أن يصدقوا به من الامور السياسية والمصلحية والوظائف الشرعية وغير ذلك مما يعد من منافعها فى الفن المفرد لها

(مواد القياس الشعرى) وأما مواد القياس الشعرى فالمخيلات

والذى يهم طالب السعادة من هذه الجملة فهى الاقوال البرهانية ليكتسبها والمغالطية ليجتنبها فلاجرم نذكرهما فى فنين ان شاء الله تعالى ونتمم الكتاب بهما

(الفن الرابع)

فى البرهان ويشتمل على مقدمة وسبعة فصول

أما المقدمة فهى فى الوقوف على كمية المطالب العلمية قد بينا أن العلم إما تصور وإما تصديق فالطالب اذن إما أن يتجه نحو اكتساب التصور أو اكتساب التصديق ولطلب التصور صيغ دالة عليه وكذلك ما لطلب التصديق

فمن الصيغ الطالبة للتصور صيغة ما وتسمى مطلب ما وهو على قسمين أحدهما يطلب به معنى الاسم كقولنا ما الخلاء وما العنقاء والثانى يطلب به حقيقة الذات كقولنا ما الروح وما العقل وما الملك

ومنها صيغة أى وهى تطلب تصور الشئ مميزا إما بذاتياته أو بعوارضه عما يشاركه فى أحدهما

وأما الصيغ الطالبة للتصديق فمنها مطلب هل ويطلب به التصديق بأحد طرفى النقيض أى الايجاب أو السلب وهو على قسمين أحدهما بسيط وهو الذى يطلب هل الشئ موجود مطلقا أو ليس بموجود مطلقا كقولنا هل الخلاء موجود هل الجن موجود والآخر مركب وهو الذى يطلب هل الشئ موجود على حال كذا ووصف كذا أو ليس كذلك كقولنا هل الله خالق الخير والشر أى هل الله موجود بهذه الصفة

ومنها مطلب لم وهو لتعرف علة جواب هل إما بحسب القول وهو الذى يطلب الحد الاوسط الموقع لاعتقاد القول والتصديق به وإما بحسب الامر فى نفسه وهو يطلب علة وجود الشئ فى نفسه على ما هو عليه من وجوده مطلقا أو وجوده بحال

وههنا مطالب أخرى مثل مطلب كيف وكم وأين ومتى ومطلب هل المركب يقوى على الكل ويقوم مقامه ويمكن أن يجعل مطلب الأى مشتملا عليها[1] أيضا فاذن مطلبا هل و«لم» يطلبان التصديق ومطلبا ما وأى يطلبان التصور

(1) عليها أى على كيف وما بعدها

ومطلب

ومطلب «ما» الذي بحسب الاسم مقدم على كل مطلب فان من لم يفهم مايدل عليه الاسم يستحيل منه طلب وجوده أو عدمه أو طلب معرفة حقيقته في ذاته

وأما مطلب «هل» المطلق فتقدم على مطلب «ما» الطالبة حقيقة الذات فان مالا وجود له لا حقيقة له في ذاته بل الحقيقة هي حقيقة أمر موجود فما لم يعرف الوجود لم تطلب الحقيقة لكنه ربما يكون الشيء موجودا في نفسه و يطلب معنى الاسم الدال عليه فيكون الجواب حدا بحسب الاسم بالنسبة الى من لم يعرف وجوده فاذا عرفه صار ذلك الجواب بعينه حدا بحسب الذات وهذا يوهم أن مطلب ما بالحقيقة قد تقدم على مطلب هل المطلق اذ جوابها كان حدا حقيقيا ولم يعرف الوجود بعدُ لكن الحق أنه حد بحسب الاسم بالنسبة اليه وان كان حدا حقيقيا بالنسبة الى الامر نفسه ثم اذا عرف ان هذا الشيء المفهوم معنى اسمه موجودٌ انقلب القول الدال على معنى الاسم حدا حقيقيا بالنسبة اليه

وههنا شك وهو أن المعدوم المحال الوجود كيف يتصور حتى يعلم بعد ذلك عدمه فان التصور هو ارتسام صورة في الذهن مطابقة للوجود وما لا صورة له في الوجود كيف يحصل مثال صورته في الذهن

وحلّه أن المحال إما أن يكون معدوما لا تركيب فيه ولا تفصيل فتصوره يكون بمقايسته بالموجود كالخلاء وضد الله فان الخلاء يتصور بأنه للاجسام كالقابل(١) وضد الله يفهم بأنه لله كالحار للباردُ فقد تصور بتصور أمر ممكن قيس هو به وأما في ذاته فلا يكون متصورا ولا معقولا اذ لا ذات له وأما الذى فيه تركيب ما وتفصيل مثل العنقاء وانسان يطير فانما تتصور أولا تفاصيله التي هي غير محالة ثم يتصور لتلك التفاصيل اقتران على سبيل الاقتران الموجود في تفاصيل الأشياء الموجودة المركبة الذوات فيكون هنالك أشياء ثلاثة اثنان منها جزآن كل واحد بانفراده موجود والثالث تأليف بينهما وهو من جهة ما هو تأليف متصور بسبب أن التأليف من جهة ما هو تأليف من جملة ما يوجد فعلى هذا النحو تعطى معنى دلالة اسم المعدوم و يحصل تصوره وكل مطلب من هذه فانما يتوصل اليه بأمور موجودة حاصلة حتى إن تصور المعدوم أيضا حاصل بتصور مقوّم لامور موجودة فهذا تمام المقدمة

(الفصل الاوّل)

في حقيقة البرهان وأقسامه

البرهان قياس مؤلف من يقينيات لنتاج يقين وقد عرفت اليقينيات والاستقراءُ المستوفى للجزئيات كلها داخل في هذا الحد لانه داخل في جملة الاقيسة اذ هو القياس المقسّم

والبرهان ينقسم الى برهان الانّ و برهان اللمّ أما برهان الانّ فهو القياس الذى أوسطه علة اعتقاد القول والتصديق فيه فحسْب و برهان اللمّ فهو الذى أوسطه علة لوجود الحكم في نفس الامر

(١) كالقابل فان الذهن يتصور الخلاء امتدادا ملأنه الاجسام أو تحد بامتدادها فهو بمنزلة القابل لها وقوله كالحار البارد أى كما يكون البارد بالنسبة للحار من حيث ان كلا منهما ضد الآخر والتأليف في كالحار البارد غير معروف وما فيه مصدرية أى ككون البارد للحار

وهو(١) ونسبة أجزاء النتيجة بعضها الى بعض أي وجود الاكبر في الاصغر ولا محالة أن تلك العلة تفيد اعتقاد القول والتصديق أيضا فهو معط للعلة مطلقا لانه يعطي علة التصديق بالحكم وعلة وجود الحكم في نفسه وعلى الجملة كل واحد من البرهانين يعطي اللمّيّة إلا أن ما يعطي اللمية في التصديق بالحكم وعلة وجود الحكم في العقل فقط مخصوص باسم الانّ

ثم اذا كان الاوسط في برهان الانّ مع أنه ليس بعلة لوجود الاكبر في الاصغر معلولا لوجوده فيه لكن(٢) ه أعرف عندنا من الاكبر سمي دليلا وقد يتفق أن يكون الاوسط لا علة لوجود الاكبر في الاصغر ولا معلولا له بل أمرا مضايفا له أو مساويا له في النسبة الى علة أخرى أي هما معلولا علة واحدة

وأما الذي الاوسط فيه علة لوجود الاكبر في الاصغر لا في الذهن فقط بل في نفس الامر فاما أن يكون علة للاكبر على الاطلاق واذا كان علة له مطلقا كان علة له حيثما وجد فلا محالة يكون علة لوجوده في الاصغر وإما أن لا يكون علة له على الاطلاق بل علة لوجوده في الاصغر فقط ان كان الاصغر مساويا للاوسط أو فيما يشاركه أيضا في الوقوع تحت الاوسط ان كان أخص منه مثال ما الاوسط علة للاكبر على الاطلاق قولك هذه الخشبة قد مستها النار وكل ما مسته النار فهو محترق فهذه الخشبة محترقة فالاحتراق على الاطلاق معلول مماسة النار حيث كان ففي الاصغر أيضا يكون معلولها ومثال ما هو علة له في الاصغر فحسبُ وفي مشاركه أيضا لا على الاطلاق قولك الانسان حيوان وكل حيوان جسم فالانسان جسم فالحيوانية ليست علة للجسمية على الاطلاق ولكنها علة لوجود الانسان جسما اذ الجسمية للانسان بواسطة كونه حيوانا فهي أولا للحيوان وبواسطته(٣) للانسان ومثال ما الاوسط والاكبر معلولا علة واحدة من برهان الانّ قولك هذا المريض قد عرض له بول خاثر أبيض في علته الحادة وكل من يعرض له ذلك خيف عليه البرسام ينتج ان هذا المريض يخاف عليه البرسام فالبول الابيض والبرسام معا معلولا علة واحدة وهي حركة الاخلاط الحادة الى ناحية الرأس واندفاعها نحوه وليست واحدة منهما بعلة ولا معلولا للآخر ومثال الدليل قولك هذا المحموم تنوب حُمّاه غبًّا وكل من نابت حُمّاه غبا فحماه من عفونة الصفراء فالوسط وهو الغب معلول الاكبر وهو عفونة الصفراء وكذلك تقول هذه الخشبة محترقة وكل محترق فقد مسته نار فالاحتراق الذي هو الاوسط معلول الاكبر الذي هو مماسة النار

(الفصل الثاني)

في أجزاء العلوم البرهانية وهي ثلاثة الموضوعات والمسائل والمبادي

(الموضوعات)

أما الموضوعات فموضوعات كل علم هو الشيء الذي يبحث في ذلك العلم عن أعراضه الذاتية والاحوال

(١) وهو أي الحكم في نفس الامر

(٢) لكنه أعرف عندنا من الاكبر كقولك هذا صنع متقن وكل صنع متقن فهو عن علم كامل فان وجود الوسط وهو الاتقان في الاصغر ليس علة للعلم بل هو معلول له في الواقع لكن الاتقان أظهر عندنا في الاصغر من الاكبر وهو كونه صادرا عن علم

(٣) وبواسطته للانسان ثم الامر كذلك فيما يشارك الانسان في الحيوان كالفرس وغيرها

المنسوبة

المنسوبة اليه كالمقدار للهندسة والعدد للحساب وبدن الانسان من جهة ما يصح ويمرض للطب وقد استعملنا الموضوع قبل هذا لمعان أخر منها الموضوع الذى بازاء المحمول وهو المحكوم عليه إما بالايجاب أو السلب ومنها الموضوع الذى فيه العرض ومنها الم(١)وضوع بمعنى المفروض فاسم الموضوع مشترك فى المنطق بين هذه المعانى

واذا كان المطلوب فى العلوم هو الاعراض الذاتية للشئ الذى هو الموضوع فلا يكون الموضوع نفسه مطلوبا فى ذلك العلم الذى تُطلب فيه اعراضه مبينا بالبرهان بل اما أن يكون ثبوته بينا بنفسه كالموجود الذى هو موضوع العلم الاعلى وان لم يكن بينا كان مطلوبا فى علم آخر ه(٢)و من الاعراض الذاتية لموضوعه الى أن ينتهى الى العلم الاعلى الذى يتقلد اثبات موضوعات جميع العلوم الجزئية وموضوعه انما هو الموجود المستغنَى عن اثباته وإبانته بالحد والبرهان

لكنه وان لم يبرهن فى العلم الجزئى على وجود موضوعه فلابد من أن يُعطَى فيه تصورُه بالحد أو الرسم ولابد من الاعتراف أيضا بوجوده والتصديق به تسليما لازما لانه ان لم يُسلَّم وجوده فكيف يطلب وجود شئ آخر له

واعلم أنه قد يكون للعلم موضوع واحد كالعدد لعلم الحساب وقد يكون له موضوعات كثيرة لكنها تشترك فى شئ تتأحد به إما جنس كاشتراك الخط والسطح والجسم التى هى موضوعات الهندسة فى كونها مقدارا أو مناسبة كاشتراك النقطة والخط والسطح والجسم فى مناسبة متص(٣)لة بينها ان كانت النقطة من موضوعات الهندسة فان نسبة النقطة الى الخط بكونها حدا ونهاية له كنسبة الخط الى السطح والسطح الى الجسم أو غاية واحدة كاشتراك (٤) الاركان والمزاجات والاخلاط والاعضاء والقوى والافعال فى نسبتها الى الصحة التى هى غاية علم الطب ان أُخذت هذه موضوعات الطب لا أجزاءَ موضوع واحد

وأما المسائل فمسئلة كل علم هى القضية التى يطلب وجود محمولها لموضوعها فى ذلك العلم وموضوعها إما أن يكون موضوع العلم نفسه أو موضوعه مع عرض ذاتى أو نوعا من موضوع العلم أو نوعا من موضوعه مأخوذا مع عرض ذاتى أو عرضا ذاتيا مثال الاول قولك فى الهندسة كل مقدار فهو إما مش(٥)ارك لمقدار يجانسه أو مباين ومثال الثانى قولك كل مقدار مباين لمقدار فهو مباين لجميع مشاركاته ومثال الثالث قولك فى الحساب الس(٦)تة عدد تام فان الستة نوع من العدد ومثال الرابع

(المسائل)

(١) الموضوع بمعنى المفروض وذلك كما فى القياس الاستثنائى فانك تقول يلزم من وضع المقدم فى المتصلة وضع التالى ومن وضع نقيض التالى وضع نقيض المقدم فالموضوع هنا مقابل المرفوع

(٢) هو أى الموضوع الغير البين من الاعراض الذاتية لموضوع ذلك العلم الذى يبين فيه كالمقدار فى الهندسة فانه موضوع غير بين بنفسه لكنه يبين فى العلم الطبيعى وهو من الاعراض الذاتية لموضوعه وهو الجسم والجسم ان كان غير بين بنفسه فهو مبين فى العلم الاعلى وهو قسم من أقسام موضوعه الذى هو الموجود وهناك الكلام فى ثبوت الجسمية ومابه تتحقق

(٣) متصلة بينها أى بين تلك الاشياء بحيث تكون مناسبة أحدها الواحد كمناسبة ذلك الواحد لآخر ومناسبة ذلك الواحد لآخر كمناسبة هذا الآخر لما بعده وهكذا كما تراه فى النقطة مع الخط ومناسبة الخط لما يليه الخ

(٤) الاركان هى العناصر

(٥) مشارك أو مباين كتشارك الخطوط المستقيمة ومباينتها للخطوط المنحنية

(٦) الستة عدد تام أى لان كسوره الصحيحة تساويه فثلثه اثنان ونصفه ثلاثة وسدسه واحد ومجموع ذلك ستة وهو فى مقابلة الناقص وهو ما نقص مجموع كسوره الصحيحة عنه كالثمانية فان نصفها أربعة وربعها اثنان وثمنها واحد

قولك فى الهندسة كل خط مستقيم قام على خط مستقيم فان الزاويتين اللتين تحدثان عن جنبتيه إما قائمتان وإما معادلتان لقائمتين ومثال الخامس قولك كل مثلث فزواياه الثلاث مساوية لقائمتين

وأما محمولها فينبغى أن يكون من الاعراض الذاتية لموضوع المسئلة أو لموضوع العلم فلابد من بيان الذاتى المستعمل فى هذا الموضع من المنطق ويستعمل[1] بمعنيين أحدهما ما ذكرناه فى فاتحة الكتاب وهو المحمول الذى يفتقر اليه الموضوع فى ذاته وحقيقته ولاشك أنه يكون مأخوذا فى حد موضوعه وذلك مثل الحيوان للانسان والثانى أن يكون الموضوع مأخوذا فى حده أو جنس الموضوع أو موضوع المعروض له أما ما يؤخذ فى حده الموضوع فكالفطوسة التى يؤخذ فى حدها الانف والذى يؤخذ فى حده جنس الموضوع فكالمساواة العارضة للمقدار أو العدد وجنسهما وهو الكم يؤخذ فى حدها وما يؤخذ فى حده موضوع المعروض له فكالجسم الذى هو موضوع الابيض يؤخذ فى حد ما يعرض[2] للابيض من حيث هو ابيض وكالعدد الذى يؤخذ فى حد مضروب عدد زوج فى عدد فرد

وانما سميت هذه أعراضا ذاتية لانها خاصة[3] لموضوع الصناعة أو جنس موضوعها أو شئ واقع فيه نوع أو عرض آخر فلا يكون دخيلا عليه غريبا عنه لكن[4] ما يؤخذ فى حده جنس موضوع الصناعة لم يستعمل فى الصناعة على الوجه العام بل خصص بموضوعها كالمناسبة التى تخصص بالمقدار فى الهندسة وبالعدد فى علم العدد

واذا عرفت معنى الذاتى فمحمول المسائل يكون ذاتيا بالمعنى الثانى ولا يجوز بالمعنى الاول لان ذلك الذاتى

والمجموع سبعة والزائد وهو ما زادت كسوره الصحيحة عليه كالاثنى عشر فان نصفها ستة وثلثها أربعة وربعها ثلاثة وسدسها اثنان والمجموع خمسة عشر وهو أزيد من العدد

(١) ويستعمل أى فى هذا الفن لا فى هذا الموضع حيث الكلام عن الاعراض الذاتية لموضوع العلم وسيأتى للمصنف أن المراد هنا هو الفن الثانى

(٢) ما يعرض للابيض كالعاكس للاشعة فانه ذاتى للابيض لانه يؤخذ فى حده الجسم الذى هو موضوع للابيض المعروض لعاكس الاشعة فقوله « كالجسم » مثال للموضوع المعروض المأخوذ فى حد الذاتى لا مثال لنفس الذاتى المأخوذ فى حده موضوع معروضه وكذلك قوله « وكالعدد » فان العدد موضوع الزوج والزوج معروض لوصف مضروب واذا أردت ان تعرف المضروب أخذت العدد فى تعريفه والعدد موضوع الزوج الذى هو معروض مضروب فمضروب عرض ذاتى لاخذ موضوع معروضه فى تعريفه

(٣) خاصة لموضوع الصناعة كالاعراض التى يؤخذ فى حدها الموضوع فانها تكون خاصة به لا تشمل غيره والا كان تعريفها بالموضوع تعريفا بالاخص وهو غير صحيح وقوله « أو جنس » عطف على موضوع أى خاصة لجنس موضوع الصناعة وذلك هو العرض الذى يؤخذ فى تعريفه جنس الموضوع كالمساواة وقوله « أو شئ واقع فيه » عطف على ما سبق أيضا أى أو خاصة لشئ واقع فى موضوع الصناعة سواء كان ذلك الشئ نوعا من الموضوع أو عرضا آخر له فقوله « نوع أو عرض آخر » من قبيل البدل من « شئ » وما يكون خاصة لنوع من أنواع الموضوع أو لعرض آخر للموضوع داخل فيما يؤخذ فى حده موضوع المعروض له فان ما يعرض لنوع الموضوع يؤخذ الموضوع فى حده والموضوع هو موضوع ذلك النوع المعروض لذلك العارض وانما قلنا ان موضوع الصناعة هو موضوع النوع منه لانك تقسم الموضوع الى أنواعه فكل منها محمول عليه

(٤) لكن ما يؤخذ فى حده جنس موضوع الخ أى ان ما هو خاصة لجنس الموضوع وهى ما يؤخذ جنس الموضوع فى تعريفها كالمساواة والمناسبة مثلا فان الكم يؤخذ فى تعريفهما وهما خاصة له تلك الخاصة لا تستعمل فى الصناعة على وجه عام أى من حيث هى خاصة جنس وانما تستعمل بعد النظر الى جهة تخصصها بموضوع الصناعة دون غيره فالمساواة أو المناسبة ينظر اليها فى الهندسة من جهة ما يخصصها بموضوعها وهو المقدار وينظر اليها فى الحساب بما يخصصها بموضوعه وهو العدد

داخلا

داخل فى حد موضوعه لا يتصور فهم موضوعه دونه فيكون معلوما اذا كان الموضوع معلوما فكيف يطلب وجوده للموضوع

وقد يستثنى من هذا حالتان احداهما أن لا يكون الشئ متصورا بماهيته بل بعوارضه وأمور خارجة عن ذاته أو باسمه فقط مثل طلبنا ان النفس هل هى جوهر أم لا والجوهرية ذاتية لذات النفس ومع ذلك هى مجهولة مطلوبة بالبرهان وانما جاز ذلك لانا لم نعرف بعد حقيقة النفس وانما عرفنا منها الاسم وفعلا ما هو عارض من عوارضها وذلك تحريكها البدن وتصرفها فيه والجوهرية ليست ذاتية لهذا العارض المعلوم لنا وانما هى ذاتية لحقيقة النفس المجهولة بعد فاذن لم يح[1]ط علمنا بشئ جهلنا ذاتياته

والحالة الثانية أن يكون الذاتى معلوم الوجود لما هو ذاتى له ولكن السبب المتوسط بينه وبين ما هو ذاتى له مجهول فيطلب سببه ببرهان لم الطالب للمية فى نفس الوجود فقط دون لمية الاعتقاد والتصديق به مثل أنا اذا علمنا أن الهواء جوهر ولكن لا نعلم علة كونه جوهرا فنطلبها بواسطة كونه جسما وبعض الذاتيات أولية لا واسطة بينها وبين الماهية وبعضها واسطة وهذا الطلب انما يتصور فيما له وسط

(المبادى)

وأما المبادى فهى الحدود والمقدمات التى منها تؤل[2]ف قياساته أما الحدود فمثل حد موضوع العلم فلا بد من تقديم العلم به كما ذكرناه وان كانت له أجزاء أو ج[3]زئيات فلا بد من تقديم حدودها أيضا مثل حدود اعراضه الذاتية فانها وان كانت مطلوبة فى العلم فلا بد من تقديم تصورها بالحد أو الرسم لما عرفت من تقديم التصور على التصديق

أما المقدمات فاما مقدمات واجبة القبول من الاوليات وغيرها مما لا يحتاج فى التصديق به الى اكتساب فكرى وإما مقدمات غير واجبة القبول ولكن يكلف المتعلم تسليمها فان سلمها على سبيل حسن الظن بالمعلم سميت أصولا موضوعة وهذا الموضوع هو بمع[4]نى المعروض وان سلمها فى الحال

(١) فاذن لم يحط علمنا بشئ جهلنا ذاتياته أى اننا عند تصورنا الشئ باعراضه وآثاره فقط لو بحثنا عن ذاتياته لا يؤاخذنا مؤاخذ بقوله كيف تعرفون شيأ وتتصورونه ثم تطلبون ذاتياته مع انها هى معرفته اذن قد أحطتم علما بشئ وجهلتم ذاتياته وهو تناقض ظاهر لانا نقول له اننا لم نحط علما بحقيقة الشئ ثم جهلنا ذاتياته ولكننا لم نعلم منه الا بعض عوارضه وآثاره وهو لا ينافى جهلنا بذاتياته

(٢) تؤلف قياساته أى قياسات العلم وهو مفهوم من سياق الكلام

(٣) أو جزئيات أراد من الجزئيات الانواع التى يبحث عن أحوالها فى العلم كانواع المزاج فى الطب أما الاجزاء فكالاجزاء التى يتركب منها الجسم كالعظم واللحم والغضروف ونحو ذلك وقوله مثل حدود أعراضه الذاتية أى انه يجب تقديم حدود الاعراض الذاتية أيضا قبل البحث فى اثباتها كتحديد الصحة والمرض والاعتدال والانحراف ونحو ذلك ثم ينبغى أن يعلم انه لا يجب تقديم ذلك كله على مسائل العلم جملة بل الواجب أن يتقدم على كل بحث ما يلزم له منه كما ترى المصنف فعله فى هذا الكتاب فانه جاء فى أول الكتاب بتعريف المنطق وموضوعه ثم ذكر جزئيات الموضوع من تصورات وتصديقات ثم قبل الدخول فى الكلام على الكليات جاء بشئ قليل فى الدلالات اللفظية ثم عندما أراد الكلام على الاجناس العشرة قدم له من المبادى جملة فى نسبة الاسماء الى المعانى تكلم فيها عن المتواطئ والمشكك والحقيقة والمجاز والمشترك وما يتبع ذلك ثم عندما انتهى من الكلام فى التصورات قدم للتصديقات بذكر فصلين أحدهما مقدمة فى بيان التطابق بين ما فى العلم وما فى اللفظ وما فى الكتابة والداعية الى الالفاظ والحروف والآخر فصل فى بيان المراد من الاسم والكلمة والاداة ثم انه لم يحدد الجهة مثلا الا عندما أراد الكلام عليها ولا القياس الا عندما أراد الدخول فى أحكامه والامر فى سائر العلوم على ذلك

(٤) بمعنى المعروض بالعين المهملة أى الذى يعرض على الطالب ليسلمه وهو معنى آخر للموضوع غير ما سبق وقد يكون بالفاء أى المفروض صدقه المسلم به فيكون هو المفروض السابق ذكره فى معانى الموضوع أول الباب

ولم يقع له بها ظن بل فى نفسه عناد واستنكار سميت مصادرة والاصول الموضوعة مع الحدود قد تجمع فى اسم الوضع فتسمى أوضاعا

ثم الاصول الموضوعة والمصادرات لابد من أن تكون مسائل فى علم آخر يتعرف فيه وجود محمولاتها لموضوعاتها بالبرهان الى أن ينتهى الى العلم العالى المعطى للعلوم الجزئية أصولها الموضوعة لكنه يجوز أن تكون بعض مسائل العلم السافل أصولا (١) لا موضوعا فى العلم العالى وقد يتشكك على هذا فيقال اذا كانت مسائل العلم السافل لا تبرهن الا بعد أصول موضوعة مسلمة من صاحب العلم الاعلى فلو صارت أصولا موضوعة فى العلم الاعلى لصارت (٢) مقدمات لاصولها الموضوعة فصارت مقدمات لبيان نفسها وهذا دور محال لكنه انما يلزم منه الدور أن لو كانت مبينة (٣) فى العلم السافل بهذه الاصول الموضوعة ثم كانت مأخوذة فى العلم الاعلى فى بيان تلك الاصول بعينها أما اذا جاز أن لا تكون مبينة فى العلم السافل بهذه الاصول الموضوعة بل بمقدمات بينة بنفسها (٤) أو ان بينت بهذه الاصول فلا تكون مأخوذة فى العلم الاعلى فى بيانها بل تكون تلك الاصول مبينة بمقدمات لا تنبنى على هذه فلا يؤدى الى الدور

---

(١) أصولا موضوعا فى العلم العالى فانهم عند الكلام فى العلم العالى على انه يمكن أن تكون الاشياء معروفة للبشر بحقائقها أو لا يمكن ذلك قد يتكلمون على الجسم وبعض خواصه ويذكر الشيخ الرئيس انه لا يمكن لبشر أن يعرف حقيقة شئ من الاشياء بكنهه ثم يسرد من خواص الاجسام ما يسرد دليلا على انها جميعها لوازم ولا يمكن تحقيق أن شيأ من مميزاتها فصل مقوم مع ان هذه الخواص بل وكون الجسم مركبا ومن أى شئ يتركب كل ذلك من مسائل العلم الطبيعى وقد أخذت مسلمة فى العلم العالى لكنها لا تبين فى العلم الطبيعى وهو علم سافل من حيث أخذت فيه أصولا موضوعة فى العلم العالى بل تبين بأدلة أخرى وأكثر ما يعتمد فى البيان على مقدمات منشأ العلم بها البداهة أو الحس فلا يلزم من الاتيان بها فى العلم العالى لاثبات شئ أو نفيه أن تكون نفسها مقدمة فى العلم السافل مأخوذة لاثبات نفسها وانما يلزم ذلك لو قلنا انه لا يذكر فى العالى الا ما يصح أن يكون مقدمة للسافل أو كل ما يصح مقدمة فى السافل لا بد أن يكون مبينا فى العالى أو بينا بنفسه وغاية ما قلناه ان من مقدمات السافل ما يؤخذ مسلما من صاحب العالى أى يتلقى من الباحث فيه المبرهن على حقائق ما اشتمل عليه بالقبول فلا يلزم الدور الذى سيذكر فى التشكيك وبيان الدور وحله ظاهران بما بينا

(٢) لصارت مقدمات لاصولها الموضوعة يريد ان ما يذكر فى العلم الاعلى يكون أصولا موضوعة فى السافل فلو أخذ شئ من مسائل السافل فى العالى لكانت هذه المسائل مقدمة لاصولها الموضوعة وهى ما يذكر فى العالى وذلك مبنى على ان كل ما يذكر فى العالى فهو أصل موضوع للسافل كما تقدم وقد بينا اننا لم ندعه

(٣) لو كانت أى مسائل السافل مبينة فيه بتلك الاصول التى ذكرت فى العالى ثم كانت المسائل قد أخذت فى العالى لبيان تلك الاصول بعينها التى صارت مبينة لها فى السافل فتكون مسائل السافل قد بينت بما هى بيان له

(٤) أو ان بينت بهذه الاصول أى ان بينت مسائل السافل بتلك الاصول الموضوعة فى العالى فلا تكون مسائل السافل المبينة بها فى ذلك العلم السافل قد أخذت فى العلم الاعلى فى بيان تلك الاصول بل كان بيان الاصول فى العلم الاعلى بمقدمات ليس فيها تلك المسائل التى بينت بها فى السافل فذلك لا يؤدى الى الدور لان المسائل لم تبين حينئذ بما بينته

ولا يخفى ما فى كلام المصنف من الخلل والغموض فانه جوز أن تكون مسائل السافل التى أخذت أصولا موضوعة فى العلم الاعلى أصولا موضوعة تبين بها مسائل الاسفل مع ان مجرد كونها مسائل من الاسفل قاض بأنها لا بد أن تبين فيه فلا تكون أصولا موضوعة ومجرد كونها أصولا فى الاعلى مستلزم لكونها مسلمة فيه غير مبرهن عليها فلا يتأتى قوله وان بينت الخ والصواب فى ايراد الدور ودفعه ما قدمناه

وأما القسم الاول من المقدمات وهى الاوليات الواجبة القبول فقد يكون خاصا بعلم علم وقد يكون عاما إما على الاطلاق لكل علم كقولنا كل شئ إما أن يصدق عليه الايجاب أو السلب وإما عاما لعدة علوم مثل قولنا الاشياء المساوية لشئ واحد متساوية فهذا مبدأ يشترك فيه علم الهندسة والحساب وما تحتهما من العلوم ثم لا يتعدى ماله كم فان المساواة لا تقال لغير ماهو كم أو ذو كم الا بالاشتراك[1]

والقسم[2] الثانى منهما قد يكون خاصا أيضا بعلم علم مثل اعتقاد وجوب الحكمة للعلم الطبيعى واعتقاد امكان انقسام كل مقدار الى غير النهاية للهندسي وقد[3] يكون عاما أيضا للعلوم ولكن لا يكون عاما على الاطلاق والا لم يكن مبينا فى علم ما وقد وضعناه مسلما فى هذا العلم مبينا فى علم آخر

والمبادى الخاصة فهى التى موضوعاتها موضوع الصناعة وأنواع موضوعها أو أجزاء موضوعها أو عوارضه الخاصة وان لم تكن محمولاتها خاصة بموضوع العلم بل بجنسه فان استعمالها فى الصناعة يخصصها بها كما ذكرناه[4] وأما اذا كانت موضوعاتها خارجة عن موضوع الصناعة فهو مبدأ غير خاص .

والمبادى العامة تستعمل فى العلوم على وجهين إما بالقوة أو بالفعل واذا استعملت بالقوة لم تستعمل على أنها مقدمة وجزء قياس بل قيل ان لم يكن[5] كذا كذا فقابله وهو كذا حق ولا يقال لان كل شئ اما أن يصدق عليه الايجاب أو السلب لان هذا مستغنى عنه الا عند تبكيت المغالطين والمناكرين وأما

ولو جرى المصنف على نحو ما جرى عليه الشيخ الرئيس اسلم من كل ذلك قال الشيخ فى منطق الاشارات « وأكثر الاصول الموضوعة فى العلم الجزئى الموضوع تحت غيره انما تصحح فى العلم الكلى الموضوع فوق على انه كثيرا ما تصحح مبادى العلم الفوقانى فى العلم الجزئى السفلانى » وقال الطوسى « وأكثر المبادى الغير البينة للجزئى انما تكون مسائل للكلى فتبين فيه وذلك كقولنا الجسم مؤلف من هيولى وصورة والعلل أربعة فانهما من مبادئ الطبيعى ومن مسائل الفلسفة الاولى وقد يكون العكس من ذلك فان امتناع تأليف الجسم من أجزاء لا تتجزأ مسئلة من الطبيعى ومبدأ فى الالهى لاثبات الهيولى على أنه أصل موضوع هنالك ويشترط فى هذا الموضع أن لا تكون المسئلة فى السفلانى مبنية على ما يتوقف عليها فى الفوقانى لئلا يصير البيان دورا » فلم يلتزم أن تكون مبادى السافل مسلمة مأخوذة من العالى حتما بل جعل ذلك أكثريا كما ترى وفى مثال الطوسى يجب أن لا يبين امتناع تركب الجسم من اجزاء لا تتجزأ بكونه مركبا من الهيولى والصورة بل يجب أن يبين ببيانه المشهور وهو انا اذا وضعنا جزأ بين جزأين الخ ومقدماته أولية

(١) الا بالاشتراك كالمساواة بين وزنين مثلا فانها آتية من مددا المقاومات كما سبق له فى قاطيغورياس واستعمال المساواة فيما يكون بين الاوزان استعمال لغوى حقيقى فيكون اطلاقه عليه وعلى ما فى الكموم اطلاق المشترك على المعانى المتعددة

(٢) والقسم الثانى أراد به المقدمات الغير الواجبة القبول وقوله مثل اعتقاد وجوب الحكمة للعلم الطبيعى أراد به اعتقاد أن الآثار المشهودة فى الكون ليست بمحض الاتفاق بل هى أسباب تابعة لمسببات وذلك أصل يبين فى العلم الالهى

(٣) وقد يكون عاما أيضا للعلوم كالاعتقاد بان لنا فكرا وهو يؤخذ مسلما فى علم تهذيب الاخلاق وعلم السياسة المدنية وعلم المنطق وهو أصل يبين فى العلم الطبيعى أو فى علم أحوال النفس

(٤) كما ذكرناه ذكر هذا فيما سبق حيث قال « لكن ما يؤخذ فى حده جنس موضوع الصناعة لم يستعمل فى الصناعة على الوجه العام بل خصص بموضوعها كالمناسبة التى تخصص بالمقدار فى الهندسة وبالعدد فى علم العدد » فقد كان الكلام فى الاعراض الذاتية وهى المحمولات فى مسائل العلم فلو حمل مثالها فى مباديها لم يكن ضير لانها تخصص بالعلم عند ذكرها فيه

(٥) ان لم يكن كذا كذا فقابله وهو كذا حق كما تقول ان لم يكن الممكن مستغنيا فى وجوده عن غيره كما ظهر من تعريفه ثبت مقابل هذا وهو انه محتاج فيه الى ما وراء ذاته ولا حاجة بك ان تأتى بالمبدا العام صريحا بأن تقول وذلك لانه لا واسطة بين السلب والايجاب فاذا لم يثبت انه غنى فاثبت انه لاغنى وهو المحتاج لا تقل ذلك لانه أمر مستغنى عنه

اذا استعملت بالفعل خصصت إما في جزأيها معاً أعني الموضوع والمحمول كقولنا في تخصيص هذا المبدإ(١) العام المذكور في العلم الهندسي كل مقدار اما مشارك واما مباين وقد خصصنا موضوع المبدإ العام الذي هو الشيء بالمقدار وخصصنا الايجاب والسلب بالمشاركة والمباينة وقد نخصص الموضوع دون المحمول كما نخصص قولنا الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية بأن يقال المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية فخصصنا الشيء بالمقدار وتركنا المحمول على حاله

ومحمولات المقدمات الواجبة القبول يجب أن تكون أولية والحمـ(٢)ـل الاولي يقال على وجهين (أحدهما) أن يكون التصديق به حاصلا في أول العقل لا بواسطة مثل أن الكل أعظم من الجزء (والثاني) أن لا يحمل أولا على ما هو أعم من الموضوع كالحيوان والناطق والضاحك للانسان فان كل واحد من هذه محمول عليه لا بواسطة شيء أعم منه لا كالجسم فانه محمول عليه بواسطة أمر أعم منه وهو الحيوان

وأما محمـ(٣)ـولات المقدمات التي صارت مرة نتائج فلا يجب أن تكون أولية لانها محمولة على موضوعاتها بواسطة الحد الاوسط في القياس الاول وربما كان الاوسط في ذلك القياس أعم من الاصغر الذي هو

(١) المبدأ العام المذكور هو قولنا كل شيء اما أن يصدق عليه الايجاب أو السلب ومراده بالشيء المقدار والمشاركة فيها ايجاب شيء على شيئين فيصدق كل منهما على الآخر كلا أو جزأ فهي من أفراد الايجاب والمباينة فيها سلب أحد الشيئين عن الآخر فهي من أفراد السلب

(٢) والحمل الاولي يقال على وجهين أي تطلق أولية الحمل على معنيين الاول بداهة ثبوت المحمول للموضوع ولزومه له في الذهن بمجرد تصور الطرفين والثاني عدم توسط محمول أعم بين الموضوع وبين المحمول الموصوف بالاولي كما في حمل الحيوان والضاحك والناطق على الانسان فانه حمل أولي لانه لم يتوسط بين هذه المحمولات والانسان محمول آخر أعم من الانسان أما حمل الجسم عليه فليس بأولي بهذا المعنى لانه انما يحمل عليه بواسطة انه حيوان والحيوان اعم من الانسان وربما كان الاولي بهذا المعنى غير أولي بالمعنى الاول لكنه واجب القبول بسبب آخر غير الاولية في العقل كالحس والتجربة والتواتر ونحوها مما سبق بيانه

(٣) وأما محمولات المقدمات التي صارت مرة نتائج الخ هذه المقدمات التي تكلم المصنف عن محمولاتها في هذا القسم ليست من الواجبة القبول عنده فقد قسم المصنف المقدمات مما سبق الى قسمين مقدمات واجبة القبول وهي ما لا يحتاج في التصديق به الى اكتساب فكري من أوليات وغيرها ومقدمات غير واجبة القبول ولم يخرج بهذه عن المسلمات والمصادرات والمقدمات التي صارت نتائج قد احتاج التصديق بها الى اكتساب فكري فليست من واجب القبول وأما انها ليست من المسلمات ولا من المصادرات فظاهر أيضا لانها قد برهن عليها فقد قبلت بالدليل لا بالتسليم ولا اضطراب بعد الدليل حتى يسوء ظن المتعلم بها فتكون مصادرات

فلا يراد من هذه المقدمات ما أخذ من علم آخر بالتسليم ولا ما عرف بغير دليل وانما يراد المصنف من هذه المقدمات ما يؤتى به من علم آخر ودليله معه كما يأتون في المنطق باثبات ان من العلوم ما هو بديهي ومنها ما هو نظري وان النظري يكتسب بالفكر ثم اثبات أن الفكر قد يخطئ وقد يصيب وان ما يصيب منه يوصل الى السعادة وما يخطئ يسقط في الشقاء والاتيان على ذلك كله بأدلة تبينه وتوجب التصديق به فهذه مقدمات صارت نتائج

ومحمولات هذه المقدمات لا يجب أن تكون أولية أما بالمعنى الاول فظاهر لانها احتاجت الى دليل وأما بالمعنى الثاني فلانه يجوز أن يكون الوسط في القياس المبين لها أعم من الاصغر الذي هو موضوع المقدمة فيكون ثبوت محمول المقدمة لموضوعها بواسطة حمل أمر أعم على الموضوع فلا تكون أولية بالمعنى الثاني وقوله «معا» صفة لموضوع المقدمة مراعاة وصف الاصغر أي الاصغر الذي اجتمع له كونه أصغر وكونه موضوع المقدمة معا ويمكنك ان تمثل لذلك بقولك في مقدمة التصورات الذاتي جزء مما هو ذاتي له وكل جزء لشيء فهو متقدم عليه فالذاتي متقدم على ما هو ذاتي له فان ثبوت التقدم للذاتي انما هو بواسطة حمل ما هو أعم منه وهو الجزء لان الجزء قد يكون جزأ خارجا او هو ليس بذاتي بالمعنى

موضوع هذه المقدمة معا لكن[1] يجب أن تكون ذاتية بالمعنى الثانى على الوجه الذى ذكرناه فى محمولات المسائل وضرورية ان كان المحمول فى النتيجة ضروريا وأوضح من النتيجة وشرط كونها ذاتية اغناهو لاجل أن المطلوب فى العلوم البرهانية هى الاعراض الذاتية فالوسط[2] لو كان غريبا خارجا عن موضوع العلم كان الاكبر اما مساويا له أو أعم منه ومساوى الخارج عن

المعروف فى المنطق وهو المقول على الشئ فى ذاته ثم خصص التقدم بالعقلى ليكون المحمول ذاتيا بالمعنى الثانى لانه عارض للذاتى والذاتى يؤخذ فى حده المعقول الثانى الذى هو موضوع المنطق

هذا والمعروف عند المنطقيين كما صرح به ابن سينا وغيره أن المقدمات الواجبة القبول لا يلزم أن تكون مما لا يحتاج فى التصديق به الى اكتساب بل هى ما يعتقدها المبرهن اعتقادا جازما مطابقا للواقع لا يحتمل الزوال سواء كانت مكتسبة بالدليل أو أولية فى العقل وعلى ذلك لا يجب أن تكون محمولاتها أولية ولا بمعنى من المعنيين اللذين ذكرهما والمحمولات التى صارت مرة نتائج تكون من نوع الواجب قبوله ثم لا يجب أن تكون مأخوذة من علم آخر بل قد تكون من مسائل العلم بينت فيه فى موضع ثم أخذت مقدمات لبعض مسائله فى موضع آخر كما تؤخذ قضايا التناقض والعكس بعد الاستدلال عليها فى بابيهما مقدمات مسلمة واجبة القبول فى باب القياس وكان على المصنف أن يجيد النظر فيما قرروه على اختلاف عباراتهم فلا يعدوه فيكون قد خلص من هذا التعسف الذى ارتكبه فى دعواه وجوب أولية المحمولات فى المقدمات الواجبة القبول وايراد معنيين للاولية ثم الاضطرار الى ايراد قسم لم يورده أولا وهو محمولات المقدمات التى صارت نتائج وايراد حكم خاص به وسيأتى لهذا تتمة عند الكلام فى الشرط الزائد الذى أوجب استيفاءه فى كون القضية كلية فى باب البرهان على الضروريات

(١) لكن يجب أن تكون ذاتية الخ مرتبط بقوله فلا يجب أنه تكون أولية أى ان محمولات المقدمات التى صارت نتائج وان لم يجب أن تكون أولية بأحد المعنيين يجب أن تكون ذاتية بالمعنى الثانى وهو المعنى المراد لهم فى قولهم موضوع العلم ما يبحث فيه عن أعراضه الذاتية لا بالمعنى الاول المستعمل فى باب التعريفات ومقدماته وهو ما يفتقر اليه الشئ فى ذاته وماهيته والذاتى بالمعنى الثانى هو ما بينه المصنف عند الكلام فى مسائل العلم ومحمولاتها وموضوعاتها فى هذا الفصل ثم يجب أن تكون تلك المحمولات ضرورية لموضوعاتها ان كان المطلوب بالمقدمات التى هى محمولات فيها ضروريا حتى تكون النتيجة ضرورية تبعا لمقدماتها ويجب كذلك أن تكون أوضح من النتيجة لان النتيجة مطلوبة بها والمطلوب بالشئ أخفى منه بالضرورة ووجوب كون المقدمة أوضح من النتيجة بديهى لا يحتاج الى الايضاح وانما ذكره المصنف لان هذه المقدمات مكتسبة بالدليل فتشابه مثل النتائج فى كونها مطلوبة بالبرهان فخشى ان يظن ظان أنه يمكن استعمال نتيجة فى كسب نتيجة أخرى مطلقا وان لم تكن الاولى أوضح من الثانية

ولا يخفى ان ما ذكره من أن المحمولات يجب أن تكون ذاتية بالمعنى الثانى وان تكون ضرورية ان كان المطلوب ضروريا لا يختص بمحمولات المقدمات التى صارت نتائج بل ذلك عام فى جميع محمولات المقدمات التى تستعمل فى كسب محمولات مسائل العلم سواء كانت محتاجة الى الكسب أو غير محتاجة فى التصديق بها اليه كما يدل عليه بيانه الآتى فى قوله وشرط كونها ذاتية الخ

(٢) فالوسط لو كان غريبا خارجا الخ يريد أن هذه المقدمات هى الكاسبة لمسائل العلم والمكسوب فى المسئلة هو محمول النتيجة وهو الحد الاكبر فى الدليل وكاسبه فى الحقيقة هو الاوسط أى نسبة الاوسط الى الاصغر الذى هو موضوع المسئلة والاكبر لا بد أن يكون من الاعراض الذاتية كما سبق فى محمولات المسائل فيجب أن يكون الوسط الذى هو محمول فى المقدمات من الاعراض الذاتية لان الوسط لا يجوز أن يكون أعم من الاكبر لان الاعم لا يكسب الاخص فانه لا يلزم من العلم بثبوت الاعم كالجسمية مثلا العلم بثبوت الاخص كالحيوانية فالوسط اما مساو للاكبر أو أخص منه لان العلم بأحد المتساويين قد يستلزم العلم بالآخر والعلم بالاخص يستتبع العلم بالاعم لا محالة فلو كان الوسط غريبا عن العلم كان المساوى له فى الصدق غريبا عنه أيضا لاتحادهما فى الموضوع ولم يصر الشئ غريبا عن العلم الا لمباينته موضوعه لموضوعه وأولى بالغرابة والخروج عن العلم ما يكون أعم من الوسط وان الوسط الخاص اذا لم يكن خاصا بموضوع العلم فا

موضوع العلم خارج عنه أيضا فكيف اذا كان أعم منه فاذن ما لا يصلح أن يكون محمولا فى المسائل من الامور الغريبة لا يصلح فى المقدمات وما يصلح أن يكون محمولا هناك من الاعراض الذاتية وأجناسها وفصولها وأعراض أعراضها واعراض جنس موضوع العلم صلح ههنا أيضا وانما لم تكن الاعراض الغريبة محمولا عنها لان العلوم إما كلية وإما جزئية والعلم الجزئى انما هو جزئى لانه يفرض موضوعا من الموضوعات ويبحث عما يعرض له من جهة ما هو ذلك الموضوع فان لم يفعل كذلك لم يكن العلم الجزئى جزئيا بل دخل كل علم فى كل علم وخرج النظر عن أن يكون فى موضوع مخصص بل يكون شاملا للوجود المطلق فصار العلمُ الجزئيُّ العلمَ الكلّيَّ المطلقَ ولم تكن العلوم متباينة فهذا بيان كون المقدمات ذاتية بالمعنى الثانى

أما بالمعنى الاول فيجوز أن يكون محمول احدى المقدمتين ذاتيا بذلك المعنى لموضوعها أما فى المقدمتين جميعا فلا لان الاكبر اذا كان ذاتيا بذلك المعنى للاوسط والاوسط كذلك للاصغر صار الاكبر ذاتيا بذلك المعنى للاصغر لان ذاتى الذاتى بذلك المعنى ذاتى وقد بينا أن هذا الذاتى لا يكون مطلوبا الا فى حالتى[1] الاستثناء

وأما شرط كونها ضرورية اذا كان المطلوب ضروريا فلانها لو لم تكن ضرورية بل كانت جائزة الزوال والتغير واكتسب بواسطتها شئ لم يكن ثابتا لا يتغير فلم يكن ضروريا فاذا كان المطلوب ممكنا واستعملت المقدمات لنتاج امكانه فلا محالة أنه ممكن

واذا صادفت فى كتبهم أن مقدمات البرهان ضرورية لا محالة فانما يعنون به أحد أمرين إما أنها ضرورية الصدق كانت ضرورية أو ممكنة أو أنها ضرورية عند كون المطلوب ضروريا

ومعنى[2] الضرورى فى البرهان أعم من الضرورى الذى استعملناه فى كتاب القياس فانا نعنى بالضرورى ههنا ما تكون ضرورته مادام الموضوع موصوفا بما وضع معه كان ذلك الوصف دائما مادام موجودا أو لم يكن

هو أعم منه أولى بأن يكون غير خاص بموضوع ذلك العلم كما لا يخفى وهذا لا ينافى أن يكون الوسط أعم من الموضوع نفسه كما سبق لكنه يكون عرضا ذاتيا له ويختص بالموضوع كما هو الشأن فى الاكبر الذى هو محمول المسئلة فى العلم كما فى الصحة والمرض فى الطب البشرى فانهما أعم من موضوعه وهو جسم الانسان لعروضهما للحيوانات بل وللنباتات فى ضروب من الاصطلاحات ولكن يختصان بالموضوع وعوارضهما تثبت لهما فى العلم من ذلك الوجه الذى خصصناه لا من الوجه الذى تثبت به فى الطب الحيوانى أو البيطرى أو فى علم الزراعة

(١) الا فى حالتى الاستثناء وهما حالة أن لا يكون الشئ معلوما بكنهه بل ببعض عوارضه كطلبنا أن النفس جوهر أو ليست بجوهر وحالة أن يكون الذاتى معلوم الثبوت للموضوع لكن السبب المتوسط بينه وبين ما هو ذاتى له فى الذهن غير معلوم فيطلب ببرهان اللم

(٢) ومعنى الضرورى فى البرهان أعم الخ فالواجب فى البرهان على الضروريات أن تكون قضاياه ضرورية بحسب الذات أو بحسب الوصف أى مطلقة عرفية شاملة لهما وذلك لان المحمول على شئ بحسب جوهره وهو المحمول المناسب للموضوع ربما يزول بزوال الموضوع عما هو عليه حال كونه موضوعا وربما لا يزول وذلك لانه ينقسم الى ما يحمل عليه بسبب ما يساويه كالفصل وهو مما يزول بزوال نوعيه ذلك الشئ والى ما يحمل عليه بسبب ما لا يساويه كالجنس وهذا ربما يزول بزوال نوعيته وربما لا يزول مثلا الخفيف اذا حمل على الهواء فانه يزول اذا صار ماء ولا يزول اذا صار نارا والمرئى اذا حمل على الاسود فانه يزول اذا صار شفافا ولا يزول اذا صار أبيض والضرورى بحسب الذات ربما لا يشمل الزوائل بزوال الموضوع عما هو عليه حال كونه موضوعا والمشروط بكون الموضوع على ما وضع يشمل الجميع هذا أصل ما ذكروه فى شرط تقييد الموضوع وأما ما أشار اليه المصنف فى قوله أما شرط كونها ضرورية اذا كان المطلوب

واذا شرطت الضرورة فى مقدمات البرهان الناتج للضرورى كان المقول على الكل فيها أخص من المقول على الكل المقدم فى ف[1] ن العبارة اذ المقول على الكل هناك ما ثبت الحكم فيه لكل واحد من آحاد الموضوع من غير شرط الدوام بل لو كان لكل واحد فى بعض الاوقات كفى فى كلية القضية وههنا لا بد من شرط الدوام مادام الموضوع موصوفا بما وصف به لتحقيق المقول على الكل والكلى فى البرهان زائد على المقول على الكل فيه بش[2] رط وهو أن يكون الحمل فيه أوليا فاذا وجدت شرائط المقول على الكل مع زيادة أوليته سمى حينئذ كليا لكن ربما يعطى القول الكلى فيعتقد أنه ليس

ضروريا فقد قالوا فيه « ان من قال بوجوب ضرورية المقدمات فى البرهان وأطلق فانما يعنى بالضرورة ههنا غير الضرورة فى باب القياس فان المراد منها ههنا ضرورة القضية فى نفسها أى كونها صادقة حتما واجبة القبول سواء كانت ضرورية الحكم أو ممكنة أو وجودية بخلاف اسم الضرورة فى كتاب القياس فان معناه ضرورة الحكم المقابلة للامكان ثم قالوا ان المبرهن اذا طلب نتيجة ضرورية بمعنى ما فى كتاب القياس فالواجب عليه أن يأتى بجميع مقدماته ضرورية ولا يكفيه أن تكون الكبرى مثلا ضرورية على خلاف ما قد قيل فى كتاب القياس حيث بينوا فيه أن الصغرى اذا كانت فعلية أو ممكنة والكبرى ضرورية فى الشكل الاول كما فى قولنا كل انسان ضاحك وكل ضاحك ناطق كانت النتيجة ضرورية » واحتجوا فيما أوجبوه على المبرهن بقولهم « ان حكمنا بذلك فى كتاب القياس لان نظرنا كان الى مجرد صورة القياس أما ههنا فلما كانت المادة أيضا معتبرة فنقول بحسب ذلك ان البرهان لا يتألف من المطلقة أو الممكنة والضرورية على المطلب الضرورى لان وجود الضحك للانسان لو كان هو الذى يفيد العلم بكونه ناطقا فقط لكان الحكم عليه بالنطق حال زوال الضحك كاذبا فلا يكون هذا الاقتران منتجا لهذه النتيجة وأيضا الحكم بوجود الضحك لكل واحد من الناس لا يستفاد من الحس فان الحس لا يفيد الحكم الكلى فهو مستفاد من العقل والعقل لا يحكم به يقينا الا اذا أسنده الى العلة الموجبة اياه المقارنة لكل واحد من الاشخاص وهى كونه ناطقا و يلزم من ذلك انه انما حكم بكونه ضاحكا بعد الحكم بكونه ناطقا فلا يكون هذا الاقتران علة لهذه النتيجة ثم ان فرضنا أن لكونه ضاحكا علة أخرى غير كونه ناطقا وكان الحكم فى الصغرى على كل انسان بأنه ضاحك يقينا بالنظر الى تلك العلة كانت الصغرى باعتبارها (أى العلة) ما يشبه قولنا كل انسان فله طبيعة ما هى علة كونه ضاحكا فى بعض الاوقات فكانت حينئذ ضرورية لا وجودية فان غير الضرورية من جهة ما هى غير ضرورية لا تنتج ضرورية فى البرهان اما الضرورية فى انتاج غير الضرورية فلا يضر اذ النتيجة تتبع أخس المقدمتين كما مر »

(١) فن العبارة أى فن بارمنياس وهو باب القضايا وأحكامها فانه هو الفن الذى ذكرت فيه طرق التعبير عن الحكم الجزئى والكلى وعن الجهة بأنواعها وذكر فيه ما المراد بقولنا كل انسان حيوان مثلا ونحو ذلك اما قوله ان شرط الضرورة فى مقدمات البرهان الناتج للضرورى جعل المقول على الكل فى تلك المقدمات أخص من المقول على الكل الذى تقدم ذكره فى فن العبارة فمعناه اننا اذا شرطنا فى الصغرى أن تكون ضرورية فمعنى كلية الكبرى أن يكون الحكم ثابتا لكل واحد مما ثبت له وصف الموضوع فيها بالضرورة على النحو الذى ثبت به فى الصغرى ولا يكفى أن يكون وصف الموضوع ثابتا لافراده فى الكبرى بالفعل والا لم يتكرر الوسط فيكون معنى كلية الكبرى ههنا أخص من معناها فى باب القياس اذ لم يلاحظ فى الكلية هناك سوى فعلية الوصف لذوات الموضوع ولا يخفاك انه اذا شرط فى الصغرى أن تكون ضرورية وشرط فى ضروريتها دوام وصف الموضوع كما سبق فلا بد من ملاحظة أن هذا الوصف ثابت لذوات الموضوع فى كل حال يكون المحمول ثابتا لها ولا يكفى فى ثبوت المحمول له بالضرورة أن يصدق عليه الوصف ولو مرة ثم يزول فكاننا نقول ان المحمول لا يكون ضروريا للموضوع بعنوانه الموصوف هو به الا اذا كان الوصف علة لثبوت ذلك المحمول فاذا شرطت الضرورة فى جميع المقدمات وجب مراعاة ثبوت الوصف لكل واحد من ذوات الموضوع عند ثبوت المحمول له فالمحمول ثابت لكل واحد بالضرورة مادامت ذوات الموضوع متصفة بعنوانه

(٢) بشرط الباء متعلقة بزائد أى ان المحمول الكلى فى البرهان لا يكفى فى وصفه بالكلية أن يكون مقولا على كل واحد مع مراعاة ما تقدم من دوام الوصف ان كان الحمل ضروريا بل يشترط فى وصفه بذلك زيادة على ما تقدم أن يكون الحمل فيه أوليا بالمعنى الثانى فيما سبق للمصنف وهو أن يكون الحمل لا بواسطة أمر أعم قال الطوسى فى شرحه لمنطق الاشارات

بكلى لسبب شخصية الموضوع فى الوجود لكن قد بينا أن شخصية الموضوع لا تمنع الكلية اذ نفس تصوّره لا يمنع القول على كثيرين كالشمس والقمر

وأما شرط كونها أوضح من النتيجة فلكى تصلح للبيان فان ما يساوى الشئ فى الوضوح أو كان أخفى منه لا يصلح أن يبين به ما هو مثله أو أوضح

لكن ههنا شك وهو أن مردّ الواضحات هى الاوّليات فهذه الاوليات هل هى حاصلة لنا منذ وجدنا أو حدثت بعد ما لم تكن فينا فان كانت حاصلة فينا من مبدإ نُشُوءِنا ونحن لا نشعر بها فهو عجيب وكيف ولم يخطر البتة بالنا فى عهد الصبا أن الاشياء المساوية لشئ واحد متساوية أو الشئ الواحد لا يخلو من أحد طرفى النقيض وان حدثت بعد ما لم تكن فحدوثها بطريق البرهان أو دونه فان كانت حدثت من غير برهان أوهمت المحال بموجب قولكم لانكم حسمتم سبيل اقتناص المجهولات التصديقية دون البرهان وان حدثت بطريق البرهان لزم التسلسل والدور وهما محالان

فالطريق الى حل هذا العويص هو أنها ليست حاصلة منذ خلقنا بالفعل بل بالقوّة وليس كل علم تصديقى حصل بعد ما لم يكن فحصوله بالبرهان بل ما اذا تصوّرت مفرداته وروعيت النسبة بينها بالايجاب أو السلب توقف الذهن عن الحكم الجزم فيها والاوّليات ليست من هذا القبيل بل الذهن اذا تصوّر مفرداتها لم يتوقف فى الحكم بالنسبة الواجبة بينها على شئ آخر وانما لم تكن حاصلة بالفعل لفقدانها ما يجب تقدمه عليها من التصوّر فان كل تصديق فيتقدمه تصوّرات كما عرفت وشبكة اقتناص هذه التصورات هى الحواس فالم تنطبع المحسات فيها ولم تتأدّ منها الى الخيال لم يأخذ العقل فى التصرف فيها وبيان هذا أن لنا قوّة درّاكة لبعض المعقولات بلا تعلم واكتساب ولبعضها بتعلم وقد عرفت طريق التعلم وما ندركه بلا تعلم فهو بمعاونة الحس الظاهر والباطن فان الحس وليكن حس البصر اذ أدرك

« وخامسها أى خامس شرائط مقدمات البرهان أن تكون كلية وهى أن تكون ههنا محمولة على جميع الاشخاص وفى جميع الازمنة حملا أوليا أى لا يكون بحسب أمر أعم من الموضوع فان الموضوع بحسب أمر أعم كالحساس على الانسان لا يكون محمولا على جميع ما هو حساس بل على بعضه فلا يكون حمله عليه كليا » ثم قال « واعلم ان الاخيرين من هذه الشروط (يريد شرط الضرورة بحسب الوصف سواء كان مع ذلك بحسب الذات أم لا وشرط الكلية بالمعنى السابق) يختصان بالمطالب الضرورية والكلية » أما الثلاثة التى سبقتها فهى أن تكون المقدمات أقدم من نتائجها بالطبع لتكون عللا لها وأن تكون أقدم منها عند العقل أى تكون أعرف منها لتكون عللا للتصديق بها وأن تكون مناسبة لنتائجها وذلك بأن تكون محمولاتها ذاتية بأحد المعنيين السابقين وقد استوفاها المصنف

والذى نفهمه من كلام الطوسى فى معنى الاولية وهو الذى يصح ان يلاحظ فى العلوم هو كون المحمول خاصا بالموضوع عارضا من جهة الخصوصية التى يبحث عنه من ناحيتها فمثل الحساس الذى يعرض للانسان بسبب كونه حيوانا يصح للبرهن أن يطلب به شيأ فى العلم الذى يبحث عن الحيوان لا فيما يبرهن فيه على أحوال الانسان فاذا أخذ الحساس مقدمة فى المطالب المتعلقة بالانسان فانما يؤخذ من الجهة التى تخصه لا من الجهة العامة وهى جهة كونه حيوانا حتى اذا ثبت له بواسطة عارض آخر كان خاصا بالانسان المحدوث عنه فانه لو أخذ من جهة كونه عاما لكان العارض بسببه عاما أيضا والمطلوب هو الخاص فيجب أن يراعى فى كلية القضية فى مقدمات البرهان أن يكون المحمول واردا على ذوات الموضوع جميعها من الجهة الخاصة به حتى تكون مقدمة موصلة الى محمول خاص بها اذ لو جاز أن يكون محمول المقدمة بواسطة أمر أعم لجاز أن يكون ما يثبت بواسطته أعم كذلك فلا يحصل اليقين بالمطلوب الخاص

وعلى هذا تكون المقدمات التى صارت نتائج وهى واجبة القبول محمولاتها أولية متى لوحظت من الجهة الخاصة كما قدمنا ولا عبرة بكون الوسط فيها عاما متى حققنا اختصاص المحمول بالموضوع والا لم تصلح مقدمات بالمرة على ما شرطوه والحق معهم فى الاشتراط كما ترى فكأن معنى الكلية فى هذا الموضع أن يكون المحمول فى القضية شاملا لجميع ما يصح

شجرة أو انسانا أو فرسا تأدت تلك الصورة المنطبعة من الحس الى الخيال وهو من الحواس الباطنة ثم أقبلت القوة الدراكة للمعقولات على هذه الصور فرأتها متفقة فى أشياء مختلفة فى أخرى فميزت المتفق فيه وهى الجسمية عن المختلف فيه وهى الحيوانية والنباتية وميزت الحيوانية المتفق فيها بين الانسان والفرس عما اختلفا فيه من الانسانية والفرسية فيكون هذا اقتناص المعانى الكلية ثم اعتبرت الذاتية والعرضية بين الاوصاف والموصوفات فى هذه المعانى الكلية فتجردت لها الفصول والاجناس والانواع والعرضيات اللازمة والمفارقة ثم أخذت فى أنحاء التركيب بعضها على التركيب الخاص بالقول الشارح لمعنى الشئ كالحد والرسم وبعضها على التركيب الخاص بالقول الجازم فما لم يتوقف فى الحكم البت فيه بعد هذا التركيب كان أوليا وما توقف فيه احتاج الى بيان بوسط فهذا وجه من وجوه اعانة الحس فى حصول الاوليات وهو اعانة على سبيل العرض فان الحس لا يدرك الا الشخص لكن الشخصيات اذا استقرت فى الخيال متأدية اليه من الحس أقبل العقل على تجريدها من الكم والكيف والاين والوضع المخصصة لها التى هى غير ضرورية فى ماهيتها وجعلها كلية ثم ألفها بعد ذلك فى الايجاب أو السلب فلاح له ما يجب أن يصدق به بذاته وتوقف فيما ليس كذلك الى حصول الوسط وقد يستعين العقل بالحس فى الاوليات بطريق الاستقراء أيضا تنبيها لا احتجاجا كمن يستقرئ جزئيات أمور بينة الصدق الا أن بالنفس عنها غفلة مثل استقراء جزئيات أن الكل أعظم من الجزء بأن يحس هذا الكل وذاك الكل وهذا الجزء وذاك الجزء

وقد يعينه بطريق التجربة لا فى الاوليات بل فى عقائد أخرى لا تحصل الا بالتجربة وقد عرفت الفرق بين الاستقراء والتجربة

وقد يعينه بطريق الحدس أيضا وهو أن يحس بأمر ما فتحدس النفس سريعا معه أشياء أخر إما الوسط[1] إن تصور طرفى المطلوب أو الاكبر ان لم يتصور المطلوب فهذه وجوه اعانة الحس للعقل فى الاوليات وغيرها

وقد شكك بشك آخر فى ابطال التعليم والتعلم وقيل إن الطالب علما ما إما أن يكون طالبا لما يعلمه فيكون طلبه باطلا أو لما يجهله فكيف يعلمه اذا أصابه وهو كمن يطلب عبدا آبقا لا يعرف عينه فلو ظفر به أيضا لا يعلم انه المطلوب

أن يحمل عليه بجهة الحمل وهذا انما يكون بعد استيفاء بقية الشروط اذا تساوى المحمول والموضوع وهذا هو المطلوب فى العلوم كل علم انما يبحث فيه عما يختص بموضوعه لا ما يعمه وغيره فلا بد أن تكون مقدماته كذلك فان قيل ان من أخص الامور بالشئ ذاتياته ومنها ما هو عام وبسببها تعرض له العوارض فكيف لا توسط ذاتياته بينه وبين ما يعرض له بواسطتها ثم هذه الذاتيات قد تطلب للشئ فى العلم الخاص به وقد تكون عامة يشترك فيها مع غيره قلنا أما طلب ذاتيات الشئ فى العلم الخاص به فلا يكون الا فى حالتى الاستثناء كما سبق وهى لا تطلب من حيث هى عامة ولكن من حيث هى خاصة به أى يطلب تحقق الحصة من ذلك الجنس أو الفصل المشترك مثلا فى ذات الموضوع على انه داخل فى حقيقته وذلك خاص به أما توسط العام فهو ظاهرى صورى وحقيقة ما تقول ان الانسان حساس فهو يألم ويتلذذ أنه يحس احساسه الخاص به فهو يألم ألمه ويتلذذ لذته الخاصين به ولو لم يكن كذلك لكان بحثا عن خواص حيوانية لا انسانية وهذا مطلب دقيق جدا تنبغى ملاحظته لكل باحث فى علم

(١) إما الوسط ان تصور طرفى المطلوب الخ كما وقع لمن حدس أن نور القمر مستفاد من ضوء الشمس فان الذى حصل عنده أولا هو القمر واظلامه تارة واشراقه أخرى فكان عن ذلك صورة استفادة النور من خارج ثم التفت الى أن اختلاف هذه الشؤون انما هو بالقرب من الشمس والبعد عنها أى بمقدار ما يكون من استقباله لها فاستقر فى نفسه بالحدس أن نور

وحل هذا الشك يستدعي بيان أنه كيف يمكن أن يعلم الشيء ويجهل معا وان يعلم ويظن ظنا مقابلا للعلم فنقول ان اجتماع العلم والجهل لشيء واحد أو العلم والظن المتقابلين به قد يمكن على وجهين أحدهما يستحيل في حق شخص في وقت واحد والثاني لا يستحيل

أما المستحيل فهو أن يعتقد أن كل ا ب مع اعتقاد أن لا شيء من ا ب في حالة واحدة بلى يمكن ذلك في حق شخصين بأن يقيس كل واحد قياسا ينتج فيه اعتقاده مثل أن يكون[1] كل ا د و ج معا بلا أوسطه ثم كان كل د ب وكل ج ب أيضا فاعتقد أحدهما ان كل د ب وهو حق وقرن به صغراه وهو أن كل ا د ينتج أن كل ا ب واعتقد الآخر أن لا شيء من ج ب وهو باطل وقرن به صغراه وهو أن كل ا ج ينتج أن لا شيء من ا ب أما في حق شخص واحد لو اعتقد مثل هذين القياسين لأورثاه الشك والتوقف دون اعتقاد النتيجتين جزما

وأما ما لا يستحيل في حق انسان واحد فهو أن يعتقد أن لا شيء من ا ب ومع ذلك يعتقد في نفسه إما مقدمتي قياس ناتج أن كل ا ب مثل أن كل ا ج وكل ج ب أو المقدمة الكبرى وحدها وهي أن كل ج ب ومع ذلك لا يعتقد بالفعل ان كل ا ب اذ لا يلتفت الى ارتباط المقدمتين وتأليفهما وتوجيههما نحو النتيجة ولا يكفي في حصول النتيجة خطور المقدمتين بالبال ما لم يخطرهما على ترتيبهما على قصد أن يعلم منهما حال اجتماع طرفيهما فيكون العلم بأن كل ا ب علما بالقوة وظنه أن لا شيء من ا ب ظن بالفعل

ومثال ما يعتقد الكبرى فحسب هو أن انسانا يعتقد مثلا أن الاجرام السماوية[2] لا تشارك الاجرام التي تلينا في طبيعتها ثم يحسب أن الكواكب نارية لانها نيرة فظنه بالفعل بناريتها مخصوص بالكواكب وعلمه بأنها غير نارية غير مخصوص بها بل هو كلي تندرج الكواكب تحته لانه علم

القمر مستفاد من نور الشمس أما من لم يحصل عنده طرفا المطلوب فمثل من حدس أن للبخار قوة فان مجرد دفع البخار لغطاء الاناء المحتوي على الماء الغالي كفاه في الجزم بأن له قوة

(١) كل ا د وج معا كما عرف ان الثبات في المواقع أمام الجيش العظيم شجاعة والثبات في المواقع تعرض للهلكة في سبيل الحق وكل شجاعة فضيلة وكل تعرض للهلكة في سبيل الحق فضيلة فقد يعتقد شخص ان كل شجاعة فضيلة ويعتقد آخر أن لا شيء من التعرض للهلكة في سبيل الحق بفضيلة مع اعتقاد الاول ان الثبات موضوع للشجاعة واعتقاد الثاني أنه موضوع للتعرض للهلكة وكل منهما مصيب في اعتقاده هذا ولكنهما اختلفا في الكبرى فأما أحدهما فقد نظر في الكبرى السالبة الى ما يفيده التعرض للهلكة بظاهر اللفظ فنفى عنه الفضيلة وضم اليها الصغرى وهي الثبات في المواقع تعرض الخ فاستلزم التأليف تلك النتيجة وهي ان الثبات ليس بفضيلة وأما الآخر فالتفت الى أن الثبات شجاعة وهي فضيلة فاستلزم تأليفه أن الثبات فضيلة ولو أن شخصا واحدا استورد في ذهنه أن الثبات شجاعة وانه تعرض للهلكة وان الشجاعة فضيلة وان التعرض للهلكة ليس بفضيلة لعرض له الشك في أن الثبات فضيلة ولم يجزم بأنه فضيلة أو ليس بفضيلة

(٢) ان الاجرام السماوية الخ هذه هي الكبرى المعلومة وحدها منفردة عن الصغرى وهي أن الكواكب أجرام سماوية فذهن المعتقد بتلك الكبرى لم يلتفت الى هذه الصغرى وانما الذي التفت اليه هو أن الكواكب نيرة وكل ما هو نير فهو من طبيعة نارية ووضع المقدمتين على هذا الترتيب فنتج عنده أن الكواكب من طبيعة نارية وهو في هذا غافل عن أن الكواكب اجرام سماوية والاجرام السماوية عنده لا تشارك في طبيعتها شيأ مما يلينا فليست نارية بالضرورة لان النار مما يلينا أي من العالم العنصري ولو انتبه الى اندراج الكواكب في الكبرى المعلومة له لوقع في الشك ان تعارض عنده الدليلان أو اعتمد على بطلان أحدهما ولكنه حال الغفلة السابقة جمع بين علمين أحدهما بالفعل وهو اعتقاده أن الكواكب نارية بناء على ترتيب المقدمتين الموصلتين له والآخر بالقوة وهو علمه انها ليست بنارية في ضمن علمه بالكلية الدالة على ان كل جرم سماوي فهو مخالف في طبيعته للعالم العنصري فهذا علم غير مخصوص

بالجملة أن كان كل جسم سماوى لا يشارك النار وأما أن الكواكب غير نارية فهو جزئى تحت هذا الحكم الكلى ولم يحصل بعد بالفعل بل هو بالقوة فليس من جهة واحدة علم وظن بل علم الشيء من جهة لا تخصه وظن به ظنا مقابلا لعلمه من جهة تخصه

ومثال ما يعتقد المقدمتين جميعا مع ظن بالنتيجة مقابل لما يجب لزومه من المقدمتين هو أن يرى بغلة منتفخة البطن فيظن أنها حامل مع علمه بأنها بغلة وأن كل بغلة عاقر لانه لا يجمعهما معا فى الذهن وانما يصيران سببا للنتيجة بالفعل اذا أخطرا معا بالبال وروعى تأليفهما الواجب وأعدا نحو النتيجة وأما اذا كانا معلومين بالتفريق أولم يترتبا الترتيب الذى من شأنه أن ينتج فالعلم بهما سبب للنتيجة بالقوة لا بالفعل كما أن الكبرى وحدها اذا علمت لم يعلم وجود النتيجة مالم يخطر بالبال أن الاصغر موضوع تحت الاوسط فاذن الخدعة الواقعة مع العلم بالمقدمتين ومع العلم بالمقدمة الكبرى متشابهة احداهما الجهل فيها بالجزئى هو بالقوة تحت كلى معلوم والثانية الجهل فيها بلازم هو لازم بعد بالقوة عن ملزوم معلوم لا من حيث هو ملزوم بالفعل بل من حيث ذاته

ويندفع بهذا سؤال من يسأل فيقول هل تعلم أن كل اثنين زوج ولا بد من نعم فى الجواب ثم يعود فيقول هل الذى فى يدى زوج فان أجبت بأنا لا نعلم عاد فقال فأنتم تعلمون أن كل اثنين زوج فان الذى فى يدى اثنان ولم تعلموا أنه زوج فان الجواب عن هذا هو أن هذا جهل جزئى وما علمناه فهو علم كلى لا يدخل فيه هذا المجهول بالفعل بل بالقوة فلا يكون الجهل به أى بهذا الجزئى جهلا بالفعل بذلك الكلى وعلى الجملة فهو علم بالمقدمة الكبرى فاذا حصل عندنا الصغرى وهى أن هذا الشيء الذى فى يده اثنان وقرنا بها الكبرى وهى أن كل اثنين زوج حصل لنا العلم بالفعل بأن هذا الشيء زوج أما من مجرد معرفة هذا الكلى وهو أن كل اثنين زوج فلا يلزم العلم بكل اثنين ليعلم بعد ذلك أنه زوج فانا لم ندع المعرفة(١) بكل اثنين فينتقض اذا لم نعلم اثنين ما ولم ندع المعرفة بكل اثنين زوج فينتقض اذا لم نعرف اثنين زوجا

وقد أجيب عن هذا السؤال بجواب فاسد وهو انا انما نعلم أن كل اثنين عرفناه فهو زوج وهذا ليس بشيء فانا نعلم أن كل اثنين فى نفسه سواء عرفناه أو لم نعرفه فهو زوج

فاذا تقرر امكان العلم والجهل معا بالشيء الواحد اذا كان أحدهما خاصا والآخر عاما أو أحدهما بالقوة والآخر بالفعل فنرجع الى حل الشك ونقول المطلوب معلوم لنا بالتصور بالفعل ومعلوم لنا بالتصديق بالقوة اذ هو واقع تحت العلم الكلى الحاصل(٢) عندنا وانما هو مجهول تصديقا من حيث هو مخصوص بالفعل ولو كان معلوما من كل وجه ما كنا نطلبه أولو كان مجهولا من كل وجه ما تصور

بالكواكب بل شامل للاجرام جميعها وذلك علم مخصوص بها جهة ظن نارية الكواكب وجهة علم انها ليست سارية مختلفتان

(١) فانا لم ندع المعرفة بكل اثنين الخ أى ان حكمنا بأن كل اثنين زوج انما هو حكم على كل ذات تثبت لها الاثنينية بالزوجية ومنشأ ذلك الحكم طبيعة الاثنينية ولم نعين فى ذهننا أشخاص الذوات ذاتا ذاتا فى أى مكان وفى أى زمان حتى يكون علمنا محيطا بأن الذى فى يد السائل هو اثنان فان ذلك علم آخر جزئى لا يلزم حصوله فى العلم بالكلى ثم ان الحكم بالزوجية على كل اثنين لا يستلزم كذلك أن يتعين فى ذهننا جزئيات الاثنين المتصفة بالزوجية جزئيا جزئيا فى مكانه المعين وزمانه المعين فلا يلزم من الحكم الكلى أن نعلم أن ما فى يد السائل اثنان هما زوج

(٢) الحاصل عندنا أى فى ضمن العلم بالكبرى الكلية مثلا

الطلب أيضا فالمقدمة القائلة بأن المعلوم لا يطلب غير مسلمة على هذا الاطلاق بل المعلوم من كل وجه هو الذى لا يطلب والمقدمة القائلة بأن ماليس بمعلوم فلا يعلم اذا أصيب غير مسلمة أيضا على اطلاقها بل مالا يعلم من وجه ما

وأما اذا كان الامر على ما وصفناه من كون الشىء معلوما من(١) وجهين مجهولا من وجه واحد فيتصور طلبه والعلم باصابته ويحاذى هذا ما أوردوه من مثال الآبق فان الآبق كما أنه معلوم بصورته وعينه كذلك المطلوب معلوم بالتصور وكما نعرف الطريق الى مكان الآبق كذلك نعرف الطريق الموصل الى التصديق بالمطلوب فاذا سلكنا الطريق اليه وكان عندنا تصور سابق لذاته فاذا أفضى بنا الطريق اليه كان ذلك ادراكا للمطلوب كما اذا سلكنا السبيل الموصل الى مكان الآبق وكان عندنا تصور سابق لذاته فاذا انتهينا اليه عرفناه وقد يتفق أن لم يكن سبق منا مشاهدة الآبق ولكنا تصورناه علامة على أن كل من هو على تلك الهيئة والعلامة فهو آبقنا وهذا مثل العلم بالكبرى فاذا انضم الى هذا علم آخر وهو وجدان تلك العلامة فى عبد أفادنا علما بانه آبقنا فكذلك اذا انضم الى الكبرى صغرى أفادنا العلم بالمطلوب فالعلامة كالاوسط ووجداننا فى شخص كوجود الاوسط للاصغر وكون ذى العلامة آبقنا علم كلى سابق يندرج تحته أن هذا العبد الموجود فيه تلك العلامة آبقنا بالقوة كما أن اتصاف الاوسط بالاكبر علم كلى سابق يندرج تحته ان الاصغر موصوف بالاكبر اندراجا بالقوة فقد حاذى الطلب العلمىّ ما مثلوه من طلب الآبق واندفع الاشكال رأسا

(الفصل الثالث)

فى اختلاف العلوم واشتراكها فى الموضوعات والمبادى والمسائل وتعاونها ونقل البرهان من بعضها الى بعض وكيفية تناوله للجزئيات تحت الكليات وحصول العلم بالممكنات من البرهان

العلوم تختلف إما لاختلاف موضوعاتها أو لاختلاف جهات موضوع واحد مشترك بينها والمختلفة الموضوعات إما أن لا يكون بين موضوعاتها مداخلة أو يكون والتى لا مداخلة بين موضوعاتها فاما أن لا تشترك فى الجنس أو تشترك فان لم تشترك سميت متباينة مثل علم العدد والعلم الطبيعى وان اشتركت سميت متساوية فى الرتبة مثل علم الهندسة الناظر فى المقدار وعلم الحساب الناظر فى العدد فان موضوعيهما يشتركان فى الجنس وهو الكم

والتى تكون بينهما مداخلة فاما أن يكون أحد الموضوعين أعم والآخر أخص وإما أن يكون فى الموضوعين شىء مشترك وشىء متباين به مثل علم الطب وعلم الاخلاق فانهما يشتركان فى قوى نفـ(٢)ـس الانسان من جهة ما الانسان حيوان ثم يختص الطب بالنظر فى جسد الانسان واعضائه ويختص علم الاخلاق بالنظر فى النفس الناطقة وقواها العملية

---

(١) من وجهين وجه التصور بالفعل ووجه التصديق بالقوة فى ضمن الكلى أما الوجه الذى هو مجهول من قبله فهو وجه التصديق بالفعل من حيث هو مخصوص بالحكم

(٢) فى قوى نفس الانسان من جهة ما الانسان حيوان كان الاولى بالمصنف أن يحذف كلمة «نفس» فان الاشتراك فى القوى الانسانية مطلقا جسدانية كانت أو نفسية وغاية ما يتعذر به عنه أن القوى الجسدانية انما تتصرف بالنفس الانسانية فهى من قواها ثم قوله «من جهة ما هو حيوان» كأنه بيان لاسى المشترك فى الموضوعين ولا حاجة اليه

والقسم الاول الذي أحدهما أعم والآخر أخص إما أن يكون الاعم محمولا على الاخص أو لا يكون فان كان محمولا فاما أن يكون عمومه عموم الجنس للنوع أو عموم اللوازم مثل عموم الواحد والموجود والذي عمومه عموم الجنس فاما أن يكون النظر في الاخص من حيث صار نوعا مطلقا ثم طلبت عوارضه الذاتية كالنظر في المخروطات التي هي نوع من المجسّمات والنظر في المجسّمات التي هي نوع من المقادير فيكون العلم بالموضوع الاخص جزأ من العلم الذي ينظر في الموضوع الاعم

وإما أن يكون النظر في الاخص وان كان قد صار أخص بفصل مقوم ليس من جهة ذلك الفصل المقوم بل من جهة بعض عوارض تتبع ذلك الفصل وذلك على ثلاثة أقسام أحدها أن يكون ذلك العارض عرضا من الاعراض الذاتية فننظر في اللواحق التي تلحق الموضوع المخصوص من جهة ما اقترن به ذلك العارض فقط كالطب الذي هو تحت العلم الطبيعي فان الطب ينظر في بدن الانسان وهو نوع من موضوع العلم الطبيعي الذي هو الجسم من حيث يتحرك ويسكن ويمتزج ويفترق لكنه ينظر فيه لا على الاطلاق بل من جهة ما هو مخصص بعارض ذاتي وهو كونه بحيث يصح ويمرض ويبحث عن عوارضه الذاتية من حيث هو كذلك فهو تحت موضوع العلم الطبيعي

والثاني أن يكون ذلك العارض أمرا غريبا ليس ذاتيا ولكنه هيئة في ذات الموضوع لا نسبة مجردة فيؤخذ هذا الموضوع الاخص مع ذلك العارض الغريب شيأ واحدا وينظر في العوارض الذاتية التي تعرض له من جهة اقتران ذلك الغريب به مثل النظر في الأكر المتحركة(١) فانه تحت النظر في المجسّمات

والقسم الثالث أن يكون العارض الغريب المخصّص ليس هيئة في ذاته بل نسبة مجردة وقد أخذ الموضوع مع تلك النسبة شيأ واحدا ونظر في العوارض الذاتية التي تعرض له من جهة اتحاده بتلك النسبة مثل(٢) النظر في المناظر فانه يأخذ الخطوط مقترنة بالبصر فيضع ذلك موضوعا وينظر في لواحقها الذاتية فهو تحت المقدار الذي هو موضوع الهندسة

بل في ذكره ضرر فانه لا بحث في أحد العلمين عن قوى الانسان من حيث هو حيوان ولا ينظر في شئ من الموضوعين الى هذه الجهة وانما البحث في كل منهما عن قوى الانسان من جهة كونه انسانا وهذا هو الشئ المشترك بين الموضوعين ثم التباين جاء من اختصاص الطب بالجسد واختصاص الاخلاق بالنفس الناطقة فالموضوعان مختلفان ويشتركان في أنهما يتعلقان بالانسان ولذلك قد نجد بعض مسائلهما في الموضوع نعم من مسائل الطب ما يتعلق بالحياة ووظائف القوى والاعضاء فيها وهي عامة في الحيوان ولكن البحث في ذلك انما هو من جهة أن الحياة حياة الانسان وكذلك البحث عن خصائص قوى الشعور والاحساس في علم الاخلاق انما هو من حيث هي للانسان لا من حيث يشترك فيها مع سائر أنواع الحيوان

(١) الأكر المتحركة جمع أُكرة وهي لغية في كرة والأكر المتحركة موضوع لعلمها وهي نوع من المجسمات لكنها أخذت في علمها مع قيد الحركة والحركة من العوارض الغريبة وهي هيئة ثابتة للأكر وليست مجرد نسبة بينها وبين شئ آخر وقد مثل الشيخ بهذا المثال لما يكون الموضوع في علمين شيأ واحدا يختلف بالاطلاق والتقييد كالأكر المطلقة في العلم الكلي العام الشامل لمسائل الكر متحركة وغير متحركة والأكر المتحركة الخاصة بعلمها

(٢) مثل النظر في المناظر الخ فان الموضوع فيه هي الخطوط المفروضة في سطح مخروط النور المتصل بالبصر فالخطوط في مخروط ما هي نوع من أنواع المقادير التي يبحث عنها علم الهندسة وكون تلك الخطوط متصلة بالبصر نسبة مجردة عرضت لتلك الخطوط فخصصتها وهي عرض غريب فالعلم الباحث عنها مع هذا العرض الغريب يكون تحت الهندسة وان لم يكن جزأ منها وقد جعل الشيخ الرئيس علم المناظر داخلا تحت الهندسة من وجه أن موضوعه ضرب من المخروط الذي هو نوع من المقدار فموضوع المناظر مخروط قيد بقيد غير ذاتي فالعلم داخل تحت الهندسة من وجه

والذى عمومه عموم اللوازم فهو العلم الاعلى الذى موضوعه الموجود والواحد ولا يجب(١) أن يكون العلم بالاشياء التى تحته جزأ من علمه لانها ليست ذاتية له على أحد وجهى الذاتى فلا العام يؤخذ فى حد الخاص ولا بالعكس بل هى موضوعة تحته

وأما القسم الذى ليس العام محمولا فيه على الخاص فهو أن يكون الخاص عارضا لشئ من أنواعه كالنغم(٢) اذا قيست الى موضوع العلم الطبيعى فاذا أخذت من حيث اقترن بها أمر غريب منها أو من جنسها وهو العدد وطلبت لواحقها من جهة ما اقترن ذلك الغريب بها الا من جهة ذاتها وذلك كالاتفاق والاختلاف المطلوبين فى النغم فحينئذ يجب أن يوضع لا تحت العلم الذى موضوعه فى جملته بل تحت العلم الذى منه العارض المقترن به وذلك مثل وضعنا الموسيقى تحت علم الحساب لا تحت العلم الطبيعى لجميع هذه الموضوعات الخاصة يقال انها تحت العام غير أن الخاص الذى هو النوع أو العارض الذاتى الذى لم يتخصص(٣) بشئ آخر فانه مع ما يصح أن يقال له هو تحت العام يقال انه جزء من العلم

ذاتى وهو كون موضوعه نوعا من موضوعها ومن وجه عرضى وهو كون موضوعه بذلك القيد الغريب داخلا تحت موضوع علم المخروطات الذى هو جزء من الهندسة

(١) ولا يجوز أن يكون العلم بالاشياء التى تحته جزأ من علمه يريد بالاشياء أحوال ما يشتمل هو عليه ويدخل تحته من الموضوعات وهذه الاحوال ليست ذاتية لموضوع العلم الاعلى بالمعنى المراد فى هذا الموضع من علم المنطق وان لم تكن أحوال ما دخل تحته ذاتية له بهذا المعنى لم يعد العلم بها جزأ من العلم الاعلى لان جزء العلم يكون بحثا عن الاعراض الذاتية لموضوعه أو لبعض أنواع موضوعه أو لعرض ذاتى له فان العارض لنوع من الموضوع عارض لذات الموضوع وكذا العارض لبعض أعراضه الذاتية كعلم المجسمات مثلا فان ما يثبت فيه من الاعراض الذاتية للمقدار يثبت فى العلم لبعض أنواعه فيصح أن يكون جزأ من الهندسة لانه يبحث عن بعض الاعراض الذاتية للمقدار من حيث هو مقدار الذى هو موضوع الهندسة أما أحوال المقدار مثلا فلا تثبت له فى الهندسة من حيث هو موجود حتى تكون ذاتية للموجود وتكون الهندسة جزأ من العلم الاعلى وقوله «فلا العام يؤخذ الخ» أى لا الموجود مأخوذ فى تعريف المقدار مثلا ولا المقدار مأخوذ فى تعريف الموجود حتى يكون العارض للخاص عارضا ذاتيا للعام فيكون البحث عنه جزأ من العلم الباحث عن اعراض العام وبهذا تبين أن علم الهندسة مثلا تحت العلم الاعلى ولكنه ليس جزأ منه

(٢) كالنغم لا يخفى أن النغم هى موضوع علم الموسيقى فاذا نسبتها الى موضوع العلم الطبيعى وهو الجسم من حيث يتحرك ويسكن ويمتزج ويفترق وجدتها عرضا من أعراض بعض أنواعه وهى الاوتار وأعضاء الصوت فان الاوتار وأعضاء الصوت تؤخذ فى حد معروضها وهو الصوت ولكن الجسم الذى هو موضوع الطبيعى لا يحمل عليها وهى بهذا الاعتبار تكون مما يبحث عنه فى الطبيعى لو كان البحث عنها من جهة كيف تنشأ والاسباب التى عنها تحدث ولكنها فى الموسيقى موضوع لا من هذه الجهة بل من جهة أمر غريب عنها وعن جنسها الذى هو كيفية الصوت وذلك الامر الغريب هو العدد لان الاتفاق والاختلاف المطلوبين للنغم فى الموسيقى ودرجاتهما انما تعرض للنغم من حيث أعداد الحركات والاهتزازات التى تعرض للصوت أو لموضوعه ولما كان البحث عنها من جهة ذلك الامر الغريب لاق أن يوضع العلم الذى يتكفل بذلك البحث تحت العلم الذى يبحث عن جنس ذلك الغريب وهو علم العدد فيكون الموسيقى تحت علم الحساب وهو العلم الذى موضوعه العدد فان جهة بحث الموسيقى تتعلق بنوع من أنواع العدد وهو النوع العارض للنغم ولا يصح أن يوضع الموسيقى تحت الطبيعى لان الجهة التى هو بها علم مخصوص ليست تلك الجهة التى روعيت فى البحث عن موضوع الطبيعى فيكون بمنزلة المباين له لان الطبيعى والحساب متباينان قطعا وما كان النظر فيه من حيث ما يختص أحدهما يباين ما كان النظر فيه من حيث ما يختص بالآخر

(٣) الذى لم يتخصص بشئ قيد لكل من النوع والعرض الذاتى أما النوع الذى تخصص بشئ آخر كالاكر المتحركة مثلا التى هى موضوع لعلمها فانها قد تخصصت بكونها متحركة فهى تحت المجسمات ولكن علمها ليس جزأ من علم المجسمات وكذلك المناظر وان كان موضوعه نوعا من المقدار ولكن لما تخصص بنسبة الخطوط المخروطية مع البصر

العام وفي ذلك العلم العام وغيره من هذه العلوم الخاصة لا يستحق (١) هذا الاسم بل الاسم الوضعي تحت الاسم العام فقط

وأما العلوم المشتركة في موضوع واحد فاما أن يكون أحد العلمين ينظر في الموضوع على الاطلاق والآخر في الموضوع من جهة ما مثل بدن الانسان مطلقا ينظر (٢) فيه جزء من العلم الطبيعي وينظر فيه الطب أيضا وهو علم تحت العلم الطبيعي ولكنه لا على الاطلاق بل انما ينظر فيه من جهة أنه يصح ويمرض وإما أن يكون كل واحد من العلمين ينظر فيه من جهة دون الجهة التي ينظر الآخر فيها مثل ان جسم (٣) العالم أو جسم الفلك ينظر فيه المنجم والطبيعي جميعا ولكن جسم الكل هو موضوع العلم الطبيعي من حيث يتحرك ويسكن وموضوع النجومي من حيث يتكمم فهذا بيان اختلاف العلوم واشتراكها في الموضوعات

وأما اشتراكها في المبادى فاما أن يكون اشتراكا في المبادى العامة لكل علم وليس هذا من غرضنا وإما أن يكون اشتراكا في المبادى العامة لعلوم عدة مثل العلوم الرياضية المشتركة في أن الاشياء المساوية لشئ واحد متساوية وإما أن يكون ما هو مبدأ في علم مسئلة في علم آخر وهذا على وجوه ثلاثة إما أن يكون العلمان مختلفي الموضوعين بالعموم والخصوص فيبين شئ في علم أعلى ويؤخذ مبدأ في علم أسفل وهذا يكون مبدأ حقيقيا أو يبين شئ في علم أسفل ويؤخذ مبدأ للعلم الاعلى بالقياس (٤) الينا وإما أن يكون العلمان غير مختلفين بالعموم والخصوص بل إما متشاركين في موضوع واحد كالطبيعي والنجومي في جرم الكل فان الطبيعي يفيد الآخر مبادى وهي أن الحركة الفلكية يجب أن تكون

صح أن يكون تحت الهندسة ولم يصح أن يكون جزأ منه أما النوع الذى لم يتخصص فهو كالمجسمات بالنسبة الى الهندسة فموضوع الاول نوع من موضوع الثانى والعلم الاول جزء من العلم الثانى

أما العرض الذاتى الذى لم يتخصص فكموضوع علم الصوت وهو الصوت فانه عرض ذاتى لبعض موضوع الطبيعى والعلم الباحث عنه جزء من الطبيعى والعرض المخصص كالمعقولات الثانية فانها عرض من أعراض الجسم النامى المتحرك بالارادة الناطق وهو من موضوع الطبيعى لكنها خصصت فى المنطق بجهة انها توصل الى مجهول تصورى أو تصديقى فيكون المنطق تحت الطبيعى ولكنه ليس جزأ منه أما مثل الموسيقى تحت الحساب فهو من قبيل ما تخصص نوعه فكأن الموسيقى يبحث من عدد مختص بالنغم

(١) لا يستحق هذا الاسم أى اسم الجزء بل يستحق اسمه الذى وضعه أهل الاصطلاح كاسم المناظر والموسيقى والاكر المتحركة ونحو ذلك مع كونه تحت الاسم العام كالهندسة والمجسمات مثلا

(٢) ينظر فيه جزء من الطبيعى جزء فاعل ينظر أى انه يبحث عنه خاصة فى العلم الطبيعى فما يختص به من ذلك العلم جزء منه ينظر فى اعراض الانسان مطلقا فلو فصل ذلك المبحث من الطبيعى وجعل علما على حدة موضوعه الانسان مطلقا لكان ذلك العلم تحت الطبيعى وجزأ منه كما وقع للمتأخرين من أهل النظر

(٣) جسم العالم الخ يريد منه أجرام العالم وقوله أو جسم الفلك يريد منه الاجرام السماوية فهى من حيث طبيعتها موضوعة لعلم السماء والعالم من العلم الطبيعى وعند البحث عنها من هذه الحيثية يبحث عن حركتها وسكونها وماذا تقتضيه طبيعتها منهما أما النجومى فانه يبحث عنها من حيث شكلها وما تقتضيه الحركات من الاشكال من موافق المركز وخارجه ونحو ذلك ومقادير تلك الحركات وما يعرض لها وهذا معنى قول المصنف من حيث يتكمم

(٤) بالقياس الينا يريد ان ما يبين فى الاسفل لا يكون مبدأ حقيقيا للاعلى لان الاعلى هو الذى تبين فيه مبادى الاسفل واذا عرض أن شيأ مما بين فى الاسفل قد استعين به فى الاعلى كان ذلك مبدأ بالقياس الى من استعان به وفى المسئلة التى استعين به فيها كامتناع تأليف الجسم من أجزاء لا تتجزأ فانه يبين فى الطبيعى ويستعان به فى الالهى عند بيان ثبوت الهيولى فهو مبدأ بالقياس الى المستدل والمسئلة

مستديرة أو متشاركين في جـ(١)ـس موضوع لكن أحدهما يتطرق نوع أبسط كالحساب والآخر في نوع أكثر تركيبا كالهندسة فان الناظر في الابسط يفيد الآخر مبادى كما يفيد العدد الهندسة مثل ما في عاشرة إقليدس وهذه الاشتراكات الثلاث الاخيرة هي تعاون العلوم فان تعاون العلوم هو أن يؤخذ ما هو مسئلة في علم مقدمة في علم آخر

وأما اشتراكها في المسائل فانما يمكن اذا اشتركت في موضوع واحد لكن أحدهما يعطى برهان الإنّ والآخر برهان اللِّم مثل أن المنجم يثبت كُرِيّة الفلك لان مناظره كذا والخطوط الخارجة اليه توجب كذا والطبيعي يعطى اللِّم في كريته لانه ذو طبيعة بسيطة والطبيعة البسيطة الواحدة لا تفعل فعلا مختلفا في موضعها فيكون في بعضه زاوية ولا يكـ(٢)ـون في بعضه وقد يعطيان جميعا برهان اللم لكن أحدهما ربما أعطى علة فاعلية والآخـ(٣)ـر علة صورية وستعرف أقسام العلل بعد هذا

وأما نقل البرهان فهو على وجهين أحدهما يقال للوجوه الثلاثة المذكورة في تعاون العلوم وهو أن يؤخذ شيء مقدمة في علم على سبيل التسليم ويكون برهانها في علم آخر فينقل برهانها الى ذلك العـ(٤)ـلم أي يحال به عليه والثاني أن يكون شيء مأخوذا في علم على انه مطلوب فيبرهن عليه برهانا حده الاوسط من علم آخر فتكون أجزاء القياس صالحة للوقوع في العلمين كما يبرهن على زوايا مخروط البصر في علم المناظر بتقديرات هندسية على جهة لو جعلت معها تلك الزاوية هندسية محضة لكان البرهان عليها ذلك وهذا انما يمكن اذا كان أحد العلمين تحت الآخر فيكون الاصغر من هذا العلم الذي هو تحت الاوسط من العلم الذي هو فوق إما عارضـ(٥)ـا لجنس موضوع العلم السفلاني أو جنس عارضه أو شيأ مما تقدم ذكره مما يمكن استعماله في البرهان

---

(١) في جنس موضوع كالحساب والهندسة فانهما يشتركان في الكم الذي هو جنس موضوعيهما

(٢) ولا يكون في بعضه أي لا يكون في بعضه زاوية بل يكون في ذلك البعض الآخر خطا مستقيما أو منحنيا واسم يكون يرجع الى الفعل وزاوية هو الخبر والضمير في بعضه الى الموضع

(٣) والآخر علة صورية كعلم القياس من المنطق يثبت علم النفس بالنتائج عند تأليف الاقيسه فهو يعطى العلة الصورية للعلم أما في الالهى فيثبت لها العلم بالافاضة من مبدئها المجرد

(٤) الى ذلك العلم أي العلم الآخر الذي هذه المقدمة مسئلة فيه ومعنى نقل البرهان اليه مع أنه فيه أننا نحيل الطالب على ذلك العلم ليطلب البرهان منه فليس النقل في الحقيقة للبرهان وانما هو لطلبه هذا ما يفهم من عبارة المصنف وهو موافق لما في عبارة كثير من المناطقة والحق ان المراد من نقل البرهان أن نأتي بالبرهان من العلم الذي يشتمل على المسئلة الى العلم الذي جعلت فيه مقدمة وهو نوع من احالة الطالب على البرهان في ذلك العلم أيضا ولكنه أولى باسم النقل من علم الى علم أما في التصوير الاول فلا نقل من علم الى علم وانما هو توجيه لطالب علم الى النظر في برهان أقيم في علم آخر

(٥) إما عارضا لجنس موضوع العلم السفلاني الخ العارض هنا هو مثل العارض في قولهم ان الانسان عارض للحيوان بمعنى ان الانسانية تردعلى الحيوانية بعروض الناطقية للحيوان فخطوط الشعاع من مخروط البصر مثلا أو زاوية الانعكاس وزاوية السقوط في علم المناظر من عوارض المقدار والمقدار جنس موضوع المناظر اذ موضوع المناظر هو المخروط البصري وهو من أفراد المخروط مطلقا وهو من افراد المقدار فما يوضع في علم المناظر من الخطوط والزوايا ونحوها هو من عوارض المقدار بالمعنى الذي بيناه فما يبرهن به في الهندسة التي موضوعها المقدار يصح أن يكون برهانا في المناظر لان ما في المناظر أخص مما في الهندسة فالهندسة تعطى العلة في الحكم للمناظر وبالجملة فكأنه منه بحيث لو امتدت الهندسة في جميع أنواع موضوعها لدخل المناظر فيها وانما أفرد المناظر لزيادة العناية به وكثرة أحكامه الى حد ينبغي معه أن يخص بالاشتغال به وهو السبب الفرد في تقسيم العلوم وافراد كل موضوع بعلم والا فان

واما

وأما الجزئيات الفاسدة فلا يقين بها لان اليقين دائما لا يتغير والجزئيات متغيرة فاسدة فلا يبقى بها عقد دائم فانها اذا تغيرت وفسدت وزال اتصافها بالاوسط لم يبق اندراجها تحت الكبرى فلا يبقى اعتقاد النتيجة فى حقها دائما واذا لم يكن بها يقين فلا يتصور فى حقها ما يفيد اليقين والبرهان يفيد اليقين بلى يقوم البرهان عليها بطريق العرض فان البرهان اذا قام على الكل واتفق أن دخل هذا الجزء تحته دخولا لا يقتضيه نفس الحكم ولا الشخص يقتضى دوامه تحته بل دخولا اتفاقيا عرضيا كان قيام⁽¹⁾ البرهان عليه أيضا عرضيا

كل علم تحت آخر فن حقه أن يندرج فيما فوقه بلا حاجة الى التشعب ولكن كثرة أحكام الموضوع الاسفل قضت بافراده عن الاعلى ولكنه لا يمنع من نقل برهان الاعلى اليه بالمعنى الذى نحن بصدد بيانه

وقوله أو جنس عارضه عطف على جنس موضوع العلم أى ان الاصغر فى السفلانى يكون عارضا لجنس العارض لموضوعه بالمعنى الذى ذكرناه وقد عرفت ان مما يوضع فى مسائل العلم عوارض موضوعه الذاتية كخلق العفة مثلا يوضع فى مسائل علم الاخلاق وهو عرض ذاتى للنفس الانسانية أو قواها التى هى موضوع العلم فعوارض الموضوع فى العلم السفلانى توضع فى مسائله وهذه العوارض عارضة بالمعنى الذى بيناه لجنسها بمعنى انها ترد عليه وتكون من افراده أما جنسها فترد عليه أحكامه فى العلم الاعلى ثم اذا أريد اثبات حكم لها صح نقل البرهان الذى أثبت الحكم لجنسها اليها بالضرورة حتى يثبت ذلك الحكم لها

ولنضرب لك مثلا علم تهذيب الهمة وموضوعه ارادة الانسان من حيث لزومها مسلكا محدودا لغاية معينة فى المعاش والمعاد وغايته أن تصل النفس الى حكم أهوائها والتصرف فيها بما هو أمس بسعادتها وما يلائم كمالها الانسانى فهذا العلم تحت علم الاخلاق ومما يوضع فى مسائله المسارعة لارضاء العشراء والتلذذ بمجاراتهم فى اعمالهم فهذا الاصغر فى هذا العلم عارض لحب الكرامة أو الشهرة بمعنى أنه من أنواعه وهو جنس له وهذا الاصغر من عوارض الموضوع وهو الارادة بقيدها السابق فقد كان عارضا لجنس عارض الموضوع فما يجرى من البرهان فى أحكام حب الشهرة يجرى أيضا فى أحكام المسارعة لارضاء العشراء فضاره ومنافعه تندرج فى مضار ذلك ومنافعه بعين الادلة التى تقام فى علم الاخلاق

وقول المصنف أو شيأ مما تقدم ذكره مما يمكن استعماله فى البرهان أى مما يوضع فى العلوم البرهانية كأن يكون الاصغر فى العلم الاسفل من أجزاء موضوع العلم الاعلى كالكلام عن اعصاب العين فى علم الرمد فان اعصاب العين من جملة الاعصاب وهى جزء من بدن الانسان فالادلة التى تقام على أحكام الاعصاب فى الطب تقوم على أحكام كل عصب من أعصاب العين فتنقل من الطب الى علم الرمد على النحو الذى ذكره المصنف

وقد أغرب المصنف فى التعبير وأغمض وقصر وأوضح منه وأوفى قول الخونجى فى كشف الاسرار « وذلك لا يمكن الا اذا كان أحد العلمين تحت الآخر أو يشتركان فى الموضوع لكن أحد العلمين ينظر فيه مع قيد والآخر مع قيد آخر فان كان الوجه الاول فلا بد أن يعطى العلم العام العلة للعلم الخاص وذلك كأن تستعمل البراهين الهندسية فى علم المناظر والبراهين العددية فى علم التأليف والموسيقى وان كان على الوجه الثانى فيمكن أن يتفق العلمان فى القياس فانه متى كان الحد الاوسط مقوما للاصغر والاكبر عرضا ذاتيا للاوسط وهو المأخذ الاول من مآخذ البرهانيات أو كان الاكبر عرضا ذاتيا للاوسط والاوسط عرضا ذاتيا للاصغر وهو المأخذ الثانى من البرهانيات كان النظر فى العلمين واحدا وان لم يكن كذلك لم يكن القياس برهانيا فى كليهما بل عساه أن يكون برهانيا فى أحدهما فقط فان البرهان لا يخلو من أحد هذين المأخذين هكذا ذكره الشيخ فى الشفاء اهـ »

(1) كان قيام البرهان عليه أيضا عرضيا كما لو برهنت على ان كل انسان حيوان بانه حساس وكل حساس حيوان فانه برهان على ان زيدا الموجود حيوان ولكنه برهان عرضى لانه قد اتفق ان زيدا موجود وهو حساس والحكم وحده لا يقتضى وجود زيد ولا شخص زيد يقتضى دوامه وقد أراد المصنف أن الجزئيات الاضافية التى هى كليات يصح اقامة البرهان عليها لامكان اليقين الدائم بامكانها بخلاف الجزئيات بالمعنى الحقيقى وهى الجزئيات الفاسدة المتغيرة فانما يقوم عليها البرهان فى ضمن الكليات اذا اتفق وجودها واندراجها فيها

واذا لم يكن عليها برهان فلا حد لها لان كل حد كما سنبينه فاما أن يكون[1] مبدأ برهان أو نتيجته أو تمامه وهذا لا يصلح أن يكون جزء برهان ولا تمامه اذ لا برهان عليها فلا يكون حدا ثم هذا الحد ان كان من المقومات فلا تكون محمولة عليه لانه ذلك الشخص بل لطبيعة نوعه فيكون الحد للنوع وهذا داخل فيه بالعرض وأما ان كان من العرضيات فلا يكون حدا مع[2] أنه لا يدوم الاعتقاد الحاصل منه

وربما شكك مشكك فقال كيف تمنعون قيام البرهان والحد على الجزئيات وأصحاب العلوم يقيمون البرهان والحد على كثير من الاشياء الواجبة الوقوع المتكررة مع أنها جزئية فاسدة مثل الكسوفات الشمسية والقمرية وغير ذلك من الامور المتجددة السماوية وجوابه أن البرهان لم يقم على الكسوف من حيث هو هذا الكسوف بل من حيث هو كسوف مطلق نسبته الى هذا الكسوف وغيره نسبة[3] سواء الا أن الكسوف الذى قام عليه البرهان بصفته وحالته اتفق أن لم يكن الا واحدا لا أن تصوره منع أن يقال على كثيرين بل لم يتفق له وجود كثير كما أن تصور معنى الشمس والقمر لا يمنع قولهما على كثيرين على ما سلف بيانه فى الكلى

وأما الممكنات فعلى امكانها برهان وهو أمر يقينى لا شك فيه ولا تغير له أما على وجودها وعدمها المتغيرين فلا

ثم الممكنات إما أكثرية وإما اتفاقية متساوية أما الاكثريات فلها الاحالة على أكثرية واذا جعلت حدودا وسطى أفادت علما وظنا أما العلم فبامكانها الاكثرى وأما الظن فبوجودها وحصولها

---

(١) فاما أن يكون مبدأ برهان أو نتيجته أو تمامه يمثلون لذلك بنحو الاستدلال على أن القمر ينخسف بان القمر توسط الارض بينه وبين الشمس وكل ما كان كذلك يزول نوره فالقمر يزول نوره وزوال النور هو الخسوف فانه اذ قيل الخسوف ماهو حد بانه زوال ضوء القمر لتوسط الارض بينه وبين الشمس وهذا الحد التام لا يكون كما هو جزء مقدمة فى البرهان بل ينقسم الى جزأين وتترك منهما مقدمة البرهان أى الكبرى منهما وايراد القسمين فى الحد يخالف ايرادهما فى البرهان لانه يقدم فى الحد ما يؤخر فى البرهان كما تراه فى تقدم زوال النور على توسط الارض عند التعريف وتأخره عنه فى البرهان وان كان هذا غير مطرد فاذا اقتصر فى التعريف على الجزء المتقدم فى البرهان وهو الاوسط سمى حدا هو مبدأ البرهان واذا اقتصر على الجزء الثانى المؤخر فيه سمى حدا هو نتيجة البرهان والحد التام هو المركب منهما وهو الذى عبر عنه المصنف بتمام البرهان ولما كانت الجزئيات لا يبرهن عليها فهى لا تحد اذ لو حدت لصح أن يكون حدها واحدا من الثلاثة وكل واحد من الثلاثة فهو داخل فى البرهان على ما هو حد له فلو حدت لصح أن يكون حدها داخلا فى برهان عليها فيصح أن يكون عليها برهان وقد قلنا انه لا برهان عليها فلا حد لها وقد اقتصر غير المصنف على الدليل الثانى الآتى فى قوله « ثم هذا الحد ان كان من المقومات الخ »

(٢) مع انه لا يدوم الاعتقاد الحاصل منه أى لانه لا يدوم الخ وذلك لانها عرضيات الجزئى وهى باقية ببقائه فاسدة بفساده والكلام فى الجزئيات الفاسدة فاذا حددت الجزئى بعرضيات وهى زائلة تبع زواله لم يكن الاعتقاد الناشئ من الحد وهو اعتقاد ان هذا الحد حقيقة للمحدود دائما بل لا يستقر الذهن على هذا الاعتقاد الا ما يستمر اعتقاده ببقاء تلك الاعراض ومن المعلوم أن الحد لا يسمى حدا حقيقيا الا مع العلم بوجود الحقيقة ثم بأن الذاتيات ذاتيات لها فاذا تزعزع هذا الاعتقاد لم يبق الحد حدا بل عاد تفسيرا لمدلول الاسم كما هو ظاهر ولا يختلف الحكم اذا فرضت أن الحد بالعرضيات فى وجوب العلم بوجود الحقيقة وأن ما حدت به باق ببقاء ذاتها

(٣) نسبة سواء على الاضافة أى نسبة لا يختلف فيها واحد عن آخر والحاصل أن البرهان على وقوع الكسوف برهان على أن كسوفا سيحصل ولا يلتفت فى البرهان الى شخصيته غير أن هذا الكلى ينحصر عند الوجود فى شخص فالذى يثبت بالبرهان لا يمنع تصوره وقوع الشركة فيه فلا يكون جزئيا كالشمس على ما قال

لان

لان الامر اذا صح أن له علة أكثرية ترجح جانب وجوده على عدمه حصل به الظن وهذا مثل نبات الشعر على الذقن عند البلوغ لعلة استحصاف(١) البشرة ومتانة النجار فان الغالب حصول هذه العلة فيغلب حصول معلولها وأما الاتفاقيات فعلى دخولها تحت الامكان برهان وأما تميز كونها من لا كونها فليس به علم ولا ظن والا لترجح أحد الجانبين وصار أكثريا

(الفصل الرابع)

فى أن الحد لا يكتسب بالبرهان والقسمة والاستقراء بل من طريق التركيب

كما قد(٢) وعدناك فى آخر المقالة الثانية بمضمون هذا الفصل فهذا حين ما ننجز الوعد فنقول الحد لا يمكن اكتسابه بالبرهان لان الوسط المترتب بين المحدود الذى هو الحد الاصغر فى القياس وبين الحد الذى هو الاكبر فيه لابد من أن يكون مساويا للطرفين فان الوسط(٣) لا يكون أخص من الاصغر فى موضوع ما ولا يجوز أن يكون ههنا أعم على الخصوص فان الاكبر يكون إما أعم منه أو مساويا ومساوى الاعم أعم فكيف اذا كان أعم فيكون الحد أعم من المحدود وهذا محال فوجب(٤) أن يكون الوسط لا محالة مساويا والمساوى للمحدود إما فصل أو خاصة أو حد آخر أو رسم ولا يجوز أن يكون فصلا أو خاصة لان الاكبر إما أن يحمل عليه مطلقا أو على أنه حد له فان حمل عليه مطلقا لم ينتج القياس الا حمله على الاصغر فقط وهذا مستغن عن القياس فان ذاتيات الشئ وأجزاءه معلومة الحمل عليه دون القياس وليس المطلوب هذا بل كون الاكبر حدا له وان حمل على أنه حد الاوسط فلا يخلو إما أن حمل على أنه حد له من حيث هو فصل أو خاصة أو على أنه حد لكل ما يوضع له و يوصف به والقسم(٥) الاول كاذب فليس حد النوع حد الفصل ولا حد الفصل من حيث هو فصل حدا للنوع وأما القسم الثانى فاما أن يكون الحمل فيه على أنه حد لكل ما يوضع له

(١) استحصاف البشرة أى استحكامها وقوله متانة النجار بنون ثم جيم أى الاصل يريد أصول الشعر فى الجلد أو أصل المزاج

(٢) كما قد وعدناك الخ وذلك فى آخر المقالة الثانية التى وضعها المصنف فى الاقوال الشارحة حيث قال « وقد بقى من المباحث المتعلقة بالحد معرفة طريق اكتسابه وهل يكتسب بالبرهان أم بطريق آخر لكننا لما لم نشرع بعد فى البرهان أخرناهذا البحث الى ذلك الفن ونورد هنالك مشاركات الحد والبرهان ان شاء الله »

(٣) فان الوسط لا يكون أخص الخ أى فى القضية الكلية وهى هنا كلية لان الحد انما يكون للنوع الذى هو الاصغر بأجمعه لا لبعضه

(٤) فوجب أن يكون الخ دعوى المصنف هى أن الاوسط لا بد أن يكون مساويا للطرفين ولم يثبت الا أن الاوسط يجب أن يكون مساويا للاصغر ثم استمر فى تتميم البرهان مع انه بنى عليه أن يكون الاوسط أخص من الاكبر ولم يتعرض لنفيه ولعله سكت عنه لظهوره مما سبق فانه وهو مساو للاصغر لو كان أخص من الاكبر لكان الاكبر أعم من الاصغر فيكون الحد أعم من المحدود

(٥) والقسم الاول كاذب الخ أى ان النتيجة تكون كاذبة فان الاصغر هو النوع المطلوب تحديده وقد حمل الاكبر على الاوسط الذى هو فصل على أنه حد له من حيث هو فصل فتكون النتيجة ان النوع هو الاكبر من حيث هو فصل وكذبه ظاهر وهذا التفسير هو ما يؤخذ من قول المصنف « فليس حد النوع حد الفصل الخ » ويمكن أن يترك الى ظاهره وهو أن القسم الاول هو الحمل على أنه حد له الخ أى يكون الكذب فى الكبرى ويكون قوله فليس الخ بيانا للكذب بما يؤدى اليه الحمل عند النتيجة والا فلو قصد حمل الاكبر على الاوسط على انه حد له من حيث هو فصل لم يكن فيه كذب فى ذاته

كيف كان أو لما وضع له وضعا حقيقيا والاول منهما[1] في هذا القسم كاذب أيضا اذ يوضع للفصل أو للخاصة غير النوع أيضا مما هو خاصته أو فصله كالباكي والخجل أو منتصب القامة وغيرها من خواص الانسان يوضع للضاحك الذى هو خاصته وليس حدا الانسان حدا لشيء منها وأما الثاني وهو أنه محمول على أنه حد لما وضع له وضعا حقيقيا فهو مصادرة على المطلوب الاول اذ المطلوب أن هذا هل هو حد النوع والموضوع الوضع الحقيقي للفصل أو الخاصة هو النوع فكيف يؤخذ في أجزاء البيان أن هذا حد للموضوع الحقيقي الذى هو النوع وهو[2] بعينه نفس المطلوب هذا مع أن الوسط يجب أن يكون أعرف للاصغر من الاكبر له وكيف يكون شيء غير الحد أعرف للمحدود من الحد وحد الشيء هو حقيقته وذاته فانه القول الدال على حقيقته وماهيته ولا أعرف للشيء من حقيقته وأما ان كان الوسط حدا آخر فهو باطل لانا قد بينا ان الشيء الواحد لا يكون له حدان تامان لان الحد التام هو المؤلف من جميع ذاتيات الشيء فاذا استوفيت جميعا في حد لم يبق للحد الآخر ما يتألف منه الا أن يكونا غير تامين بل اقتصر في كل واحد منهما على بعض الذاتيات بشرط أن كان كل واحد منهما مساويا في الحمل للمحدود وهذا باطل أيضا من وجهين أحدهما أن المكتسب بالبرهان لا يكون حدا تاما والثاني أن هذا الوسط لا يخلو إما أن يكون حمله على الاصغر حملا يشترط فيه انه حده والاكبر كذلك في حمله على الاوسط واما أن يكون الحمل فيهما أو في أحدهما حملا فقط من غير اشتراط أنه حد لما حمل عليه أما القسم الاخير فلا يلزمه [illegible] الاكبر محمول على الاصغر وهو معلوم دون القياس والقسم الاول باطل لان الكلام في كون الاوسط [illegible] ولا [illegible] حد الاوسط كالكلام في الاول فاما أن يكتسب بقياس أو طريق آخر [illegible] اكتساب بطريق فاذا اكتسب بقياس فاما أن ينتهى الى ما لا نهاية له او يقف و الى حد لم يفتقر الى وسط أو يدور فيتبين الآخر بالاول و [illegible] والانتهاء الى حد غيره [illegible] ع[3] مزبين حد وحد [illegible] يكون فيها أبين وأخفى وان اكتسب بطريق آخر [illegible] من طريق والكلام فيه كالكلام في الاول

والقسمة أيضا لا تفيد الحد لان القسمة تضع أقساما من غير تعيين قسم فان وضع منها قسم على التعيين

(١) والاول من هذا [illegible] ما يوضع له أى [illegible] النوع تحت الاوسط [illegible] ذاتيات وجميعها [illegible]

(٢) وهو بعينه نفس المطلوب [illegible] الفصل حملا حقيقيا [illegible] الدعوى بعينها وذلك مصادرة ظاهرة [illegible] أولا وبالذات [illegible] وظاهر

(٣) غير بين حد وحد [illegible] الوسط [illegible] أوضح وأخفى

كان وضعا مبتدأ لا مستفادا[1] من القسمة وان استثنى نقيض قسم لنتاج الباقى فإما أن وضع فى القسمة أن حد كذا إما كذا وإما كذا ثم استثنى لكن ليس حده كذا أو وضع أن الشئ فى نفسه إما كذا وإما كذا أى محمول عليه إما كذا وإما كذا والقسم الاول هو بيان الشئ بما هو أخفى منه لان حد الشئ أبين له مما ليس حده وأما الثانى وهو نتاج أجزاء الحد من استثناء نقائضها عن القسمة بان تقول الانسان إما حيوان أو غير حيوان لكنه ليس غير حيوان فهو حيوان وكذا إما ناطق أو غير ناطق وإما مائت أو غير مائت ثم ينتج الناطق والمائت باستثناء سلب غير الناطق والمائت ثم تجمع هذه الاجزاء وتؤلف قياسا آخر وهو ان هذه المحمولات الجوهرية المساوية للشئ قول مفصل دال على ماهية الشئ وكل قول مفصل دال على ماهية شئ فهو حده فمجموع هذه المحمولات حده فليس بشئ أيضا لان القياس الاول أيضا هو بيان الشئ بما هو مثله أو أخفى منه لان أجزاء الشئ بينة للحدود غير محتاجة للبيان وهى أبين من نقائضها أو مثلها فى البيان فليس سلب غير الناطق أبين للشئ من الناطق فكذا نظائره وأما القياس الآخر وهو أن مجموع هذه المحمولات قول مفصل من أمره كذا فهو توسيط حد الحد فبأى طريق عرف أن حد الحد هذا فكان مصادرة على المطلوب الاول وعلى الجملة فتوسيط[2] حد الاكبر بسبب أنه أبين للاصغر من الاكبر له وتوسيط حد الاصغر لان الاكبر ربما يكون أبين له من الاصغر ليس بقياس إلا على أقوام بله لا يخطر ببالهم معنى الشئ فاذا ذكر لهم حده تنبهوا لمعناه فابتدروا الى التصديق بالمحمول حين تصوروا معناه أو معنى الموضوع فكأن غناء هذا التوسيط فى افادة التصور لا فى التصديق بل التصديق حاصل لو كان التصور حاصلا دون هذا التوسيط واذا كان كذلك فمن يفهم أن الحد قول مفصل دال على ماهية الشئ ولا يسلم أن مجموع هذه المحمولات المساوية للشئ حد له كيف يسلم أنها قول مفصل دال على ماهية الشئ فان كان بينا أنها قول مفصل دال على ماهية الشئ كان بينا أنها حد دون هذا التوسيط فان معنى الشئ اذا كان بينا الشئ آخر كان هو بينا له لا محالة اذ ليس هو غير معناه وان لم يكن بينا أنها حد لم يكن بينا أنها قول مفصل دال على ماهية الشئ فكان مصادرة على المطلوب الاول من هذا الوجه أيضا

والاستقراء أيضا ليس طريقا الى اكتسابه لان الجزئيات[3] اذا احصرت فإما أن يحمل الحد عليها على

---

(١) لا مستفادا من القسمة فان اذا قلت الانسان اما حيوان ناطق واما ليس بحيوان ناطق ثم استثنيت الاول لم يكن ذلك الاستثناء آتيا من التقسيم بل أتى لك ذلك من أمر خارج عن مجرد القسمة ويكون كون الانسان حيوانا ناطقا أمرا معروفا لك من قبله ومبتدأ وأنت تعلم أن استفادة الحد بالتقسيم على هذا الوجه لم يقل به قائل وانما الذاهبون الى ذلك قالوا ان تقسيم الجسم مثلا الى نام وغير نام ثم تقسيم الجسم النامى الى حساس وغير حساس ثم تقسيم الجسم النامى الحساس الى ناطق وغير ناطق وتحصيل هذه الاقسام بعضها على بعض يؤدى الى معرفة حد الانسان بما علم من أجزائه من الجسم والنامى والحساس التى بها الحيوان وما خص منها وهو الناطق وهو على هذا الوجه برىء مما سيورده عليه المصنف وقد لعب المصنف وغيره بلفظ الاكتساب فظنوا أنه لا يكون الا بوضع الحدود أصغر فى الدليل لهذا قالوا ما قالوا وستر يد ذلك ايضاحا

(٢) توسيط حد الاكبر الخ وذلك فى قوله ان مجموع هذه المحمولات قول مفصل الخ فانه وسط قول مفصل الخ وهو حد الاكبر الذى هو الحد وقوله وتوسيط حد الاصغر كأن تقول ان مجموع هذه المحمولات هو ذاتيات الانسان كلها وذاتيات الانسان كلها هى حده فهو حده فالمجموع أى ذاتيات الانسان ووسط ها هنا الحد بين المجموع وبين الاكبر وهو حد الانسان وذلك التصرف لا يجوز الا على قوم بله كما قال المصنف

(٣) فان الجزئيات الخ أراد بها جزئيات النوع المحدود ويكون تحصيل الحد باستقرائه فى جميعها كما تقول زيد

أنه حد لكل واحد منهما من حيث هو شخصه وهو كاذب فليس حد النوع حداً للأشخاص الواقعة تحته من حيث هي أشخاص أو يحمل على أنه حد نوعها وهو مصادرة على المطلوب الأول أو يحمل مطلقاً لا على أنه حد فوجيه أن يكون محمولاً أيضاً على النوع من غير زيادة أنه حده

ولا يمكن اكتسابه أيضاً من حد الضد فإن ذلك الحد كيف اكتسب فإن اكتسب من هذا فهو دور وإن اكتسب بطريق آخر فليكتسب به هذا أيضاً على أنه ليس لكل محدود ضد ثم ليس أحد الضدين بأولى بأن يكتسب حد ضده من حده من الضد الآخر

فإذا تزيفت هذه الطرق كلها فلنبين طريق اقتناص الحد وهو طريق التركيب وذلك بأن نعمد إلى الأشخاص التي لا تنقسم من جملة المحدود سواء كان المحدود جنساً أو نوعاً ونتعرف المقولة التي هي واقعة فيها من جملة المقولات العشر ولا نكتفي بشخص واحد بل إن كان المحدود جنساً التقطنا أشخاصاً مع[1] أنواع واقعة تحته أو كان نوعاً قصدنا إلى عدة من أشخاصه ونأخذ جميع المحمولات المقومة لها التي في تلك المقولة من الأجناس وما هو كالأجناس والفصول أو فصول الأجناس وأعني بقولي ما هو كالأجناس الموضوع المأخوذ في ماهية العرض الذاتي الذي كالأنف للفطوسة ثم نأخذ الأعم ونردفه بالخاص القريب منه مقيداً به على ما عرفت التقييد ونجتهد في الاحتراز من التكرير مثل أن نقول جسم ذو نفس حساس حيوان فإن الحيوان قد تكرر وتارة مفصلاً وتارة مجملاً فإذا جمعت هذه المحمولات على هذا الوجه نازلاً من الأعم إلى الأخص ووجدتها مساوية للمحدود في الحمل والمعنى كان القول المؤلف منها دالاً على كمال حقيقة الشيء وهو الحد

أما المساواة في الحمل فهو أن كل ما يحمل عليه المحدود يحمل عليه هذا القول وكل ما يحمل عليه هذا القول يحمل عليه المحدود وأما المساواة في المعنى فهو الاشتمال على جميع ذاتيات المحدود بحيث لا يشذ منها شيء وكثير من الأقوال المساوية في الحمل لا يكون مساوياً في المعنى بل يفوته كثير من الذاتيات كما تقول الإنسان جسم ناطق فإن هذا مع اختصاصه بالإنسان ومساواته إياه يخل بمعنى الحيوانية وكما تقول الحيوان جسم ذو نفس حساس وتقتصر عليه فإنه ناقص في المعنى لأن للحيوان وراء هذا كونه متحركاً بالإرادة ويتساويان مع ذلك في الحمل

ثم إن كان لأقرب أجناس المحدود اسم موضوع كان الأولى إيراده لأنه يدل على جميع الذاتيات المشتركة بالتضمن ثم يردف بجميع الفصول الخاصة بالمحدود وإن كانت ألفاً وإن لم يكن له اسم أوردت ذاتياته مفصلة بدله أي حده وهذا كله مما سبق بيانه في المقالة الثانية لكن الغرض في إعادته التنبيه على أنه هو طريق التركيب وأن لا طريق إلى اقتناص الحد غيره

والقسمة وإن عزلناها عن رتبة إفادة الحد فلها معونة في طريق التركيب من وجوه ثلاثة أحدها دلالتها على ما هو الأعم والأخص من المحمولات فليستنبط منها كيفية تركيب أجزاء الحد في البداية

حيوان ناطق وعمرو حيوان ناطق وهكذا إلى فرض حصر جزئيات الإنسان مثلاً أو تقول في حد السيار المحصور عندهم في سبعة كواكب القمر يتحرك بفلك خاص به والشمس كذلك إلخ فالسيار كوكب متحرك بفلك خاص به وهذا أيضاً مما لم يذهب إليه أهل المنطق الأهم إلا ما يسهون به مما وسنأتي ببيانه به أن ينتهي المصنف من طريقه التي حددها لكسب البرهان

(١) مع أنواع واقعة تحته أي أشخاصاً يكون كل واحد أو عدة منها مصحوباً بنوعه الذي يدخل تحته وكان الأولى في التعبير من أنواع بدل مع أنواع كما هي عبارة غيره

بالاعم وتقييده بالاخص والثانى دلالتها(١) على انقسام الشئ من طريق ماهو فنجعل الشئ جنسا لما يليه فى الرتبة ونقرن فصله الخاص به من غير تجاوز الى فصول الاجناس الاخص منه فيجرى ترتيب الاجناس على هذا التوالى والثالث دلالتها على جميع الذاتيات عرضا كما دلت عليها طولا فان الشئ يمكن أن يقسم تقسيمين ليس قسما أحدهما تحت قسمى الآخر كانقسام الجسم ذى النفس الى المتحرك بالارادة وغير المتحرك مرة والى الحساس وغير الحساس أخرى فقسمة الشئ الى أقسام مترتبة بعضها فوق بعض قسمة طولية وقسمته الى أقسام متساوية فى الرتبة قسمة عرضية فاذا استقصى هذا الاستقصاء أوشك أن لا يفوت القسمة شئ من الذاتيات وانتهت الى الذاتيات التى اذا قسمت بعد ذلك وقعت القسمة بالعرضيات والاشخاص فان القسمة من الجوهر اذا انتهت الى الانسان وقفت ولم ينقسم بعدُ بالذاتيات وبعدها إما أن ينقسم الى الاشخاص أو الى الفصول العرضية كالكاتب والامى والخياط والحارث وغير ذلك

---

(١) دلالتها على انقسام الشئ من طريق ماهو الخ قال غير المصنف « ويجب ان يعلم أن للقسمة معونة فى التركيب لانه تحفظ بها الوسائط وترتيب أجزاء الشئ فى البداية بالاعم وتقييده بالاخص لدلالتها على انقسام الشئ الى المقول فى جواب ماهو والى غير المقول فى جواب ماهو فيجعل الشئ جنسا لما يليه ويقرن به فصله الخاص من غير تجاوز منه الى فصول أجناس أخص فيعلم ترتيب الاجناس على التوالى ولان القسمة كما تدل على الاجناس طولا تدل عليها عرضا الخ » فقد جعل الوجه الثانى من تتمة الوجه الاول وعلته وقد فصل المصنف الوجهين لان الترتيب بين الاعم والاخص شئ وترتيب الاجناس وتمييز كل واحد منها عن الآخر شئ آخر فلك أن ترتب بطريق القسمة ما فى الانسان الى أعم وأخص بدون رعاية لترتيب الاجناس كأن تقول الجوهر اما ممتد فى الابعاد الثلاثة امتدادا جوهريا أو غير ذلك والممتد اما نام واما غير نام والنامى اما حساس متحرك بالارادة أو غير ذلك والحساس المتحرك بالارادة اما ناطق أو غير ناطق فقد أتيت على أجزاء الحد مبتدئا بالاعم مقيدا له بالاخص ومع ذلك لا يوجد ترتيب للاجناس وانما هو سرد لاجزاء حقيقة واحدة وهى الانسان مبتدأ بالعام منتهيا بالخاص

لكنك لو أتيت القسمة من طريق ماهو بمعنى أنك قسمت ما جاء فى طريق ماهو الى المقول فى جواب ماهو وغير المقول فى ذلك الجواب بل مقول فى جواب أى شئ هو فى ذاته وكلما حصلت قسما جعلته جنسا لما يليه وقرنت بهذا الجنس الفصل الخاص بالذى يليه فقط من غير تجاوز الى ما تحته استفدت مع البداية بالاعم والتقييد بالاخص ترتيب الاجناس وطريق ذلك أنك متى حققت فى الانسان ذاتية الجوهر وذاتية الممتد فى الابعاد الثلاثة وفصلت الانسان بالقسمة عن غيره فى ذلك قلت بعد تحصيل هذا القسم فى ذات الانسان وهذا هو الجسم ثم تجعل الجسم جنسا لما يليه وهو الجسم النامى بان تنسبه الى الجسم الفصل الخاص بما يليه وهو النامى ثم تقول وهذا هو جنس الجسم النامى لانه يقال فى جواب ماهو على الحيوان والنبات ثم تضيف بطريق التقسيم الى الجسم النامى فصلى الحساس والمتحرك بالارادة فيتحصل لك جنس آخر وهو الحيوان ولو أنك لم تنظر فى التقسيم الى ما يقال فى جواب ماهو وما لا يقال واكتفيت فى القسمة بما يذكر فى طريق ماهو لم يتحصل لك الا فصول وهى وان كانت فصولا لاجناس بعضها أخص من بعض ولكن لم تفرز فيها تلك الاجناس ولن تفرز الا بعد قسمتها الى ما يقال فى جواب ماهو وما لا يقال

ولنأت الآن على ما وعدنا به من مناقشة المصنف فيما تبع فيه غيره من ان الحد لا يكتسب بالبرهان ولا بالقسمة ولا بالاستقراء زعموا أن لا طريق للحد الا التركيب وقد علمت بيانه مما ذكره المصنف وأنت تراه لا يتيسر لك الا بعد معرفة أجزاء الماهية وانها أجزاء لها وانه لا جزء لها سواها وان منها العام والخاص حتى يمكن لك التركيب على الوجه الذى يعتبر به التعريف حدا عندهم ولا يخفاك ان طالب الحد لماهية ما كالانسان مثلا لا بد ان يبتدئ بتمييز المحمولات التى تحمل عليها حملا عرضيا مما يحمل عليها حملا ذاتيا فأول ما يبتدئ ينظر فى الجوهر هل هو ذاتى أو غير ذاتى وربما يحتاج ذلك الى الدليل على نفى أنه عرضى ثم ينتقل الى الامتداد هل هو جوهر حتى يصح ان يكون جزأ من الانسان الذى هو جوهر وحاجة ذلك الى البرهان لا تخفى وهكذا يستقرئ جميع ما يصح ان يكون فى الانسان مبدأ لآثار تصدر عنه حتى يأتى على آخر ذلك بالاستقراء الحاصر وهو فى جميع ذلك يستعمل البرهان بضرورة لاثبات الجوهرية وجزئية الجزء للماهية

(الفصل الخامس)

فى مشاركات الحد والبرهان

قد بينا أن كل واحد من مطلبى لمَ وما الطالبة حقيقة الذات بعد[1] مطلب هل ولمَ تطلب العلة الذاتية فى البرهان وما تطلب الحد المعرّف لحقيقة الشئ وماهيته فيتفق سؤالان طلب البرهان والحد فى تأخرهما عن هل ويتفق الجوابان أيضا لان العلل الذاتية مقومة للشئ فهى داخلة أيضا فى جواب ماهو أى الحد بحسب دخولها فى جواب لم الطالب للبرهان الحقيقى وبهذا يعلم أن البرهان وان لم يكن طريقا الى اكتساب الحد فبعضه نافع فى حدس بعض الحدود وهى التى حدودها الوسطى علل ذاتية للشئ ولسنا نعنى بهذا أن هذه العلل يستفاد كونها ذاتية من البرهان كلا فما لم يعرف من قبل كونها ذاتية لا تجعل حدود البرهان بل نعنى به التنبه لها بالبرهان وزوال الغفلة بسببه ومثاله ما اذا سئل لم ينكسف القمر فقال لانه توسطت الارض بينه وبين الشمس وكلما وقع كذلك زال ضوءه فان كسوف الشمس يثبت به وعلة الكسوف أيضا وماهيته كذلك فان الكسوف هو زوال ضوء القمر لتوسط الارض بينه وبين الشمس فيستفيد من هذا البرهان للحد لكن الحد الكامل لا يكون حدا واحدا فى البرهان أى جزء مقدمة بل جزآن وإيرادهما فى الحد خلاف ايرادهما فى البرهان اذ يتقدم فى الحد ما أخرته فى البرهان ويؤخر ماقدمته فانك قدمت توسط الارض على زوال الضوء فى البرهان وفى الحد الكامل تؤخره فتقول الكسوف هو زوال ضوء القمر لتوسط الارض بينه وبين الشمس

فان جعلت كل واحد من جزأى البرهان حدا واتفق ان كان مميزا وان لم يكن حدا تاما سمى الذى يكون مقدما فى البرهان أى الحد الاوسط حدا هو مبدأ برهان مثل توسط الارض فى هذا المثال والذى يكون مؤخرا فيه أى الحد الاكبر حدا هو نتيجة برهان مثل زوال ضوء القمر ههنا وهذا انما يتفق اذا

ويستعمل القسمة حتى يحصل الذاتى من العرضى والعام من الخاص الى ان يكمل له الاجزاء ويصل الى اليقين بان لا جزء وراءها حد وبعد هذا كله يأخذ فى الترتيب ولا يستغنى فيه عن القسمة كما صرحوا به وهذا من البديهيات التى لا تخفى على طلاب العلوم وهم يعترفون بها فالموصل الى الحد فى الحقيقة هو البرهان والقسمة والاستقراء فتمام الطرق الثلاثة فى كسبه ولكنهم قالوا ان الحد مفيد للتصور والبرهان والقسمة والاستقراء مفيدة للتصديق فكيف يكون التوفيق لو كان البرهان كاسبا للحد لهذا حرصوا على ان ينفوا توسط البرهان وامثاله فى تحصيل الحدود فذوا يصرفون فى عماية أضلت عن الغاية المطلوبة طلاب من تحصيل المنطق ولو شاؤا لرجعوا الى ما قرروه من أن الحد الحقيقى يتوقف على التصديق بوجود المحدود وما ينوا به ذلك من أن الحد علم ولن يكون علما حتى يكون حكاية لمعلوم ولا يكون الشئ معلوما حتى يكون حقيقة ثابتة ينعكس مثالها الى الذهن ثم بعد ذلك كانوا ينتقلون الى أن الوصول الى كنه الماهية حتى يكون ما فى الذهن مثالا لذاتها لا لعرضها يحتاج الى التمحيص بالدليل فاذا حصلت عنده عدة تصديقات نشأ عنها فى الذهن عدة تصورات للماهية متى رتبت وجمعت على النسق المعروف مثلت الماهية واكتسبنا صورتها الحقيقية فتوقف الحدود على التصديق لا شناعة فيه وكأنهم راعوا فى الكاسب أنه هو المثل الاخير للماهية بعد تحصيل جميع ما يتوقف عليه ولا ينازعهم أحد أن طريقه الحد هو ترتيب الاجزاء بعضها مع بعض والله أعلم

(١) بعد مطلب هل تقدم فى مقدمة الفن الرابع ان ما الطالبة للحقيقة انما يسأل بها بعد العلم بوجود الماهية التى يطلب حقيقتها ان ما لا وجود له لا حقيقة له فى ذاته بل الحقيقة هى حقيقة أمر موجود وان مطلب هل المطلق متقدم لذلك على مطلب ما الطالبة لحقيقة الذات واستفيد مما سبق أيضا أن طلب لم متأخر عن مطلب هل المطلق لان طلب العلة الا علة قاد أو علة الوجود بحسب الامر فى نفسه وهذا لا يكون الا بعد التصديق بالوجود ومطلب هل المطلق يسمى السؤال عن الوجود لان هل البسيطة يطلب بها أن الشئ موجود أو ليس بموجود

كان بعض أجزاء الحد التام علة للجزء الآخر فما هو العلة من جزأى الحد التام اذا اقتصر عليه يسمى حدًّا هو مبدأ برهان وما هو المعلول اذا اقتصر عليه يسمى حدًّا هو نتيجة برهان والحدّ التام هو مجموعهما فلفظة الحدّ تقال بالتشكيك على خمسة أشياء وانما قلنا بالتشكيك لان المعنى فى هذه الاشياء ليس مختلفا من كل وجه فمن ذلك الحدّ الشارح لمعنى الاسم وهو الذى لا يلتفت فيه الى وجود الشئ فى نفسه ومهما كان وجود الشئ غير معلوم فالحد لا يكون الا بحسب الاسم كتحديد المثلث المتساوى الاضلاع فى فاتحة أصول الهندسة فاذا صح للشئ وجود علم أن الحد لم يكن بحسب الاسم فقط ومن ذلك الحد بحسب الذات فمنه ما هو مبدأ برهان ومنه ما هو نتيجة برهان ومنه ما هو حد تام يجتمع منهما ومن ذلك ما هو حد لامور لا علل لها ولا أسباب أو أسبابها وعللها غير داخلة فى جواهرها مثل تحديد النقطة الواحدة والحد وما أشبه ذلك فان حدودها الا بحسب الاسم فقط ولا مبدأ برهان ولا نتيجة ولا مركب منهما

(الفصـــل السادس)

فى أقسام العلل وتفصيل دخولها فى الحدود والبراهين ليتم به الوقوف على مشاركة الحد والبرهان

العلة تقال على أربعة معان الاول الفاعل ومبدأ الحركة كالنجار للكرسى والاب للصبى الثانى ما يحتاج اليه ليقبل ماهية الشئ وهو المادة مثل الخشب للكرسى ودم الطمث والنطفة للصبى الثالث الصورة فى كل شئ فانه ما لم تقترن الصورة بالمادة لم يتكون الشئ مثل صورة الكرسى الرابع الغاية التى لاجلها الشئ كالسكن للبيت والصلاح للجلوس للكرسى

وكل واحدة من هذه العلل تصلح أن تقع حدودا وسطى لان كل علة لشئ فى شئ فهى واسطة بينهما لكن منها ما هو قريبة ومنها ما هى بعيدة ومنها ما هى بالذات ومنها ما هى بالعرض والقريب من العلة الفاعلية هى كالعفونة للحمى ومن العلة الصورية كقيام خط على خط عن زاويتين متساويتين لكون الزاوية قائمة ومن العلة المادية كاستيلاء اليابس على الرطب فى الاخلاط للموت ومن العلة الغائية كتنقى(١) احتقان الخلط واستيلاء البرد للمشى للحمام وأما البعيدة من العلة الفاعلية فكالشره (٢) للحمى ومن العلة الصورية كقيام خط على خط لكون الزاويه قائمة ومن العلل المادية كتضاد(٣) الاركان للموت ومن العلل الغائية كتوقى سوء الهضم للمشى وأما ما بالذات من العلة الفاعلية فكالثقل لانهدام الحائط وكالسقمونيا فانه يسخن بذاته ومن المادية فكالصقالة لعكس الشبح

(١) كتوقى احتقان الخلط أى ان الداعى الى المشى للحمام والغاية منه هو دفع احتقان الاخلاط ودفع استيلاء البرد على المزاج

(٢) فكالشره بالتحريك وهو اشتداد الرغبة فى الاكل والافراط فيها فانه سبب لكثرة الاكل وتناول ما قد يضر من المأكولات وذلك سبب العفونة وهى سبب الحمى

(٣) كتضاد الاركان للموت الاركان العناصر وتضادها هو تضاد آثارها كالحرارة التى هى أثر لما يولدها من تلك العناصر فانها تضاد البرودة وهى أثر ما يولدها من العناصر فهذا التضاد سبب فى التفاعل بينها وقد يغلب أحدها على الآخر فيستولى عليه كاليبس يستولى على الرطوبة فينشأ عنه الموت

ومن الصورية فتخيل كون الزاويتين متساويتين فى الجنبين لكون الخط عمودا ومن الغائية فكالصحة للشى وأما بالعرض من العلة الفاعلية فكزوال الدعامة لزوال الحائط وكالسقمونيا يبرد لانه يزيل المسخن أعنى الصفراء وكذلك شرب الماء البارد يسخن لانه يجمع[1] مع المسخن ومن المادية فكالحديدية[2] لعكس الشبح ومن الصورية فككون[3] الزاويتين الواقعتين عن جنبى الخط قائمتين لكون الخط عمودا ومن الغائية فكالعثور على كنز للشى

وقد تكون كل واحدة من هذه العلل الاربع قريبة كانت أو بعيدة بالقوة وقد تكون بالفعل واذا كانت بالفعل كانت سببا لكون المعلول بالفعل وأما اذا كانت بالقوة فليست سببا لكون المعلول بالقوة فان ذلك للمعلول[4] من نفسه وقد تكون كل واحدة منها خاصة كالبناء للبيت وقد تكون عامة كالصانع للبيت

واعلم أن المعلول اذا وضع[5] بالفعل فقد وضعت العلل كلها لكن الغاية ربما لم توجد بعد من حيث هى للاعيان كالاضطجاع مع وجود الفراش فانما كان كذلك لانها ليست علة من حيث هى موجودة فى الاعيان بل من حيث هى ماهية فان معناها اذا تخيل فى ذهن الفاعل بعثه على الفعل فهى من حيث معناها وماهيتها علة العلة الفاعلية ومن حيث هى موجودة معلولة لها ان كانت من الغايات الحادثة بالفعل

والعلل الاربع للشى الواحد اذا حصلت بالفعل فلا شك فى حصول المعلول أما آحادها[6] فمنها ما يلزم من وجوده وجود المعلول لا لانه وحده مجموع العلل ولكنه من جملتها بحيث لا ينفك وجوده عن

---

(١) لانه يجمع المسخن وذلك مما يسمى برد الفعل فان الماء البارد اذا صب على جزء من البدن برد فى الحال وانحصر الدم منه ثم بعد ذلك يرتد بقوة فيحصل التسخين بالعرض وكذلك الماء البارد يحرز بعض الابخرة ويحصرها وهى مما يسخن

(٢) فكالحديدية لعكس الشبح وذلك ان كان المستقبل الذى يعكس الشبح حديدا

(٣) فككون الزاويتين الواقعتين عن جنبى الخط الخ تقدم أن كونهما متساويتين علة صورية بالذات لكون الخط عمودا أما كونهما قائمتين فهو علة صورية لعمودية الخط بالعرض لان كونهما قائمتين علة لكونهما متساويتين فى الجنبين بحيث تكون كل واحدة منهما فى جانب مساوية للاخرى فى الجانب الآخر

(٤) فان ذلك للمعلول من نفسه وذلك لان كونه بالقوة ليس شيأ آخر وراء كونه ممكنا وذلك له فى ذاته هو قول الظاهرى لان المعدوم فى ذاته لا يقوم به وصف لا قوة ولا فعل وانما الوصف فى الحقيقة لشى أنه يمكن أن يصير ذلك المعلول أو أن يفعله والصواب ان يقال ان المادة مثلا اذا كانت بالقوة فهى غير موجودة بالفعل وما لا يكون موجودا لا يكون علة لكون شى بالقوة أو بالفعل وانما يكون الشى علة لما بالقوة لشى آخر هو موجود بالفعل اما مادة أخرى عنه او فاعل يمكن له ان يفعله أو ما يشبه ذلك أما المعدوم فى ذاته فلا وصف له كما تقدم

(٥) اذا وضع بالفعل أى اذا ثبت انه موجود بالفعل فقد ثبت ان العلل الاربعة قد وجدت وعبر عن ذلك بالوضع لانه أشبه بوضع بعض أجزاء الشرطية فى الاستثنائى لاستنتاج وجود الجزء الآخر

(٦) فمنها ما يلزم من وجوده وجود المعلول الخ أى ما يلزم من العلم بوجوده العلم بوجود المعلول سواء كان وجوده متقدما بالذات على وجود المعلول أو كان وجود المعلول متقدما عليه فى الاعيان وليس هذا الا لوجود ذلك الواحد من العلل هو مجموع ما يلزم لوجود المعلول بل لان نسبته الى جملة العلل بحيث لا ينفك وجوده عن وجودها كالعلة الصورية فانها لا تكون موجودة الا اذا وجدت المادية والفاعلية وتصور الغائية أو بدؤها فى الطبيعة فيلزم وجود المعلول اذ عند وجودها فاذا علمت بوجودها علمت بوجوده حتما لاستلزام العلم بوجودها العلم بوجود مجموع العلل والعلم بوجود مجموع العلل يستلزم العلم بوجود المعلول لانه لازم عن العلة التامة وهذا ما قال فيه قوله أما الصورة الخ

وجود جميعها فيلزم وجود المعلول إذن عند وجوده بجملتها ومنها ما لا يلزم فيه ذلك أما الصورة والغاية فيلزم[1] من وجود كل واحد منهما وجود المعلول وأما المادة ففي كثير من الامور الطبيعية تلزم عند حصول استعدادها الصورة بالضرورة ويوجد بوجود الصورة المعلول والغاية أيضا فان هذه الضرورة لا تمنع الغاية اذ الامور الطبيعية وان كانت كلها ضرورية فهي لغايات مثل أن المادة التي خلقت منها الاسنان الطواحن عريضة اذا حصلت بتمام الاستعداد تلزمها الصورة ضرورة ومع ذلك فان خلق عرضها لتمام وغاية وهو طحن الطعام كما أن خلق حدة الانياب لتمام وغاية وهي قطع الطعام وفي كثير منها لا يلزم[2] حصول استعدادها الصورة لان تلك الصورة تحدث بحركة من علة محركة ولا حركة الا في زمان ومن هذا القبيل الامور الصناعية فان الصورة لا تلزم منها من مجرد وجود المادة فربما لم يسبق الفاعل الى المفعول وان حصل استعداد المادة لان الفاعل ربما كان غريبا خارجا فربما يلاقي المادة وربما لا يلاقي أما اذا كان الفاعل قوة طبيعية في جوهر المادة فلا يمكن أن لا يصدر عنها فعلها عند حدوث الاستعداد التام سواء كان دفعة أو في زمان وأما الفاعل فليس يجب من وضعه في كثير من الاشياء وضع المعلول بل ربما لا يجب من وضعه مع وضع القابل الذي هو المادة أيضا وجود المعلول ما لم يوجد شرط آخر مثل القوة المبردة التي في الافيون اذا وصلت الى البدن فما لم ينفعل الافيون أولا عن الحرارة الغريزية لم يؤثر بالتبريد فيه

فاذا كان الامر على هذا الوجه في آحاد العلل فكل واحدة من أصنافها وان صلحت لأن تكون حدا أوسط لكن لا ينقطع سؤال اللم الا باعطاء العلة الذاتية الخاصة القريبة التي بالفعل

ومما يناسب هذا البحث أن هذه العلل بعضها يساوي المعلولات في الحمل أي ينعكس عليها وبعضها[3] أخص منها مثل كون السحاب عن تكاثف الهواء بالبرد وعن انعقاد البخار وكل واحد منهما أخص من السحاب ومثل كون الحمى عن عفونة الخلط تارة وعن[4] حرارة الروح أخرى بلا عفونة وهذه العلل الخاصة قد تشترك في معنى عام يكون العلة المساوية للمعلول الذي هو أعم من كل واحدة منها وقد لا تشترك أما ما لا تشترك فلا تجعل حدودا وسطى الا لموضوعات لها أخص من الاكبر فلا تكون علل وجود الاكبر على الاطلاق بل علل وجوده للاصغر الاخص فان الحمى المطلقة ليست معلولة للعفونة بل[5] حمى أصحاب الغب وكذلك النوع ليس علة وجود الجنس مطلقا بل هو لما تحت النوع

---

(١) فيلزم من وجود كل واحد منهما وجود المعلول لا على معنى ان وجود المعلول يحصل بوجود احدى هاتين العلتين فان وجود المعلول انما يحصل بحصول مجموع العلل الاربع بل على معنى أنه متى حصل وجود شئ منهما يعلم ان المعلول قد حصل

(٢) لا يلزم حصول استعدادها الصورة الصورة فاعل يلزم مؤخر عن مفعوله وهو حصول وذلك كأن يستعد الحديد لان يكون سيفا مثلا بوصول درجة الحرارة مع الاحماء الى حد الاحمرار لكنه يحتاج الى طرق الطارق لينال صورة السيف

(٣) وبعضها أخص كما كان المعلول يصدر عن علل متعددة كل واحدة منها مستقلة في تحصيله كانت كل واحدة أخص من المعلول لانها كما وجدت وجد المعلول وقد يوجد المعلول بدونها عن العلة الاخرى

(٤) وعن حرارة الروح أخرى أراد به الروح الحيواني المنبث في العروق عن حرارة الدم ويعدونه مدار الحياة الحيوانية

(٥) بل حمى أصحاب الغب بغين مكسورة وباء مشددة أي الذين تغبهم الحمى في أوقات متقطعة فلو ثبت عندك تعفن الاخلاط لم يمكنك ان تثبت للتعفن الاخلاط أنه محموم على الاطلاق بل انه محموم حمى الغب وانما يثبت ذلك للبعض

من شخص أو صنف أو نوع دونه وأما ما تشترك في معنى عام فان حمل الاكبر على الحدود الوسطى التي
هي أخص لا يكون(١) أولا ولكن بتوسط ذلك العام مثل انتشار الورق لشجرة التين والخروع والكرم
فان العلة المساوية للانتشار في جميعها جمود رطوبتها وانفشاشها أما كون هذه تينة وهذا خروعا أو كرما
فهي أمور أخص من الانتشار الذي هو الاكبر لكن جمود الرطوبة التي هي العلة المساوية ليس لهذه
الوسطيات الخاصة أيضا أولا ولكن بتوسط أمر عام وهو عريض الورق فالتين والخروع والكرم
عريضة الاوراق بلا واسطة وعريض الاوراق تنفش رطوبته بلا واسطة ومنفش الرطوبة ينتثر ورقه
بلا واسطة فالعلة المساوية للانتثار القريبة منه هي الانفشاش والانفشاش ليس أولا لهذه الخواص
بل لعريض الورق فمثل هذه العلل هي المنعاكسة على معلولاتها

واعلم أن بعض العلل والمعلولات قد تترتب ترتيبا يوهم الدور مثل ابتلال الارض بسبب حدوث المطر
وحدوث المطر من الغيم وحدوث الغيم بسبب تصاعد البخار وتصاعد البخار من ابتلال الارض فاذا
حذفت المتوسطات كان ابتلال الارض بسبب تصاعد البخار وتصاعد البخار من ابتلال الارض لكن
هذا انما يكون دورا لو كان الابتلال الذي هو العلة هو بعينه المعلول وليس كذلك بل هو غيره بالشخص
وانما هو هو بالنوع فليس فيه محال دوري فان قيل ان لم يكن هذا دورا فيلزم حكم الدور فيما ذكرتم من
جهة أخرى وهو أنه اذا كان كثير من العلل يساوي المعلولات مثل توسط الارض للكسوف ومثل
انفشاش الرطوبة الماسكة لانتثار الورق ومثل القرع المقاوم للصوت فممكن أن تبين العلة بالمعلول
والمعلول بالعلة فيكون دورا قلنا ليس اذا كان كل منهما مساويا للآخر جاز توسطه لبيان الآخر بل
الصالح للتوسط ما هو الاعرف فلئن كانا متساويين في المعرفة والجهل فلا بيان لاحدهما بالآخر فان
عرف التوسط بحساب قبل الكسوف فهو أعرف فاذا أثبت بتوسطه الكسوف كان بيانا حقيقيا
أو عرف الكسوف بالحس قبل معرفة التوسط فاذا أثبت التوسط به كان بيانا حقيقيا أيضا هذا مع
أن توسيط العلة يعطي برهان اللم وتوسيط المعلول يعطي برهان الان فليس استعمالهما وسطين من
وجه واحد فلا يلزم الدور فقد قلنا في العلل ودخولها في البراهين

وأما دخولها في الحدود فان كان الغرض من الحد تصور الشيء من جهة ماهيته فيتم من هذه العلل بما
هي أجزاء القوام ولا يؤخذ معها ما هي خارجة عن ذات الشيء وان كان الغرض تصور ماهيته كما
هو موجود ولا يتحقق ذلك الا بجمع علله الداخلة في القوام والخارجة عنه فلا بد من دخولها فيه وعلى
الوجهين جميعا فلا يدخل في الحد الا العلل المساوية للمحدود وأما التي هي أخص مثل انطفاء النار

المحموم من دون البعض الآخر وكذلك يقال في النوع بالنسبة الى [illegible] فان النوع وهو علة [illegible] بلا واسطة لثبوته بالنسبة الى أفراد ذلك النوع خاصة [illegible] لافراد نوع آخر بواسطة ذلك النوع الآخر

(١) لا يكون أولا الخ يريد ان يفرق بين ما تشترك فيه العلل في أمر عام وبين ما [illegible] النوع [illegible] في توسيط النوع تقول مثلا هذا انسان وكل انسان حيوان فيعلم ثبوت الحيوان لفرد الانسان والحيوان [illegible] الانسان أولا بلا واسطة لانه جنسه القريب وهكذا تقول في أفراد الفيل والفرس [illegible] النوع في ثبوت الاعم منه لفرده ولكن لا على الوجه [illegible] فان العلل المتنوعة [illegible] الانواع كالتين والخروع والكرم التي [illegible] انتشار الورق الذي هو عام [illegible] لم تكن علة لثبوت هذا العام مباشرة لان غاية [illegible] الى [illegible] في الحقيقة لم يكن حمل ذلك العام المراد اثباته عليها حملا أوليا بل بلاحظ [illegible] توسط الامر الذي [illegible] تين منتثر الورق لم يكن ذلك استدلالا صحيحا لانه لم يأت بالعلة القريبة اللهم الا اذا كانت [illegible] القريبة [illegible]

وانكسار القُمْقُمة والقرع بالعصا وغير ذلك للصوت[1] فليس شئ منها يدخل فى حدود ما هو أعم منها وان دخلت فى البرهان فان وجد لها معنى عام مثل القرع المقاوم الذى هو العام لجميع علل الصوت كان المأخوذ فى حد الصوت وأما العلل الخاصة فتوجد لجميع أنواع ذلك الأعم مثل[2] انطفاء النار لحد الرعد لا لحد الصوت المطلق ومثل العفونة لحى الغب لا للحمى المطلقة

وقد يحد الشئ بجميع علله الاربع ان كانت له وكان الغرض من الحد تحقيق ماهيته على حسب وجودها كما تقول فى حد السيف انه سلاح صناعى من حديد مطول معرّض محدد الاطراف لتقطع به أعضاء الحيوان عند القتال فالسلاح جنس والصناعى فصل من المبدإ المحرك أى الفاعل ومن الحديد فصل من المادة ومطوّل معرّض محدد الاطراف فصل من الصورة وليقطع به أعضاء الحيوان عند القتال فصل من الغاية

(الفصل السابع)

فى رسوم ألفاظ استعملت غير مشروحة المعانى وهى العلم والعقل والظن والجهل والذهن والفهم والفكر والحدس والذكاء والحكمة

العلم هو اعتقاد أن الشئ كذا وأنه لا يمكن أن يكون الا كذا اعتقادا لا يمكن زواله اذا كان الشئ فى نفسه كذلك وحصل هذا الاعتقاد بواسطة أوجبته ويقال علم لتصور الماهيات بالحد واذا حصل

معلومة من قبل فتكون هى الوسط فى الحقيقة وغاية الامر انك حذفتها عند التأليف ومتى كانت العلة القريبة وهى الامر الذى يعم جميع العلل الخاصة ملحوظة كان توسيطها منتجا للاكبر على الاطلاق لا فى أفراد نوع من هذه الانواع فقط فاذا من رأيت فى الحكم أن كل منتفش الرطوبة فهو منتثر الورق ثبت الانتثار لكل ما هذه حاله سواء كان كرما أو خروعا أو تينا بلا تخصيص لواحد منها فاذا قلت هذا تين وكل تين عريض الورق وكل عريض الورق فهو منتفش الرطوبة وكل منتفش الرطوبة فهو منتثر الورق فهذا منتثر الورق دخل فى الحكم أفراد الكرم والخروع يعنى أنه يكون نتيجة تمع نتيجة ولا تكون العلة وهى نوع التين من قبيل العلل الخاصة التى لا تنعكس على معلولها لانها ليست العلة الحقيقية والعلة الحقيقية عريض الورق ونفس الرطوبة وهما مساويان للانتثار متعاكسان عليه

وانتثار الورق سقوطها وانتفاش الرطوبة تخلخلها وذهابها كأنه انفعال من النفش ويقال نفش القربة اذا حل وكاءها ليخرج ريحها وهذه الانواع من الشجر لا تنفك يتساقط ورقها بخلاف غيرها مما ليس ورقه بعريض فان التساقط يعروها فى أوقاته الخاصة

(١) قوله للصوت أى تعلق بجميع ما تقدم من انطفاء النار وانكسار القمقمة والقرع بالعصا وانطفاء النار من أسباب الصوت اذا صب الماء على الشئ المحترق يصعد له صوت كما هو معلوم أو اذا التهبت المواد الجوية ثم انطفأت انهار بعضها على بعض وهوت متدافعة فيحصل صوت وهو الرعد على ما ذهب اليه بعض قدماء الحكماء والقمقمة الجرة كالقمقم وكل واحد من هذه الثلاثة علة خاصة للصوت فلا يدخل ولا واحدة منها فى حده لان الصوت أعم منها فلا تقول الصوت ما يسمع بسبب القرع بالعصا أو عند انطفاء النار مثلا فان تعريفك لا يكون جامعا لجميع أفراد الصوت لكن هذه العلل الخاصة تدخل فى البرهان لانه يجوز الاستدلال بحصول العلة الخاصة على حصول المعلول فى ذلك الموضع الخاص

(٢) مثل انطفاء النار بحد الرعد ذهب ارسطو ومن تبعه الى أن الرعد يحصل من تقلقل الدخان طلبا للنفوذ الى العلو فى السحاب المتكاثف من البخار البارد فان لا انطفاء حرارة البخار وتكاثفه بالبرد لما حصل الرعد وكذلك قد يحصل الرعد من اندفاع الدخان الى أسفل عند وجود ريح مقاومة وقد أشعلته المحاكة والحركة فتنطفئ الشعلة ويكون الرعد

هذا الاعتقاد على هذا الوجه من غير واسطة سمي عقلا تصورا كان أو تصديقا مع ان لفظة العقل قد تستعمل لمعان أخرى في الحكمة لا تتعلق بغرضنا تعدادها

والظن الحق هو اعتقاد أن الشيء كذا مع اعتقاد أنه يمكن أن لا يكون كذا فان كان الشيء في نفسه(١) كما اعتقده وهو في نفسه يمكن أن لا يكون كذا واعتقاده على نحو الثبوت والبت كان هذا علما لا ظنا وان كان الشيء في نفسه كما اعتقده لكن لا ثبات لاعتقاده بل اعتقاده أنه يمكن أن لا يكون كذا هو تجويز من جهة أن الشيء الذي يفرضه كذا عسى أن لا يكون كذا فهو ظن حق مركب بجهل بسيط هو عدم العلم

والجهل منه بسيط ومنه مركب فالبسيط هو أن لا يكون في النفس رأي في المسئلة البتة والمركب أن لا يكون في النفس الرأي الحق مع حصول رأي باطل يضاد العلم حصولا بتا فان كان مع تجويز أن لا يكون كذلك لكن الميل الأغلب الى الرأي الباطل فهو الظن الكاذب والاول انما سمي جهلا بسيطا لانه ليس فيه الا عدم الرأي فقط وهذا عدم مع حصول رأي آخر فكان مركبا من العدم والوجود

واعلم انه لا يجتمع علم وظن في شيء واحد لشخص واحد لان العلم يقتضي رأيا ثابتا والظن رأي غير ثابت ولا يجتمع أيضا ظن صادق وكاذب لشخص واحد في شيء واحد لانه ان تساوي رأي انه كذا ورأي انه ليس كذا كان شكا لا ظنا وان غلب أحدهما فهو الظن دون الآخر

والذهن قوة للنفس معدة نحو اكتساب الآراء

والفهم جودة تهيؤ هذه القوة نحو تصور ما يرد عليها من غيرها

والفكر حركة ذهن الانسان نحو المبادئ ليصير منها الى المطالب

والحدس جودة حركة لهذه القوة الى اقتناص الحد الاوسط من تلقاء نفسها

والذكاء شدة استعداد هذه القوة للحدس في الطبع مثلا اذا رأى القمر انما يضيء دائما جانبه الذي يلي الشمس وينتقل ضوءه الى مقابلة الشمس حدس في الحال أن القمر يستنير من الشمس

والحكمة خروج نفس الانسان الى كماله الممكن في جزأي العلم والعمل أما في جانب العلم فأن يكون متصورا للموجودات كما هي ومصدقا بالقضايا كما هي وأما في جانب العمل فأن يكون قد حصل عنده الخُلق الذي يسمى العدالة وربما قيل حكمة لاستكمال النفس الناطقة من جهة الاحاطة بالمعقولات النظرية والعملية وان لم يحصل خُلق

(الفن الخامس)

في المغالطات في القياس

واذ أعلمناك الطريق الموصل الى التصديق اليقيني الذي لا ريب فيه وهو البرهان فنشير اشارة خفيفة

(١) فان كان الشيء في نفسه كما اعتقده الخ يريد أن امكان الشيء في نفسه لا مدخل له في حقيقة الظن مادام نفس الاعتقاد باتا لا تجويز في نفس المعتقد لنقيضه عنده مثلا نعتقد اعتقادا باتا أن في الانسان قوة التمييز بين الخير والشر فهذا علم ويقين لا مجال فيه لاحتمال النقيض عندنا والواقع ان الانسان في نفسه له تلك القوة وان كان من الممكن أن يسلب هو في نفسه تلك القوة و يجوز أن يكون الله قد خلقه أو أن يصيره فاقد قوة هذا التمييز وانما المدار في الظن على ان يكون التجويز من قبل الظان أن يكون عنده احتمال أن لا يكون اعتقاده مطابقا للواقع كظنك ان فيك قوة ان تبلغ الغاية من العلم الذي تطلبه ويدخل في الظن ما يحصل في النفس مع الغفلة عن النقيض كما في تصديق المقلد اذا لم تعرض له الشبهة فيما صدق به وان كان يتقلقل ما في نفسه بمجردها

الى حصر مجامع الغلط الواقع فى هذا الطريق كما حصرنا أنواع الغلط الواقع فى طريق التصور بعد ماعلمناك الطريق

والغلط فى كيفية ذلك القياس البرهانى إما أن يقع من جهة مادته التى هى المقدمات أو من جهة صورته التى هى التأليف أو منهما جميعا والواقع فى المقدمات إما لكذبها أو لانها ليست غير النتيجة أو لانها ليست أعرف من النتيجة وما يقع من جهة كذب المقدمات انما هو لالتباسها بالصادقة إما فى اللفظ أو فى المعنى فان الكاذب لا يُميل نفسَ ذهن العاقل الى التصديق به الا لمناسبة بينه وبين الصادق وهذه النسبة لا تعدو اللفظ والمعنى أما اللفظى فأكثره من جهة الالفاظ المشتركة بين معنيين فصاعدا وقد يكون من جهة الالفاظ المتباينة الملتبسة بالمترادفة وهى التى تشترك فى معنى وتفترق فى معنى معتبر فيغفل الذهن عما فيه الافتراق ويُجرى اللفظين مجرى واحدا فى جميع الاحكام وربما كان لما فيه الافتراق أثر فى تغيير الحكم مثل الخمر والسلافة فان للسلافة زيادة معنى من الصفاء والتروق مع تواردهما على موضوع واحد وكالسيف والصارم فان الصارم وضع لما وضع له السيف مع وصف الحدة والذى من جهة اشتراك اللفظ فاما أن يكون بحسب بساطته أو بحسب تركيبه وما هو بحسب بساطته فاما أن يكون فى جوهره وإما فى هيئته والذى فى جوهر اللفظ ووضعه الاصلى فهو ما قدمناه فى المقالة الاولى من الالفاظ المشتركة ومن جملة ذلك أيضا الالفاظ المتشابهة والمشككة وما هو فى هيئته وصيغته فكاللفظ المشترك بين الفاعل والمفعول كالقابل الذى صيغته صيغة الفاعل وليس له فعل فيظن من حيث الصيغة ان القبول فعل حتى اعتقد بعض ضعفاء العقول أن الهيولى الاولى لها فعل لانها قابلة والقابل فاعل القبول

وأما الاشتراك التركيبى فقد يكون ما يعرض بسبب التصديق مثل قولك ضربُ زيد فيحتمل أن يكون ضرب زيد ضاربا أو مضروبا وكما تقول فى العجمية غلام حسنْ بالسكون فيهما فيحتمل أن يكون الحسنُ اسما للغلام والمراد تعريف الغلام باسمه ويحتمل أن يكون اسما السيده ويكون المراد اضافة الغلام اليه مع ان الفصيح فى لغة العجم لمعنى الاضافة تحريك الغلام بالخفض مثل قولك غلامِ حسنْ وقد يعرض بسبب الوقف والابتداء كقول الله تعالى وما يعلم تأويله الا الله والراسخون فى العلم يقولون آمنا به فان معنى الكلام اذا وقف على الله يغاير معناه اذا وقف على الراسخين فى العلم وقد يعرض بسبب انصراف[1] الكنايات ودلائل الصلات الى أمور مختلفة مثل قول القائل كل ما علمه الحكيم فهو كما علمه فان هو اذا انصرف الى الحكيم كان معنى الكلام مغايرا له لو انصرف الى كل ما ومن هذا القبيل زيادة تدخل القضية فتشتبه[2] فى الحال ولا يدرى أهى جزء من الموضوع أو من المحمول مثل قولنا

---

(١) انصراف الكنايات ودلائل الصلات الكنايات هى الضمائر وأسماء الاشارات وهى ما تدل على معنى لا على انها اسم خاص وضع للدلالة عليه بخصوصه ودلائل الصلات هو ما يتصل بالمبهم لبيانه أما مثال الكناية فقد ذكره وأما الاشتباه فى دليل الصلة فكما فى قولك الانسان وما يفعله ممكن فانك لو جعلت الصلة لفعل الانسان صحت القضية وان جعلتها الفاعل الانسان لم تصح لان فاعل الانسان واجب وهو وان رجع الى تصريف الكناية لان العمدة فى الصلات الضمائر لكن لما لم تكن الضمائر ظاهرة فى القول فى نحو هذا المثال لم يلتفت الا الى الصلة نفسها الا الى ما استكر فيها الاسماء والتصريف ليس لضمير واحد فانك فى الاحتمال الثانى جعلت الضمير فى يفعل لما والضمير المفعول للانسان بخلاف ما تصنع فى الاحتمال الاول لذلك روعيت الصلة بتمامها وجعلت موضعا مستقلا للاشتباه

(٢) فتشتبه فى الحال أى يشتبه حالها من كونها جزأ من الموضوع أو جزأ من المحمول

الانسانية من حيث هي الانسانية خاصة وليست بخاصة فان قولنا من حيث هي الانسانية قد يؤخذ جزأ من المحمول وقد يؤخذ جزأ من الموضوع ويختلف(١) المعنى بسببه واذا اقترن بهذه القضية قضية أخرى على تأليف قياسي يختلف الحال فيه بين جعله محمولا وموضوعا وقد يعرض بسبب تردد حرف العطف بين دلالته على جمع الاجزاء وبين دلالته على جمع الصفات مثل قولك الخمسة زوج وفرد فاذا عنى به جمع الاجزاء صدق لان الخمسة حاصلة من جزء هو ثلاثة وجزء هو اثنان وأحدهما زوج والآخر فرد وان عنى به جمع الصفات كذب لان الخمسة لا تجتمع لها صفة الزوجية والفردية فيعرض من هذا انه قد لا يصدق مفترقا ما يصدق مجتمعا فانك اذا قلت الخمسة زوج ووقفت كذب قولك لان حمل الشيء وحده لا يفهم منه في العادة الا كون الشيء موصوفا به لا كونه جزأ منه وقد يصدق الشيء مفترقا ولا يصدق مجتمعا مثل أن يكون زيد طبيبا غير ماهر في الطب ويكون ماهرا في الخياطة فاذا قيل زيد طبيب صدق واذا قيل زيد بصير(٢) صدق أيضا لانه اذا صدق حمل البصير المقيد بالخياطة عليه صدق المطلق أيضا فان المقيد اذا صدق صدق المطلق من غير عكس ثم اذا جمع بينهما أوهم التركيب والجمع من حيث العادة كونه بصيرا في الطب فكان كاذبا وان كان يصدق اذا عنى به حالة الجمع ما يعنى به حالة الافراد لكن السابق الى الفهم رجوع البصير الى الطب فينشأ منه أيضا اشتراك تركيبي اذ يتردد البصير بين كونه بصيرا في الطب أو في شيء آخر

وأما اشتباه المقدمات الكاذبة بالصادقة من جهة المعنى فاما أن يكون الكاذب كاذبا في الكل وهو الذي لا يصدق الحكم على شيء من موضوعه البتة ولا في حال ولا في وقت وإما أن يكون كاذبا في الجزء وإما أن لا يكون كاذبا فيهما بل في جهته اما ما يكون كاذبا في الكل فتشابهه مع الصادق انما تكون باندراجهما تحت كلي إما حقيقي أو عارض لهما أو لازم لهما إما حقيقية أو وهما

أما الاندراج الحقيقي فمثل أن نحكم ان كل بياض جامع للبصر بسبب أن السواد جامع للبصر فيتوهم ان جمع السواد للبصر هو لكونه لونا والبياض لون فيثبت له هذا الحكم أو مثل أن نحكم بالبياض على السواد أو بالعكس لان اللون صادق على كل واحد منهما فيتوهم انه لما صدق عليهما شيء واحد فينبغي ان يصدق احدهما على الآخر وليس هذا بواجب اذ قد يقع تحت كلي واحد متفقات ومختلفات ويوهم انتاج الموجبتين في الشكل الثاني لهذا(٣) السبب واما الاندراج الوهمي فمثل حكم الوهم ان الهيولى والعقل أو الباري مشار الى جهته بسبب ان الجسم مشار الى جهته لتوهمه اندراج الصادق والكاذب

(١) ويختلف المعنى بسببه [illegible] الانسانية من حيث ذاتها اي من جهة انها نوع وحقيقته وهي من هذه الحيثية ليست خاصة بالضرورة بل هي ماهية لافرادها ولكن لو اعتبر [illegible] الانسانية قيدا للمحمول وهو خاصة [illegible] [illegible] حيث انها [illegible] قد [illegible] بعض مشمولاته فيمكن ان [illegible] هذه القضية وكل خاصة عرضي ويكون القياس صحيحا لان حمل الانسان على الحيوان مثلا حمل العرضي لا حمل الذاتي

(٢) زيد بصير أي ماهر وتريد بصير في الخياطة كان ذلك يصدق لان المطلق يصدق حيث يصدق المقيد [illegible] زيد طبيب بصير [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] صيرف الخياط لصدق ولكن لا قرينة عليه وهنا متبادر غير صحيح لان الفرض انه [illegible] له بالطب

(٣) لهذا السبب [illegible] يتوهم ان الاشياء المتعددة التي تندرج تحت كلي [illegible] يمكن ان يحمل بعضها على [illegible] [illegible] التوهم [illegible] موجبتان الشكل الثاني كان [illegible] انسان حيوان وكل ناطق حيوان فيتبع كل انسان ناطق وهو صحيح في هذه المادة لكنه غير صحيح لو اختلفت المادة كأن تقول كل انسان حيوان وكل فرس حيوان فان النتيجة كاذبة لان الكلي الواحد قد يقع على متفقين وقد يقع على مختلفين

منهما

منها تحت الحسّ وهذا الحكم صادق في المحس فنثبته في كل ما نتوهمه محسا ولا نتوهم موجود إلا محسا ومن هذا القبيل جميع الوهميات الكاذبة التي قدمنا ذكرها

وأما ما يكون كاذبا بالجزء فمنه ما يكون الحكم انما يصدق على جزئي فيحمل على الكل الذي فوقه كالضحك الذي لا يصدق الا على الانسان فيحمل على الحيوان فيكون الحكم كاذبا في بعضه اذ بعض الحيوان ليس بضاحك واعتقاد نفاء كلية الحكم بحالها في عكس الكلي الموجب قريب من هذا اذ هو يوهم الحكم الجزئي كليا فانه لما رأى شيأ سيالا أصفر هو مرّة توهم ان كل سيال أصفر مرة[(1)] والحكم على لازم الشيء بما يصدق على الشيء من هذا القبيل فان اللازم اذا كان محمولا على شيء وشيء آخر محمول على كل ذلك الملزوم توهم أن ذلك اللازم مساو للملزومه حتى يجوز[(2)] أن يحمل على كله ما يحمل على كل الملزوم وانما الواجب صحة الحكم على بعض اللازم فحسب وهذا هو اعتقاد كلية النتيجة في الشكل الثالث فانه اذا رأى كل انسان متوهما ورأى كل انسان أيضا ضاحكا حسب أن كل متوهم ضاحك وانما الصادق بعضه

ومن الكاذب في الجزء ما انما يصح الحكم على موضوع بشرط أو في حال أو في وقت فيؤخذ دون ذلك الشرط أو تلك الحال أو دائما أو في وقت آخر دون ذلك الوقت فاذا روعيت شرائط القضايا في تحقيق صدقها وتوابع الحمل كما حققناها في الفن الاول من هذه المقالة أُمن هذا النوع من الغلط

وأما الكذب فيه من جهة الحكم فمثل أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات كما يعتقد أن السقمونيا مبردة بالذات وانما هي بالعرض لازالتها المسخن بالذات فتعرض عند زوال المسخن البرودة لا أنها كانت بالذات من السقمونيا ومثل أخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل وبالعكس فهذه أنواع الغلط في المقدمات من جهة كذبها

وأما من جهة أنها ليست غير النتيجة فهو أن تكون المقدمة نفس النتيجة ولكن غُيّر لفظها فيقع الاغترار بتغاير اللفظ ويظن أنها غيرها وهذا[(3)] هو المصادرة على المطلوب الاول وقد شرحناه من قبل

وأما من جهة أنها ليست أعرف من النتيجة فهي إما أن تكون مساوية لها في المعرفة كالمتضايفات اذا أخذ بعضها مقدمة لبيان الآخر أو تكون أخفى منها إما مبيّنة بها أو غير مبيّنة بها وما بيّن بالنتيجة

(١) سيالا أصفر هو مرة بكسر الميم وهي خلط الصفراء وأصل السنة كل مرة فهي سيال أصفر عند ما وجد السيال الاصفر مرة توهم ان ذلك عام في كل سيال أصفر أن يكون مرة فيعكس الكلية كنفسها ويقول كل سيال أصفر فهو مرة

(٢) حتى يجوز ان يحمل على كله ما يحمل على كل الملزوم الضمير في كله يعود الى اللازم كما تقول كل انسان حساس دون الحساس لازم للانسان فاذا وجدت شيأ آخر يحمل على كل الانسان الذي هو الملزوم وذلك كالضاحك فانه يحمل على الانسان حملا كليا توهمت ان ذلك اللازم وهو الحساس مساو للملزومه وهو الانسان فيحمل على الحساس الذي هو اللازم كل ما يحمله على الملزوم وهو الانسان ومن هنا ينشأ وهم ان الشكل الثالث ينتج كلية فانك اذا رأيت كل انسان متوهما أي مدركا بقوة الوهم ورأيت كل انسان ضاحكا حكمت بوهمك الذي تقدم تصويره ان كل متوهم ضاحك مع ان من الحيوان ما هو متوهم وليس بضاحك

(٣) وهذا هو المصادرة الخ كما تقول كل انسان بشر وكل بشر ضحاك فكل انسان ضحاك فان النتيجة هي عين الكبرى وانما وقع اغترار بتغاير لفظي البشر والانسان

إذا أخذ مقدمة في بيان النتيجة فهو البيان الدوري ويعود حاصله إلى بيان الشيء بنفسه وكل قياس دوري فهو مصادرة على المطلوب الأول ولا ينعكس[1]

وأما الغلط في صورة القياس فإما أن يكون بشركة مع المقدمات أو من غير شركة بل في الصورة وحدها والذي هو بشركة المقدمات فأن لا تكون الاجزاء الاولى التي هي الحدود أو الاجزاء الثواني التي هي المقدمات متمايزة مثال الاول هو أن يعبر عن الاصغر والاكبر باسمين مترادفين أو عن الاوسط والاكبر بمترادفين فيه[2] عدم القياس أركانه الثلاثة في المعنى فتختل صورته بسببه وهذا من المصادرة على المطلوب الاول أو كان الوسط لفظا مشتركا مستعملا في المقدمتين بمعنيين[3] المختلفين

ومثال الثاني وهو عدم التمايز في المقدمات فلا يتهيأ فيما أجزاؤه الاولى بسائط بل فيما تكون ألفاظا مركبة ثم ينقسم قسمين فإما أن تكون أجزاء المحمول والموضوع متمايزة الوضع والحمل ولكن غير متمايزة في الاتساق كقول القائل كل ما علمه الحكيم فهو كما علمه والحكيم يعلم الحجر فهو إذن حجر وقد عرفت ما فيه وإما أن لا تكون متمايزة في الوضع فيكون هنالك شيء من الموضوع فيتوهم أنه من المحمول أو من المحمول فيتوهم أنه من الموضوع مثل قول القائل الانسان بما هو انسان إما أن يكون أبيض أو لا يكون أبيض فقوله بما هو انسان لا يدرى أهو جزء من المحمول أو من الموضوع ففي هذه الوجوه يعرض الخلل في صورة القياس بمشاركة المقدمات

وأما الغلط في صورة القياس وحدها من غير شركة فاما لأن تأليفه ليس تأليف الاشكال الثلاثة بأن لم يكن فيه شيء مشترك الاشتراك الخاص بها وانتفاء الاشتراك إما في الظاهر والحقيقة معا وهذا[4] مما لا يشتبه على عاقل خلوه عن الصورة القياسية أو في الحقيقة دون الظاهر وهو أن يكون الوسط لفظا مشتركا وقد ذكرناه فيما اختلال صورته بشركة من المقدمات أو لانه عادم شريطة شكل هو[5] ومن ضروبه

---

(١) ولا ينعكس لانه تقدم ... المطلوب الى بيان النتيجة ... بالمقدمة ثم بينت المقدمة بالنتيجة ... أن تقول كل كاتب ... وكل ... قابل الصنعة فهو متحرك ثم تقول في الاستدلال ... كل كاتب فهو ... كما ... المجهول ... لوم وكل ما كان كذلك فهو قابل الصنعة ... هذا الدليل هي عين النتيجة لان حركة ... المجهول ... أما إذا كانت المقدمات ... أخص من النتيجة ليس مصادرة ولا دورا وكالاستدلال على صانع العالم بأن العالم ... الاجسام وابهامه الملازمة للاعراض الموجودة وان ملازم الاعراض حادث ... ونحو ذلك من المقدمات المعروفة فان ثبوت صانع للعالم لم أظهر من هذه القضايا ...

(٢) فيعدم القياس الخ ومثال الصورة الاولى وهي ما عبر فيها عن الاصغر والاوسط باسمين مترادفين كل انسان بشر وكل بشر قابل الصنعة ومثال الثانية كل صاحب انسان وكل انسان بشر فيكون أحد الحدود وهو الاوسط اما عين الاصغر أو عين الاكبر فالحدود الثلاثة اللازمة في كل قياس تنعدم ولا يبقى الا حدان ولا يتألف منهما الا قضية واحدة لا قياس

(٣) بمعنييه المختلفين كما قول المستدل على نفي الواجب لو وجد الواجب فهو إما ممكن أو غير ممكن فان كان ممكنا جاز عدمه وهو محال وان كان غير ممكن وكل ما لا يمكن وجوده فهو ممتنع فالواجب ممتنع والخطأ جاء من اشتراك لفظ الامكان بين العام والخاص

(٤) وهذا مما لا يشتبه على عاقل الخ كما تقول في الاستدلال على نفي جواز رؤيته المجرد ... وما لا يقع تحت الحس لا يمكن ان يرى فانه لا اشتراك بين مقدماته لا في الظاهر ولا في الحقيقة

(٥) هو من ضروبه ضميرهو يعود الى القياس

بان

بأن تكون صغراه سالبة فى الاول والثالث أوكبراه جزئية فى الاول والثانى أوكان من موجبتين فى الثانى أومن سالبتين أوجزئيتين أوسالبة صغرى كبراه جزئية فى جميع الاشكال

واذا عرف هذا فى القياسات الحملية ومقدماتها فيسهل عليك اعتباره فى غيرها من الشرطيات والاستثنائيات والخلف غيرأن الخلف يتميز بمغالطة عن سائر القياسات وهى وضع ماليس بعلة علة فان القياس ربما يُلزم المحال من أخذ نقيض موضوع فى قياس خلف ويُدَّعى انه انما لزم من هذا النقيض وما يُلزم المحال فهو محال ولا يكون لازما منه بل (١) من مقدمة أخرى كاذبة استعملت فيه حتى لو رفعنا نقيض الموضوع واستبقينا تلك المقدمة كان المحال باقيا فينبغى أن يجتنب عن هذا الغلط أيضا بمراعاة صدق المقدمات الاخرى وتعيُّن لزوم هذا المحال من هذا النقيض بأن يدور معه فى طرفى الثبوت والارتفاع وهذا القدر كاف فى بيان المغالطات القياسية ❁ واذ قد وفينا بما وعدنا فلنختم كتابنا حامدين لله له الحمد والشكر سرمدا

---

(١) بل من مقدمة أخرى كاذبة استعملت فيه كما تقول لو لم يصدق كل انسان فهو حجر لصدق نقيضه وهو ليس كل انسان بحجر ويضم الى مقدمة صادقة وهى كل حيوان حجر لينتج لو لم يصدق كل انسان فهو حجر لصدق ليس كل انسان فهو حيوان لكن كل انسان حيوان فقد أدى نقيض مطلوبنا الى المحال لكن ليس النقيض الموضوع هو المؤدى الى هذا المحال وانما أدى اليه الكلية التى فرضتها صادقة وهى فى الحقيقة كاذبة

وبقى من صور المغالطات كثير لم يذكره المصنف كأن يكون المحال غير لازم لنقيض المطلوب بل له ولشئ آخر فيكون لازما للمجموع لا للنقيض وحده كقول بعض المتكلمين فى الاستدلال على الوحدانية لو لم يكن الاله واحدا وكان الهان وأراد أحدهما حركة زيد والآخر سكونه لزم إما عجز أحدهما أو سكون زيد وحركته معا وكل منهما محال وهذا المحال لم يلزم من نقيض المطلوب وهو أن يكون هناك الهان بل جاء منه ومن ضم شئ آخر اليه ولا يلزم من استحالة المجموع استحالة أحد أجزائه ومنها أخذ العدم المقابل للوجود مكان الضد كما يقول قائل الخير والشر ضدان ولا شئ من الضدين بصادر من مبدا واحد فالشر والخير من مبدأين مختلفين مع ان الشر فى الحقيقة عدم يقابل الوجود فلا ينافى ان يكون مع الخير من مبدا واحد لانه لا يحتاج الا الى عدم العلة ومنها أن تؤخذ المسلمات أو الموهومات أو المشهورات مكان الضروريات وذلك كثير شائع فى الملل وكتب أهل النظر وعلى الطالب أن يزن عمله العقلى بجميع ما تقدم من القواعد والله أعلم

❁ يقول المتوسل بجاه المصطفى ٭ خادم التصحيح بدار الطباعة محمود مصطفى ❁

حمدا لمن أبدع الموجودات وأنطقها بآيات وجوب وجوده واخترع ماهيات الأشياء بمقتضى فضله وجوده ومنّ على الانسان بالنفس الناطقة وفضله وأفاض على قلبه خزائن التصورات والتصديقات فكمله وصلاة وسلاما على سيدنا محمد المبعوث بالبرهان الواضح والآيات البينات والقول الشارح الذى أنزل عليه قرآن عربى غير ذى عوج فأفحم المكابرين وكبح المعاندين بمحاسن الحجج وعلى آله وأصحابه طوالع الهدى وأدلة الاقتدا الذين سعدوا فى مناهج الصدق بالتصديق وصعدوا فى معارج الحق بالتحقيق ❁ وبعد فقد تم طبع الكتاب الجليل الحاوى من فن المنطق جميع القواعد المشتمل من أصوله وضوابطه على نفائس الفرائد الفائق نظم عقود الجمان فى بابه الحالى لذوق قارئيه وطلابه المتحلى من جزالة العبارة بأبهى حليه المسمى بالبصائر النصيريه تأليف عمدة المحققين وامام

المدققين جامع المعقول والمنقول حاوى الفروع والاصول بحر العلوم الخضم الراوى القاضى الزاهد زين الدين عمر بن سهلان الساوى وقد جعل فى ذيل صحائف هذا الكتاب التعليقات الشريفه والتحقيقات الشائقة الرائقة المنيفه التى رفعت عن مخدراته اللثام وأظهرت خباياه المحتجبة عن الافهام وفتحت كنوزه وأوضحت رموزه وضوعت أريجه وأحكمت نسيجه لنابغة هذا الزمان وسحبان هذا الآن من صعد الى سماء التحقيق بابكار أفكاره وخاض بحار التدقيق بغرائد أنظاره صاحب الفضيلة الشيخ محمد عبده مفتى الديار المصريه جزاه الله على هذا الصنع أحسن جزاء وحقق له الأمنيه وكان تمام طبعه فى المطبعة الزاهره ببولاق مصر القاهره على ذمة الجناب الامجد والهمام الاسعد ذى الخلق المستطاب حضرة السيد عمر الخشاب فى ظل من بلغت رعيته غاية الامانى أفندينا المعظم ﴿عباس باشا حلمى الثانى﴾ أدام الله أيامه ووالى على رعيته بره وانعامه ملحوظا هذا الطبع الجميل بنظر من عليه أخلاقه تثنى حضرة وكيل المطبعة محمد بك حسنى فى أواخر ذى الحجة سنة سبع عشرة بعد ثلثمائة وألف من هجرة من خلقه الله على أكمل وصف صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وكل ناسج على منواله

م

وقرظه مؤرخاله حضرة الاديب الاريب العالم الفاضل واللوذعى الالمعى الكامل أخينا الشيخ طه محمود بلغه الله كل مقصود فقال وأجاد فى المقال

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ أما بعد حمد الله والصلاة والسلام على مصطفاه وعلى كل من اقتفاه فلا يخفى على القلب العليم والطبع السليم أنه لا حياة مع الجهل ولا موت مع العلم وان مميز الانسان نصفان قلب ولسان

لسان الفتى نصف ونصف فؤاده * فلم يبق الا صورة اللحم والدم
وكائن ترى من صامت لك معجب * زيادته أو نقصه فى التكلم

وليس للمرء فى تراثه وجميل روائه مايصلح سرا لامتيازه وحكمة فى اختصاصه بحقيقة المجد ومجازه فان الرجال كما قيل لا تكال بالقفزان ولا يستقى فى مسوكها كلا انما خلق الانسان ليعلم ويعمل ويستخلف أثرا يؤثر عنه وينظر اليه منه

انظر هداك الله الى أحسن أثر رأينا منه القاضى زين الدين عمر بن سهلان الساوى كتابه هذا المسمى البصائر النصيريه تجده فى علم المنطق خير رقيم اتحف بالحول مليا والتحق بأصحاب الرقيم حتى أعثر الله عليه رفيع الهمة حضرة العلامة المفضال الشيخ محمد عبده مفتى الديار المصريه ظفر به فى بيروت فرأى منه جديرا بالحظوة محلا للكرامة ووجد به البغية التى يبتغيها المحسن والضالة التى ينشدها المؤمن فرجع به الى مصر غنيمة عظيمة جلبها الاهل ووطنه المصريين بل للناس أجمعين وقام بدرسه فى الازهر الشريف وعلق عليه شرحا لطيفا يوضح مسالكه وينور حوالكه ودعا الى طبعه فأجيب الى

هذا

هـذا المطبوع الذي بين يديك فاسمع في وصفه ما أملي عليك

من لي بطبع سليم * يصبي النهى والنواظر
كطبع أسنى كتاب * صبح الهدى منه سافر
ما حازه منطبق * الا وبذ المناظر
ولا اقتفاه صغير * الا اقتفاه الاكابر
موجهات اليه * أبصار أهل البصائر
وافاه جد سعيد * بعد الجدود العواثر
أحياه مولى كريم * مغرى باحياء داثر
محمد قام يهدى * للنيرات البصائر

٩٢ ١٤١ ٢٩ ٧٢١ ٣٣٤

سنة ١٣١٧

جدول تصويب الخطأ الواقع في هذا الكتاب

صحيفة	سطر	خطأ	صواب
٢١	١	فكل ماهو بهذه الصفة	فكل ماهو في شئ بهذه الخ
٣٧	٤	وهو عدم في الوقت	وهو عدم لا في الوقت
٦٣	٧	فاذا قلنا كل ب ج فمعناه الخ	كل ب ج دائما فمعناه الخ
٦٤	٩	هج ب ج ليست .	هج ا ز ب ج ليست
٧٦	١٩	صدق نقيض العكس كما هو ظاهر	صدق نقيض العكس وصحة انعكاسه كما هو ظاهر
٨٥	٧	ونضم الثانية أى الكبرى	ونضم الثانية الى الكبرى
٨٦	٤	مثاله كل ب ج	كل ج ب
٨٧	١٧	الفصل الثالث	الفصل الثانى
٨٨	١٨	وهى لاحدهما بالضرورة	وهو لاحدهما
١٠٦	٣٦	الصادقة من الشكل الاول هكذا	الصادقة هكذا بدون (من الشكل الاول)
١٠٧	٢٢و٢٣	هكذا كل ج ب ولاشئ من ب د فينتج المحال من الاول وهو لاشئ من ج د فنجعله كبرى للصادقة الخ	هكذا كل ج ب وكل ب د فينتج كل ج د وهو المحال ونقيضه بعض ج ليس د فنجعله في الرد كبرى للصادقة هكذا كل ج ب وبعض ج ليس د
١١٠	٢٥	كل منهما الى كل ماليس	كل منهما الكل
١١١	٣٣	كل انسان حيوان فبعض الحيوان كاتب	كل انسان ناطق فبعض الناطق كاتب
	٣٤	الى كل حيوان انسان بعض الحيوان كاتب	الى كل ناطق انسان بعض الناطق كاتب
	٣٦	وكل انسان حيوان فبعض الكاتب حيوان	وكل انسان ناطق فبعض الكاتب ناطق
١١٢	١٧	الى كل حيوان انسان	الى كل ناطق انسان
	١٩	كل انسان حيوان فبعض الحيوان	كل انسان ناطق فبعض الناطق
	٢٠	فتعكس الصغرى الى كل حيوان انسان وهى النتيجة الخ	الى كل ناطق انسان وهى مع النتيجة الخ
١١٣	١١	ماهو موضوع لمطلوبك	ماهو موضوع لموضوع مطلوبك
١١٥	٣٦	في محمولات الخضوع	في محمولات بعض الخضوع
١٢٠	٣٥	هنا	هف
١٢١	١٦	الاول	الثالث

﴿ فهرست كتاب البصائر النصيرية فى علم المنطق ﴾

صحيفة

